

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تدقيق
رأى
شالوون القيد

أَوْضَحُ الْمَسَائِلِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

تأليف

الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

دار ابن حزم

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ
الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

ISBN 978-9953-81-623-4

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للنشر والطباعة والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 6366 / 14

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

ترجمة المؤلف

(٧٠٨ - ٧٦١ هـ = ١٣٠٩ - ١٣٦٠ م)

هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر.

ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨ هـ، واشتغل بالعربية حتى أتقنها وبرز فيها، وكان صالحاً ورعاً.

قرأ على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلزمه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي، وتفقه على مذهب الإمام الشافعي، ثم تحنل بعد ذلك.

قال عنه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه.

وقال عنه شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني: لقد انفرد ابن هشام بالفوائد العربية والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، والاقتدار على التصرف في الكلام.

من تصانيفه:

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.
- رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة.
- الإعراب عن قواعد الإعراب.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - هو كتابنا هذا -.
- نزهة الطرف في علم الصرف.
- موقد الأذهان - وهو في الألغاز النحوية -.

- توفي رحمه الله في الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١هـ، ودفن عند باب النصر
بالقاهرة - رحمه الله رحمة واسعة - .



١٠٧٦٩ - ١٢٨٨٨ - ١٣٩٩٩

١٤٠٠٠ - ١٥١١١ - ١٦٢٢٢

١٧٣٣٣ - ١٨٤٤٤ - ١٩٥٥٥

٢٠٦٦٦ - ٢١٧٧٧ - ٢٢٨٨٨

٢٣٩٩٩ - ٢٥١١١ - ٢٦٢٢٢

٢٧٣٣٣ - ٢٨٤٤٤ - ٢٩٥٥٥

٣٠٦٦٦ - ٣١٧٧٧ - ٣٢٨٨٨

٣٥١١١ - ٣٦٢٢٢ - ٣٧٣٣٣

٤٠٦٦٦ - ٤١٧٧٧ - ٤٢٨٨٨

٤٧٣٣٣ - ٤٨٤٤٤ - ٤٩٥٥٥

٥٠٦٦٦ - ٥١٧٧٧ - ٥٢٨٨٨

٥٧٣٣٣ - ٥٨٤٤٤ - ٥٩٥٥٥

٦٠٦٦٦ - ٦١٧٧٧ - ٦٢٨٨٨

٦٧٣٣٣ - ٦٨٤٤٤ - ٦٩٥٥٥

٧٠٦٦٦ - ٧١٧٧٧ - ٧٢٨٨٨

٧٥١١١ - ٧٦٢٢٢ - ٧٧٣٣٣

٨٠٦٦٦ - ٨١٧٧٧ - ٨٢٨٨٨

٨٧٣٣٣ - ٨٨٤٤٤ - ٨٩٥٥٥

٩٠٦٦٦ - ٩١٧٧٧ - ٩٢٨٨٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمّانِ الأكملانِ على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، وقائد الغرّ المحجلّين، وعلى آله وصحبه أجمعين، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام السماوات والأرضين.

أما بعد حمد الله مستحقّ الحمد ومُلهمهم، ومُنشئ الخلق ومُعِدِّهم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأكرمهم، المنعوت بأحسن الخلق وأعظمهم، محمد نبيّه، وخليله وصفيّه، وعلى آله وأصحابه، وأحزابه وأحبابه، فإن كتاب الخلاصة الألفية، في علم العربية، نَظَم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك الطائي، رحمه الله! كتابٌ صَغُرَ حَجْماً، وَغَزَرَ عِلْماً، غير أنه لإفراط الإيجاز، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألغاز.

وقد أسعفت طالبه، بمختصر يُدانيه، وتوضيح يسايره ويُباريه، أحلُّ به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلُّ به تراكيبه، وأنقَحُ مبانيه، وأعذب به موارده، وأعقل به سُورده، ولا أخلي منه مسألة شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه.

وسميته: «أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك».

وبالله اعتصم، وأسأله العِصْمَةَ مما يَصِمُّ، لا ربَّ غيره، ولا مأمول إلا خيرُهُ، عليه توكلت، وإليه أنيب.

هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف الكلام منه

الكلام - في اصطلاح النحويين - عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة. والمراد باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروف، تحقيقاً أو تقديرًا. والمراد بالمفيد: ما دلَّ على معنى يحسُنُ السكوتُ عليه.

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين: كـ «زَيْدٌ قائمٌ» ومن فعل واسم، كـ «قامَ زَيْدٌ» ومنه «اسْتَقِيمَ»؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب والمقدّر بأنّ.

والكَلِم: اسمُ جنسٍ جَمْعِيٍّ، وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، ومعنى كونه اسمَ جنسٍ جَمْعِيٍّ أنه يدل على جماعةٍ، وإذا زيدَ على لفظه تاء التانيث فقليل: «كَلِمَةٌ» نَقَصَ معناه، وصار ذالاً على الواحد، ونظيره كَبْنٌ وَلَبَنَةٌ، وَنَبَقٌ وَنَبَقَةٌ.

وقد تبين - بما ذكرناه في تفسير الكلام: من أن شَرْطَهُ الإفادة، وأنه من كلمتين، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة - أن بين الكلام والكَلِم عمومًا وخصوصًا من وَجْهِ؛ فالكلم أعمُّ من جِهَةِ المعنى؛ لانطلاقه على المفيد وغيره، وَأَخْصُ من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين، فنحو: «زيد قام أبوه» كلام؛ لوجود الفائدة، وكَلِمٌ؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة، و«قام زيد» كلام لا كَلِم، و«إن قامَ زيد» بالعكس.

والقولُ عبارةٌ عن «اللفظ الدالُّ على مَعْنَى»؛ فهو أعمُّ من الكلام، والكلم، والكلمة؛ عمومًا مطلقًا لا عمومًا من وَجْهِ.

وتطلق الكلمة لغة ويُراد بها الكلام، نحو: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وذلك كثيرٌ لا قليلٌ.



فصل: يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات:

أحدها: الجر، وليس المرادُ به حرف الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُتِمَتْ»، بل المرادُ به الكسرة التي يُحْدِثُهَا عاملُ الجرِّ، سواء كان العاملُ حرفاً، أم إضافةً، أم تَبَعِيَّةً، وقد اجتمعت في البَسْمَلَةِ.

الثانية: التَّنوين، وهو: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير توكيد، فخرج بقيد السكون النونُ في «ضَيِّقَنَّ» للطُّفَيْلِيٍّ، و«رَعِشَنَّ» للمُرْتَعِشِ، وبقيد الآخر النونُ في «انْكَسَرَ» و«مُنْكَسِرٌ»، وبقولي: «لَفْظاً لا خطأً» النونُ اللاحقةً لآخر القَوَافِي، وستأتي، وبقولي: «لغير توكيد» نونٌ، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، و«لَتَضْرِبُنَّ يَا قَوْمُ» و«لَتَضْرِبُنَّ يَا هَئِذُ».

وأنواع التنوين أربعة:

أحدها: تنوين التمكين، كزَيْدٍ وَرَجُلٍ، وفائدته الدلالةُ على خِفَةِ الاسم وَتَمَكُّنِهِ في باب الإسمية؛ لكونه لم يُشَبَّه الحرفَ فِينِي، ولا الفعلَ فِيمَنْعَ من الصرف.

الثاني: تنوينُ التنكير، وهو اللاحقُ لبعض المَبْنِيَّاتِ للدَّالَّةِ على التنكير؛ تقول:

«سَيَّوِيهِ» إذا أزدت شخصاً معيناً اسمه ذلك، و«إيه» إذا استزدت مخاطبك من حديث معين؛ فإذا أزدت شخصاً ما اسمه سيويوه أو استزادة من حديث ما نَوَّتَهُمَا.

الثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحو «مسلمات» جعلوه في مقابلة النون في نحو: مُسْلِمِينَ.

الرابع: تنوين التعويض، وهو اللاحق لنحو غَوَاشٍ، وَجَوَارٍ عوضاً عن الياء، ولَاذٌ في نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، عوضاً عن الجملة التي تضاف «إِذ» إليها.

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم. وزاد جماعة تنوين التثنية، وهو اللاحق للقوافي المطلقة، أي: التي آخرها حرف مد، كقوله:

١ - أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِينَ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنُ

الأصل «العتابا» و«أصابا» فجيء بالتنوين بدلاً من الألف، لترك الترنم. وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو: اللاحق للقوافي المُقَيَّدَةِ زيادةً على الوَزنِ، ومن ثَمَّ سُمِّيَ غالياً، كقوله:

٢ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنَّ كَانَ فَقِيْرًا مُعْجِماً قَالَتْ وَإِنَّ

والحق أنهما نونان زِيدَتَا في الوقف، كما زيدت نون «ضَيْقِنِ» في الوصل والوقف، وليساً من أنواع التنوين في شيء؛ لثبوتهما مع «أل»، وفي الفعل، وفي الحرف، وفي الخط والوقف، ولحذفهما في الوصل، وعلى هذا فلا يَرْدَانِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ أن الاسم يُعْرَفُ بالتنوين، إلا من جهة أنه يُسَمَّيْهِمَا تَنْوِينَيْنِ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا.

الثالثة: النداء، وليس المراد به دخول حرف النداء؛ لأن «يا» تدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي﴾ [يس: ٢٦] ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]، في قراءة الكسائي، بل المراد كَوْنُ الكلمة مناداةً، نحو: «يا أَيُّهَا الرجلُ، يَا فُلُ، وَيَا مَكْرَمَانُ».

الرابعة: أل غير الموصولة، كالفرس والغلام، فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع، كقوله:

٣ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ

الخامسة: الإسناد إليه، وهو: أن تُنسَبَ إليه ما تَحْصُلُ به الفائدة، وذلك كما في «قُمْتُ» و«أنا» في قولك: «أنا مؤمن».

فصل: يَنْجَلِي الفعلُ بأربع علامات:

إحداها: تاء الفاعل، متكلماً كان كـ «قُمْتُ» أو مخاطباً نحو: «تَبَارَكْتَ».

الثانية: تاء التأنيث الساكنة، كـ «قَامَتْ، وَقَعَدَتْ»، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة.

وبهاتين العلامتين رُدَّ على مَنْ زعم حرفية ليس وعسى، وبالعلامة الثانية على مَنْ زعم اسمية نعم وبئس.

الثالثة: ياء المخاطبة: كقُومِي، وبهذه رُدَّ على مَنْ قال: إِنْ هَاتِ وَتَعَالَ اسْمَا فعلين.

الرابعة: نون التوكيد شديدة أو خفيفة: نحو: ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]، وأما قوله:

﴿ أَقَائِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

فضرورة.

فصل: ويُعرَف الحرفُ بأنه لا يحسُنُ فيه شيء من العلامات التسع؛ كهل وفي، ولم.

وقد أشير بهذه المُثُل إلى أنواع الحروف؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كَهَلْ، وتقول: «هل زيد أخوك؟» و«هل يقوم؟» ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كفي، نحو: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢]، ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كَلَمْ، نحو: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

فصل: والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع:

أحدها: المضارع، وعلامته أن يَضْلُحَ لأن يلي «لم» نحو: «لم يَقُمْ»، «لم يَشْم»، والأفصح فيه فتح الشَّين لا ضَمُّهَا، والأفصح في الماضي شِمِمْتُ - بكسر الميم - لا فتحها، وإنما سمي مضارعاً لمشابهته للاسم؛ ولهذا أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخويه.

ومتى دَلَّت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل «لم» فهي اسم، كأَوْهَ وَأَفْ بمعنى أتوجَّعُ وأتَضَجَّرُ.

الثاني: الماضي، ويتميز بقبول تاء الفاعل كَتَبَارَكَ وَعَسَى وليس؛ أو تاء التأنيث الساكنة كَنِعْمَ وبئس وعسى وليس.

ومتى دَلَّت كلمة على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التائين فهي اسم كَهَيْهَاتَ وَشَتَّانَ، بمعنى بَعُدَ وافترق.

الثالث: الأمر، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالة على الأمر، نحو: **فَرَمْنِ**، فإن قبلت كلمة النون ولم تدل على الأمر فهي فعل مضارع، نحو: **لَيْسَجَنَّ** **يَكُونُ** [يوسف: ٣٢]؛ وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم كَنَزَالِ وَذَرَاكِ، سَعْنِي أَنْزَلْ وَأَذْرِكْ، وهذا أولى من التمثيل بَصْنَه، وَحَيْهَلْ فإن اسميتهما معلومة مما تقدم؛ لأنهما يقبلان التنوين.



هذا باب شرح المعرب والمبني

الاسم ضربان: مُعْرَب، وهو الأصل، ويسمى مُتَمَكِّنًا، ومبني؛ وهو الفرع، رئيسي غير متمكن.

وإنما يُبْنَى الاسم إذا أشبه الحرف، وأنواع الشبه ثلاثة:

أحدها: الشبه الوَضْعِي: وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين، فالأول: كَتَاء «قُمْتُ» فإنها شبيهة بنحو: بَاءِ الْجَرِّ وَلَا مِ وَوَاوِ الْعَطْفِ وَفَاءِ، والثاني: كَنَّا مِنْ «قُمْنَا» فإنها شبيهة بنحو: قَدْ وَبَلْ.

وإنما أعرب نحو: «أَبٍ، وَأَخٍ» لضعف الشبه بكونه عارضاً؛ فإن أصلهما أَبُو وَأَخُو، بدليل أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ.

والثاني: الشبه المعنوي: وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حَرْفٌ، أم لا.

فالأول: كَمَتَى، فإنها تستعمل شَرْطاً، نحو: «مَتَى تَقُمْ أَقُمْ» وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بـإِنِ الشرطية، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو: **«مَتَى نَصَرَ اللَّهُ»** [البقرة: ٢١٤]، وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام.

وإنما أعربت أي الشرطية في نحو: **«أَيَّامًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ»** [القصص: ٢٨]، والاستفهامية في نحو: **«فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ»** [الأنعام: ٨١]، لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

والثاني نحو: «هُنَا» فإنها متضمنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفاً، ولكنه من المعاني التي مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَوْدَى بالحروف؛ لأنه كالخطاب والتثنية، فهُنَا مستحقة للبناء؛ لتضمنها لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع.

وإنما أعرب «هَذَانِ، وهَاتَانِ» - مع تضمنهما لمعنى الإشارة - لضعف الشبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثني؛ والتثنية من خصائص الأسماء.

الثالث: الشبه الاستعمالي وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن يُنوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه، وكأن يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة.

فالأول: كـ «هَيْهَاتَ، وَصَه، وَأَوْه» فإنها نائبة عن بُعد وَأُسْكُتْ وَأَتَوَجَّعُ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل، فتتأثر به، فأشبهت «ليت ولعل» مثلاً، ألا ترى أنهما نائبان عن «أتمنى وأترجى» ولا يدخل عليهما عامل، واحترز بانتفاء التأثير من المصدر النائب عن فعله نحو: «ضرباً» في قولك: «ضرباً زيداً» فإنه نائب عن «أضرب» وهو مع هذا معرب، وذلك لأنه تدخل عليه العوامل، فتؤثر فيه، تقول: «أعجبني ضرب زيد، وكرهت ضرب عمرو، وعجبت من ضربه».

والثاني: كإذ وإذا وحيث والموصولات، ألا ترى أنك تقول: «جئتُك إذ»، فلا يتم معنى «إذ» حتى تقول: «جاء زيد»، ونحوه، وكذلك الباقي، واحترز بذكر الأصول من نحو: «هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ» [المائدة: ١١٩]: فيوم: مضاف إلى الجملة، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب، ألا ترى أنك تقول: «صُمْتُ يَوْماً، وَسِرْتُ يَوْماً»، فلا يحتاج إلى شيء، واحترز بذكر الجملة من نحو: «سُبْحَانَ»، وَ«عِنْدَ» فإنهما مفتقران في الأصول لكن إلى مفرد، تقول: «سُبْحَانَ اللَّهِ» وَ«جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ».

وإنما أُعْرِبَ «اللدان، واللنان، وأي الموصولة» في نحو: «أضرب أيهم أساء»، لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية، ومن لزوم الإضافة. وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فمعرب: وهو نوعان: ما يظهر إعرابه، كأرض، تقول: «هذه أرض، ورأيت أرضاً، ومررت بأرض» وما لا يظهر إعرابه كالفتى، تقول: «جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى». ونظير الفتى سماً، كهدى، وهي لغة في الاسم، بدليل قول بعضهم: «ما سَمَاك؟» حكاة صاحب الإفصاح، وأما قوله:

هـ - وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمًّا مُبَارَكًا

فلا دليل عليه فيه؛ لأنه منصوب مُنَوَّن، فيحتمل أن الأصل سُم، ثم دخل عليه التائب ففتح كما تقول في يد: «رأيت يداً».

فصل: والفعل ضَرْبان: مبني، وهو الأصل، ومُعرب، وهو بخلافه. فالمبني نوعان:

أحدهما: الماضي، وبناءه على الفتح كضَرَبَ، وأما «ضَرَبْتُ» ونحوه، فالسكون عارضٌ أَوْجَبَهُ كَرَاهَتُهُمْ توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة [الواحدة] وكذلك ضمة «ضَرَبُوا» عارضة لمناسبة الواو.

والثاني: الأمر، وبنائؤه على ما يُجْزَمُ به مضارعُه، فنحو: «اضْرِبْ» مبني على سكون، ونحو: «اضْرِبَا» مبني على حذف النون، ونحو: «اغْزُ» مبني على حذف آخر الفعل.

والمعرب: المضارعُ نحو: «يَقُومُ» لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون تركيد المباشرة، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون، نحو: ﴿وَالْمُطَفِّفَتِ يَرْبِصَنَّ﴾ [سورة: ٢٢٨]، ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح، نحو: ﴿كَيْبَدَنَّ﴾ [الهمزة: ٤]، وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً، نحو: ﴿تَسْبُلُونُ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَأَمَّا تَيْنِ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَلَا تَنِيَّانِ﴾ [يونس: ٨٩].
والحروفُ كُلُّهَا مبنية.

فصل: وأنواع البناء أربعة؛ أحدها: السُّكُونُ؛ وهو الأصل ويسمى أيضاً وَقْفًا، يخفّته دَخَلٌ في الكلم الثلاث، نحو: هَلْ، وَقَمٌ، وَكَمْ. والثاني: الفتح، وهو أقرب حركات إلى السُّكُونِ؛ فلذا دخل أيضاً في الكلم الثلاث، نحو: سَوْفَ، وَقَامَ، وَأَيْنَ. وتتوَعانِ الآخِرَانِ هما: الكسر والضم، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخل فيهما، ودَخَلَا في تحرف والاسم، نحو: لام الجر و«أَمْسِ» ونحو: «مُنْذُ» في لغة مَنْ جَرَّ بها «أو رَفَعَ، فَوْنِ الجارّة حرف والرافعة اسم.

فصل: الإعرابُ أثرٌ ظاهر مُقَدَّرٌ يجعله العاملُ في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفع ونصب في اسم وفعل، نحو: «زَيْدٌ يَقُومُ، وَإِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ» وجرّ في اسم، نحو: «لِزَيْدٍ» وجرّ في فعل نحو: «لَمْ يَقُمْ» ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وعلاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالالف، وتخفّض بـياء، وهي «ذُو» بمعنى صاحب، والفَمُ إذا فارقت الميم، والأب، والأخ، والحَمُ، ونَهْنُ، ويشترط في غير «ذُو» أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بحركات، نحو: ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢]، و﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، و﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾ [نساء: ٢٣]، فأما قوله:

٦ - خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا

فشاذٌ، أو الإضافة مَثَوِيَّةٌ، أي: خِيَاشِيمَهَا وَفَاها، واشترط في الإضافة أن تكون غير الياء، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المُقَدَّرَةِ، نحو: ﴿وَأَخِي هَكَرُوتُ﴾ [نصر: ٣٤]، ﴿إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ [المائدة: ٢٥]، و«ذُو» ملازمة للإضافة غير ياء، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها.

وإذا كانت «ذو» مَوْضُوعَةً لزمها الواو، وقد تعرب بالحروف كقوله:

٧ - فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِلْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا

وإذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات.

فصل: والأفصح في الهن النقص، أي: حَذَفُ اللام، فيعرب بالحركات ومنه الحديث: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهِنِ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا»، ويجوز النقص في الأب والأخ والحم، ومنه قوله:

٨ - بِأَبِيهِ أَقْسَدِي عَدِي فِي الْكِرَامِ وَمِنْ يُشَابِهُ أَبِي فَمَا ظَلَمَ

وقول بعضهم في التثنية: «أَبَانٍ» و«أَخَانٍ». وقصرهن أولى من نقصهن كقوله:

٩ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبِيَا أَبَاهَا

وقول بعضهم: «مُكَرَّةٌ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ».

وقولهم للمرأة «حَمَاءٌ».

الباب الثاني: المُثَنَّى، وهو: ما وُضِعَ لاثنتين وأغنى عن المتعاطفين، كالزيدان والهندان؛ فإنه يرفع بالالف، وَيَجَرُ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها. وحملوا عليه أربعة ألفاظ: «اثْنَيْنِ» و«اثْنَتَيْنِ» مطلقاً، و«كِلاَ» و«كِلتَا» مضافين لمضمَر؛ فإن أضيفا إلى ظاهر لَزِمَتْهُمَا الألف.

الباب الثالث: باب جمع المذكر السالم، كالزيدون والمسلمون؛ فإنه يرفع بالواو، وَيَجَرُ وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.

ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط؛ أحدها: الخلو من تاء التأنيث، فلا يجمع، نحو: «طَلْحَة» و«عَلَامَة». الثاني: أن يَكُونَ لمذكر، فلا يجمع، نحو: «زَيْنَب» و«حَائِض». الثالث: أن يَكُونَ لِعَاقِلٍ، فلا يجمع، نحو: «وَأَشِق» علماً لكلب، و«سَابِق» صفة لفرس.

ثم يشترط أن يَكُونَ إما علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مَزْجِيّاً؛ فلا يجمع، نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ» و«مَعِدَ يَكْرِبُ»، وإما صفة تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل، نحو: «قَائِم» و«مُذْنِب» و«أَفْضَل» فلا يجمع، نحو: «جَرِيح» و«صَبُور» و«سَكْرَان» و«أَحْمَر». **فصل:** وَحَمَلُوا على هذا الجمع أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٍ:

أحدها: أسماء جموع، وهي: أولو، وعالمون، وعشرون، وبابه.

والثاني: جموع تكسير، وهي: بَنُونَ، وَحَرُونَ، وَأَرْضُونَ، وَسِنُونَ، وبابه؛ فإن هذا الجمع مُطَرِد في كل ثلاثي حذفت لامه وَعَوَّضَ عنها هاء التأنيث ولم يَكْسَرْ،

حُرِّ: عِضَّةٌ وَعِضِينَ، وَعِزَّةٌ وَعِزِينَ، وَثُبَّةٌ وَثُبِينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]، ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿عَنِ النَّاسِ وَغَنِ الثَّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧]، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي نَحْوِ: ثَمَرَةٍ لِعَدَمِ احْدَافٍ، وَلَا فِي نَحْوِ: «عِدَّةٌ» وَ«زِنَةٌ» لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ الْفَاءَ، وَلَا فِي نَحْوِ: «يَدٌ» وَ«أَدَمٌ»، وَشَذَّ أَبُونُ وَأَخُونُ، وَلَا فِي أَسْمٍ وَأُخْتٍ وَبِنْتٍ لِأَنَّ الْعَوْضَ غَيْرَ التَّاءِ، وَشَذَّ بُونُ، وَلَا فِي نَحْوِ: شَاةٌ وَشَفَّةٌ لِأَنَّهُمَا كُسْرًا عَلَى شَيْءٍ وَشِقَافِهِ.

والثالث: جَمْعُ تصحيح لم تستوف الشروط، كَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ؛ لِأَنَّ أَهْلًا وَوَابِلًا نِيسَا عَلَمِينَ وَلَا صِفَتَيْنِ، وَلِأَنَّ وَابِلًا لَغِيرِ عَاقِلٍ.

والرابع: مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ كَعَلْيُونَ وَزَيْدُونَ مُسَمًّى بِهِ، وَيَجُوزُ فِي هَذَا النَّوعِ أَنْ يُجْرَى مُجْرَى غَسَلِينَ فِي لُزُومِ الْيَاءِ وَالْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى نُونٍ مُتَوَنِّةٍ، وَدُونَ هَذَا أَنْ يُجْرَى مُجْرَى عَرَبُونَ فِي لُزُومِ الْوَاوِ وَالْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى النُّونِ مُتَوَنِّةٍ، كَقَوْلِهِ:

١٠ - وَأَعْتَرَّتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ

وَدُونَ هَذِهِ أَنْ تَلْزِمَهُ الْوَاوُ وَفَتْحُ النُّونِ، وَبَعْضُهُمْ يُجْرَى بِنِينِ وَبَابِ سَنِينَ مُجْرَى غَسَلِينَ، قَالَ:

١١ - وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٍّ أَبَا بَرًّا، وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ وَقَالَ:

١٢ - دَعَانِي مِنْ تَجْدٍ فَإِنْ سَنِينُهُ

وَبَعْضُهُمْ يَطْرُدُ هَذِهِ اللَّغَةَ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ وَكُلِّ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ، وَيُخْرَجُ عَلَيْهَا قَوْلُهُ:

١٣ - لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

وَقَوْلُهُ:

١٤ - وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

فصل: نُونُ الْمُثْنَى وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ مَكْسُورَةً، وَفَتْحُهَا بَعْدَ الْيَاءِ لُغَةً، كَقَوْلِهِ:

١٥ - عَلَى أَحْوَدَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ

وَقِيلَ: لَا يَخْتَصُ بِالْيَاءِ، كَقَوْلِهِ:

١٦ - أَغْرِفْ مِنْهَا الْجَيِّدَ وَالْعَيْنَانَا

وقيل: البيت مصنوع، ونون الجمع مفتوحة، وكسرها جائز في الشعر بعد الياء، كقوله:

١٧ - وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

وقوله:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

الباب الرابع: الجمع بألف وتاء مزيدتين، كهندات ومسلمات؛ فإن نُصِبَ بالكسرة نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوف اللام كسمعت لُعَاتَهُمْ؛ فإن كانت التاء أصلية كأَيَّابٍ وَأَمْوَاتٍ أو الألف أصلية كقُضَاةٍ وَغُزَاةٍ نُصِبَ بالفتحة.

وحمل على هذا الجمع شيثان: «أُولَاتٍ»، نحو: ﴿وَلِنْ كَنْ أُولَتْ حَمَلٍ﴾ [الطلاق: ٦]، وَمَا سُمِّيَ به من ذلك، نحو: «رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ» و«سَكُنْتُ أَدْرِعَاتٍ»، وهي قَرِيَّةٌ بالشَّامِ، فبعضهم يُعَرِّبُهُ على ما كان عليه قبل التسمية، وبعضهم يترك تنوين ذلك، وبعضهم يُعَرِّبُهُ إعرابَ ما لا ينصرف، وَرَوَوْا بِالْأَوَّجِ الثلاثة قولهُ:

١٨ - تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبِ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

الباب الخامس: ما لا ينصرف، وهو ما فيه عِلَّتَانِ من تسع كأَحْسَنَ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصَحْرَاءٍ؛ فَإِنَّ جَرَّهُ بالفتحة، نحو: ﴿فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦]، إِلَّا إِنْ أَضِيفَ، نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ﴾ [التين: ١٤]، أو دَخَلَتْهُ أَلْ مُعْرِفَةٌ، نحو: ﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أو مَوْصُولَةٌ، نحو: ﴿كَالْأَنْعَمِ وَالْأَصْوَرِ﴾ [هود: ٢٤]، أو زائدة كقوله:

١٩ - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

الباب السادس: الأمثلة الخمسة، وهي: كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ أَلْفٌ اثْنَيْنِ، نحو: تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ، أو واو جمع، نحو: تَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ، أو ياء مخاطبة، نحو: تَفْعَلِينَ، فَإِنَّ رَفْعَهَا بِثُبُوتِ النُّونِ، وَجَزْمُهَا وَنُصْبُهَا بِحَذْفِهَا، نحو: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وأما: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالواو لَامُ الْكَلِمَةِ، وَالنُّونُ ضَمِيرُ النِّسْوَةِ، وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ، مِثْلُ: ﴿يَرَبِّصَنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وَوزنه يَفْعَلُنَ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: «الرَّجَالُ يَعْفُونَ»، فالواو ضَمِيرُ الْمَذْكُرِينَ، وَالنُّونُ عَلَامَةٌ رَفْعٍ فَتَحذف،

بحر: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ووزنه تَعْفُوا، وأصله تَعْفُوا.

الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو: ما آخره أَلِفٌ كَيْخَشَى، أو ياء كَيَرَمِي، أو واو كَيَدْعُو؛ فَإِنْ جَزَمَهُنْ بحذف الآخر، فأما قوله:
٣- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
فضرورة.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، في قراءة فُتُبِلَ فُتِيلَ: من موصولة وَتُسَكِّينُ «يصبر» إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو على أنه وَصَلَ بنية الوقف، وإما على العطف على المعنى؛ لأن مَنْ الموصولة بمعنى شرطية لعمومها وإبهامها.

تنبيه: إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة كَيْقَرَأُ وَيُقْرِئُ وَيَوْضُو، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي، ويمتنع حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مُقْتَضَاً، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ، ويجوز مع الجازم الإثبات والحذف، بناء على الاعتداد بتعارض وعدمه وهو الأكثر.



فصل: وتُقَدَّرُ الحركات الثلاث في الاسم المعرب الذي آخره أَلِفٌ لازمةً، نحو: نَتَى وَالْمُضْطَفَى، ويسمى معتلاً مقصوراً.
والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو: حَرَّتِي وَالْقَاضِي، ويسمى منقوصاً. وخرج بذكر الاسم، نحو: يَخْشَى، وَيَرْمِي، وبذكر لزوم، نحو: «رَأَيْتَ أَخَاكَ» و«مَرَرْتُ بِأَخِيكَ»، وباشتراط الكسرة، نحو: ظَبْيِي وَكُرْسِيِّ. وتُقَدَّرُ الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالألف نحو: «هُوَ يَخْشَاهَا» و«لَنْ يَحْشَاهَا».

والضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو الياء، نحو: «هُوَ يَدْعُو» «هُوَ يَرْمِي». وتظهر الفتحة في الواو والياء، نحو: «إِنَّ الْقَاضِيَّ لَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَغْزُو».



هذا باب النكرة والمعرفة

الاسم نَكْرَةٌ، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين:
أحدهما: ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف، كرجل، وفرس، ودار، وكتاب.

والثاني: ما يقع موقع ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف، نحو: «ذِي، وَمَنْ، وَمَا» في قولك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ، وَيَمْنٌ مُعْجِبٌ لَكَ، وَبِمَا مُعْجِبٌ لَكَ» فإنها واقعة موقع «صاحب، وإنسان، وشيء» وكذلك نحو: صِه - منونا - فإنه واقع موقع قولك: «سُكُونًا».

ومعرفة، وهي الفرع، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما لا يقبل «أل» البتة ولا يقع موقع ما يقبلها؛ نحو: زيد، وعمرو.

والثاني: ما يقبل «أل» ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: «حارث، وعَبَّاس، وَضَحَّاك»، فإن «أل» الداخلة عليها لِلْمَحِ الْأَصْلُ بها.

وأقسام المعارف سبعة: المضمَرُ كأنَا وهُم، والعَلَمُ كزيد وهند، والإشارة كذَا وذِي، والموصول كالذِي والَّتِي، وذو الأداة كالغلام والمرأة، والمضاف لِوَاحِدٍ منها كإِنِّي وَعُلَامِي، والمنادى، نحو: «يَا رَجُلٌ» لمعين.



فصل في المضمَر: المضمَر والضمير: اسمان لما وُضِعَ لمتكلم كأنَا، أو لمخاطب كأنْت، أو لغائب كهُوَ، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى، وهو الألف والواو والنون، كقُومًا وَقَامًا، وَقُومُوا وَقَامُوا، وَقُمْنَ.

وينقسم إلى بارز - وهو ما له صورة في اللفظ كتاء «قُمْتُ» - وإلى مستتر، وهو بخلافه كالمقدر في «قُم».

وينقسم البارز إلى متصل وهو: ما لا يُفْتَحُ به النطق ولا يقع بعد «إلا» كياء «إِنِّي» وكاف «أَكْرَمَكَ» وهاء «سَلِيهِ» ويائه، وأمَّا قوله:

٢٩ - وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كَذِبَارُ
فضرورة.

وإلى منفصل، وهو: ما يُبْتَدَأُ به ويقع بعد «إلا»، نحو: «أنا» تقول: «أنا مؤمن» و«ما قام إلا أنا».

وينقسم المتصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى ثلاثة أقسام:

١ - ما يختص بمحل الرفع، وهو خمسة: التاء كقُمْتُ، والألف كقَامًا، والواو كقَامُوا، والتون كقُمْنَ، وياء المخاطبة كقُومِي.

٢ - وما هو مشترك بين محلّ النصب والجر فقط، وهو ثلاثة: ياء المتكلم، نحو:

﴿رَبِّ أَكْرَمَنِي﴾ [الفجر: ١٥]، وكاف المخاطب، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾

[الضحى: ٣]، وهاء الغائب، نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٧].

٣ - وما هو مشترك بين الثلاثة، وهو «نا» خاصة، نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣].

وقال بعضهم: لا يختص ذلك بكلمة «نا» بل الياء، وكلمة «هم» كذلك؛ لأنَّ قول: «قُومِي» و«أَكْرَمَنِي» و«غُلَامِي» و«هُمْ فَعَلُوا» و«إِنَّهُمْ» و«لَهُمْ مال» وهذا غير مُبَيَّنٍّ؛ لأنَّ ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، والمنفصل غير المتصل.

وألفاظ الضمائر كلها مبنية، ويختص الاستتار بضمير الرفع. وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً، وهو ما لا يخلُفه ظاهر ولا ضمير منفصل، هو: المرفوعُ بأمر الواحد، كـ «قُمْ» أو بمضارع مبدوء بياء خطاب الواحد، كـ «تَقُومُ» بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ «أَقُومُ» أو بالنون، كـ «تَقُومُ» أو بفعل استثناء، كـ «خَلَا، عَدَا، وَلَا يَكُونُ» في نحو قولك: «قَامُوا ما خَلَاً زيداً، وما عَدَا عَمراً، ولا يكون زيداً عَمراً، ولا يكون زيداً عَمراً، ولا يكون زيداً» أو بأفْعَلَ في التعجب أو بأفْعَلَ التفضيل، كـ «مَا أَحْسَنَ الزَّيْدِينَ» و«هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا» [مريم: ٧٤]، أو باسمِ فِعْلٍ غير ماضٍ، كـ «أَوْه، وَنَال».

وإلى مستتر جوازاً، وهو: ما يخلُفه ذلك، وهو: المرفوع بفعل الغائب أو نغائبة، أو الصفات المَحْضَة، أو اسم الفعل الماضي، نحو: «زَيْدٌ قَامَ، وَهَذَا قَامَتْ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ، أو مَضْرُوبٌ، أو حَسَنٌ، وَهَيْهَاتَ»؛ ألا ترى أنه يجوز «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلا هو» وكذا الباقي.

هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو: «زيد قام» واجب، فإنه لا يقال: «قام هو» على الفاعلية، وأما: «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلا هو» فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا ضمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيره كقام.



وينقسم المنفصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى قسمين:

١ - ما يختص بمحل الرفع، وهو: «أنا، وأنت، وهُوَ» وفروعهن؛ ففرع أنا: نحن، وفرع أنت: أنت، وأنثما، وأنثم، وأنثن، وفرع هُوَ: هي، وهما، وهن.

٢ - وما يختص بمحل النصب، وهو: «إيّا» مُرَدِّفاً بما يدلُّ على المعنى المراد نحو: «إيّاي» للمتكلم، و«إيّاك» للمخاطب، و«إيّاها» للغائب، وفروعها: إيّانا، وإيّاك، وإيّاكما، وإيّاكم، وإيّاكن، وإيّاها، وإيّاها، وإيّاها، وإيّاها.

تنبيه: المختار أن الضمير نفس «إيّا» وأن اللّواحق لها حروف تكلم، وخطاب، وغيبة.
فصل: القاعدة أنه متى تأتّى اتصال الضمير لم يُعَدَلْ إلى انفصاله؛ فنحو: «قُمْتُ» و«أكرمْتُك» لا يقال فيهما: «قامَ أنا» ولا «أكرمتُ إيّاك»، فأما قوله:

٢٢ - إِيَّا يَزِيدُهُمْ حَبَا إِلَيَّ هُمْ

وقوله:

٢٣ - إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

فضرورة.

ومثال ما لم يتأت فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله، نحو: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» [الفاتحة: ٥]، أو يلي «إِلَّا»، نحو: «أَمَرَ آلًا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ» [يوسف: ٤٠].
 ومنه قوله:

٢٤ - وَإِنَّمَا يَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى ما يُدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ إِلَّا أَنَا.

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان:

أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر أعزف منه مقدم عليه وليس مرفوعاً؛ فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ، فالوصل أَرْجَحُ كالحاء من «سَلِينِي»، قال الله تعالى: «يَكْفِيكَهُ سَلَى» [البقرة: ١٣٧]، «أَنْزَلْنَاهُمْ» [هود: ٢٨]، «إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا» [محمد: ٣٧]، ومن الفصل: «إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ»، وإن كان أسماً فالفصل أَرْجَحُ، نحو: «عجبت من حُبِّي إِيَّاهُ» ومن الوصل قوله:

٢٥ - لَقَدْ كَانَ حَبِيْبِكَ حَقًّا يَتَمِينَا

وإن كان فعلاً ناسخاً، نحو: «جِلْتَنِيهِ» فالأَرْجَحُ عند الجمهور الفصل، كقوله:

٢٦ - أَخِي حَسْبُ بَشَرَاتٍ إِيَّاهُ

وعند الناظم والرُّمَّاني وابن الطَّراوة الوصل، كقوله:

٢٧ - بُلَّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالَكُهُ

الثانية: أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها، نحو: «الصديق كنته» أو «كَانَهُ زَيْدٌ» وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور، ومن ورود الوصل الحديث: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ» ومن ورود الفصل قوله:

٢٨ - لَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ خَالَ بَعْدَنَا

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصل، نحو: «ضربته»
 لم يكن غير أعرف وجب الفصل، نحو «أعطاه إياك» أو «إياي» أو «أعطاك إياي»، ومن
 وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة، نحو: «ملكتني إياي» و«ملكتك إياك» و«ملكته إياه»،
 وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة، واختلف لفظ الضميرين، كقوله:

٢٩ - أَنَا لَهُمَا قُنُوزُ أَكْرَمٍ وَالِد

فصل: مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض.
 فإن نصبها فعلاً أو اسماً فعل أو «ليت» وجب قبلها نون الوقاية، فأما الفعل،
 سحر: «دعاني» و«يكرمني» و«أعطني» وتقول: «قام القوم ما خلاني» و«ما عداني»
 و«أحشاني» إن قدزتهن أفعلاً، قال:

٣٠ - ثَمَلُ التَّدَامِي مَا غَدَانِي فَأَيْنِي

وتقول: «ما أفقرني إلى عفو الله» و«ما أحسنني إن اتقيت الله»، وقال بعضهم:
 عليه رجلاً ليسني» أي: ليلزم رجلاً غيري، وأما تجويز الكوفي «ما أحسنني»، فمبني
 على قوله: إن «أحسن» ونحوه اسم، وأما قوله:

٣١ - إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

فضرورة.

وأما نحو: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤]، فالصحيح أن المحذوف نون الرفع.
 وأما اسم الفعل، فنحو: «دراكني» و«تراكني» و«عليكني» بمعنى أدركني وبمعنى
 تركني وبمعنى الزممني.

وأما ليت فنحو: ﴿يَلَيْتَنِي قَدَمْتُ لِجَانِي﴾ [الفجر: ٢٤]، وأما قوله:

٣٢ - فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُم

فضرورة عند سيويه، وقال الفراء: يجوز «ليتني» و«لتي».

وإن نصبها «لعل» فالحذف، نحو: ﴿لَعَلِّي بُلُغَ الْأَسْبَبِ﴾ [غافر: ٣٦]، أكثر من
 لإثبات، كقوله:

٣٣ - أَرَيْتَنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلاً لَعَلَّنِي

وهو أكثر من «لتي»، وعَلِطَ ابن الناطم فجعل «لتي» نادراً، و«لعلني» ضرورة.

وإن نصبها بقية أخوات ليت ولعل - وهي: إن، وأن، ولكن، وكان - فالوجهان كقوله:

٣٤ - وَاتِي عَلَى لَيْلَى لَزَارَ، وَابْنِي

وإن خَفَضَها حرفٌ: فإن كان «مِنْ» أو «عَنْ» وجبت النونُ، إلا في الضرورة، كقوله:

٣٥ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْنَسَ وَلَا قَيْنَسُ مِنِّي

وإن كان غيرهما امتنعت، نحو «لِي» و«بِي» و«فِي» و«خَلَايَ» و«عَدَايَ» و«حَاشَايَ» قال:

٣٦ - فِي فِتْنَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مُعَذُّورٌ

وإن خَفَضَها مضاف: فإن كان «لَدُنْ» أو «قَطْ» أو «قَدْ» فالغالب الإثباتُ، ويجوز الحذفُ فيه قليلاً، ولا يختص بالضرورة، خلافاً لسيبويه، وغلط ابن الناطم، فجعل الحذف في «قَدْ» و«قَطْ» أعَرَفَ من الإثبات، ومثالهما: «قَدْ بَلَغَتْ مِنْ لَدُنِّي عُدْرًا» [الكهف: ٧٦]، قرئ مُشَدِّداً وَمُخَفَّفاً، وفي حديث النار: «قُطِنِي قُطِنِي» و«قُطِي قُطِي»، وقال:

٣٧ - قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وإن كان غَيْرُهُنَّ امتنعت، نحو: «أبي» و«أخي».



هذا باب العلم

وهو نوعان: جِنْسِيٌّ وسيَاطِيٌّ، وشَخْصِيٌّ، وهو: اسم يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ تعييناً مطلقاً، فخرج بذكر التعيين النكراتُ، وبذكر الإطلاق ما عدا العلم من المعارف؛ فإن تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما تعين مُسَمَّاهُ ما دامت فيه «أل» فإذا فارَقَتْهُ فارَقَهُ التعيينُ، ونحو: «هذا» إنما يعين مُسَمَّاهُ ما دام حاضراً، وكذا الباقي.



فصل: وَمُسَمَّاهُ نوعان: أَوَّلُو الْعِلْمِ من المَذْكُورِينَ كَجَعْفَرٍ، والمؤنثات كخِزْنَق، وما يُؤَلَّفُ: كالقبائل كقُرْنٍ، والبلاد كعدَنَ، والخيَل كالأحِقِّ، والإبل كشدَقَمَ، والبقر كعَرَارٍ، والغنم كهيْلَةٍ، والكلاب [نحو] وَاِشِقِّ.

فصل: ويتقسم إلى مُرْتَجِلٍ، وهو: ما استعمل من أول الأمر علماً، كأدَدٍ لرجل، وسُعَادٍ لامرأة، ومنقول - وهو الغالب - وهو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونَقْلُهُ إما من اسم إما لحدث كزَيْدٍ وَفَضْلٍ، أو لعين كأسد وثور، وإما من وَصْفٍ إما لفاعل كحَارِثٍ وَحَسَنِ، أو لمفعول كمنصور ومحمد، وإما من فعل إما ماض كشمَّرَ، أو

صَرَخَ كَيْشُكْرُ، وإما من جملة إما فعلية كَشَابَ قَرْنَاهَا، أو إسمية كزید منطلق، وليس
صَرَخَ. ولكنهم قَاسُوهُ، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة، وعن الزجاج كلها مُرْتَجَلَةٌ.

فصل: وينقسم أيضاً إلى مُفْرَد، كَزَيْد وهنْد، وإلى مُرْكَب، وهو ثلاثة أُنُوع:

١ - مُرْكَبٌ إِنْشَادِيٌّ، كـ «بَرَقَ نَحْرُهُ» و«شَابَ قَرْنَاهَا» وهذا حكمه الحكاية، قال:

٢٨ - نَبَّيْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدَ

٢ - وَمُرْكَبٌ مَزْجِيٌّ، وهو: كل كلمتين نَزَلَتْ ثانيتهما منزلةً تاء التانيث مما قبلها،
فحكم الأول: أَنْ يُفْتَحَ آخِرُهُ، كـ «بَعْلَبَكْ» و«حَضْرَمَوْتُ» إلا إن كان ياء
فيسكن، كـ «مَعْدٍ يَكْرِبُ» و«قَالِي قَلَا» وَحُكْمُ الثَّانِي: أَنْ يُعْرَبَ بِالضَّمَّةِ
والفتحة، إلا إن كان كلمة «وَيْهِ» فيبنى على الكسر، كـ «سَيْبَوَيْهِ» و«عَمْرَوَيْهِ».

٣ - وَمُرْكَبٌ إِضَافِيٌّ، وهو الغالب، وهو: كل اسمين نَزَلْ ثانيهما منزلةً التنوين مما
قبله، كـ «عَبْدَ اللَّهِ» و«أَبِي قُحَافَةَ»، وحكمه أَنْ يُجْرَى الأولُ بحسب العوامل
الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً، ويجر الثاني بالإضافة.

فصل: وينقسم أيضاً إلى اسم، وَكُنْيَةٍ، وَلَقَبٍ:

فَالْكُنْيَةُ: كل مُرْكَبٌ إِضَافِيٌّ فِي صَدْرِهِ أَبٌ أَوْ أُمٌّ، كَأَبِي بَكْرٍ، وَأُمُّ كَلْثُومٍ.
وَاللَّقَبُ: كل ما أَشْعَرَ بِرَفْعَةِ الْمُسَمَّى أَوْ ضَعْفِهِ، كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَأَنْفِ النَّاقَةِ.
وَالْإِسْمُ مَا عَدَاهُمَا، وهو الغالب، كزید وعمرو.

ويؤخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الْإِسْمِ، كـ «زَيْدُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ» وربما يُقَدِّمُ كقوله:

٢٩ - أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو، وَجَدِّي

ولا ترتیب بين الكُنيَّةِ وغيرها، قال:

٤٠ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُو

وقال حسان:

٤١ - وَمَا اِهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرُو

وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أَنَّ اللَّقَبَ يجب تأخيرُه عن الكُنيَّةِ، كـ «أَبِي
عَبْدَ اللَّهِ أَنْفِ النَّاقَةِ» وليس كذلك.

ثم إن كان اللَّقَبُ وما قبله مضافين، كـ «عَبْدَ اللَّهِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ» أو كان الأول:
مفرداً، والثاني: مضافاً، كـ «زَيْدُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ» أو كانا بالعكس، كـ «عَبْدُ اللَّهِ كَرَزُ»
لغت الثاني للأول: إما بَدَلًا، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، أَوْ قَطْعَتُهُ عَنِ التَّبَعِيَّةِ: إما برفعه خبراً

لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف، وإن كانا مفردين، كـ «سعيد كُرُز» جاز ذلك وَوَجْهٌ آخر، وهو إضافة الأول إلى الثاني، وجمهورُ البصريين يوجب هذا الوجه، ويردُّه النَّظَرُ، وقولهم: «هَذَا يَحْيَى عَيْنَانُ».

فصل: والعَلَمُ الجنسي اسمٌ يعيَّنُ مسماه بغير قيد تعيينٍ ذي الأداة الجنسية أو الحضورية، تقول: «أَسَامَةُ أَجْرًا مِنْ ثُعَالَةٍ»، فيكون بمنزلة قولك: «الأسد أجراً من الثعلب» و«أل» في هذين للجنس، وتقول: «هَذَا أَسَامَةُ مُقْبِلًا»، فيكون بمنزلة قولك: «هذا الأسد مقبلاً» و«أل» في هذا لتعريف الحضور، وهذا العَلَمُ يُشَبِّه عِلْمَ الشخص من جهة الأحكام اللفظية؛ فإنه يمتنع من «أل» ومن الإضافة، ومن الصَّرْفِ إن كان ذا سببٍ آخر، كالتأنيث في: «أَسَامَةُ» و«ثُعَالَةٍ»؛ وَكَوَزُنِ الفعل في: «بَنَاتٌ أَوْبَرَ» و«ابن آوى»، وَيُبْتَدَأُ به، ويأتي الحال منه، كما تقدم في المثالين، وَيُشَبِّه التَّكْرَرُ من جهة المعنى، لأنه شائع في أُمَّتِهِ لا يختص به واحد دون آخر.

فصل: وَمُسَمَّى عِلْمُ الجنس ثلاثة أنواع:

أحدها: - وهو الغالب - أَعْيَانٌ لَا تُؤْلَفُ، كَالسَّبَاعِ وَالْحَشَرَاتِ كَأَسَامَةِ، وَثُعَالَةٍ، وَأَبِي جَعْدَةَ لِلذُّبِّ، وَأُمِّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرِ.

والثاني: أَعْيَانٌ تُؤْلَفُ، كَهَيَّانَ بْنِ بَيَّانٍ لِلْمَجْهُولِ الْعَيْنِ وَالنَّسَبِ، وَأَبِي الْمَضَاءِ لِلْفَرَسِ، وَأَبِي الدَّغَفَاءِ لِلْأَحْمَقِ.

والثالث: أمور معنوية، كَسُبْحَانَ لِلتَّسْبِيحِ، وَكَيْسَانَ لِلْعَدْرِ، وَيَسَارٍ لِلْمَيْسَرَةِ، وَفَجَارٍ لِلْفَجْرَةِ، وَبَرَّةٍ لِلْمَبْرَةِ.



هذا باب أسماء الإشارة

والمُشَارُ إليه إما واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكلُّ واحد منها إما مذكر وإما مؤنث، فللمفرد المذكر «ذا»، وللمفرد المؤنث عشرة، وهي: ذِي، وَتِي، وَذِيهِ، وَتِيهِ، وَذِيهِ، وَتِيهِ، وَذَات، وَتَا، وَلِلْمُثْنِي ذَانِ، وَتَانِ رَفْعًا، وَذَيْنِ وَتَيْنِ جَرًّا وَنَصْبًا، ونحو: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَكِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، مؤول، ولجمعهما: «أولاء» ممدوداً عند الحجازيين ومقصوراً عند تميم، ويقالُ مجيئه لغير العقلاء كقوله:

٤٢ - وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

فصل: وإذا كان المُشَارُ إليه بعيداً لحقته كافٌ حَرْفِيَّةٌ تتصَرَّفُ تَصَرُّفَ الكافِ

اسمية غالباً، ومن غير الغالب: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [المجادلة: ١٢]، ولك أن تزيد قبلها لاماً، إلا في التثنية مطلقاً، وفي الجمع في لغة من مدّه، وفيما سبقته «ها»، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً.

فصل: ويشار إلى المكان القريب بهُنًا أو هُهْنًا، نحو: ﴿إِنَّا هُهْنًا قَعِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وللبعيد بهُنَاكَ أو هُهْنَاكَ أو هُنَاكَ أو هُنَّا أو هِنَّا أو هنت أو ثمّ، نحو: ﴿وَرَفَعْنَا ثَمَّ الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤].



هذا باب الموصول

وهو ضربان: حرفي، واسمي:
فالْحَرْفِيُّ: كل حرفٍ أَوَّلٌ مع صلته بمصدر، وهو ستة: أُنَّ، وَأَنَّ، وَمَا، وَكَيْ، وَلَوْ، وَنَحْوُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٨]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، ﴿لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿يَوْمَ أُحِذِّهِمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩].

والاسمي ضربان: نَصْر، ومشترك.

فالنصر ثمانية: منها للمفرد المذكر «الذي» للعالم وغيره، نحو: ﴿الْحَكَمْتُ لِلَّهِ مَا شَاءَ صَدَقْنَا وَعَدُونا﴾ [الزمر: ٧٤]، ﴿هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، والمفرد المؤنث: «التي» للعاقلة وغيرها، نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [سجدة: ١]، ﴿مَا وَلَّهُمْ مِنْ قِبَلِهِ أَلَّتِي كُوُوا عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]، ولتثنيتهما: «اللذان» و«اللتان» رفعاً، و«اللذين» و«اللتين» جرّاً ونصباً، وكان القياس في تثنيتهما وتثنية: «ذَا» و«ذَات». أن يقال: اللذيانِ واللتيانِ وذَيانٍ وتَيانٍ. كما يقال: القاضيانِ - بإثبات الياء - والفتيانِ - بقلب الألف ياء - ولكنهم فرّقوا بين تثنية المبني والمعرب، فحذفوا الآخر، كما حذفوا في التصغير، إذ قالوا: اللذيانِ واللتيانِ وذَيًّا وتَيًّا، فأبْقُوا الأوَّلَ على فتحه، وزادوا تاءً في الآخر عوضاً عن ضمة التصغير، وتميم وقيس تُسَدِّدُ النونَ فيهما تعويضاً من حذف أو تأكيداً للفرق، ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافاً للبصريين؛ لأنه قد جرى في السبع: ﴿رَبَّنَا آتِنَا اللَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ [الفصص: ٢٧]، - تشديد، كما قرئ: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [الفصص: ٣٢]، وَبَلَحْرُثُ بْنُ كَعْبٍ وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان، قال:

٤٢ - أَبْنِي كُلَيْبُ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا

وقال:

٤٤ - هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ

ولا يجوز ذلك في ذَانِ وَتَانِ للإلباس.

وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لُغَاتٍ، وفي نون الإشارة لُغَتَانِ. ولجمع المذكر كثيراً ولغيره قليلاً «الآلئ» مقصوراً، وقد يُمدُّ، و«الذَّيْن» بالياء مطلقاً، وقد يقال: بالواو رفعاً، وهو لغة هذيل أو عُقَيْل، قال:

٤٥ - نَحْنُ الذُّوْنُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ عَازَةً مَلْحَا

ولجمع المؤنث: «اللاتي» و«الآئي»، وقد تحذف ياؤهما، وقد يتقارض الآئِي واللاتي، قال:

٤٦ - مَحَا حَبَّهَا حَبَّ الْآئِي نَحْنُ قُبُلُهَا

أي: حب اللاتي، وقال:

٤٧ - فَمَا أَبَوْنَا بِأَمْنٍ مِثْلِهِ عَلَيْنَا الْإِلَاءُ قَدْ مَهْدُوا الْحُجُورَا

أي: الذين.

والمشترك ستة: مَنْ، وَمَا، وَأَيُّ، وَأَلْ، وَذُو، وَذَا.

فأما «مَنْ» فإنها تكون للعالم، نحو: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]. ولغيره في ثلاث مسائل:

إحداها: أَنْ يُنَزَّلَ منزلته نحو: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقوله:

٤٨ - أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يَعِيرُ جَنَاحَهُ

وقوله:

٤٩ - أَلَا عَمَّ صَبَاحَا أَيُّهَا الظَّلَلُ الْبَنِي وَهَلْ يَعْنِي مَنْ كَانَ فِي الْغُضْرِ الْخَالِي

فدعاء الأصنام ونداء القطا والظلل سَوْغَ ذلك.

الثانية: أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه «مَنْ» نحو: ﴿كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، لشُمُوله الآدميين والملائكة والأصنام، ونحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، ونحو: ﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥]، فإنه يشمل الآدمي والطائر.

الثالثة: أن يقترب به في عموم فُضِّلَ بمن، نحو: ﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ [النور: ٤٥]،

﴿يَتَنَبَّأُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النور: ٤٥]، لاقتراניהما بالعاقل في عموم ﴿كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [النور: ٤٥].

وأما «ما» فإنها لما لا يَعْقِلُ وَخَذَهُ، نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَفْدُّ﴾ [النحل: ٩٦]، وله مع
 ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١]، ولأنواع مَنْ يَعْقِلُ،
 ﴿فَنَكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٣]، وللمُبْهَمِ أَمْرُهُ كَقَوْلِكَ: وقد رأيت شَبَحًا: «انْظُرْ
 في ما ظَهَرَ».

والأربعة الباقية للعاقل وغيره؛ فأما «أي» فخالَفَ في موصوليَّتها ثعلب، ويردُّه قوله:

٥٠ - فَسَلِّمْ عَلَىٰ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

ولا تُضَافُ لنكرة خلافاً لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مُسْتَقْبَلٌ مُتَقَدِّمٌ، نحو:
 ﴿سَلِّمْ عَلَىٰ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْتُمُ أَشَدُّ﴾ [مریم: ٦٩]، خلافاً للبصريين، وسُئِلَ الكسائي: لم لا
 «عجبنني أيُّهم قام؟» فقال: أيُّ كذا خُلِقْتُ، وقد تَوَثَّتْ وَتَثْنَى وتجمع، وهي
 معربة؛ فقليل: مطلقاً، وقال سيبويه: تُثْنَى على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صَدْرُ
 سِتْمِها ضميراً محذوفاً، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مریم: ٦٩]، وقوله:

عَلَىٰ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر.



وأما «أل»، فنحو: ﴿إِنَّ الْمُطَفِّفِينَ وَالْمُفَصِّفِينَ﴾ [الحديد: ١٨]، ونحو: ﴿وَالسَّافِينَ﴾
 ﴿وَالْبَحْرَ الْمُسْخُورَ﴾ [الطور: ٥، ٦]، وليست موصولاً حَرْفِيًّا خلافاً للمازني
 يفتن وافقه، ولا حرف تعريف خلافاً لأبي الحسن.



وأما «ذو» فخاصة بِطَيِّيءٍ، والمشهور بناؤها، وقد تعرب، كقوله:
 فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
 فيمن رواه بالياء، والمشهور أيضاً أفرادها وتذكيرها، كقوله:

٥١ - وَبِئْسَ ذُو حَفَرَةٍ وَذُو طَوِيْتٍ

وقد تَوَثَّتْ وَتَثْنَى وتُجْمَعُ، حكاه ابن السراج، ونازَعَ في ثبوت ذلك ابن مالك،
 يَكْتُمُ حِكْيَ «ذَات» للمفردة، و«ذَوَات» لجمعها، مضمومتين، كقوله:

٥٢ - ذَوَاتُ يَمْنَيْنِ بَغِيرِ سَائِقِ

وحكي إعرابهما إعرابَ ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات.

وأما «ذا» فشرط موصوليتها ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا تكون للإشارة، نحو: «مَنْ ذَا الذَّاهِبُ؟» و«مَاذَا التَّوَانِي؟».

والثاني: ألا تكون مُلغاة، وذلك بتقديرها مركبة مع «ما» في نحو: «مَاذَا صَنَعْتَ» كما قَدَرها كذلك من «قال: عَمَّاذَا تَسْأَلُ» فأثبت الألف لتوسطها، ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر، وهو تَقْدِيرُهَا زائدة.

والثالث: أن يتقدمها استفهام بما باتفاق، أو يَمُنَّ على الأصح، كقول ليبيد:

٥٣ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ

وقوله:

٥٤ - فَمَنْ ذَا يَعِزِّي الْحَزِينَ

والكوفي لا يَشْتَرِطُ مَا وَلَا مَنْ، واحتجَّ بقوله:

٥٥ - أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْوِيلِينَ طَلِيئُ

أي: والذي تحمليته طليق، وعندنا أن «هذا طليق» جملة اسمية، و«تحملين» حال، أي: وهذا طليق محمولاً.

فصل: وتفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد.

والصلة: إما جملة، وشرطها: أن تكون خبرية، معهودة، إلا في مقام التحويل والتفخيم، فيحسن إبهامها. فالمعهودة كـ «جاء الذي قام أبوه»، والمبهمة نحو: «فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلِئِمٍّ مَا غَشِيَهُمْ» [طه: ٧٨]، ولا يجوز أن تكون إنشائية كـ «بِعُتْكَه» ولا طلبية كـ «ماضربه» و«لا تضربه»، وإما شبهها، وهي ثلاثة: الظرف المكاني، والجار والمجرور، التامان، نحو: «الذي عندك» و«الذي في الدار» وَتَعَلَّقَهُمَا بِاسْتَقَرٍّ مَحْذُوفًا، وَالصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ، أي: الخالصة للوصفية، وتختص بالألف واللام، كـ «ضارب» و«مضروب» و«حسن» بخلاف ما غَلَبَتْ عليها الاسمية، كأَبْطَحَ وَأَجْرَعَ وصاحب وراكب، وقد تَوَصَّلَ بمضارع، كقوله:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الثَّرْضَى حُكُومَتُهُ

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة.

فصل: ويجوز حَذْفُ العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد، فلا يُحَذَفُ في نحو: «جَاءَ اللَّذَانِ قَامَا» أو «ضَرَبَا» لأنه غير مبتدأ، ولا في نحو: «جاء الذي هو

يَتَوَمُّ «أو «هو في الدار» لأن الخبر غير مفرد؛ فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدُلْ دليل على حذفه. إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة، بخلاف الخبر المفرد، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَسَدٌ﴾ [مريم: ٦٩]، ونحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أي: مريد في السماء، أي: معبود فيها، ولا يكثر الحذف في صلة غير «أَيُّ» إلا إن طَالَت صلة. وَشَدَّتْ قراءة بعضهم: ﴿تَكَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وقوله:

٥٦ - مَنْ يَعْنُ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَدَ

والكوفيون يقيسون على ذلك.

ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلاً، وناصبه فعل أو وَصَفَ غير صلة الألف واللام، ونحو: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُشْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [التغابن: ٤]، وقوله:

٥٧ - مَا أَلَهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنِي بِهِ

بخلاف «جاء الذي إياه أكرمت» و«جاء الذي إنه فاضل» أو «كأنه أسد» أو «أنا ضارب» ، وَشَدَّتْ قوله:

٥٨ - مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةِ

وحذف منصوب الفعل كثير، ومنصوب الوصف قليل.

ويجوز حذف المجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفاً غير ماضٍ، نحو: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، بخلاف «جاء الذي قام أبوه» و«أنا أمس ضارب».

والمجرور بالحرف إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك بحرف معنًى ومُتَعَلِّقاً، نحو: ﴿وَيَتَرَبَّ بِمَا تَشْرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي: منه، وقوله:

٥٩ - لَا تَرْكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءُ يَعْصِرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ
وَشَدَّتْ قوله:

٦٠ - وَأَيُّ الدَّخْرِ دُو لَمْ يَخْسُدُونِي

أي: فيه، وقوله:

٦١ - وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمٌ

أي: عليه، فحذف العائد المجرور مع انتفاء خُفْضِ الموصول في الأول، ومع اختلاف المتعلّق في الثاني، وهما: «صَبَّ» و«عَلَقَمٌ».



هذا باب المعرفة بالأداة

وهي «أل» لا اللام وَحَدَّهَا، وفقاً للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه .

وهي: إما جنسية، فإن لم تخلُفْها «كل» فهي لبيان الحقيقة، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وإن خَلَفَتْها «كل» حقيقة فهي لشُمُول أفراد الجنس، نحو: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وإن خَلَفَتْها مجازاً فلشمول خصائص الجنس مبالغة، نحو: «أنت الرجلُ علماً».

وإما عهديّة، والعهد إما ذِكْرِيّ نحو: ﴿فَعَصَى إِبْرَاهِيمُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، أو عِلْمِيّ نحو: ﴿يَا لَوْدُ الْمُقْدِسِ﴾ [طه: ١٢]، ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو حُضُورِيّ نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

فصل: وقد تَرُدُّ «أل» زائدة، أي: غير مُعرِّفة، وهي إما لازمة كالتي في عِلْم قَارَنْتَ وَضَعَهُ كَالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، أو في إشارة وهو «الآن» وفقاً للزجاج والناظم، أو في موصول وهو «الذي» و«التي» وفروعهما، لأنه لا يجتمع تعريفان، وهذه معارف بالعلمية والإشارة، والصَّلَة، وإما عارضة: إما خاصة بالضرورة، كقوله:

٦٢ - وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

وقوله:

٦٣ - صَدَدَتْ وَطَيْتَ النَّفْسَ بِأَفْسَسٍ عَنْ عَشِيرِ

لأن «بنات أوبر» عِلْم، و«النفس» تمييز، فلا يَقْبَلَانِ التعريف، ويلتحق بذلك ما زيدَ شذوذاً نحو: «أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ».

وإما مُجَوِّزَة لِلْمَحِ الْأَصْل، وذلك أن العِلْم المنقول مما يقبل «أل» قد يُلْمَحُ أَصْلُهُ فتدخل عليه أل، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صِفَة كحارث وقاسم وحسن وحسين وعباس وضحّاك، وقد يَقَعُ في المنقول عن مصدر كفضّل، أو اسم عَيْن كنعمان، فإنه في الأصل اسمٌ للدم، والبابُ كُلُّهُ سماعيٌّ، فلا يجوز في نحو مُحَمَّدٍ وصالح ومَعْرُوفٍ، ولم تَقَعُ في نحو: «يزيد» و«يَشْكُر»، لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل، وأما قوله:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ فَبَارَكَا

فضرورة سَهْلَهَا تَقْدُمُ ذكر الوليد.

فصل: من المَعْرِفِ بالإضافة أو الأداة ما غَلَبَ على بعض مَنْ يستحقُّه حتى نحترِّ بالأعلام؛ فالأول: كابن عباس، وابن عُمَرَ بن الخطاب، وابن عَمْرٍو بن عَوْسٍ، وابن مسعود، غَلَبَتْ على العَبَادَةِ دون مَنْ عداهم من إخوتهم، والثاني: سَجَمَ لِلثَّرْيَا، والعَقَبَةُ والبيت والمدينة والأعشى، و«أل» هذه زائدة لازمة، إلا في نداء بصفة فيجب حذفها، نحو: «يَا أَعْشَى بَاهِلَةً»، و«أَعْشَى تَغْلِبَ»، وقد يحذف في غير ذلك، سمع «هَذَا عَيُوقٌ طَالِعَا»، و«هَذَا يَوْمٌ إِثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ».



هذا باب المبتدأ والخبر

مبتدأ: اسمٌ أو بمنزلة، مُجَرَّدٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلة، مُخَبَّرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمُكْتَفَى به.

فَالاسْمُ، نحو: «اللَّهُ رَبُّنَا» و«مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا» والذي بمنزلة، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا حَبَرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و«تَسْمَعُ شُعَيْبِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ».

والمجرد كما مثلنا، والذي بمنزلة المجرد، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [سورة الأعراف: ٣]، و«بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» لأن وجود الزائد كلا وجود، ومنه عند سيويه: ﴿يَا بَيْتَكُمْ مَقْنُونٌ﴾ [القلم: ٦]، وعند بعضهم: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ». والوصفُ نحو: «أَقَائِمُ هَذَانِ»، وَخَرَجَ نحو: «نَزَالِ»، فإنه لا مُخَبَّرَ عنه ولا وصف. ونحو: «أَقَائِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ»، فإن المرفوع بالوصف غير مُكْتَفَى به، فزيد: مبتدأ، ووصف خبر.

ولا بُدَّ لوصف المذكور من تَقْدُمِ نَفْيٍ أو استفهام، نحو:

٦٤ - خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَ مَا

ونحو:

٦٥ - أَقِاطِنُ قَوْمِ سَلَمَى أَمْ نَوْرًا ظَلَعْنَا

خلافًا للأخفش والكوفيين، ولا حُجَّةَ لهم في نحو:

٦٦ - خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا

خلافاً للنظام وابنه؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع لأنه على فَعِيل، فهو على حد: ﴿وَالْمَلَكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم: ٤].

وإذا لم يُطابق الوصف ما بعده تَعَيَّنَتْ ابتدائيته، نحو: «أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ»، وإن طَابَقَهُ في غير الأفراد تَعَيَّنَتْ خبريته، نحو: «أَقَائِمَانِ أَخَوَاكَ»، و«أَقَائِمُونَ إِخْوَتُكَ»، وإن طَابَقَهُ في الأفراد احْتَمَلَهُمَا، نحو: «أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ».

وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترافعا.

فصل: والخبر الجزء الذي حَصَلَتْ به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، فخرج فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف.

وهو: إما مفرد، وإما جملة. والمفرد: إما جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ، نحو: «هَذَا زَيْدٌ»، إلا إن أُوِّلَ بالمشتق، نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ»، إذا أُريدَ به شجاع، وإما مشتق فيتحمل ضميره، نحو: «زيد قائمٌ»، إلا إن رفع الظاهر، نحو: «زيد قائم أبواه»، ويبرز الضمير المتحمل إذا جَرَى الوصف على غير مَنْ هو له، سواء أَلْسَنَ، نحو: «غَلَامٌ زَيْدٌ ضَارِبُهُ هُوَ» إذا كانت الهاء للغلام، أم لم يُلِيسَ، نحو: «غَلَامٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ»، وَالْكَوْفِيُّ إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس، تمسكاً بنحو قوله:

٦٧ - قَوْمِي ذُرَا الْمَجِيدِ بِأَنُوهَا...

والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رابط، نحو: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، إذا قُدِّرَ «هو» ضمير شأْنٍ، ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ومنه «نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي» لأن المراد بالنطق المُنطَوِّق به.

وإما غَيْرُهُ فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسْوَقَةٌ له، وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه، وهو إما ضميره مذكوراً، نحو: «زيد قائم أبوه»، أو مُقَدَّراً، نحو: «السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ»، أي: منه، وقراءة ابن عامر: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ [النساء: ٩٥]، أي: وعده، أو إشارةً إليه نحو: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، إذا قُدِّرَ «ذلك» مبتدأ ثانياً، لا تابعاً للباس. قال الأخفش: أو غيرهما، نحو: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، أو على اسم بلفظه ومعناه، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ ﴿مَا نَحَاقَةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، أو على اسم أَعَمَّ منه، نحو: «زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ» وقوله:

٦٨ - فَأَمَّا الصَّبْرُ عَلَيْهَا فَلَا صَبْرًا

فصل: ويقع الخبر ظرفاً؛ نحو: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]،

المجورور نحو: ﴿الْحَكْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقُهُما المحذوف، وأن تقديره كائنٌ أو مستقرٌّ، لا كان أو استقرَّ، وأن الضمير الذي كان فيه في الظرف والمجورور كقوله:

٦٩ - فَإِنْ فُؤَادِي عُنْدَكَ أَتَذْهَبُ أَجْمَعُ

ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني نحو: «الصَّوْمُ الْيَوْمَ» و«السَّفَرُ غَدًا» لا عن أسماء الذوات، نحو: «زَيْدُ الْيَوْمَ»، فإن حصلت فائدة جاز، كأن يكون المبتدأ زماناً ولفظاً خاصاً، نحو: «نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا»، وأما نحو: «الْوَرْدُ فِي أَيَّارَ»، «يَوْمَ خَمْرٍ» و«الليْلَةُ الْهَلَالُ»، فالأصل: خُرُوجُ الورد، وشَرْبُ خمرٍ، ورؤية...

نصل: ولا يبدأ بنكرة، إلا إن حصلت فائدة: كأن يخبر عنها بمختص مقدم كقول مجرور، نحو: ﴿وَلَدَيْتَ مَرِيْدًا﴾ [ق: ٣٥]، و﴿وَعَلَىٰ أَنْصَرِهِمْ غَشْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، يجوز «رَجُلٌ فِي الدَّارِ» ولا «عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ» أو تتلو نفيًا، نحو: «ما رجل قائم» أو تنفيًا، نحو: ﴿أَوَّلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، أو تكون موصوفة سواء ذكراً، نحو: «يَمِينٌ مُؤْمِنٌ» [البقرة: ٢٢١]، أو حذفت الصفة، نحو: «السَّمْنُ مَتَوَانٍ بِدَرِهِمْ»، ونحو: «سَوْدَاءُ وَلَوْ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ عَقِيمٍ»، أي: امرأة سوداء، أو من نفعي، كالحديث: «أُمِرَ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةً، وَنَهِيَ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةً» ومن حذفت المضافة، كالحديث: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ». وينس على هذه المواضع ما أشبهها نحو: «قَصْدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ» و«كَمْ رَجُلًا...» وقوله:

٧٠ - لَوْلَا اضْطَبَّارٌ لَأَوْذَى كُلُّ ذِي مِقَّةٍ

وقولك: «رُجُلٌ فِي الدَّارِ» لشبه الجملة بالظرف والمجورور، واسم الاستفهام المقرون بحرفه، وتالي «لولا» بتالي النفي، والمُصَغَّرُ بالموصوف.

نصل: وللخبر ثلاث حالات:

١- إحداهما: التأخر، وهو الأصل كـ «زَيْدٌ قَائِمٌ» ويجب في أربع مسائل:
أ- إذا كانا معرفتين، أو متساويين ولا
ب- «زيد أخوك» و«أفضل منك أفضل مني» بخلاف «رجل صالح حاضر»
ج- يوسف أبو حنيفة، وقوله:

٧١ - بَنُونَا بَنُو أَبْنَانَا... ..

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا.

الثانية: أن يُخَاف التباسُ المبتدأ بالفاعل، نحو: «زيد قام» بخلاف «زيد قائم» أو «قام أبوه» و«أخوأك قاماً».

الثالثة: أن يقتربن بإلاً معنًى، نحو: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، أو لفظاً، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فأما قوله:

٧٢ - ... وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ

فضرورة.

الرابعة: أن يكون المبتدأ مُسْتَحِقّاً للتصدير، إما بنفسه نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» و«مَنْ فِي الدَّارِ؟» و«مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ» و«كَمْ عَبِيدٌ لَزَيْدٍ» أو بغيره، إما متقدماً عليه، نحو: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، وأما قوله:

٧٣ - أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

فالتقدير: لهي عجوز، أو اللام زائدة لا لام الابتداء، أو متأخراً عنه، نحو: «غُلَامٌ مَنْ فِي الدَّارِ» و«غُلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ» و«مَالٌ كَمْ رَجُلٌ عِنْدَكَ» أو مُشَبَّهاً به، نحو: «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، فإن المبتدأ هنا مُشَبَّهٌ باسم الشرط؛ لعمومه، واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سبباً، ولهذا دَخَلَتِ الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب.

- **الحالة الثانية:** التقدم، ويجب في أربع مسائل:

إحداها: أن يُوقَعَ تأخيرُهُ في لبس ظاهر، نحو: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ» و«عِنْدَكَ مَالٌ» و«قَصْدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ» و«عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ»، فَإِنَّ تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس «أن» المفتوحة بالمكسورة، و«أن» المؤكدة بالتي بمعنى لعل، ولهذا يجوز تأخيرُهُ بعد «أما» كقوله:

٧٤ - ... وَأَمَّا أَتْنِي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلْيُوجِدِ كَادَ يَبْرِينِي

لأن «إنَّ» المكسورة و«أَنَّ» التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا، وتأخيرُهُ في الأمثلة الأول يوقع في إلباس الخبر بالصفة، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَ﴾ [الأنعام: ٢]؛ لأن النكرة قد وُصِفَتْ بِمُسَمًّى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة.

الثانية: أن يقتربن المبتدأ بإلاً لفظاً، نحو:

مَا لَنَا إِلَّا أَتْبَاعُ أَحْسَدَا

أو معنًى، نحو: «إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ».

الثالثة: أن يكون لازماً الصَّدْرِيَّة، نحو: «أَيْنَ زَيْدٌ؟» أو مضافاً إلى ملازمها، نحو: «صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ».

الرابعة: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ عَلَىٰ حَيْبٍ فَقَالَهَا﴾ [محمد: ٢٤]، وقول الشاعر:

٧٥ - ... وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

- **الحالة الثالثة:** جواز التقديم والتأخير، وذلك فيما فُقد فيه مَوْجِبُهُمَا، كقولك: «زيد قائم» فيترجح تأخيرُهُ على الأصل، ويجوز تقديمُهُ لعدم المانع.

نصل: وما عُلم من مبتدئ أو خبر جاز حذفُهُ، وقد يجب.

فَمَا حذف المبتدأ جوازاً، فنحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [سورة البقرة: ٢٦]، ويقال: كيف زيد؟ فتقول: ذَنِفٌ، التقدير: فَعَمِلَهُ لِنَفْسِهِ، وهو ذَنِفٌ.

وأما حذفه وجوباً فإذا أخبر عنه بِتَغْيِتٍ مَقْطُوعٍ لمجرد مَذْح، نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْخَمِيدُ» أو ذم، نحو: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِبْلِيسَ عَدُوِّ الْمُؤْمِنِينَ» أو تَرْحُم، نحو: «مَرَرْتُ بِعَيْنِكَ الْمُسْكِينُ» أو بمصدر جيء به بَدَلًا من اللفظ بفعله، نحو: «سَمِعُ وَطَاعَةً» [سورة النحل: ١٢٦].

٧٦ - فَقَالَتْ: حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا؟!

التقدير: أَمْرِي حَنَانٌ وَأَمْرِي سَمْعٌ وَطَاعَةٌ.

أو بمخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها، نحو: «نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ» و«بئس رجل عمرُو» إذا قُدِّرَا خبرين، فإن كان مقدماً، نحو: «زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ» فمبتدأ لا خبر. ومن ذلك قولهم: «مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟» أي: مذكورك زَيْدٌ، وهذا أولى من تقدير سيويه: كلامك زيد.

وقولهم: «فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنَّ»، أي: في ذمتي ميثاق أو عهد.

وأما حذف الخبر جوازاً، فنحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ» أي: حَاضِرٌ، ونحو: «سَمِعْتُ دَيْمًا وَظَلُّهَا» [الرعد: ٣٥]، أي: كذلك، ويقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: زيد، عندي.

وأما حذفُهُ وجوباً ففي مسائل:

أحدها: أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا والمبتدأ بعد «لولا»، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ»، أي: لولا زيد موجود، فلو كان كَوْنًا مقيداً وجب ذكره إن فُقد دليلُهُ، كقولك: «لولا ما سلمنا ما سلم» وفي الحديث: «لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكَفَرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَىٰ

قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»، وجاز الوجهان إن وُجِدَ الدليل، نحو: «لولا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوَهُ مَا سَلِمَ»، ومنه قول أبي العلاء المعري:

٧٧ - فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا

وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد «لولا»، وَأَوْجِبُوا جَعَلَ الكون الخاص مبتدأ، فيقال: لولا مُسَالَمَةُ زيد إيانا، أي: موجودة، وَلَحْنُوا المعري، وقالوا: الحديث مَرْوِيٌّ بالمعنى.

الثانية: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، نحو: «لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ» و«أَيْمُنُ اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ»، أي: لعمرك قَسَمِي، وَأَيْمُنُ اللَّهُ يميني، فإن قلت: «عَهْدُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ» جاز إثبات الخبر، لعدم الصراحة في القسم، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: «لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ» أن يقدر لَقَسَمِي عمرك؛ فيكون من حَذَفِ المبتدأ.

الثالثة: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نصٌّ في المعية، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» و«كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ» ولو قلت: «زيد وعمر» وأردت الإخبار باقترانهما جاز حَذْفُهُ وذكره، قال:

٧٨ - وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

وَزَعَمَ الكوفيون والأخفش أن نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» مُسْتَعْنٍ عن تقدير الخبر، لأن معناه مع ضيعته.

الرابعة: أن يكون المبتدأ إمَّا مَصْدَرًا عاملاً في اسم مُفَسَّرٍ لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا» أو مضافاً لِلْمَصْدَرِ المذكور، نحو: «أَكْثَرُ ضَرْبِي السَّوِيقُ مَلْتُونًا» أو إلى مُؤَوَّلٍ بِالْمَصْدَرِ المذكور، نحو: «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا».

وخبر ذلك مُقَدَّرٌ بِإِذَا كَانَ، أَوْ إِذَا كَانَ، عند البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختاره الناظم، فيقدر في «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا» ضَرْبُهُ قَائِمًا، ولا يجوز ضربي زيداً شديداً، لصلاحيه الحال للخبرية، فالرفع واجب، وَشَدَّ قولهم: «حَكَمَكُمُ مُسَمَّطًا»، أي: حكَمَكُمُ لك مُثَبَّتًا.

فصل: وَالْأَصَحُّ جَوَازُ تَعَدُّدِ الخبر، نحو: «زيد شاعر كاتب»، والمانع يَدَّعي تقدير «هو» للثاني، أو أَنَّهُ جامع للصفتين، لا الإخبار بكل منهما.

وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله:

٧٩ - يَدَاكَ يَدَا خَيْرِهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظُهُ

لأن «يَدَاكَ» في قوة مبتدأين لكل منهما خبرٌ، ومن نحو قولهم: «الرُّمَانُ حُلُوٌّ

حَصْرٌ»، لأنهما بمعنى واحد، أي: مُزٌّ، ولهذا يمتنع العطف على الأصح، وأن
خُصَّصَ المبتدأ بينهما، ومن نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُورٌ وَيَكْمٌ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ لأن
شيء تابع.



هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى أَسْمَهاً، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول،
ويسمى خَبَرُها، وهي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يعمل هذا العمل مطلقاً، وهو ثمانية: كان، وهي أمُّ الباب، وأمسى،
صبح، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار، وليس، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَبِيرًا﴾ [الفرقان: ١٠٠].

ثاني: ما يعمل به بشرط أن يتقدّمه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة: زال ماضي
- زال، وبرح، وفتيء، وأنفك، مثالها بعد النفي: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾ [هود: ١١٨]،
﴿لَنْ نَجْعَلَ عَلَيْهِ عُلَفِينَ﴾ [طه: ٩١]، ومنه: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوًا﴾ [يوسف: ٨٥]، وقوله:

٨٠ - فَعُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحَ قَاعِدًا

إذ الأصل لا تَفْتَأ ولا أبرح، ومثالها بعد النهي، قوله:

٨١ - صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ

ومثالها بعد الدعاء، قوله:

٨٢ - وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجَرَائِكِ الْقَطْرُ

وَقِيدْتُ زال بماضي يَزَالُ احترازاً من زال ماضي يَزِيلُ، فإنه فعل تام متعدٍّ إلى
المفعول، ومعناه ماز، تقول: «زَلْ ضَانُكَ عَنْ مَعْرَكٍ» ومصدره الزَّيْلُ، ومن ماضي
- زال، فإنه فعل تام قاصر، ومعناه الانتقال، ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمِصُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ
تَزُولَا وَلَكِنَّ زَالًا﴾ [فاطر: ٤١]، ومصدره الزَّوَالُ.

الثالث: ما يعمل بشرط تقدم «ما» المصدرية الظرفية، وهو دَامَ، نحو: ﴿مَا دُمْتُ
- [مريم: ٣١]، أي: مُدَّةً دَوَامِي حَيًّا، وسميت «ما» مصدرية لأنها تُقَدَّرُ بالمَصْدَرِ،
وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف، وهو المدة.

فصل: وهذه الأفعال في التصريف ثلاثة أقسام:

١ - ما لَا يَتَصَرَّفُ بحالٍ، وهو «ليس» باتفاق، و«دام» عند الفراء وكثير من المتأخرين.

٢ - وما يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو «زال» وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، و«دام» عند الأقدمين، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً.

٣ - وما يتصرف تصرفاً تاماً، وهو الباقي.

وللتصارييف في هذين القسمين ما للماضي من العمل، فالمضارع، نحو: ﴿وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا﴾ [مریم: ٢٠]، والأمر، نحو: ﴿كُونُوا حِبَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، والمصدر، كقوله:

٨٣ - وَكُونُوكَ إِيَّاهُ عَلَيْنِكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل، كقوله:

٨٤ - وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَحَاكَ
وقوله:

٨٥ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحْبُكَ

فصل: وتوسط أخبارهن جائز، خلافاً لابن دُرستويه في ليس، ولا بن مُعطٍ في دام، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقرأ حمزة وحفص: ﴿لَيْسَ إِلَهٌ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧]، بنصب البر، وقال الشاعر:

٨٦ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةً لَذَّاتُهُ

إلا أن يمنع مانع، نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾ [الأنفال: ٣٥].

فصل: وتقديم أخبارهن جائز، بدليل: ﴿هَؤُلَاءِ يَأْكُلُونَ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبا: ٤٠]، ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، إلا خبر دام اتفاقاً، وليس عند جمهور البصريين، فأسوها على عسى، واحتج المجيز بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وأجيب بأن المعمول ظرف فيتسع فيه، وإذا نفي الفعل بما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقاً، نحو: «ما قائماً كان زيد» ويمتنع التقديم على «ما» عند البصريين والفراء، وأجازه بقية الكوفيين، وخَصَر ابنُ كَيْسَانَ المنع بغير زال وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، وعمم الفراء المنع في حروف النفي، ويردُّه قوله:

٨٧ - عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

فصل: ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمولٌ خبرها إن كان ظرفاً أو محروراً، نحو: «كان عندك، أو في المسجد، زَيْدٌ مُعْتَكِفاً»، فإن لم يكن أحدهما حَسْبُورَ البصريين يمنعون مطلقاً، والكوفيون يُجيزون مطلقاً، وَفَصَّلَ ابن السَّراج عارسي وابن عصفور فأجازوه إن تقدَّم الخبر معه، نحو: «كَانَ طَعَامُكَ أَكِيلاً زَيْدٌ» ينعوه إن تقدم وحده، نحو: «كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكِيلاً»، واحتجَّ الكوفيون بنحو قوله:

٨٨ - بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

وَحُجِّجَ عَلَى زِيَادَةِ كَانَ أَوْ إِضْمَارِ الْأِسْمِ: مُرَاداً بِهِ الشَّأْنُ، أَوْ رَاجِعاً إِلَى مَا، وَعَلَيْهِنَّ فَعَطِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ، وَقِيلَ: ضَرْوَةٌ، وَهَذَا مُتَعَيْنٌ فِي قَوْلِهِ:

٨٩ - بَاتَتْ فُرَادِي ذَاتَ الْخَالِ سَالِبَةً

لظهور نَصْبِ الْخَبَرِ.

فصل: قد تستعمل هذه الأفعال تامةً، أي: مستغنية بمرفوعها، نحو: ﴿وَإِنْ يَدُ عُسْرٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: وَإِنْ حَصَلَ ذُو عُسْرَةٍ؛ ﴿فَسَبِّحْ لِلَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، أي: حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصُّبْحِ؛ ﴿خَلَقَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧ و ١٠٨]، أي: مَا بَقِيَتْ، وقوله:

٩٠ - وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ

وقالوا: «بَاتَ بِالْقَوْمِ»، أي: نَزَلَ بِهِمْ؛ وَ«ظَلَّ الْيَوْمَ»، أي: دَامَ ظِلُّهُ؛ وَ«نَحْنُ» أَي: دَخَلْنَا فِي الصُّبْحِ.

إلا ثلاثة أفعال فإنها أُلْزِمَتِ التَّقْصُّ؛ وهي: فَتَى، وَزَالَ، وَلَيْسَ.

فصل: تختص «كان» بأَمُورٍ، منها: جَوَّازُ زِيَادَتِهَا بِشْرَطينَ:

أحدهما: كونها بلفظ الماضي، وَشَدَّ قَوْلُ أُمِّ عَقِيلَ:

٩١ - أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ

والثاني: كونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، نحو: «ما كان أحسنَ زِياداً»، وقول بعضهم: «لَمْ يُوْجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ»، وَشَدَّ قَوْلُهُ:

٩٢ - عَلَى كَانَ الْمَسْرُومَةِ الْعَرَابِ

وليس من زيادتها قوله:

٩٣ - وَجِيرَانُ لَنَا كَانُوا كَرَامَ

لرفعها الضمير، خلافاً لسيبويه.

ومنها: أنها تُحذف، وَيَقَعُ ذلك على أربعة أوجه:

أحدها: - وهو الأكثر -: أن تُحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وَكَثُرَ ذلك بعد «إن» و«لو» الشرطيتين.

مثال «إن»، قولك: «سِرْ مُسْرِعاً إِنْ رَاكِباً وَإِنْ مَاشِياً»، وقوله:

٩٤ - إِنْ ظَلِمَ أَبَدًا وَإِنْ مَظَلُّومًا

وقولهم: «الْأَسْ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ». أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيراً، ويجوز «إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرًا» بتقدير: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ فَيُجْزَوْنَ خَيْرًا، ويجوز نصبهما ورفعهما، والأول: أَرْجَحُهَا، والثاني: أضعفها، والأخيران: مُتَوَسِّطَانِ.

ومثال لو: «الْتِمَسْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ»، وقوله:

٩٥ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا

وتقول: «الْأَ طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرًا»، وَجَوَزَ سيبويه الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا تَمَرٌ.

وَقَلَّ الحذف المذكور بدون إِنْ وَلَوْ، كقوله:

٩٦ - مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِثْلَائِهَا

قَدَرَهُ سيبويه: مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا.

الثاني: أن تُحذف مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف، ولهذا ضَعُفَ «وَلَوْ تَمَرٌ، وَإِنْ خَيْرٌ» في الوجهين.

الثالث: أن تُحذف وحدها، وَكَثُرَ ذلك بعد «أَنْ» المصدرية في مثل: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ»، أصله: انطلقت لأن كُنْتُ مُنْطَلِقًا، ثم قُدِّمَتِ اللامُ وما بعدها على انطلقت للاختصاص، ثم حُذِفَتِ اللامُ للاختصار، ثم حذفت «كان» لذلك فانفصل الضمير، ثم زيدت «ما» للتعويض ثم أَدِغِمَتِ النون في الميم للتقارب، وعليه قوله:

٩٧ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ

أي: لَأَنَّ كُنْتَ ذَا نَقَرٍ فَخَرْتَ، ثم حُذِفَ متعلق الجار.

وَقَلَّ بدونها، كقوله:

٩٨ - أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي

فإن سيبويه: أراد أَرْمَانَ كَانَ قَوْمِي.

الرابع: أن تُحَذَفَ مع مَعْمُولَيْهَا، وذلك بعد «إن» في قولهم: «أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا»،
أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما عَوْضٌ، ولا النافية للخبر.

ومنها: أن لام مضارعها يجوز حَذْفُهَا، وذلك بشرط كونه مجزوماً، بالسكون،
غير متصل بضمير نَصْبٍ، ولا بساكن، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بِغِيٍّ﴾ [مريم: ٢٠]، بخلاف:
﴿تَكُونُ لِمُ عَقَبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، ﴿وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِرْيَاءُ﴾ [يونس: ٧٨]،
النفاء الجزم؛ ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]، لأن جَزْمَهُ بِحَذْفِ
اللام. ونحو: «إن يكنه فَلَئِنْ تَسَلَّطَ عَلَيْهِ»، لاتصاله بالضمير؛ ونحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ
يَقِرْ قَمٍّ﴾ [النساء: ١٣٧]، لاتصاله بالساكن؛ وَخَالَفَ في هذا يونس، فأجاز الحذف،
تسكاً بنحو قوله:

٩٩ - فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً

وَحَمَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَلَى الضَّرُورَةِ، كقوله:

١٠٠ - وَلَكِ أَسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

نصل: في ما ولا ولات وإن الْمُعْمَلَاتِ عَمَلٍ لَيْسَ تَشْبِيهاً بها.

فأَعْمَلَهَا الْحِجَازِيُّونَ، وَبَلَّغَتْهُمْ جَاءَ التَّنْزِيلِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا هَذَا
بَلَدٌ﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُنَّ﴾ [المجادلة: ٢]، وإِلَّا عَمَلَاهُمْ إِيَّاهَا أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ:
أحدها: أن لا يقرن اسمُهَا بِإِن الزائدة، كقوله:

١٠١ - بَنِي عُدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ

وَمَا رَوَاةُ يَعْقُوبَ «ذَهَباً» بِالنصب فَتُخْرِجُ عَلَى أَنَّ إِنْ نافيةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِمَا، لا زائدة.

ثاني: أن لا ينتقص نفي خبرها بإِلَّا، فلذلك وجب الرفع في: ﴿وَمَا أَمْرًا إِلَّا
بِحَقٍّ﴾ [القمر: ٥٠]، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فأما قوله:

﴿وَمَا أَنْذَرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فمن باب «مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيِّراً»، أي: إِلَّا يَسِيرُ سَيِّراً؛ والتقدير: إِلَّا يدور دَوْرَانِ
مَحْنُونٍ، وَإِلَّا يُعَذِّبُ مُعَذِّبًا، أي: تعذيباً.

ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد «بل» و«لكن» في نحو: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا
إِلَّا مُعَذِّبًا» أو «لَكِنْ قَاعِدٌ» على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولم يجز نصبه بِالْعَطْفِ لَأنَّه
مُحَذَّفٌ.

الثالث: أن لا يتقدّم الخبر، كقولهم: «مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»، وقوله:
١٠٣ - وَمَا خُذَلْتُ قُرْبِي فَأَخْضَعُ لِلْعَدَى
 فأما قوله:

١٠٤ - إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرِّ

فقال سيويه: شاذ، وقيل: غلط وإن الفرزدق لم يعرف شَرَطَهَا عند الحجازيين،
 وقيل: «مِثْلُهُمْ» مبتدأ، ولكنه بُنِيَ لإيهامه مع إضافته لِلْمَبْنِيِّ، ونظيره: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا
 أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، فيمن فتحهما، وقيل:
 «مِثْلُهُمْ» حال، والخبر محذوف، أي: ما في الوجود بشرٌ مثْلُهُمْ.

الرابع: أن لا يتقدم معمولٌ خبرها على اسمها، كقوله:
١٠٥ - وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ
 إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز، كقوله:

١٠٦ - فَمَا كُلُّ حِينَ مَن تَوَالِي مُوَالِيَا

وأما «لا» فإعمالها عَمَلٌ ليس قليل، وَيُشْتَرَطُ له الشروط السابقة، ما عدا الشرط
 الأول، وأن يكون المعمولان نكرتين، والغالب أن يكون خبرها محذوفاً، حَتَّى قيل
 بلزوم ذلك، كقوله:

١٠٧ - فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ

والصحيح جواز ذكره، كقوله:

١٠٨ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَرْ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

وإنما لم يُشْتَرَطِ الشرط الأول لأن «إن» لا تزداد بعد «لا» أصلاً.

وأما «لَاتَ» فإن أصلها «لا» ثم زِيدَتِ التاء، وَعَمَلُهَا واجبٌ، وَلَهُ شرطان: كَوْنُ
 معموليها اسْمَيَّ زَمَانٍ، وَخُذِفَ أحدهما، والغالب كَوْنُهُ المرفوع، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ
 مَضَى﴾ [ص: ٣]، أي: ليس الحينُ حِينَ فِرَارٍ، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين،
 وأما قوله:

١٠٩ - يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرٌ

فارتفاع «مُجِيرٌ» على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقدير: حين لات له مجير،
 أو يَحْصُلُ له مجير، و«لات» مُهْمَلَةٌ؛ لعدم دخولها على الزمان، ومثله قوله:

١١٠ - لَاتَ هَئِنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ

إذ المبتدأ «ذِكْرَى» وليس بِزَمَانٍ.

وأما «إِنْ» فإعمالها نادرٌ، وهو لغة أهل العَالِيَةِ، كقول بعضهم: «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ» وكقراءة سَعِيدٍ: ﴿إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ [عرف: ١٩٤]، وقول الشاعر:

١١١ - إِنْ هُوَ مُسْتَرْزِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ

فصل: وَتَزَادُ الْبَاءُ بكَثْرَةٍ فِي خَبَرِ «لَيْسَ» و«مَا»، نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [٣٦]، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤]، وَبِقِلَّةٍ فِي خَبَرِ «لَا» وَكُلُّ نَاسِخٍ مَنُفِيٍّ، [عرف: ١٩٤]،

١١٢ - وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُورَ شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
وقوله:

١١٣ - فِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الرَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ.....
وقوله:

١١٤ - فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدٍ

وَيَنْدُرُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَخَبَرِ «إِنْ» و«لَكِنْ» و«لَيْتَ» فِي قَوْلِهِ:

١١٥ - فَلَيْتَكَ مِمَّا أَحْدَثْتُ بِالْمُجَرَّبِ

وقوله:

١١٦ - وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ

وقوله:

١١٧ - أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذِ بِدَائِمِ

ولما دخلت في خبر «أَنْ» فِي: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَخُنَّ مِنْهُ خَلْقَهُنَّ بِثَدِيرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، لما كان: «أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ» فِي مَعْنَى: «لَيْسَ اللَّهُ».



هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكلام كلمة.
وحقيقته الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر، وهو ثلاثة: كَادَ، وَأَوْشَكَ، وَكَرَبَ، وما وضع للدلالة على رَجَائِهِ، وهو ثلاثة: عَسَى، وَاخْلَوْلَقَ، وَحَرَى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: أَنْشَأَ، وَطَفِقَ، وَجَعَلَ، وَعَلِقَ، وَأَخَذَ.

وَيَعْمَلْنَ عمل «كان»، إلا أن خَبَرَهُنَّ يجب كونه جملةً، وَشَذَّ مجيئه مفرداً بعد «كاد» و«عسى»، كقوله:

١١٨ - فَأَبَتْ إِلَى فُهِمَ وَمَا كَدَتْ أَنْبَا

وقولهم: «عَسَى الْعُغَيْرُ أَبُوساً».

وأما: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣]، فالخبر محذوف، أي: يَمْسَحُ مَسْحاً.

وشرط الجملة: أن تكون فعليةً، وَشَذَّ مجيء الاسمية بعد «جَعَلَ» في قوله:

١١٩ - وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي سَهْلٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

وشرط الفعل ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون رافعاً لضمير الاسم، فأما قوله:

١٢٠ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي

وقوله:

١٢١ - وَأَسْتَبِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ تَكَلَّمَنِي أَخْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

فثوبي وأخجاره بدلان من اسمي جَعَلَ وكَادَ، ويجوز في «عسى» خاصة أن ترفع السببي، كقوله:

١٢٢ - وَمَآذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ

يروى بنصب «جهده» ورفع.

الثاني: أن يكون مضارعاً، وَشَذَّ في «جَعَلَ» قول ابن عباس رضي الله عنهما: «فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً».

الثالث: أن يكون مقروناً بأن إن كان الفعل حَرَى أو اخْلَوْلَقَ، نحو: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِيَ» و«اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطَّرَ»، وأن يكون مُجَرِّداً منها إن كان الفعل دالاً على

نحو: ﴿وَطَفِقَ يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، والغالب في خبر «عسى» و«أوشك» لاقتران بها، نحو: ﴿عَسَىٰ رَيْكُمُ أَنْ يَرْجِعَ﴾ [الإسراء: ٨]، وقوله:
 ١٢٥ - وَتَوَسَّلِ النَّاسَ الشَّرَابَ لَا وَشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْتَعُوا
 والتجرؤ قليل، كقوله:

١٢٦ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
 وقوله:

١٢٧ - رَشَتْ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غَرَائِهِ يُؤَافِقُهَا
 وكاد وكَرَبَ بالعكس: فمن الغالبِ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]. وقول الشاعر:

١٢٨ - كَرَبَ الْقَلْبُ مَنْ جَوَاهُ يَذُوبُ
 ومن القليل، قوله:

١٢٩ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ
 وقوله:

١٣٠ - وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَ
 ولم يذكر سبويه في خبر كَرَبَ إلا التجرد من أن.

نصل: وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي، إلا أربعة استعمل لها مضارع،
 هي: «كاد»، نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتًا يُضَوِّءُ﴾ [النور: ٣٥]، و«أوشك»، كقوله:
 يَوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ

وهو أكثر استعمالاً من ماضيها، و«طَفِقَ»، حكى الأخفش: طَفِقَ يَطْفِقُ كضرب
 ضرب. و«جَعَلَ»، حكى الكسائي: «إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرُمُ حَتَّى
 يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّةً».

واستعمل اسمُ فاعلٍ لثلاثة، وهي: «كاد» قاله الناظم، وأنشد عليه:
 وَإِنِّي يَقِينًا لَرَمْنُ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ
 و«كَرَبَ» قاله جماعة، وأنشدوا عليه:

١٣١ - أَبْنِي إِنْ أَبَاكَ كَارَبَ يَوْمَهُ

و«أَوْشَكَ»، كقوله:

١٣١ - فَإِنَّكَ مُوشِيكَ أَنْ لَا تَرَاهَا

والصواب أن الذي في البيت الأول: كابد - بالباء الموحدة - من المُكَابِدَةِ وَالْعَمَلِ، وهو اسمٌ غير جارٍ على الفعل، وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير.

وأن كارباً في البيت الثاني: اسمٌ فاعل كَرَبَ التامة في نحو قولهم: «كَرَبَ الشتاء» إذا قَرَبَ، وبهذا جزم الجوهري.

واستعمل مُضَدَّرَ لاثنين، وهما: «طفق، وكاد» حكى الأخفش طُفُقَاً عمن قال: طَفَقَ بالفتح، وطَفَقَاً عمن قال: طَفِقَ بالكسر، وقالوا: كَادَ كَوْدًا وَمَكَادًا وَمَكَادَةً.

فصل: وتختص «عسى» و«اخلولق» و«أوشك» بجواز إسنادِهِنَّ إلى «أَنْ يَفْعَلَ» مُسْتَعْنَى به عن الخبر، نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦]، وينبغي على هذا فرعان:

أحدهما: أنه إذا تقدَّم على إحداهن اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى وتأخَّرَ عنها «أَنْ» والفعل، نحو: «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ»، جاز تقديرُهَا خاليةً من ضمير ذلك الاسم، فتكون مُسْنَدَةٌ إلى «أَنْ» والفعل مُسْتَعْنَى بهما عن الخبر، وجاز تقديرُهَا مسندَةٌ إلى الضمير، وتكون «أَنْ» والفعل في موضع نصب على الخبر.

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على تقدير الإضمار: «هَئِذْ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ» و«الزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا» و«الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا» و«الْهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقْمَنَّ»، وتقول على تقدير الخُلُوءِ من الضمير «عسى» في الجميع، وهو الأفضح، قال الله تعالى: ﴿لَا يَخْرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

الثاني: أنه إذا ولي إحداهن «أَنْ» والفعل وتأخَّرَ عنهما اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى، نحو: «عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ»، جاز في ذلك الفعل أن يُقَدَّرَ خالياً من الضمير؛ فيكون مُسْنَدًا إلى ذلك الاسم، وعسى مسندة إلى أَنْ والفعل مستعنى بهما عن الخبر، وأن يُقَدَّرَ مُتَحَمِّلاً لضمير ذلك الاسم، فيكون الاسم مرفوعاً بعسى، وتكون «أَنْ» والفعل في موضع نصب على الخبرية، ومنع السَّلَوِيَّينَ هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر، وأجازه المبرد والسَّيرافي والفارسي.

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على وجه الإضمار: «عَسَى أَنْ يَقُومَا أَخَوَاكَ» و«عَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتُكَ» و«عَسَى أَنْ يَقْمَنَّ نِسَوَتُكَ» و«عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ» بالتأنيث لا غير، وعلى الوجه الآخر تَوَحَّدَ «يقوم» وتَوَنَّثَ «تطلع» أو تُدَكَّرُ.

مسألة: يجوز كسر سين «عسى» خلافاً لأبي عبيدة، وليس ذلك مطلقاً خلافاً
لعنسي، بل يتقيد بأن تُسندَ إلى التاء أو النون أو نا، نحو: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ
كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْإِسْلَامَ أَنْ تُخْرِجُوا الْكُفْرَ مِنْ أَرْضِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]؛ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْلِتُوا مِنَ اللَّهِ﴾ [محمد: ٢٢]، قرأهما نافع بالكسر،
وغيره بالفتح، وهو المختار.



هذا باب الأَحْزَفِ الثَّمَانِيَةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع خبره ويسمى خبرها.
فالأول والثاني: «إِنَّ» و«أَنَّ»: وهما لتوكيد النسبة، ونفي الشك عنها، والإنكار
والثالث: «لَكِنَّ»: وهو للاستدراك والتوكيد، فالأول نحو: «زَيْدٌ شَجَاعٌ لَكِنَّهُ
خِيَلٌ» والثاني نحو: «لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِءْ».
والرابع: «كَأَنَّ»: وهو للتشبيه المؤكّد، لأنه مركب من الكاف وَأَنَّ.
والخامس: «لَيْتَ»: وهو للتمني، وهو: طَلَبُ ما لا طمع فيه أو ما فيه عُسرٌ،
لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِثٌ وقول مُنْقَطِعِ الرِّجَاءِ: «لَيْتَ لِي مَالاً فَأُحِجَّ مِنْهُ».
والسادس: «لَعَلَّ»: وهو للتوقع، وَعَبَّرَ عنه قوم بالترجّي في المحبوب، نحو:
﴿لَعَلَّكُمْ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أو الإشفاق في المكروه، نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ
تَمْنَى﴾ [الكهف: ٦]، قال الأخفش: وللتعليل، نحو: «أَفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَّغَدَى»
نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [طه: ٤٤]، قال الكوفيون: وللاستفهام، نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلِّي
سُوءُ بَصِيرَتِي﴾ [عبس: ٣]، وَعُقِيلٌ تجيزُ جرَّ اسمها وكسر لامها الأخيرة.
والسابع: «عَسَى» في لُعْيَةٍ، وهي بمعنى لعل، وشرطُ اسمِهِ أَنْ يكون ضميراً،

١٢٢ - فَعُلْتُ: عَسَاهَا نَزَّ كَأْسٌ وَعَلَيْهَا

وقوله:

١٢٣ - أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وهو حينئذٍ حرفٌ وفاقاً للسيرافي، ونَقَلَهُ عن سيويه، خلافاً للجمهور في إطلاق
سِرٍّ بِنِعْلَتِهِ، ولا بن السَّرَاجِ في إطلاق القول بحرفيته.

والثامن: «لا» النافية للجنس، وستأتي.

ولا يتقدّم خبرُهن مطلقاً، ولا يتوسّطُ إلا إن كان الحرف غير «عسى» و«لا»، والخبرُ ظرفاً أو مجروراً، نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَكْثَالَ﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعِزَّةٌ﴾ [النازعات: ٢٦].

فصل: تتعَيَّنُ «إِنَّ» المكسورة حيث لا يجوز أن يسُدَّ المصدرُ مسدّهاً ومسدّاً معموليها، و«أَنَّ» المفتوحة حيث يجب ذلك، ويجوز أن صحَّ الاعتباران. فالأول في عشرة، وهي:

(١) أن تقع في الابتداء، نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [القدر: ١]، ومنه: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

(٢) أو تاليةً لحيث، نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ».

(٣) أو لإذ، كـ «جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا أَمِيرٌ».

(٤) أو لموصول، نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾ [الفصصر: ٧٦]، بخلاف الواقعة في حَسْبِ الصَّلَةِ، نحو: «جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ»، وقولهم: «لَا أَفَعَلُهُ مَا أَنَّ جِرَاءَ مَكَانَهُ» إذ التقدير ما ثَبَتَ ذلك، فليست في التقدير تالية للموصول.

(٥) أو جواباً لقسم، نحو: ﴿حَمِّمَ﴾ [١] وَالتَّكْتِبِ الْمُبِينِ [٢] إِنَّ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ٣ - ١].

(٦) أو محكيةً بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

(٧) أو حالاً، نحو: ﴿كَأَنَّمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَذِبُونَ﴾ [الأنفال: ٥].

(٨) أو صفة، نحو: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ».

(٩) أو بعد عامل علّق باللام، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقين: ١].

(١٠) أو خبراً عن اسم ذات، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ»، ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: ١٧].

والثاني في تسعة، وهي:

(١) أن تقع فاعلةً، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١].

(٢) أو مفعولة غير محكية، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُوكُمْ أَبْكُمُ أَشْرَكْتُمْ﴾ [الأنعام: ٨١].

(٣) أو نائبةً عن الفاعل، نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ [الجن: ١].

٤٠ أو مبتدأ، نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩]، ﴿فَلَوْلَا أَنْتُمْ كَانَتْ مِنَ الْمُسِيحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣].

٤١ أو خبراً عن اسم معنًى غير قولٍ ولا صادقٍ عليه خبرها، نحو: «اعْتِقَادِي أَنَّهُ فَاضِلٌ»، بخلاف: «قُولِي إِنَّهُ فَاضِلٌ» و«اعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ».

٤٢ أو مجرورة بالحرف، نحو: ﴿ذَلِكَ يَأْنِ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦٢].

٤٣ أو مجرورة بالإضافة، نحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

٤٤ أو معطوفة على شيء من ذلك، نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧].

٤٥ أو مُبَدَّلَةٌ من شيء من ذلك، نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

والثالث في تسعة:

١١ أحدها: أن تقع بعد فاءِ الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، فَالْكَسْرُ على معنى فهو غفور رحيم، والفتح على معنى فَالْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ، أي: حاصِلَانِ، أو فَالْحَاصِلُ الْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ. كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا مَسَّةَ الشَّرِّ فَيُؤْسُ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي: فهو يُؤْوِسُ.

١٢ الثاني: أن تقع بعد «إذا» الفُجائية، كقوله:

١٣٤ - إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

فَالْكَسْرُ على معنى فإذا هو عَبْدُ الْقَفَا، وَالْفَتْحُ على معنى فإذا العبودية، أي: حادثة، كما تقول: خَرَجْتُ إِذَا الْأَسَدُ.

١٣ الثالث: أن تقع في موضع التعليل، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ نَزَرُ الرَّحِيمِ﴾ [الطور: ٢٨]، قرأ نافعٌ والكسائيُّ بالفتح على تقدير لامِ العلة، والباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف، ومثله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ومثله: «لَبَّيْكَ؛ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ».

١٤ الرابع: أن تقع بعد فعلٍ قَسَمٍ ولا لامٍ بعدها، كقوله:

١٣٥ - وَتَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

فالكسْرُ على الجواب، والبصريون يُوجِبُونَهُ، والفتحُ بتقدير «على» ولو أُضْمِرَ الفعلُ أو ذُكِرَتِ اللامُ تعين الكسْرُ إجماعاً، نحو: «والله إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» و«خَلَفْتُ إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ».

(٥) **الخامس:** أن تقع خبراً عن قولٍ ومُخْبِراً عنها بقول والقائل واحد، نحو: «قُولِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»، ولو انتفى القولُ الأوْلُ فُتِحَتْ، نحو: «عِلْمِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»، ولو انتفى القولُ الثاني أو اختلف القائل كُسِرَتْ، نحو: «قُولِي إِنِّي مُؤْمِنٌ» و«قُولِي إِنَّ زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهَ».

(٦) **السادس:** أن تقع بعد واو مَسْبُوقَةٍ بمفرد صالح للعطف عليه، نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ (٣٦) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴿٣٧﴾ طه: ١١٨، [١١٩]، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر: إما على الاستئناف، أو بالعطف على جملة إن الأولى، والباقون بالفتح بالعطف على «أَنْ لَا تَجُوعَ».

(٧) **السابع:** أن تقع بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائية، نحو: «مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّىٰ إِنْهُمْ لَا يَرْجُوْنَهُ»، والفتح بالجارية والعاطفة، نحو: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّىٰ أَنَّكَ فَاضِلٌ».

(٨) **الثامن:** أن تقع بعد «أما» نحو: «أما إِنَّكَ فَاضِلٌ»، فالكسْرُ على أنها حرفُ استفتاحٍ بمنزلة أَلَا، والفتحُ على أنها بمعنى أَحَقًّا.

(٩) **التاسع:** أن تقع بعد «لَا جَرَمَ» والغالبُ الفَتْحُ، نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ [النحل: ٢٣]، فالفتح عند سيبويه على أن «جَرَمَ» فعلٌ ماضٍ، و«أَنَّ» وَصِلَتْهَا فاعِلٌ: أَي: وَجَبَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ، و«لَا» صلة، وعند الفراء على أن «لَا جَرَمَ» بمنزلة لَا رَجُلَ، ومعناها لَا بُدَّ، وَمِنْ بَعْدَهُمَا مُقَدَّرَةٌ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: «لَا جَرَمَ لَا يَتَيْنَكَ».

فصل: وتدخل لامُ الابتداء بعد «إِنَّ» المكسورة على أربعة أشياء:

أحدها: الخبر، وذلك بثلاثة شروط: كونه مؤخراً، ومُثَبِّتاً، وَغَيْرَ ماضٍ، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعٌ خَدِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، ﴿وَيَنَّ رَبُّكَ لَعَلِّمٌ﴾ [النمل: ٧٤]، ﴿وَيَدَّبَّ عَنْقُ خَلْقٍ﴾ [القلم: ٤]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾ [الحجر: ٢٣]، بخلاف: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ونحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ الْنَاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]، وَشَدَّ قَوْلَهُ:

١٢٦ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكَأ لَأَلَّا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

وبخلاف نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى﴾ [آل عمران: ٣٣]، وأجاز الأخفش والفراء

نعمهما ابن مالك - «إِنْ زَيْدًا لِنَعْمَ الرَّجُلُ» و«لَعَسَى أَنْ يَقُومَ» لأن الفعل الجامد - وأجاز الجمهور «إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ» لَشَبَهِ الماضي المقرون بِقَدْ بالمضارع لِقُرْبِ مَاقِهِ مِنَ الْحَالِ، وليس جَوَازُ ذَلِكَ مَخْصُوصاً بِتَقْدِيرِ اللَّامِ لِلْقِسْمِ لَا لِلابْتِدَاءِ، خِلَافاً عَنِ حَبِّ التَّرْشِيحِ، وأما نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ»، ففي الْعُرَّةِ أَنَّ الْبَصْرِيَّ وَالْكُوفِيَّ عَلَى أَنَّ قُدِّرَتْ لِلابْتِدَاءِ، والذي نحفظه أَنَّ الْأَخْفَشَ وَهَشَاماً أَجَازَاهَا عَلَى إِضْمَارِ قَدْ.

الثاني: معمول الخبر، وذلك بثلاثة شروط أيضاً: تَقَدُّمِهِ عَلَى الْخَبَرِ، وَكُونِهِ غَيْرَ حَالٍ. وَكُونِ الْخَبَرِ صَالِحاً لِلَّامِ، نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرَأَ ضَارِبٌ»، بخلاف «إِنَّ زَيْدًا حَالٌ فِي الدَّارِ» و«إِنَّ زَيْدًا رَاكِبًا مُنْطَلِقٌ» و«إِنَّ زَيْدًا عَمْرَأَ ضَرَبَ» خِلَافاً لِلأَخْفَشِ فِي هَذِهِ.

الثالث: الاسم، بشرط واحد، وهو أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْخَبَرِ، نحو: ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ مَكِينٌ﴾ [النازعات: ٢٦]، أو عَنْ مَعْمُولِهِ، نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسٌ». **رابع:** الْفَضْلُ، وذلك بِلا شَرْطٍ، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٦]. إِذَا لَمْ يُعَرَّبْ «هُوَ» مُبْتَدَأً.

فصل: وتصل «ما» الزائدة بهذه الأحرف إلا «عسى» و«لا» فتكفُّها عَنِ الْعَمَلِ، سَبَبُهُ لِدُخُولِ عَلَى الْجُمْلِ، نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [ي: ١٠٨]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، بخلاف قوله: **١٣٧ - وَلَكِنَّمَا يُفِضُ فَيَسُوفُ يَكُونُ**

إلا «لَيْتَ» فتبقى على اخْتِصَاصِهَا، ويجوز إعمالها وإهمالها، وقد رُوِيَ بهما.

١٣٨ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

وَنَدَرَ الإِعْمَالُ فِي إِنَّمَا، وهل يمتنع قياسُ ذلك في البواقي مطلقاً؟ أو يسوغُ مطلقاً؟ أو في لعل فقط؟ أو فيها وفي كأن؟ أقوال.

فصل: يُعْطَفُ عَلَى أَسمَاءِ هَذِهِ الْحُرُوفِ بِالنَّصْبِ: قَبْلَ مَجِيءِ الْخَبَرِ، وبعده،

نحو: **١٣٩ - لِرَبِيعِ الْجَوْدِ وَالْخَرِيفِ** يدا أبي العباس والصيُوفُ وَيُعْطَفُ بِالرَّفْعِ بِشَرْطَيْنِ: اسْتِكْمَالِ الْخَبَرِ، وَكُونِ الْعَامِلِ «أَنَّ» أو «إِنَّ» أو «لَكِنَّ»، نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، وقوله:

١٤٠ - فَبِئْسَ لَنَا الْثَّجِيبَةُ وَالْأَب

وقوله:

١٤١ - وَلَكِنْ غَمَى الطَّبِيبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ

والمحققون على أن رَفَعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كَانَ بينهما فاصل، لا بالعطف على محل الاسم مثل: «مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا أَمْرَاءَ»، بالرفع، لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ.

ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأول تَمَسُّكاً، بنحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٦٩]، وبقراءة بعضهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وبقوله:

١٤٢ - فَإِنِّي وَقَّيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وقوله:

١٤٣ - وَإِلَّا فَاغْلُمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بَغَاءٌ.....

ولكن اشترط الفراء - إذا لم يتقدَّم الخبر - حَقَاءَ إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة.

وَحَرَّجَهَا المانعون على التقديم والتأخير، أي: والصابئون كذلك، أو على الحذف من الأول كقوله:

١٤٤ - فَإِنِّي وَأَنْتُمَا - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - ذَيْفَانٌ
ويتعيَّن التوجيه الأول في قوله:

فإِنِّي وَقَّيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

ولا يتأتى فيه الثاني لأجل اللام، إلا أن قُدِّرَتْ زائدةٌ مثلها في قوله:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لِعَجُورٍ شَهْرَبَهْ

والثاني في قوله تعالى: ﴿وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ولا يتأتى فيه الأول لأجل الواو في ﴿يُصَلُّونَ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها في: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩].

ولم يشترط الفراء الشرط الثاني تمسكاً، بنحو قوله:

١٤٥ - يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

وخرج على أن الأصل «وَأَنْتَ مَعِيَ» والجملة حالية، والخبر قوله: «في بلدة».

فصل: تُخَفَّفُ «إِنَّ» المكسورة لثقلها، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها، نحو: **﴿كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾** [يس: ٣٢]، ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل، **﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُوقِنُهُمْ﴾** [هود: ١١١]، وتلزم لأم الابتداء بعد المهملة فارقةً بين **﴿كَلَّا﴾** والنفي، وقد تُغْنِي عنها قرينه لفظية، نحو: **﴿إِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ﴾**، أو معنوية، **﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ﴾**.

١٤٦ - وَإِنْ مَالُكَ كَانَتْ كَرَامُ الْمُعَادِنِ

وإن ولي «إن» المكسورة المخففة فعلٌ كثر كونه مضارعاً ناسخاً، نحو: **﴿وَإِنْ كَفَرُوا لَيُزْلِقُنَّكَ﴾** [القلم: ٥١]، **﴿وَإِنْ تَطَنَّكَ لَيَمَنَّ الْكَذِبِينَ﴾** [الشعراء: ١٨٦]، وأكثر منه ناسخاً ماضياً ناسخاً، نحو: **﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾** [البقرة: ١٤٣]، **﴿إِنْ كِدْتَ لِزَدِينَ﴾** [سجدة: ٥٦]، **﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾** [الأعراف: ١٠٢]، وتندر كونه ماضياً غير ناسخ، كقوله:

١٤٧ - شَلْتَ يَمِيْنُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

ولا يُقَاس عليه: «إِنْ قَامَ لَأَنَا، وَإِنْ قَعَدَ لَزَيْدٌ»، خلافاً للأخفش والكوفيين، منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله: «إِنْ يَزِيْنُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِيْنُكَ لِهَيْه».

فصل: وتُخَفَّفُ «أَنَّ» المفتوحة فيبقى العمل، ولكن يجب في اسمها كونه مضمرأ محذوفاً، فأما قوله:

لَكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا
فضرورة.

ويجب في خبرها: أن يكون جملة، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فعلها جامدٌ أو لم تحتج لفصل، نحو: **﴿وَعَاظِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** [يونس: ١٠]، **﴿يَسِّرْ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾** [النجم: ٣٩]، **﴿وَوَحْيُوسَةً أَنْ عَصَبَ أَمٍّ عَلَيْهَا﴾** [١٩]، ويجب الفصل في غيرهن بقى، نحو: **﴿وَوَعَلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَ﴾** [المائدة: ١١٣]، تنقيس، نحو: **﴿عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾** [المزمل: ٢٠]، أو نفي بلا، أو لن، أو لم، نحو: **﴿حَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾** [المائدة: ٧١]، **﴿أَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾** [البلد: ٥]، **﴿حَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾** [البلد: ٧]، أو لو، نحو: **﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾** [الأعراف: ١٠٠]، ويتندر تركه، كقوله:

١٤٩ - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا

ولم يذكر «لو» في الفواصل إلا قليل من النحويين، وقول ابن النازم: «إِنَّ
الْفَضْلَ بِهِ قَلِيلٌ» وَهَمَّ مِنْهُ عَلَى أَبِيهِ.

فصل: وتخفف «كَأَنَّ» فيبقى أيضاً إعمالها، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد
خبرها، كقوله:

١٥٠ - كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءً خُلِبَ

وقوله:

١٥١ - كَأَنَّ ظَبْيَةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

يروى بالرفع على حذف الاسم، أي: كَأَنَّهَا، وبالنصب على حذف الخبر، أي:
كَأَنَّ مَكَانَهَا، وبالجر على أن الأصل كُظْيَتِيَّةٌ، وَزَيْدٌ «أَنَّ» بينهما.

وإذا حُذِفَ الاسمُ وكان الخبر جملة اسمية لم يحتاج لفصل، كقوله:

١٥٢ - كَأَنَّ ثَنَذِيَاءَهُ حُقَّانٍ

وإن كانت الجملة فعلية فُصِلَتْ بَلَمَ أو قَدْ، نحو: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾
[يونس: ٢٤]، ونحو قوله:

١٥٣ - لَا يَهْوِلَنَّكَ اضْطِلَاءُ لَظَى الْحَرِّ ب؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

مسألة: وتخفف «لَكِنَّ» فتهمل وجوباً، نحو: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَلْبُهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]،
وعن يونس والأخفش جواز الإعمال.



هذا باب «لا» العاملة عمل إن

وَشَرَطُهَا: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصّاً، وأن
لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، متصلاً بها، وأن يكون خبرها أيضاً
نكرة، نحو: «لَا غُلَامٌ سَفَرٌ حَاضِرٌ».

فإن كانت غير نافية لم تعمل، وَشَدَّ إعمال الزائدة في قوله:

١٥٤ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَا دُنُوبَ لَهَا إِذَا لَلَامَ دَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

ولو كانت لِنَفْيِ الْوَحْدَةِ عملت عمل ليس، نحو: «لَا رَجُلٌ قَائِمًا، بَلْ رَجُلَانِ»
وكذا إن أريدَ بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص، وإن دخل عليها الخافض خَفَضَ

مكررة، نحو: «جِئْتُ بِلاَ زَادٍ»، و: «غَضِبْتُ مِنْ لَآ شَيْءٍ» وَشَدَّ: «جِئْتُ بِلاَ شَيْءٍ»
 -فتح، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً منها أهملت، ووجب - عند غير المبرد
 - كَيْسَان - تكرارها، نحو: «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو» ونحو: «لَا فِيهَا غَوْلٌ»
 -عدت: ٢٤٧]، وإنما لم تكرر في قولهم: «لَا نُوَلِّكَ أَنْ تَفْعَلَ»، وقوله:
 -عدت: ٢٤٧] - شَاءَ مَا شِئْتَ، حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيَّةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي
 للضرورة في هذا، ولتأول: «لَا نُوَلِّكَ» بلا يَنْبَغِي لك.



فصل: وإذا كان اسمها مفرداً - أي: غير مضاف، ولا شبيه به - بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ
 - كان مفرداً أو جمع تكسير، نحو: «لَا رَجُلٌ، وَلَا رِجَالٌ» وعليه أو على الكسر إن
 كان جمعاً بالفتحة، كقوله:
 -عدت: ٢٤٧] - لَشَبَابِ الَّذِي مَجَّدَ عَزَاقِبَهُ فِيهِ نَلْدٌ وَلَا لَذَاتِ لِالشَّيْبِ
 زُوِيَ بهما، وفي الخصائص أنه لا يجيزُ فَتَحَهُ بصريٌّ إلا أبا عثمان، وعلى الياء
 - كان مُثْنًى أو مجموعاً على حَذِّهِ، كقوله:
 ١٥٧ - نَعَزَ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعَا
 وقوله:

-عدت: ٢٤٧] - حَشَرَ النَّاسَ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ غَنَّتْهُمْ شُؤُورٌ
 قيل: وعلة البناء تَضَمُّنٌ معنى «مِنْ» بدليل ظهورها في قوله:
 ١٥٩ - وَقَالَ أَلَا لِمَنْ سَبِيلٌ إِلَى هُنْدَ
 وقيل: تركيب الاسم مع الحرف كخمسة عشر.

وأما المضاف وشبهه فمعربان، والمراد بشبهه: ما اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ
 -عدت: ٢٤٧] - لا قَبِيحاً فِعْلُهُ محمود، ولا طَالِعاً جَبَلًا حَاضِرًا، ولا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ



فصل: ولك في نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» حَمْسَةُ أَوْجُهٍ:
 -عدت: ٢٤٧] - حَذِّهَا: فَتَحُهَا، وهو الأصل، نحو: «لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ» [البقرة: ٢٥٤]، في
 قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو.

الثاني: رَفَعُهُمَا، إما بالابتداء، أو على إعمال «لا» عَمَلٌ ليس كآلية في قراءة الباقيين، وقوله:

١٦٠ - لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ

الثالث: فَتَحُ الأول وَرَفَعُ الثاني، كقوله:

١٦١ - لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ

وقوله:

١٦٢ - وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرٌ

الرابع: عكس الثالث، كقوله:

١٦٣ - فَلَا لَعُوٍّ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا

الخامس: فَتَحُ الأول وَنَصَبُ الثاني، كقوله:

١٦٤ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةَ

وهو أضعفها حتى خَصَّهُ يُؤْتَسُ وجماعةً بالضرورة كتنوين المنادى، وهو عند غيرهم على تقدير «لا» زائدة مُؤَكَّدَةٌ، وأن الاسم منتصب بالعطف.

فإن عطفت ولم تكرر «لا» وَجَبَ فتح الأول، وجاز في الثاني النصب والرفع،

كقوله:

١٦٥ - فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءَ مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِيهِ

ويجوز «وَأَبْنٍ» بالرفع، وأما حكاية الأخفش «لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ» - بالفتح -

فشاذة.



فصل: وإذا وُصِفَت النكرة المَبْنِيَّةُ بمفردٍ مُتَّصِلٍ جاز فَتَحُهُ على أنه رُكِبَ معها قبل مجيء «لا» مثل «خَمْسَةَ عَشَرَ»، وَنَصَبُهُ مراعاةً لمَحَلِّ النكرة، وَرَفَعُهُ مراعاةً لمَحَلِّهَا مع لا، نحو: «لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا» ومنه: «لَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا عِنْدَنَا» لأنه يُوصَفُ بالاسم إذا وصف، والقول بأنه تأكيد خطأ.

فإن فُتِحَ الأفرادُ نحو: «لَا رَجُلٌ قَبِيحًا فِعْلُهُ عِنْدَنَا» أو «لَا غُلَامٌ سَفَرٌ ظَرِيفًا عِنْدَنَا» أو الاتصالُ نحو: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ظَرِيفٌ» أو «لَا مَاءَ عِنْدَنَا مَاءَ بَارِدًا» اِمْتَنَعَ الفتح، وجاز الرفع والنصب، كما في المعطوف بدون تكرار «لا»، وكما في البديل الصالح

عبر «لا» فـالْعَطْفُ نحو: «لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا»، والبدل نحو: «لَا أَحَدَ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا». فإن لم يصلح له فالرَّفْعُ نحو: «لَا أَحَدَ زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا» وكذا في المعطوف على «لا» لا يَصْلُحُ لعمل «لا» نحو: «لا امْرَأَةٌ فِيهَا وَلَا زَيْدٌ».

نصل: وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» لم يتغير الحكم.

ثم تارة يكون الحرفان باقين على مَعْنِيَّتِهِمَا، كقوله:

١٦٦ - أَلَا أَصْطَبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ

وهو قليل، حتى تَوَهَّمَ السَّلَوِيُّنَ أنه غير واقع.

وتارة يُرَادُ بهما التوبيخ، كقوله:

١٦٧ - أَلَا اذْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ

وهو الغالب.

وتارة يُرَادُ بهما التَّمْنَى، كقوله:

١٦٨ - أَلَا عُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعَ رُجُوعُهُ

وهو كثير، وعند سيبويه والخليل أَنَّ «ألا» هذه بمنزلة أَتَمَّنَى فلا خَبَرَ لَهَا، سِرِّيَّةٌ: «لَيْتَ» فلا يجوز مُرَاعَاةَ مَحَلِّهَا مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، وَخَالَفَهُمَا نمازني والمبرد، ولا دليل لهما في البيت، إذ لا يَتَعَيَّنُ كون: «مستطاع» خبراً، أو صفة، و«رجوعه» فاعلاً، بل يجوز كون «مستطاع» خَبَرًا مقدماً، و«رُجُوعُهُ» مبتدأً مَزْحَرًا، والجملة صفة ثابتة.



وترد «ألا» للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو: «أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ [يونس: ٦٢]، «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» [هود: ٨]، وَعَرُضِيَّةٌ حَضِيصِيَّةٌ فَتَحْتَصَّنَانِ بِالْفَعْلِيَةِ نحو: «أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ» [النور: ٢٢]، «أَلَا تَتُوبُونَ قَوْمًا نَزَكُوا أَيْمَانَهُمْ» [التوبة: ١٣].

مسألة: وإذا جهل الخبر وَجَبَ ذكره، نحو: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» غلم فحذفه كثير، نحو: «فَلَا قُوَّةَ» [سبا: ٥١]، «قَالُوا لَا ضَيْرَ» [الشعراء: ٥٠]، ويترجمه التميميون والطائيون.



هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين

أفعال هذا الباب نوعان:

• **أحدهما:** أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك: لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي يُنصب المفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه، نحو: فكَّرَ وتفكَّرَ، وما يتعدى لواجِدٍ نحو عَرَفَ وفَهِمَ، وما يتعدى لاثنيين وهو المراد، وينقسم أربعة أقسام:

أحدها: ما يفيد في الخبر يقيناً، وهو أربعة: وَجَدَ، وأَلْفَى، وتَعَلَّمَ - بمعنى أَعْلَمَ - وَدَرَى، قال الله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ نَبِّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿يَتَّبِعُهُمُ الْفَوْءُ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وقال الشاعر:

١٦٩ - تَعَلَّمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعُ هَذَا عَلَى «أَنَّ» وصلتها، كقوله:

١٧٠ - فَنُفِلْتُ تَعَلَّمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غَرَّةَ

وقوله:

١٧١ - ذَرِيتُ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عَرُوفُ فَاغْشِيطُ

وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا أَنَّ يَتَّعَدَى بِالْبَاءِ، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦].

والثاني: ما يفيد في الخبر رُجْحَاناً، وهو خمسة: جَعَلَ، وَحَجَا، وَعَدَّ، وَهَبَ، وَزَعَمَ، نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ نَبَا﴾ [الزخرف: ١٩]، وقوله:

١٧٢ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ

وقوله:

١٧٣ - فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى

وقوله:

١٧٤ - وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

وقوله:

١٧٥ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ

والأَكْثَرُ في هذا وُقُوعُهُ على أَنْ وَأَنَّ وصلتهما، نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنَا ﴿التغابن: ٧﴾، وقال:

١٧٦ - وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا

والثالث: ما يَرُدُّ بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: رَأَى، وَعَلِمَ، كقوله
 ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴿١٦﴾ وَرَأَوْهُ قَرِيبًا ﴿١٧﴾﴾ [المعارج: ٦، ٧]، وقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ
 أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠].

والرابع: ما يرد بهما، والغالب كونه للرُّجْحَانِ، وهو ثلاثة: ظَنَّ، وَحَسِبَ،
 كقوله:

١٧٧ - ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَطَى الْحَرْبِ صَالِيًا

وكقوله تعالى: ﴿يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، كقول الشاعر:

١٧٨ - وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً

وقوله:

١٧٩ - حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ

وكقوله:

١٨٠ - إِحْأَلْكَ - إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى

وقوله:

١٨١ - مَا خَلَّيْتُ نِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا

● تنبيهان:

الأول: ترد عَلِمَ بمعنى عَرَفَ، وَظَنَّ بمعنى أَتَهَمَ، ورأى بمعنى الرَّأْيِ - أي:
 حسب - وَحَجَا بمعنى قَصَدَ، فیتعَدَّيْنِ إلى واحدٍ، نحو: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُيُوتٍ
 تَتَذَكَّرُ فِيهَا مَلَكُوتُ رَبِّكُمْ﴾ [النحل: ٧٨]، ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْقَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]،
 يقول: «رأى أبو حنيفة جلَّ كذا، ورأى الشافعي حُرْمَتَهُ» و«حَجَّوْتُ بَيْتَ الله».
 وترد وَجَدَ بمعنى حَزَنَ أو حَقَّدَ فلا يتعدَّيان.

وتأتي هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعانٍ آخر غير قلبية فلا تتعدَّى لمفعولين
 إنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا: «أفعال القلوب».

الثاني: ألحقوا رأى الحلمية برأى العِلْمِيَّةِ في التعدِّي لاثنين، كقوله:

١٨٢ - أَرَاهُمْ رُفْقَتَيَّ حَتَّى إِذَا مَا

وَمَصْدَرُهَا الرُّوْيَا، نحو: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ولا تختصُّ الرؤيا بمصدر الحلمية، بل تقع مصدراً للبصرية، خلافاً للحريري وابن مالك، بدليل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، قال ابن عباس: هي رُؤْيَا عَيْنٍ.

● النوع الثاني: أفعال التصيير، كَجَعَلَ، وَرَدَّ، وَتَرَكَ، وَاتَّخَذَ، وَتَخَذَ، وَصَيَّرَ، وَوَهَبَ، قال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾ [الفرقان: ٢٣]، ﴿لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿وَرَكْنَا بَعْضَهُ يَوْمَئِذٍ يَمُوجٌ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقال الشاعر:

١٨٣ - تَخِذْتُ غُرَارَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا

وقال:

١٨٤ - فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

وقالوا: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ» وهذا مُلَازِمٌ لِلْمُضِيِّ.



فصل: لهذه الأفعال ثلاثة أحكام:

أحدها: الإعمال، وهو الأصل، وهو واقع في الجميع.

الثاني: الإلغاء، وهو: إبطال العمل لفظاً ومحلاً، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره، كـ «زَيْدٌ طَنَنْتُ قَائِمٌ» و«زَيْدٌ قَائِمٌ طَنَنْتُ» قال:

١٨٥ - وَفِي الْأَرَاجِيْزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ وَالْخَوْرُ

وقال:

١٨٦ - هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ، وَإِنَّمَا

وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله، والمتوسط بالعكس، وقيل: هُمَا في المتوسط بين المفعولين سواءً.

الثالث: التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، لمجيء ما له صدرُ الكلام بعده، وهو: لام الابتداء، نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ولَا مَ الْقَسَمِ، كقوله:

١٨٧ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي

وَمَا النَّافِيَةُ نَحْوُ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

ولا وإن النافيتان في جواب قَسَم ملفوظ به أو مُقَدَّر، نحو: «عَلِمْتُ وَاللَّهِ لَا زَيْدٌ فِي نَدَارٍ وَلَا عَمْرُو» و«عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ». والاستفهام، وله صورتان:

حدهما: أن يعترض حَرْفُ الاستفهام بين العامل والجملة، نحو: ﴿وَأِنْ أَذْرَى نَسِيتُ مَرْبِعَهُ مَا تُوعِدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

والثانية: أن يكون في الجملة أَسْمُ استفهام: عمدة كان، نحو: ﴿لَنَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَرْبَيْنِ أَكْبَرُ﴾ [الكهف: ١٢]، أو فضلة، نحو: ﴿وَسِعَ الْعَرْشُ الْبَيْنَ ظَلَمُوا أَيُّ مُقَلِّبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [سجدة: ٢٢٧].

ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التَّصْيِير، ولا في قلبي جَامِدٍ، هـ ثن: هَبْ، وَتَعَلَّمَ - فإنهما يلزمان الأَمْرَ، وما عداهما من أفعال الباب متصرف لا وَهَبَ، كما مر.

وتتصاريفهن ما لهنَّ، تقول في الإعمال: «أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا» و«أَنَا ظَانٌّ زَيْدًا قَائِمًا». وفي الإلغاء: «زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمًا، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ»، وَزَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمًا، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ. وفي التعليق: «أَظُنُّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَأَنَا ظَانٌّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ».

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين:

حدهما: أن العامل المُلغَى لا عَمَلَ لَهُ الْبَتَّةَ، والعامل المَعْلَقُ له عَمَلٌ فِي الْمَحَلِّ، سبب: «عَلِمْتُ لَزَيْدًا قَائِمًا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَمُورِهِ» بالنصب عَطْفًا عَلَى الْمَحَلِّ، قال:

«كَانَتْ أَذْرَى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبَكَى وَلَا مُوجَعَاتِ الْقُلُوبِ حَتَّى تَوَلَّتْ»

والثاني: أن سبب التعليق مُوجِبٌ، فلا يجوز: «ظَنَنْتُ مَا زَيْدًا قَائِمًا» وسبب الإلغاء مُجَوِّزٌ، فيجوز: «زَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا» و«زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ».

ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم، خلافاً للكوفيين والأخفش، واستدلوا بقوله:

١٨٩ - أُنِّي رَأَيْتُ مَالَكُ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ

وقوله:

١٩٠ - وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

حدهما: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المُقَدَّرَة، والأصل: «لَمَالَكُ» و«لَلدَيْنَا» - حَذِفَتْ وَبَقِيَ التَّعْلِيْقُ.

والثاني: أن يكون من الإلغاء، لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضى أيضاً، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا سبق بأنّي وبما النافية، ونظيره: «مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا» فيجوز فيه الإلغاء.

والثالث: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل: «وَجَدْتَهُ» و«إِخَالَهُ» كما حُذِفَ في قولهم: «إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ».



فصل: ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً، أي: لدليل، نحو: «**إِنَّ شُرَكَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَعْمُونَ**» [القصص: ٧٤]، وقوله:

١٩١ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ
أي: ترعمونهم شركائي، وتحسب حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ.

وأما حذفهما اقتصاراً - أي: لغير دليل - فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً، واختاره الناظم، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً، لقوله تعالى: «**وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**» [البقرة: ٢١٦ و٢٣٢]، «**فَهُوَ يَرَى**» [النجم: ٣٥]، «**وَلَمَّا ظَنَّ الْقَوْمُ الْفَتْحَ**» [١٢]، وقولهم: «مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ»، وعن الأعمش يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم. ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً، وأما اختصاراً فمنعه ابن مَلَكُون وأجازهُ الجمهور، كقوله:

١٩٢ - وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ
فصل: تُحْكِي الجملة الفعلية بعد القول، وكذا الإسمية، وسَلِّمَ يُعْمَلُونَهُ فيها عَمَلٌ ظَنٌّ مطلقاً، وعليه يُرْوَى قوله:

١٩٣ - تَقُولُ هَزِيرُ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ

بالنصب، وقوله:

١٩٤ - إِذَا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ

بالفتح، وَغَيْرُهُمْ يشترط شروطاً، وهي: كونه مضارعاً، وَسَوَّى به السيرافي «قُلْتُ» بالخطاب، والكوفي «قُلْ»، وإسناده للمخاطب، وكونه حالاً، قاله الناظم، وَرَدَّ بقوله:

١٩٥ - فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

وَلَحَوْا أَنْ مَتَى ظَرْفٍ لَتَجْمَعُنَا لَا لِنَقُولَ، وَكَوْنُهُ بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ بِحَرْفٍ أَوْ بِاسْمٍ، سَمِعَ الْكَسَائِي: «أَتَقُولُ لِلْعِمِّيَّانِ عَقْلًا» وَقَالَ:

١٩٦ - عَلَامٌ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي

قَالَ سَبِيوِيهِ وَالْأَخْفَشُ: وَكَوْنُهُمَا مُتَصِلَيْنِ، فَلَوْ قُلْتَ: «أَأَنْتَ تَقُولُ» فَالْحِكَايَةُ، حَرِيفًا، فَإِنْ قُدِّرَتْ الضَّمِيرُ فَاعِلًا بِمَحذُوفٍ وَالنَّصَبُ بِذَلِكَ الْمَحذُوفِ جَازٌ اتِّفَاقًا، وَغُتِرَ الْجَمِيعُ الْفَضْلَ بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مَعْمُولٍ الْقَوْلِ، كَقَوْلِهِ:

١٩٧ - أَبْعَدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارُ جَامِعَةً

وَقَوْلِهِ:

١٩٨ - أَجْمَعُهَا لَا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ

قَالَ السُّهَيْلِيُّ: وَأَنْ لَا يَتَعَدَّى بِاللَّامِ، كـ «تَقُولُ لِزَيْدٍ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ».

وَتَجُوزُ الْحِكَايَةُ مَعَ اسْتِيفَاءِ الشَّرْطِ، نَحْوُ: «أَمَّا نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ» [البقرة: ١٤٠] رَافِعَةً، فِي قِرَاءَةِ الْخُطَابِ، وَرُؤْيٍ:

عَلَامٌ تَقُولُ الرُّمَحُ

بِالرَّفْعِ.



هَذَا بَابُ مَا يَنْصَبُ مَفَاعِيلَ ثَلَاثَةً

وَهِيَ: أَعْلَمَ وَأَرَى اللَّذَانِ أَضْلُهُمَا عِلْمٌ وَرَأَى الْمُتَعَدِّيَانِ لَاتَيْنِ، وَمَا ضَمَّنَ مَعْنَاهُمَا مِنْ نَسَبٍ وَأَنْبَاءٍ وَخَبَرٍ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ، نَحْوُ: «كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ» [١٦٧]، «إِنَّ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَمَالِكٍ قَلِيلًا وَلَوْ أَرْنَكُهُمْ كَثِيرًا» [الأنفال: ٤٣].

وَيَجُوزُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ حَذْفُ الْأَوَّلِ، كـ «أَعْلَمْتُ كَبَشَكَ سَمِينًا» وَالِاقْتِصَارُ عَلَيْهِ، «أَعْلَمْتُ زَيْدًا».

وَاللَّثَانِي وَاللَّثَالِثُ مِنْ جَوَازِ حَذْفِ أَحَدِهِمَا اخْتِصَارًا وَمَنْعِهِ اقْتِصَارًا، وَمِنْ الْإِلْغَاءِ مِمَّا كَانَ لِهَمَّا، خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ مِنَ الْإِلْغَاءِ وَالتَّعْلِيقِ مُطْلَقًا، وَلَمَنْ مَنَعَهُمَا فِي سَبَبٍ لِلْفَاعِلِ، وَلَنَا عَلَى الْإِلْغَاءِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: «الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهَ مَعَ الْأَكَابِرِ» وَقَوْلُهُ:

١٩٩ - وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ

وعلى التعليق: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لِنَفِيِّ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبا: ٧].
وقوله:

٢٠٠ - حَدَارٍ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لِلَّذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

قال ابن مالك: وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من المتعدي لواحد تعدتا لاثنتين، نحو: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وحكهما حكم مفعولتي «كسًا»، في الحذف للدليل وغيره، وفي منع الإلغاء والتعليق، قيل: وفيه نظر في موضعين؛ أحدهما: أن «علم» بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، والثاني: أن «أرى» البصرية سُمع تعليقها بالاستفهام، نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياساً، نحو: «أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً» وبادعاء أن الرؤية هنا علمية.



هذا باب الفاعل

الفاعل: اِسْمٌ أو ما في تأويله، أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقَدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة.

فالاسم، نحو: «تَبَارَكَ اللَّهُ» والمُؤَوَّل به، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، والفِعْلُ كما مثلنا، ومنه: «أَتَى زَيْدٌ» و«نِعَمَ الْفَتَى»، ولا فرق بين المتصرف والجامد، والمُؤَوَّل بالفعل، نحو: ﴿تُخَلِّفُ الْوَنُؤْمَ﴾ [النحل: ٦٩]، ونحو: «وَجْهَهُ» في قوله: «أَتَى زَيْدٌ مُبِيرًا وَجْهَهُ» و«مُقَدَّمٌ» رافع لتوهم دخول، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» و«أَصْلِيَّ الْمَحَلِّ» مخرج لنحو: «قَائِمٌ زَيْدٌ» فإن المسند - وهو قائم - أضله التأخير لأنه خبر، وذكر الصيغة مخرج لنحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ» - بضم أول الفعل وكسر ثانيه، فإنها مُفَرَّعة عن صيغة ضَرَبَ - بفتحهما.

وله أحكام:

أحدها: الرفع، وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافة المصدر، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو اِسْمِهِ، نحو: «مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»، أو بِمِنْ أو بالبَاء الزائدتين، نحو: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨].

ثاني: وقوعه بعد المُسْنَدِ، فإن وُجِدَ ما ظَاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّمَ وَجَبَ تقديرُ
 ضميراً مستتراً، وكونُ المُقَدَّمِ إما مُبْتَدَأً في نحو: «زَيْدٌ قَامَ»، وإمَّا فاعِلاً
 محذوفُ الفعل في نحو: «وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» [التوبة: ٦]، لأن أداة الشرط
 محذوفة بالجمل الفعلية، وجاز الأمران في نحو: «بَشَرٌ يَهُودُونَ» [التغابن: ٦]، و«أَنَّهُ

وَعَن الكوفي جوازُ تقديم الفاعل، تَمَسُّكاً بنحو قول الزُّبَّاء:
 ٢٠١ - مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَيُدَا

وهو عندنا ضرورة، أو: «مَشْيُهَا» مبتدأ حُذِفَ خبره، أي: يَظْهَرُ وَيُدَا، كقولهم:
 حَكَمْتُ مُسَمَّطًا أي: حكمت لك مُتَبَتًّا، قيل: أو: «مَشْيُهَا» بدلٌ من ضمير الظرف.



الثالث: أنه لا بُدَّ منه، فإن ظهر في اللفظ، نحو: «قَامَ زَيْدٌ، الزيدان قَامَا»
 ثالث. وإلا فهو ضمير مستتر راجع: إما لمذكور، كـ «زَيْدٌ قَامَ» كما مرَّ، أو لما دَلَّ
 على الفعل. كالحديث: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ
 شَرِبَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب، أو لما دَلَّ عليه الكلامُ أو
 الحديثُ. فنشاهدُ، نحو: «كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّفَاقَ» [القيامة: ٢٦]، أي: إذا بلغتِ الرَّوْحُ،
 حذر قولهم: «إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتِينِي»، وقوله:

٢٠٢ - فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي

ي: إذا كان هو - أي: ما نحن الآن عليه من سلامة - أو فإن كان هو - أي: ما
 بعده مِنِّي - وعن الكسائي إجازة حَذَفَ تَمَسُّكاً بنحو ما أولَّناه.

الرابع: أنه يَصِحُّ حذفُ فِعْلِهِ، إن أُجِيبَ به نَفْيً، كقولك: «بَلَى زَيْدٌ» لَمَنْ قال:
 - قد أحَدٌ، أي: بَلَى قَامَ زَيْدٌ، ومنه قوله:
 تَجَنَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَغْرُ قَلْبُهُ مِنَ الْوَجْدِ شَيْءً، قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أو استفهام محقَّق، نحو: «نَعَمْ زَيْدٌ» جواباً لمن قال: هل جاءك أحد؟ ومنه:
 - لَنَهُمْ مِّنْ حَلْفِهِمْ يَقُولُونَ آمَنَّا [الزخرف: ٨٧]، أو مُقَدَّرُ كقراءة الشامي وأبي بكر:
 يَبِخْ نَمُ فِيهَا بِالْفُدُوِّ وَالْأَصَالِ [٣٦] رِجَالٌ [النور: ٣٦ - ٣٧]، وقوله:

٢٠٤ - لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحْصُومَةٍ

أي: يُسَبِّحُهُ رجال، وَيَبْكِيهِ ضَارِعٌ، وهو قياسيٌ وَفَاقاً لِلجَرْمِي وابن جني، ولا

يجوز في نحو: «يُوْعَظُ في المسجد رَجُلٌ» لاحتماله للمفعولية، بخلاف: «يُوْعَظُ في المسجد رِجَالُ زيد»، أو استلزمه ما قبله، كقوله:

٢٠٥ - غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لَابْنٍ أَضْرَمَ طَعْنَةً خُصِيْنٍ عَبِيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَنِيْ

أي: «وَحَلَّتْ له الخمر»، لأن «أَحَلَّتْ» يستلزم «حَلَّتْ»، أو فَسَّرَهُ ما بعده. نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، والحذف في هذه واجب.



الخامس: أَنَّ فعله يُؤَخِّدُ مع تثنيته وَجَمْعِهِ، كما يُؤَخِّدُ مع إفراده، فكما تقول: «قَامَ أَخُوكَ» كذلك تقول: «قَامَ أَخَوَاكَ» و«قَامَ إِخْوَتُكَ» و«قَامَ نِسْوَتُكَ»، قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]، وحكى البصريون عن طييء وبعضهم عن أزد شُؤْءَةً، نحو: «ضَرَبُونِي قَوْمُكَ» و«ضَرَبْتَنِي نِسْوَتُكَ» و«ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ» قال:

٢٠٦ - أَلْفِيَّتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَمَا

وقال:

٢٠٧ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّجِيهِ لِي أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلْوَدُ

وقال:

٢٠٨ - نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلَمَّحْنَهَا غُرُ السَّحَائِبِ

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الألف والواو والنون في ذلك أَخْرَفُ دَلُّوا بها على التثنية والجمع. كما دَلَّ الجميعُ بالتاء في نحو: «قَامَتْ» على التأنيث، لا أنها ضمائرُ الفاعلين وم بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير أو تابعٌ على الإبدال من الضمير، وأن هذه اللغة لا تمتنع من الْمُفْرَدَيْنِ أو المفردات المتعاطفة، خلافاً لزاعمي ذلك، لقول الأئمة: إن ذلك لغة لقوم معينين، وتقدّم الخبر والإبدال لا يختصّان بلغة قوم بأعيانهم، ولمجيء قوله:

٢٠٩ - وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وقوله:

٢١٠ - وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

السادس: أنه إن كان مؤنثاً أَنتَ فَعَلُهُ بقاء ساكنة في آخر الماضي، وبقاء المُضَارَعَةِ في أول المضارع.

يرجب ذلك في مسألتين:

● **إحدهما:** أن يكون ضميراً متصلاً، كـ «هِنْدُ قَامَتْ» أو «تَقُومُ»، و«الشَّمْسُ تَطْلُعُ» أو «تَطْلُعُ»، بخلاف المنفصل، نحو: «مَا قَامَ - أَوْ يَقُومُ - إِلَّا هِيَ» ويجوز تركيزه في الشعر إن كان التأنيث مجازياً، كقوله:

٢١١ - وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وقوله:

٢١٢ - فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهِنَّ

● **والثانية:** أن يكون متصلاً حقيقي التأنيث نحو: «إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ: وَشَدَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: «قَالَ فُلَانَةٌ» وهو رديء لا ينقاس.

وإنما جاز في الفصح، نحو: «نِعَمَ الْمَرْأَةُ» و«بِئْسَ الْمَرْأَةُ» لأن المراد الجنس، يأتي أن الجنس يجوز فيه ذلك.

ويجوز الوجهان في مسألتين:

إحدهما: المنفصل، كقوله:

٢١٣ - لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَرُ طِلَّ أُمِّ سُوءٍ

وقرنهم: «حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةٌ» والتأنيث أكثر، إلا إن كان الفاعل «إلا» تأنيث خاص بالشعر، نص عليه الأخفش، وأنشد على التأنيث:

م - بَرِئْتُ مِنْ رَيْبَةٍ وَدَمٍّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

رجوزه ابن مالك في الشر، وقرىء: «إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَنِيعَةً» [يس: ٢٩]، «فَأَصْبَحُوا تَرَى إِلَّا مَسْكَنَهُمْ» [الأحقاف: ٢٥].

ثانية: المجازي التأنيث، نحو: «وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ» [القيامة: ٩]، ومنه اسم الجمع، واسم الجمع، والجمع، لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، جز التأنيث، نحو: «كَذَبَتْ قَبْلَهُنَّ قَوْمٌ نُوحٍ» [الشعراء: ١٠٥]، و«قَالَتِ الْأَعْرَابُ:

م - ١٤، و«أُورِقَتِ الشَّجَرُ» والتذكير، نحو: «أُورِقَ الشَّجَرُ»، «وَكَذَبَ بِهِ قَوْمُكَ»

م - ٦٦، «وَقَالَ نِسْوَةٌ» [يوسف: ٣٠]، و«قَامَ الرَّجَالُ»، و«جَاءَ الْهُنُودُ» إلا أن سلامة

م - واحد في جمعي التصحيح أوجب التذكير في نحو: «قَامَ الزَّيْدُونَ» والتأنيث في

م - قمت الهندات»، خلافاً للكوفيين فيهما، وللفارسي في المؤنث، واحتجوا بنحو:

م - كَتَبْتُ بِهِنَّ بَوَّاءَ إِسْرَءِيلَ» [يونس: ٩٠]، «إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ» [المتحنة: ١٢]، وقوله:

٢١٥ - فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي

وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ لَمْ يَسْلَمْ فِيهِمَا لَفْظُ الْوَاحِدِ، وبأن التذكير في: ﴿جَاءَكَ﴾ لِلْفَضْلِ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات، أو لأن «أل» مقدرة باللاتي، وهي اسم جمع.



السابع: أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول، وقد يُعكس، وقد يتقدمهما المفعول، وكل من ذلك جائز وواجب.

فأما جواز الأصل فنحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦].

وأما وجوبه ففي مسألتين:

إحدهما: أن يُخْشَى اللَّبْسُ، كـ «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» قاله أبو بكر والمتأخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك، وخالفهم ابن الحاج محتجاً بأن العرب تُجيز تصغير عُمَرَ وَعَمَرُو، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز: «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ»، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وَشَرَعاً على الأصح، وبأن الزَّجَاجَ نَقْلٌ أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥]، كون «تلك» اسمها، و«دَعْوَاهُمْ» الخبر، والعكس.

الثانية: أن يُحْصَرَ المفعول بإنما، نحو: «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» وكذا الحصر بإلا عند الجزولي وجماعة، وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل، كقوله:

٢١٦ - وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحاً فَوَادَهُ

وقوله:

٢١٧ - فَمَا زَادَ إِلَّا ضِغْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

وقوله:

٢١٨ - وَتَغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

وأما تَوَسُّطُ المفعول جوازاً، فنحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ﴾ [القمر: ٤١]، وقولك: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ» وقال:

٢١٩ - كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وأما وجوبه ففي مسألتين:

إحدهما: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو: ﴿وَإِذْ أَبَتَىٰ إِتْرَهُمْ رَبُّهُ﴾ [البقرة:

﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢]، ولا يُجيزُ أكثرُ النحويين، نحو: «رَزَا الشَّجَرُ» لا في نثر ولا في شعر، وأجازه فيهما الأخفش وابنُ جني والطَّوَالِ بنُ مالك، احتجاجاً بنحو قوله:

٢٢٠ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمَ

والصحيحُ جَوَّازُهُ في الشعر فقط.

والثانية: أن يُحَصَرَ الفاعلُ بإنما، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وكذا الحَضْرُ بِلَا عند غير الكسائي، واحتجَّ بقوله:

٢٢١ - مَ عَابَ إِلَّا لَيْتِمَ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَاقُطٌ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا
وقوله:

٢٢٢ - وَهَلْ يَعْذِبُ إِلَّا اللَّهَ بِالْثَّارِ

وقوله:

٢٢٣ - فَلَمْ يَذِرْ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

وأما تقدُّمُ المفعول جوازاً فنحو: ﴿فَفَرِقَآ كَذَبْتُمْ وَفَرِقَآ تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

وأما وجوباً ففي مسألتين:

أحدهما: أن يكون مما له الصَّدْرُ، نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]،
ثانيها: ﴿مَنْ تَعَوَّذَ﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثانية: أن يقع عاملُه بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، نحو:

﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَفْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، بخلاف: «نِيَوْمَ فَاضْرَبْ زَيْدًا».

تنبيه: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصَرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ

أحدهما كضربته، وإذا كان المضمَرُ أحدهما: فإن كان مفعولاً وَجِبَ وَضْلُهُ وتأخيرُ

أحدهما كضربني زَيْدًا، وإن كان فاعلاً وَجِبَ وَضْلُهُ وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمه على

أحدهما كضربتُ زَيْدًا، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ، وكلامُ الناظم يُوهِمُ امتناعَ التقديم، لأنه سَوَّى بين

«ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» والصوابُ ما ذكرنا.



هذا باب النائب عن الفاعل

وقد يُحذفُ الفاعلُ، للجهل به كـ «سَرِقَ المَتَاعُ»، أو لغرضٍ لفظي كتصحيح التَّظْم في قوله:

٢٢٤ - غَلَقْتُهَا عَرْضًا. وَغَلَقْتُ رَجُلًا غَيْرِي. وَغَلَقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

أو معنوي كأن لا يتعلق بذكره غَرَضٌ، نحو: ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾ [النساء: ٨٦]، ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَسَبَّحُوا﴾ [المجادلة: ١١].

فينوب عنه - في رَفْعِهِ، وَعُمْدَتِهِ، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتِّصَال به، وتأنيث الفعل لتأنيته - واحدٌ من أربعة:

الأول: المفعول به، نحو: ﴿وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤].

الثاني: المجرور، نحو: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، وقولك: «سِيرَ بَزِيدٌ».

وقال ابن دُرُسْتُوِيَه وَالسَّهَيْلِي وتلميذه الرُّنْدِي: النائب ضميرُ المصدر لا المجرور، لأنه لا يُتْبَع على المحل بالرفع، ولأنه يُقَدَّم، نحو: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ، وكلُّ شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: «مُرَّ بهند».

ولنا قولهم: «سِيرَ بَزِيدٌ سَيْرًا» وأنه إنما يُرَاعَى محل يظهر في الفصيح، نحو: «لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا» بخلاف، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاضِلِ» بالنصب، أو «مُرَّ بَزِيدُ الْفَاضِلِ» بالرفع، فلا يجوزان، لأنه لا يجوز: «مَرَرْتُ زَيْدًا» ولا «مُرَّ زَيْدٌ»، والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان، وهو المُكَلَّفُ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّد، وقد أجازوا النيابة في: «لَمْ يُضْرَبْ مَنْ أَحَدٍ» مع امتناع: «مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُضْرَبْ» وقالوا في: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]: إن المجرور فاعل مع امتناع: «كَفَتْ بِهِندٌ».

الثالث: مصدر مُخْتَصَر، نحو: ﴿فَإِذَا تُفَتِّحَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، ويمتنع نحو: «سِيرَ سَيْرٌ» لعدم الفائدة، فامتناع سيرٍ على إضمار السيرِ أَحَقُّ، خلافًا لِمَنْ أجازَه، وأما قوله:

٢٢٥ - وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُغْتَلَلُ

فالمعنى وَيُغْتَلَلُ الاعتلالُ المعهودُ، أو اعتلالٌ، ثم خَصَّصَهُ بِعَلَيْكَ أُخْرَى محذوفةً للدليل، كما تحذف الصفاتُ الْمُخَصَّصَةُ، وبذلك يُوجَّه: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبا: ٥٤]، وقوله:

٢٢٦ - فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا

وقوله:

٢٢٧ - يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ

ولا يقال: النائب المجزور، لكونه مفعولاً له.

الرابع: ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصَّ، نحو: «صِيَمَ رَمَضَانُ» و«جُلِسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ» ويمتنع
يية، نحو: عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَتَمَّ، لامتناع رفعهن، ونحو: مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدَا.

ولا يَنْوِبُ غيرُ المفعول به مع وجوده، وأجازه الكوفيون مطلقاً، لقراءة
س جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا يَمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، والأخفش بشرط تقدّم
نائب، كقوله:

٢٢٨ - مَا دَامَ مَغْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

وقوله:

٢٢٩ - لَمْ يُغْنِ بِالْعَلَيَاءِ إِلَّا سَيِّداً

مسألة: وَغَيْرُ النَّائِبِ ممّا معناه متعلّق بالرافع واجبٌ نَصْبُهُ لفظاً إن كان غيرَ جار
محروّراً، كـ «ضَرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخُمَيْسِ أَمَامَكَ ضَرْباً شَدِيداً» ومن تَمَّ نُصِبَ المفعولُ
الذي لم يُنَبَّ في نحو: «أَعْطَيْ زَيْدٌ دِينَاراً»، و«أَعْطَيْ دِينَارٌ زَيْدًا»، أو محلاً إن كان
جاراً ومجروراً، نحو: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٣]، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أن
الفاعل لا يكون إلا واحداً، فكذلك نائبه.



فصل: وإذا تعدّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً، ونيابة الثالث
مستعينة اتفاقاً؛ نَقَلَهُ الْخَضْرَاوِيُّ وابن النّاطم، والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يُلبَسْ،
نحو: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا كَيْبُشَكَ سَمِينًا»، وأما الثاني: ففي باب «كَسَا» إن أَلْبَسَ، نحو:
«عَبَّيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» امتنع اتفاقاً، وإن لم يُلبَسْ، نحو: «أَعْطَيْْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» جاز
صفاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: إن لم يُعْتَقَدْ الْقَلْبُ، وقيل: إن كان نكرة والأول
معرفة. وحيث قيل: بالجواز، فقال البصريون: إقامة الأول أولى، وقيل: إن كان نكرة
بقامته قبيحة، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن، وفي باب: «ظَنَ»، قال قوم:
يمنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين، وَلَعَوْدِ الضمير على المؤخر إن كان
نكرة لأن الغالب كونه مشتقاً، وهو حينئذٍ شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته
تقديم، واختاره الجزولي والخضراوي، وقيل: يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة،

واختاره ابن طَلْحَة وابن عُصْفُور وابن مالِك، وقيل: يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع: «ظَنَّ قَائِمٌ زَيْدًا»، وفي باب «أَعْلَمَ» أجازَه قوم إذا لم يُلبَس، وَمَنَعَهُ قوم منهم الخضر اوي والأبديّ وابن عُصْفُور، لأن الأول مفعول صحيح، والأخيران مبتدأ وخبر شُبَّها بمفعول: «أَعْطَى»، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول، قال:

٢٢٠ - وَنَبَّيْتُ عَبْدَاللهَ بِالْجَوْرِ أَصْبَحْتُ

وقد تَبَيَّنَ أن في النظم أموراً، وهي:

- (١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب: «كَسَا» حيث لا لَبَسَ.
- (٢) وعدم اشتراط كون الثاني من باب «ظَن» ليس جملة.
- (٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع.



فصل: يُضم أولُ فعلِ المفعولِ مطلقاً، وَيُشْرِكُهُ ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة كَتَضَارَبَ وَتَعَلَّمَ، وثالثُ المبدوء بهمزِ الوصل كَانْطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ وَأَسْتَحْلَى، وَيُكْسَرُ ما قبل الآخر من الماضي، وَيُفْتَحُ من المضارع.

وإذا اعتلت عينُ الماضي وهو ثلاثي، كَقَالَ وَبَاعَ، أو عين افتعلَ أو انفعَلَ كَاخْتَارَ وَانْقَادَ، فلك كَسْرُ ما قبلها بإخلاص، أو إشمَامُ الضمِّ، فَتَقْلَبُ ياءُ فيهما، ولك إخلاصُ الضمِّ، فَتَقْلَبُ واواً، قال:

٢٢١ - لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقال:

٢٢٢ - حَوَكْتَ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ نَحَاكَ

وهي قليلة، وتُعْزَى لِمُقْعَسٍ وَدَبِيرٍ، وادَّعى ابن عذرة امتناعها في افْتَعَلَ وانْفَعَلَ، والأول: قول ابن عُصْفُور والأبديّ وابن مالِك، وادَّعى ابن مالِك امتناع ما أَلْبَسَ من كَسْرٍ كَخِفْتُ وَبِعْتُ، أو ضم كَعُفْتُ، وأصل المسألة «خَافَنِي زَيْدٌ» و«بَاعَنِي لِعَمْرٍو» و«عَاقَنِي عَنْ كَذَا» ثم بَيَّنَّهِنَّ للمفعول، فلو قلت: خِفْتُ وَبِعْتُ - بالكسر - وَعُفْتُ - بالضم - لَتَوَّهَمَ أنهم فعل وفاعل، وانعكس المعنى، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمَام، أو الضم في الأولَيْنِ والكُسْرُ في الثالث، وأن يمتنع الوجه المُلبَس، وَجَعَلْتَهُ الْمَغَارِبَةُ مَرْجُوحاً، لا

سرعاً ولم يلتفت سيويه للإلباس، لحصوله في نحو مُخْتَار وتُضَارَّ.

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضعف نحو: شُدَّ ومُدَّ، والحقُّ قولُ بعض الكوفيين: إن الكسر جائز، وهي لغة بني ضَبَّةَ وبعض تميم، وقرأ علقمة: ﴿رِدَّتْ﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿وَلَوْ رَدُّوا﴾ [الأنعام: ٢٨]، بالكسر، وجَوَّزَ ابنُ مالِكِ الإشمامَ أيضاً، وقال المهاباذي: مَنْ أَشَمَّ فِي: «قِيلَ» و«بِعَ» أَشَمَّ هُنَا.



هذا باب الاشتغال

إذا اشتغل فعلٌ متأخراً بنصبه لمحلٍّ ضميرٍ اسمٍ متقدِّمٍ عن نَصْبِهِ للفظ ذلك الاسم لا زِيداً ضَرْبُهُ أو لمحلِّه كـ «هَذَا ضَرْبُهُ» فالأصلُ أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان، **حذفهما**: راجحٌ لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع غير الخيرية، وجملته الكلام حينئذٍ اسميةٌ، **والثاني**: مرْجُوحٌ لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه بفعلٍ مُوَافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً، فما بعده لا محل له؛ **لا مفسر**، وجملته الكلام حينئذٍ فعلية.

ثم قد يعرِّض لهذا الاسم ما يوجب نَصْبَهُ، وما يُرَجِّحه، وما يُسَوِّي بين الرفع والنصب، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حدَّ الاشتغال لا يَنُصُّ عليه، وَسَيُضَحُّ ذلك.

فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدواتِ التَّخْضِيعِ، نحو: «هَذَا زِيداً أَكْرَمْتُهُ» وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة، نحو: «هَلْ زِيداً رَأَيْتَهُ» و«مَتَى عَمراً تَلْقَاهُ» وأدواتِ الشرط، نحو: «حَيْثُمَا زِيداً لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ» إلا أنَّ هذين النوعين لا يقع استعمالُ بعدهما إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل، إلا إنَّ استعمالَ أداةِ الشرط «إذا» مطلقاً، أو «إنَّ» والفعلُ ماضٍ فيقع في الكلام، نحو: «إِذَا زِيداً تَلْقَاهُ - أَوْ تَلْقَاهُ - فَأَكْرَمْتُهُ» و«إِنْ زِيداً لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ» ويمتنع في الكلام «إِنْ زِيداً تَلْقَاهُ تَكْرِمَتُهُ» ويجوز في الشعر، وتسويةُ الناظم بين «إِنْ» و«حَيْثُمَا» مُردودة.



ويترجَّح النصب في سِتِّ مَسَائِلَ:

أحداها: أن يكون الفعل طلباً، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر، نحو: «يَا أَضْرِبْهُ» و«اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ» و«زِيداً عَفَّرَ اللَّهُ لَهُ».

وإنما وجب الرفع في نحو: «زَيْدٌ أَحْسَنُ بِهِ» لأن الضمير في محل رفع.
وإنما اتَّفَقَ السبعةُ عليه في نحو: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا» [النور: ٢]، لأن تقديره عند سيبويه: مِمَّا يُتْلَى عليكم حُكْمُ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ، ثم اسْتُؤْنِفَ الحكم، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال في قوله:

٢٢٣ - وَقَائِلُهُ خَوْلَانُ فَأُنْكَحَ فَتَاتَهُمْ

إن التقدير: هذه خَوْلَانُ، وقال المبرد: الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً؛ فالرفع عندهما واجب، وقال ابن السِّدِّ وابن بابشاذ: يُخْتَارُ الرفعُ في العموم كالآية، والنصبُ في الخصوص، كـ «زَيْدٌ أَضْرِبُهُ».

الثانية: أن يكون الفعل مَقْرُوناً باللام أو بلا الطليتين، نحو: «عَمْرًا لِيَضْرِبَهُ بَكْرٌ» و«خَالِدًا لَا تَنْهَهُ»، ومنه: «زَيْدٌ لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ» لأنه نفي بمعنى الطلب. ويجمع المسألتين قولُ الناظم: «قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ» فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذي هو طلب، وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداةِ الطلب.

الثالثة: أن يكون الاسمُ بعد شيء الغالبُ أن يليه فعلٌ، ولذلك أمثلة: منها همزة الاستفهام، نحو: «أَبَشَرَ مِمَّا وَجَدَا نَبِيْعُهُ» [القمر: ٢٤]، فإن فُصِلَتِ الهمزة فالمختارُ الرفعُ، نحو: «أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ»، إلا في نحو: «أَكُلْ يَوْمَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ» لأن الفصل بالظرف كَلَّا فَضِلْ، وقال ابن الطَّرَاوَةِ: إن كان الاستفهامُ عن الاسم فالرُّفْعُ، نحو: «أَزَيْدٌ ضَرَبْتُهُ أَمْ عَمْرُو»، وَحَكَمَ بشذوذ النصب في قوله:

٢٢٤ - أَتَغْلِبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيحاً غَذَلْتُ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْخَشَابَ

وقال الأخفش: أَحْوَاتُ الهمزة كالهزمة، نحو: «أَيُّهُمْ زَيْدٌ ضَرَبَهُ»، «وَمَنْ أَمَّةُ اللَّهِ ضَرَبَهَا»، ومنها النفي بما أو لا أو إن، نحو: «مَا زَيْدٌ رَأَيْتُهُ» وقيل: ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع، وقال ابن الباذش وابن خروف: يستويان، ومنها: «حَيْثُ»، نحو: «حَيْثُ زَيْدٌ تَلَقَّاهُ أَكْرَمُهُ» كذا قال الناظم، وفيه نظر.

الرابعة: أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غير مفصول بأمَّا، مسبوق بفعل غير مبني على اسم، كـ «مَقَامَ زَيْدٍ وَعَمْرًا، أَكْرَمْتُهُ»، ونحو: «وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ» [النحل: ٥]، بعد: «خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ» [النحل: ٤]، بخلاف، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَأَمَّا عَمْرُو فَأَكْرَمْتُهُ» فالمختار الرفع؛ لأن «أَمَّا» تقطع ما بعدها عما قبلها، وقرئ: «وَأَمَّا نَمُودُ» [فصلت: ١٧]، بالنصب على حد «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، وحتى ولكن وبَلْ كالعاطف، نحو: «ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ».

الخامسة: أن يُتَوَهَّم في الرفع أن الفعل صفة، نحو: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾ [القمر: ٤٩]، وإنما لم يُتَوَهَّم ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

ومن ثَمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفةً، نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي بِرٍّ﴾ [القمر: ٥٢]، أو صلّةً، نحو: «زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو: «يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالابتداء، كإذا الفُجائية على الأصح، نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» أو قبل ما لا يَرُدُّ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو: «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنْ رَأَيْتُهُ فَأَكْرَمُهُ» أو «هَلْ رَأَيْتُهُ» أو «هَلَا رَأَيْتُهُ».

* (تنبيهان):

- **الأول:** ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا فُجائية، لعدم صدق ضابط الباب عليها، وكلام الناظم يوهم ذلك.

- **الثاني:** لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مُرَجِّحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية شئاً في: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربي كثير.

- **السادسة:** أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب، كـ «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» جواباً لَمَنْ قَالَ: «أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ» أو «مَنْ ضَرَبْتَ».

ويستويان في مثل الصورة الرابعة، إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير «ما» التعجبية، نصبت الجملة الثانية ضميره، أو كانت معطوفة بالفاء، لحصول المشاكلة رَفَعْتُ أو عَسْتُ. وذلك نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ لِأَجْلِهِ»، أو «فَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ» بخلاف: «مَا حَسَنَ زَيْدٌ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ» فلا أثر للعطف، فإن لم يكن في الثانية ضميرٌ للأول، لم يعطف بالفاء، فلا أخفش والسِّيَرافي يمنعان النصب، وهو المختار، والفارسيُّ وجماعة يُجِيزُونَهُ، وقال هشام: الواو كالفاء.

وهذه أمور مُتَمَمَاتٌ لما تَقَدَّمَ:

أحدها: أن المُشْتَغَلَ عن الاسم السابق كما يكون فعلاً، كذلك يكون اسماً، لكن شروط ثلاثة، أحدها: أن يكون وصفاً، الثاني: أن يكون عاملاً، الثالث: أن يكون صاحباً للعمل فيما قبله، وذلك نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الْآنَ أَوْ عَدَاً» بخلاف، نحو: «زَيْدٌ صَبِيحَةٌ» و«زَيْدٌ ضَرَباً إِيَّاهُ» لأنهما غير صفة، نعم يجوز النصب عند مَنْ جَوَزَ تقديم معمولٍ به لفعل، وهو الكسائي، ومعمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري، وهو المبرد السِّيَرافي، وبخلاف، نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أُمْسٍ» لأنه غير عامل على الأصح، و«زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ» و«وَجْهَ الْأَبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ»، لأنَّ الصَّلَةَ والصَّنَةَ المشبهة لا بعملان فيما قبلهما.

الثاني: لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلُقَةٍ بين العامل والاسم السابق، وكما

تحصل العُلُقَة بضميره المتصل بالعمل، كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُه»، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر، نحو: «زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ» أو باسم مضاف، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ» أو باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ» أو عطفاً بالواو، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ» أو عطف بيان، كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ»، فإن قَدَرْتَ الأخ بدلاً بطلت المسألة رفعت أو نصبت، إلا إذا قلنا: عاملُ البدل والمبدل منه واحد صَحَّ الوجهان.

الثالث: يجب كون المُقَدَّر في نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُه» من معنى العامل. المذكور وَلَفْظُهُ، وفي بقية الصُّور من معناه دون لفظه، فيقدر: جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ، وَأَهْنُتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ.

الرابع: إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسم سابق، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» أو «غَضِبَ عَلَيْهِ» أو ملابساً لضميره، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء. كـ «حَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ» و«لَيْتَمَا عَمَرُو قَعْدَ» إذا قدرت «ما» كافة. أو بالفاعلية، نحو: «وَيْلٌ لِّأَحَدٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ سَتَجِدُنَهُمْ» [التوبة: ٦]، و«هَلَّا زَيْدٌ قَامَ».

وقد يكون رَاجِحُ الابتدائية على الفاعلية، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» عند المبرد وَمُتَابِعِيهِ، وَغَيْرُهُمْ يوجب ابتدائيته، لعدم تقدم طالب الفعل.

وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية، نحو: «زَيْدٌ لَيْقُمَ»، ونحو: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَعْدَ»، ونحو: «أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا» [التغابن: ٦]، و«أَسْتَرْ تَخْلُقُونَهُ» [الواقعة: ٥٩]. وقد يستويان نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعْدَ عِنْدَهُ».



هذا باب التَّعَدِّيِّ وَاللُّزُومِ

الفعل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما لا يوصفُ بِتَعَدٍّ ولا لُزُومٍ، وهو «كان» وأخواتها، وقد تقدمت.

الثاني: الْمُتَعَدِّيُّ، وله علامتان؛ إحداهما: أن يصح أن يتَّصِلَ به هاءُ ضميرٍ غير المصدر، الثانية: أن يُبْنَى منه اسمُ مفعول تام، وذلك كـ «ضَرَبَ»، ألا تَرى أنك تقول: «زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمَرُو» فَتُصِلُ به هاءُ ضميرٍ غير المصدر وهو: «زيد»، وتقول: «هُوَ مَضْرُوبٌ» فيكون تاماً.

وحكمه أن ينصب المفعول به، كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» و«تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ» إلا إن ناب
عن الفاعل، كـ «ضُرِبَ زَيْدٌ» و«تَدَبَّرَتِ الْكُتُبُ».

الثالث: اللازم، وله اثنا عشرة علامة، وهي:

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وأن لا يُبنى منه اسمٌ مفعول تام، وذلك
في «اخْرَجَ»، ألا ترى أنه لا يقال: «زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو»، ولا: «هُوَ مَخْرُوجٌ»، وإنما
قال: «الْخُرُوجُ خَرَجَهُ عَمْرُو» و«هُوَ مَخْرُوجٌ بِهِ، أَوْ إِلَيْهِ».
وأن يدل على سَجِيَّة - وهي: مَا لَيْسَ حَرَكَةُ جِسْمٍ مِنْ وَصْفٍ مُلَازِمٍ - نحو: جَبَنَ
تسجع.

أو على عَرَض - وهو: مَا لَيْسَ حَرَكَةُ جِسْمٍ مِنْ وَصْفٍ غَيْرِ ثَابِتٍ - كَمَرِضَ
تسرع ونهيم إذا شيع.

أو على نِظَافَةٍ، كَنَظَفَ وَطَهَرَ وَوَضُوَ.

أو على دَنَسٍ، نحو: تَجَسَّسَ وَقَذَرَ.

أو على مُطَاوَعَةٍ فَاعِلِهِ لِفَاعِلٍ فَعَلَ مُتَعَدٍّ لَوَاحِدٍ، نحو: كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ، وَمَدَدْتُهُ
فَنُورَ طَاوَعَ مَا يَتَعَدَّى فَعْلُهُ لِاثْنَيْنِ تَعَدَّى لَوَاحِدٍ كَعَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ.

أو يكون موازناً لِأَفْعَلٍّ، كَأَفْشَعَرَ وَأَشْمَأَزَّ، أو لِمَا أُلْحِقَ بِهِ، وَهُوَ أَفْوَعَلٌّ،
كَرَهَدَ الْفَرْخُ إِذَا ارْتَعَدَ.

أو لِأَفْعَنْلَلٍ، كَاخْرَنْجَمَ، أو لِمَا أُلْحِقَ بِهِ، وَهُوَ أَفْعَنْلَلٌ بِزِيَادَةِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ،
تَعَنَسَ الْجَمْلُ إِذَا أَبَى يَنْقَادَ، وَأَفْعَنْلَى، كَاخْرَنْبَى الدِّيكُ إِذَا انْتَفَشَ لِلْقِتَالِ.

وَحُكْمُ اللَّازِمِ: أَنْ يَتَعَدَّى بِالْجَارِ، كـ «عَجِبْتُ مِنْهُ» و«مَرَرْتُ بِهِ»، و«غَضِبْتُ

وقد يُحذف ويبقى الجر شذوذاً، كقوله:

٢٣٥ - أَشَارَتْ كُلَّيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

ي: إِلَى كُلَّيْبٍ.

وقد يُحذف وَيُنْصَبُ الْمَجْرُورُ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

سَمَاعِيٌّ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ الْمَنْثُورِ، نَحْوُ: «نَصَحْتُهُ» و«شَكَرْتُهُ»، وَالْأَكْثَرُ ذِكْرُ
الْمَلَامِ، نَحْوُ: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩]، ﴿إِنْ أَشْكُرْ لِي﴾ [لقمان: ١٤].

وَسَمَاعِيٌّ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ، كقوله:

٢٣٦ - كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

وقوله:

٢٢٧ - أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ

أي: في الطريق، وعلى حَبِّ العراق.

(٣) وقياسي، وذلك في أَنْ وَأَنْ وَكَي، نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، ونحو: ﴿أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣]. ونحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا. وذلك إذا قُدِّرَتْ «كي» مصدرية، وأهمل النحويون هنا ذكر «كي»، واشترط ابنُ مالك في أَنْ وَأَنْ أَمِنْ اللَّبْسِ؛ فَمَنَعَ الحذف في نحو: «رَغِبْتُ في أَنْ تَفْعَلَ» أو «عَنْ أَنْ تَفْعَلَ» لإشكال المراد بعد الحذف، وَيُشْكَلُ عليه: ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، فحذف الحرف مع أن المُفسِّرَين اختلفوا في المراد.



فصل: لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض: إما بكونه مبتدأ في الأصل، أو فاعلاً في المعنى، أو مُسَرَّحاً لفظاً أو تقديرًا، والآخر مقيد لفظاً أو تقديرًا. وذلك كـ «زَيْدًا» في: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» و«أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» و«اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ». أو «مِنْ الْقَوْمِ».

ثم قد يجب الأصل، كما إذا خِيفَ اللَّبْسُ، كـ «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» أو كان الثاني محصوراً، كـ «مَا أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا» أو ظاهراً والأول ضمير، نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١].

وقد يمتنع كما إذا اتَّصَلَ الأولُ بضمير الثاني، كـ «أَعْطَيْتُ الْمَالَ مَالِكُهُ» أو كان محصوراً، كـ «مَا أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا» أو مضمرًا والأول ظاهر، كـ «الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا».

فصل: يجوز حَذْفُ المفعول لغرض: إما لفظي كَتَنَاسُبِ الفواصل في نحو: ﴿مَدَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣]، ونحو: ﴿إِلَّا نَذْكُرَهُ لِمَنْ يَحْتَسِبُ﴾ [طه: ٣]. وكالإيجاز في نحو: ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

وإما معنوي كاحتقاره في نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة: ٢١]، أي: الكافرين، أو لاستهجانهم كقول عائشة رضي الله عنها: «مَا رَأَى مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ أَي: العَوْرَةَ».

وقد يمتنع حَذْفُهُ، كأن يكون محصوراً، نحو: «إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا»، أو جواباً كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» جواباً لِمَنْ قال: «مَنْ ضَرَبْتُ؟»

وصل: وقد يُحذف ناصبه إنْ عَلِمَ، كقولك لمن سَدَّ سَهْمًا: «الْقَرْطَاسَ» ولمن
 سَفَر: «مَكَّة» ولمن قال: مَنْ أَضْرَبُ: «شَرَّ النَّاسِ»، بإضمار: تُصِيب، وتُريد،
 تَصِيب.

وقد يجب ذلك كما في الاشتغال، كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» والنداء، كـ «يَا عَبْدَ اللَّهِ»،
 لا مثلاً، نحو: «الْكِلَابُ عَلَى الْبَقَرِ»، أي: أُرْسِلْ، وفيما جرى مجرى الأمثال،
 «نَهَوُا خَيْرًا لَكُمْ» [النساء: ١٧١]، أي: وَأُتُوا، وفي التحذير بآيَاك وأخواتها،
 «يَاكَ وَالْأَسَدَ»، أي: إِيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرْ الْأَسَدَ، وفي التحذير بغيرها بشرط عَطْفِ
 تكرار، نحو: «رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ» أي: بَاعِدْ وَاحْذَرْ، ونحو: «الْأَسَدَ الْأَسَدَ»، وفي
 شرط أحدهما، نحو: «الْمَرْوَةُ وَالنَّجْدَةُ»، ونحو: «السَّلَاحُ السَّلَاحُ» بتقدير



هذا الباب التنازع في العمل

يُسَمَّى أيضاً: باب الإعمال.

وحقيقته: أن يتقدم فعلاً متصرفاً، أو اسمان يُشبهانهما، أو فعلٌ متصرف
 يُشبهه، ويتأخر عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من
 حيث معنى.

مثل الفعلين: ﴿ءَاثُوْفٍ أَفْرَجَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، ومثال الاسمين قوله:

٢٢٨ - عَهَدْتُ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجْرْتُهُ

ومثال الْمُخْتَلِفَيْنِ: ﴿هَآؤُمْ أَفْرَأُ وَكِتْبِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٩].

وقد تُتَنَازَعُ ثلاثة، وقد يكون المتنازعُ فيه متعدداً، وفي الحديث: «تُسَبِّحُونَ
 وَتُحَمِّدُونَ ذَبَرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» فتنازع ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ.

وقد عُلِمَ مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرفٍ وغيره، ولا
 بين جَمْدَيْنِ، ولا بين جامدٍ وغيره، وعن المبرد إجازته في فِعْلِي التعجب، نحو: «مَا
 أَجْمَلَ زَيْدًا»، و«أَحْسَنَ بِهِ وَأَجْمَلَ بِعَمْرٍو»، ولا في معمولٍ متقدِّم، نحو:
 «عَزَيْتَ وَأَكْرَمْتُ»، أو «شَتَمْتَهُ» خلافاً لبعضهم، ولا في معمولٍ متوسطٍ، نحو:
 «زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ» خلافاً للفارسي، ولا في نحو:

٢٢٩ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ

خلافاً له وللجرجاني؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول، وأما الثاني، فلم يُؤْت به للإسناد، بل لمجرد التقوية، فلا فاعل له، ولهذا قال:

٢٤٠ - أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَس أَحْبَس

ولو كان من التنازع لقال: «أَتَاكَ أَتَوَكَ» أو «أَتَوَكَ أَتَاكَ»، ولا في نحو:

٢٤١ - وَعَزَّهُ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيْمُهَا

بل: «غريمها» مبتدأ، و«ممطول»، و«معنى» خبران، أو «ممطول» خبر، و«معنى» صفة له، أو حال من ضميره.

ولا يمتنع التنازع في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ» لأن السببي منصوب.



فصل: إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق، واختار الكوفيون الأول لسبقه، والبصريون الأخير لقربه.

فإن أَعْمَلْنَا الأول في الْمُتَنَازِعِ فيه، أَعْمَلْنَا الأخير في ضميره، نحو: «قَامَ وَقَعَدَ - أو وَضَرْتُهُمَا، أو مَرَرْتُ بهما - أَحْوَاكَ»، وبعضهم يُجِيز حذف غير المرفوع؛ لأنه فَضْلَةٌ، كقوله:

٢٤٢ - بَعُكَاظُ يُعْشِي الشَّاطِرِ - نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شِعَاعَ -

ولنا أن في حَذْفِهِ تَهْيِئَةً للعاملِ للعملِ وَقَطْعَهُ عنه، والبيت ضرورة.

وإن أَعْمَلْنَا الثاني، فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يُضْمِرُونَهُ، لامتناع حذف العُمْدَةِ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب، نحو: «رُبُّهُ رَجُلًا» و«نَعْمَ رَجُلًا» وفي الباب، نحو: «ضَرَبْتُ قَوْمَكَ» حكاه سيبويه، وقال الشاعر:

٢٤٣ - جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ. إِنِّي

والكسائي وهشام والسهيلي يُوجِبُونَ الحذف، تَمَسُّكًا بظاهر قوله:

٢٤٤ - تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا - رَجَالٌ

إذ لم يقل: «تَعَفَّقُوا» ولا: «أَرَادُوا».

والفراء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحو: «قَدَّ وَقَعَدَ أَحْوَاكَ»، وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا، كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ».

وإن احتاج الأول لمنصوب لفظاً أو محلاً، فإن أَوْقَعَ حَذْفُهُ في لَبْسٍ أو كان

عن «من باب: «كان» أو من باب: «ظن» وجب إضمار المفعول مؤخراً، نحو: كنت وأستعان عليّ زيد به، وكنت وكان زيد صديقاً إياه، وظننتُ زيداً قائماً. وقيل: في باب: «ظن» و«كان» يضمّر متقدماً، وقيل: يظهر، وقيل: يحذف، عن نصحيح، لأنه حذف لدليل.

وإن كان العامل من غير بابيّ: «كان» و«ظن» وجب حذف المنصوب، - شَرِبْتُ وَضَرَبْتُ زيدَ، وقيل: يجوز إضماره، كقوله:

٢٤٥ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

وهذا ضرورة عند الجمهور.

مسألة: إذا احتاج العاملُ المُهْمَلُ إلى ضمير، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن اسم، كان ذلك الاسم مخالفاً في الأفراد والتذكير أو غيرهما للاسم المُفَسَّرَ له - وهو صحيح فيه - وجب العدولُ إلى الإظهار، نحو: «أظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ». وذلك لأن الأصل «أظُنُّ وَيُظَنُّنِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ»، فأظُنُّ: يطلب «الزَّيْدَيْنِ» مفعولين، و«يُظَنُّنِي» يطلب «الزَّيْدَيْنِ» فاعلاً، و«أَخَوَيْنِ» مفعولاً؛ فأَعْمَلْنَا «أَخَوَيْنِ» فَضَمَّنَا الاسمَينِ، وهما: «الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ» وأضمرنا في الثاني ضمير: «الزَّيْدَيْنِ» عن الألف، وبقي علينا المفعولُ الثاني يحتاج إلى إضماره، وهو خبر عن ياء التكنية، والياء مخالفة لأخوين الذي مُفَسَّرٌ للضمير الذي يُوْتَى به، فإن الياء للمفرد، «أَخَوَيْنِ» تثنية، فَدَارَ الأمرُ بين إضماره مُفْرَداً لِيُوَافِقَ المُخْبَرَ عنه، وبين إضماره مُثْنًى - عن المُفَسَّرِ، وفي كل منهما محذور، فوجب العدولُ إلى الإظهار، فقلنا: «أَخَا» - عن المُخْبَرَ عنه، ولم يَضُرَّهُ مخالفتُهُ لـ «أَخَوَيْنِ»، لأنه اسمٌ ظاهر لا يحتاج لما - عن هذا تقرير ما قالوا.

ونم يظهر لي فسَادُ دَعْوَى التنازعِ في الأخوين، لأن: «يُظَنُّنِي» لا يطلبه، لكونه - والمفعول الأول مفرد.

وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين: حذفه، وإضماره على وَفْقِ المُخْبَرَ عنه.



هذا باب المفعول المطلق

ي: الذي يَصْدُقُ عليه قَوْلُنَا: «مفعول» صِدْقاً غير مُقَيَّدٍ بالجار. وهو: اسم يُؤَكِّدُ عامِلَه، أو يُبَيِّنُ نوعه، أو عَدَدَه، وليس خبراً ولا حالاً، نحو:

«ضَرَبْتُ ضَرْباً» أو «ضَرَبَ الْأَمِيرُ» أو «ضَرَبَتَيْنِ» بخلاف، نحو: «ضَرَبَكَ ضَرْبٌ أَلِيمٌ». ونحو: ﴿وَلَنْ مُدِيرًا﴾ [النمل: ١٠].

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مُصَدَّرًا.

والمصدر: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل.

وخرج بهذا القيد، نحو: «اغْتَسَلَ غُسْلًا» و«تَوَضَّأَ وَضُوءًا» و«أَعْطَى عَطَاءً» فإن هذه أسماءُ مصادر.

وعامله إما مصدر مثله، نحو: ﴿فَاتَ جَهَنَّمَ جَرَأَوْكُمُ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

أو ما اشتق منه: من فعل، نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، أو وَصَفٍ، نحو: ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾ [الصفات: ١].

وزعم بعضُ البصريين أن الفعل أصل للوصف، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما.



فصل: ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على

المصدر مِنْ صِفَةٍ، كـ «سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ»، و«اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ»، و«ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصِّ»، إذ الأصل: «ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ اللَّصِّ» فحذف الموصوف ثم المضاف، أو ضميره، نحو: «عَبَدَ اللَّهُ أَظْنُهُ جَالِسًا»، ونحو: ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا﴾ [المائدة: ١١٥]، أو إشارة إليه، كـ «ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَرْبَ»، أو مُرَادِفٍ له، نحو: «شَبَّهْتُهُ بَعْضًا وَأَحْبَبْتُهُ مِثَّةً» و«فَرِحْتُ جَدَلًا» وهو بالذال المعجمة مصدر جَزَلَ بالكسر، أو مشارك له في مادته، وهو ثلاثة أقسام: أَسْمُ مصدرٍ كما تقدم، واسمُ عَيْنٍ، ومصدرٌ لفعل آخر. نحو: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، ﴿وَيَنْتَلِ إِلَيْهِ تَبَتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]. والأصل إنباتًا وتبتلًا، أو دال على نوع منه، كـ «قَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ» و«رَجَعَ الْفَهْقَرَى»، أو دال على عدده، كـ «ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ»، ﴿فَجَدِّوهُمْ فَمَنْ يَنْبَغِي جَدَّةً﴾ [النور: ٤]، أو على آله، كـ «ضَرَبْتُهُ سَوَاطٍ» أو: «عَصَا» أو: «كل»، نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقوله:

٢٤٦ - يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

أو «بعض» كـ «ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَرْبِ».

مسألة: المصدرُ المؤكَّد لا يُثْنَى ولا يُجمع باتفاقٍ، فلا يقال: ضَرَبْتَيْنِ ولا

ضَرُوبًا، لأنه كَمَاءٍ وَعَسَلٍ، والمختوم بئاء الوحدَةِ كضَرْبَةٍ بعكسه باتفاقٍ، فيقال: ضَرَبَتَيْنِ وَضَرَبَاتٍ، لأنه كَتَمْرَةٍ وكلمة، وَاخْتَلَفَ فِي النُّوعِ: فالمشهورُ الجواز، وظاهرُ مذهب سيبويه المنع، واختاره السَّلَوِيُّ.

فصل: اتفقوا على أنه يجوز لدليل - مقالي أو حالي - حذف عامل المصدر غير
مؤكد، كأن يقال: «مَا جَلَسْتَ» فتقول: «بَلَى جُلُوساً طَوِيلاً»، أو: «بَلَى جَلَسَتَيْنِ»
تَقَرَّيْتُ لِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ: «قُدُوماً مُبَارَكاً».

وَلَمَّا الْمُؤَكَّدُ فزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يُحذفُ عَامِلُهُ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لَتَقْوِيَّتِهِ
تَغْيِيرَ مَعْنَاهُ، وَالْحذفُ مُتَافٍ لِهَمَا، وَرَدَّهُ ابْنُهُ بِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ جَوَازاً فِي نَحْوِ: «أَنْتَ
وَوَجُوباً فِي: «أَنْتَ سَيِّراً سَيِّراً» وَفِي نَحْوِ: «سَقِيّاً وَرَعِيّاً».

وَقَدْ يُقَامُ الْمَصْدَرُ مُقَامَ فِعْلِهِ فَيَمْتَنِعُ ذِكْرُهُ مَعَهُ، وَهُوَ نَوْعَانِ:
مَا لَا فَعْلَ لَهُ، نَحْوِ: «وَيْلَ زَيْدٍ» وَ«وَيْحُهُ».

٢٤٧ - وَبَلَى الْأَكُفَّ.....

فَيَتَدَرُّ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَعْنَاهُ عَلَى حَدِّ «قَعَدْتُ جُلُوساً».

وَمَا لَهُ فِعْلٌ، وَهُوَ نَوْعَانِ: وَاقِعٌ فِي الطَّلَبِ، وَهُوَ الْوَاردُ دُعَاءً، كـ «سَقِيّاً
وَرَعِيّاً، وَجَدْعاً»، أَوْ أَمراً أَوْ نَهياً، نَحْوِ: «قِيَاماً لَا قُعُوداً»، وَنَحْوِ: ﴿فَضَرَبَ
لِقَابٍ﴾ [محمد: ٤]، وَقَوْلُهُ:

٢٤٨ - فَتَذَلُّ زُرَيْقُ الْمَالِ تَذَلُّ الشَّعَالِبِ

كَذَا أَطْلَقَ ابْنُ مَالِكٍ، وَخَصَّ ابْنَ عَصْفُورٍ الْوُجُوبَ بِالتَّكَرُّارِ، كَقَوْلِهِ:

٢٤٩ - فَصَبِرَ فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبِراً

أَوْ مَقْرُوناً بِاسْتِفْهَامِ تَوْبِيخِيٍّ، نَحْوِ: «أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ؟» وَقَوْلُهُ:

٢٥٠ - أَلُوْماً لَا أَبَا لَكَ وَاعْتِرَاباً؟

وَوَاقِعٌ فِي الْخَبَرِ، وَذَلِكَ فِي مَسَائِلِ:

أحداها: مَصَادِرُ مَسْمُوعَةٍ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا، وَذَلَّتِ الْقِرَائِنُ عَلَى عَامِلِهَا، كَقَوْلِهِمْ
نَذَرْنَا نِعْمَةً وَشِدَةً: «حَمِداً وَشُكْراً لَا كُفْراً» وَ«صَبِراً لَا جَزْعاً» وَعِنْدَ ظَهْوَرِ أَمْرِ
عَجَبٍ وَعِنْدَ خُطَابِ مَرْضِيٍّ عَنْهُ أَوْ مَغْضُوبٍ عَلَيْهِ «أَفْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً» وَ«لَا
نِعْمَةً وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا».

ثانية: أَنْ يَكُونَ تَفْصِيلاً لِعَاقِبَةٍ مَا قَبْلَهُ، نَحْوِ: ﴿نَشْدُوا لَوْتَاكَ فِيمَا مَنَّا بَعْدَ إِيمَانٍ فِدَاءً﴾

حمد: ٤.]

ثالثة: أَنْ يَكُونَ مَكْرَراً، أَوْ مُحْصُوراً، أَوْ مُسْتَفْهِماً عَنْهُ، وَعَامِلُهُ خَبَرٌ عَنْ اسْمٍ

عين، نحو: «أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا» و«مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا» و«إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرَ الْبَرِيدِ» و«أَنْتَ سَيْرًا؟».

الرابعة: أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره؛ فالأول: الواقع بعد جملة هي نص في معناه، نحو: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ عُزْفًا»، أي: اعترافاً، والثاني: الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره، نحو: «زَيْدٌ أَبْنِي حَقًّا» و«هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلُ» و«لَا أَفْعَلُ كَذَا الْبَتَّةَ».

الخامسة: أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهاً، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، كـ «مَمَرْتُ [بَرِيدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ، وَيُكَاءُ بُكَاءَ ذَاتِ دَاهِيَةٍ».

ويجب الرفع في نحو: «لَهُ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الْحُكَمَاءِ» لأنه معنوي لا علاجي، وفي نحو: «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ» لعدم تَقَدُّمِ جملة، وفي نحو: «فَإِذَا فِي الدَّارِ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ»، ونحو: «فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحِ الْحَمَامِ» لعدم تَقَدُّمِ صاحبه، وربما نصب، نحو: هذين، لكن على الحال.

تنبيه: مثل: «لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ» قوله:

٢٥١ - مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَثْكَبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ، طَيِّ الْمِحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة: «لَهُ طَيٌّ»، قاله سيبويه.



هذا باب المفعول به

وَيُسَمَّى الْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ، وَمِنْ أَجْلِهِ، وَمِثَالُهُ: «جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ».

وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور:

(١) كونه مَصْدَرًا، فلا يجوز «جِئْتُكَ السَّمْنُ وَالْعَسَلُ» قاله الجمهور، وأجاز يونس: «أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ» بمعنى مهما يُذكر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه.

(٢) وكونه قلبياً كالرغبة، فلا يجوز: «جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ» ولا «قَتَلًا لِلْكَافِرِ» قاله ابن الحَبَّاز وغيره، وأجاز الفارسي: «جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ»، أي: لتضرب زيداً.

(٣) وكونه عِلَّةً: عَرَضًا كَانَ كَرَغْبَةٍ، أَوْ غَيْرَ عَرَضٍ، كـ «فَعَدَّ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا».

(٤) واتحاده بالمعلل به وَقْتًا، فلا يجوز «تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ»، قاله الأعلام والمتأخرون.

واتحاده بالمعلل به فاعلاً، فلا يجوز «جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاي»، قاله المتأخرون أيضاً، وخالفهم ابنُ خروف.

ومتى فَقَدْ المعلل شرطاً منها وَجِبَ، عند مَنْ اعتبر ذلك الشرط، أن يُجَرَّ بحرف **ي**. ففأقد الأول، نحو: «وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ» [الرحمن: ١٠]، والثاني **ح**. «وَلَا تَقُولُوا أُولَئِكَ مِنْ إِمْلَقٍ» [الأنعام: ١٥١]، بخلاف: «خَشِيَ إِمْلَقٌ» [٣١]، والرابع ^(١) نحو:

٢٥٢ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

وَنَحَاسٍ نَحْوُ:

٢٥٣ - وَإِنِّي لَتَغْرُونِي لِذِكْرِكَ هِرَّةٌ

وقد انتفى الاتحادان في: «أَقِرْ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ» [الإسراء: ٧٨]. ويجوز جرُّ المستوفي للشرط: بكثرة إن كان بأل، وبقلة إن كان مجرداً، وشاهدٌ **ي** فيهما قوله:

٢٥٤ - لَا أَفْعَدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

وقوله:

٢٥٥ - مَنْ أَمَكُم لِرَغَبَةٍ فِيكُمْ جِيرٌ

يَسْتَرِيانِ في المضاف، نحو: «يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ اتِّبَاعًا مَرْضَاتِ اللَّهِ» [البقرة: ٢١٧]، ونحو: «وَبَيْنَ مَنَّا لَمَّا يَهْطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ» [البقرة: ٧٤]، قيل: ومثله: «لَا يَنْفِ» [قريش: ١]، أي: فليعبدوا ربَّ هذا البيت لا يلا فهم الرحلتين، والحَرْفُ **ي** هذه الآية واجبٌ عند مَنْ اشترط اتحاد الزمان.



هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى ظَرْفًا

نظرف: ما ضُمِّنَ معنى «في» باطراد: من اسمٍ وقتٍ، أو اسمٍ مكانٍ، أو اسمٍ **ح** دلَّالته على أحدهما، أو جارٍ معجراه. فنمكان والزمان، كـ «لَمَكْتُ هُنَا أَزْمَنًا». وإنَّ الذي عَرَضَتْ دلَّالته على أحدهما أربعة: أسماء العدد المميزة بهما، كـ «سِرْتُ

وَمَ يَذْكُرُ فَاقْدَ الشَّرْطِ الثَّالِثَ وَهُوَ: كَوْنُهُ عِلَّةً، لإخراجه بقوله: «ومتى فقد المعلل».

عِشْرِينَ يَوْمًا، ثَلَاثِينَ فَرَسَخًا» وما أُفيد به كلية أحدهما أو جزئيته، كـ «سِرْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ، جَمِيعَ الْفَرَسَخِ»، أو «كُلَّ الْيَوْمِ كُلَّ الْفَرَسَخِ»، أو «بَعْضَ الْيَوْمِ، بَعْضَ الْفَرَسَخِ» أو «نِصْفَ الْيَوْمِ، نِصْفَ الْفَرَسَخِ».

وما كان صفة لأحدهما، كـ «جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِي الدَّارِ».

وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أُنيب عنه بعد حذفه.

والغالب في هذا النائب أن يكون مَصْدَرًا، وفي المَثْبُوب عنه أن يكون زماناً. ولا بُدَّ من كونه مُعَيَّنًا لوقتٍ أو لمقدارٍ، نحو: «جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ» أو «قُدُوءَ الْحَاجِّ»، و«أَنْتَظِرُكَ حَلَبَ نَاقَةٍ» أو «نَحَرَ جَزُورٍ».

وقد يكون النائب اسمَ عينٍ، نحو: «لَا أَكَلُمُهُ الْقَارِظِينَ»، والأصل: «مُدَّةً غَيْبِ الْقَارِظِينَ».

وقد يكون المَثْبُوب عنه مكاناً، نحو: «جَلَسْتُ قَرَبَ زَيْدٍ»، أي: مكانَ قُرْبِهِ.

والجاري مجرى أحدهما: ألفاظٌ مسموعةٌ تَوَسَّعُوا فِيهَا فَنَصَبُوهَا عَلَى تَضْمِينٍ معنى «في» كقولهم: «أَحَقًّا أَنْكَ ذَاهِبٌ» والأصل أَفِي حَقٍّ، وقد نطقوا بذلك، قال:

٢٥٦ - أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِلٌ

وهي جارية مَجْرَى ظَرْفِ الزَّمانِ دون ظَرْفِ الْمَكَانِ، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الْجُثْثِ.

ومثله: «غَيَّرَ شَكٌّ» أو «جَهَدَ رَأْيِي» أو «ظَنَّا مِنِّي أَنَّكَ قَائِمٌ».

وخرج عن الحد ثلاثة أمور:

أحدهما: نحو: «وَرَعِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ» [النساء: ١٢٧]، إذا قدر بغي؛ فإن النكح ليس بواحد مما ذكرنا.

والثاني: نحو: «يَخَافُونَ يَوْمًا» [الإنسان: ٧]، ونحو: «اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ» [الأنعام: ١٢٤]، فإنهما ليسا على معنى: «في» فانتصابهما على المفعول به. وناصب «حيث» يعلّم محذوفاً؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً.

والثالث: نحو: «دَخَلْتُ الدَّارَ»، و«سَكَنْتُ الْبَيْتَ» فانتصابهما إنما هو على التوسّع بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فإنه لا يطرد تعدّي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى «في» لا تقول: «صَلَيْتُ الدَّارَ» ولا «نِمْتُ الْبَيْتَ».



فصل: وحكمه النَّصْبُ، وناصبه اللفظ الدالُّ على المعنى الواقع فيه، ولهذا اللفظ ثلاث حالات:

إحداها: أن يكون مذكوراً، كـ «أَمَكْتُ هُنَا أَزْمَنًا»، وهذا هو الأصل.
والثانية: أن يكون محذوفاً جوازاً، وذلك كقولك: «فَرَسَخِينَ» أو «يَوْمَ الْجُمُعَةِ»
حرياً لمن قال: «كَمْ سِرَتْ؟» أو «مَتَى صُمْتُ؟»
والثالثة: أن يكون محذوفاً وجوباً، وذلك في ست مسائل، وهي: أي يقع صفة
 السِرَتْ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ أو صلة كـ «رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ» أو حالاً كـ «رَأَيْتُ الْهَلَالَ
 فِي السَّحَابِ» أو خبراً كـ «زَيْدٌ عِنْدَكَ» أو مُشْتَعِلاً عنه كـ «يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ» أو
 مستعلاً بال حذف لا غَيْرُ كقولهم: «جِيئَ الْآنَ»، أي: كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن.



فصل: أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك مُبْهَمُهَا
 حين ومُدَّة، ومُخْتَصُّهَا كيوم الخميس، ومَعْدُودُهَا كيومين وأُسبوعين.
 والصَّالِحُ لذلك من أسماء المكان نوعان:

أحدهما: المبهم، وهو: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه: كأسماء
 الجهات نحو أَمَامَ وَوَرَاءَ وَيَمِينٍ وَشِمَالٍ وَفَوْقَ وَتَحْتَ، وشبهها في الشَّيْءِ كناية
 حبيب ومكان، وكأسماء المقادير كميلٍ وفَرَسَخٍ وبريد.

والثاني: ما اتحدت مادته ومادة عامله، كـ «ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ»، و«رَمَيْتُ مَرْمَى
 سُرٍّ»، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدَ لِّلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

والثالث: هو مني مستقر في مقعد القابلة، و«مَزَجَرَ الْكَلْبِ» و«مَنَاطَ الْقَرِيَّ» فشاذ، إذ
 صير: هو مني مستقر في مقعد القابلة، فعامله الاستقرار، ولو أُعْمِلَ في المقعد قعد
 في مَزَجَرَ زَجَرَ وفي المَنَاطِ نَاطَ لم يكن شاذاً.

فصل: الظرف نوعان:

متصرف، وهو: ما يُفَارِقُ الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يُسْتَعْمَلَ مبتدأ أو
 فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، كاليوم، تقول: «الْيَوْمُ يَوْمٌ مُبَارَكٌ» و«أَعْجَبَنِي
 يَوْمٌ» و«أَخْبَيْتُ يَوْمٌ قُدُومِكَ» و«سِرْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ».

وغير متصرف، وهو نوعان: ما لا يُفَارِقُ الظرفية أصلاً، كـ «قَطُّ وَعَوْضُ»،
 ما فَعَلْتَهُ قَطُّ و«لَا أَفَعَلُهُ عَوْضُ» وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه،
 فإِذَا وَبَعْدَ وَلَدُنْ وَعِنْدَ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن «مِنْ» تدخل عليهن،
 ما يَخْرُجُنَّ عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها، لأن الظرف والجار والمجرور



هذا باب المفعول معه

وهو: اسمٌ، فَضْلَةٌ، تَالٍ لَوَاوٍ بمعنى مَعَ، تاليةٌ لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ «سِرْتُ وَالطَّرِيقَ» و«أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ».

فخرج باللفظ الأول نحو: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ»، ونحو: «سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ» فإن الواو داخله في الأول على فعل، وفي الثاني: على جملة. وبالثاني، نحو: «اشْتَرَكْتُ زَيْدٌ وَعَمَرُو» وبالثالث، نحو: «جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ»، وبالرابع، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ»، وبالخامس، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» يجوز فيه النصب، خلافاً للصيغري، وبالسادس، نحو: «هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ» فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي.

فإن قلت: فقد قالوا: «مَا أَنتَ وَزَيْدًا» و«كَيْفَ أَنتَ وَزَيْدًا».

قلت: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قَدَرُوا الضمير فاعلاً لمحذوف مبتدأ، والأصل ما تكون؟ وكيف تصنع؟ فلما حُذِفَ الفعل وحده بَرَزَ ضميره وانفصل والناصبُ للمفعول معه ما سَبَقَهُ من فعل أو شبيهه، لا الواو خلافاً للجرجاني. ولا الخلافُ، خلافاً للكوفيين، ولا محذوفٌ، والتقدير: سِرْتُ وَلَا بَسْتُ النَّيْلَ، فيكون حينئذٍ مفعولاً به، خلافاً للزجاج.



فصل: للاسم بعد الواو خَمْسُ حالات:

- (١) وجوب العطف، كما في: «كل رجل وَضِيعَتُهُ»، ونحو: «اشْتَرَكْتُ زَيْدٌ وَعَمَرُو». ونحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قبله أو بعده» لما بَيَّنَّا.
- (٢) رُجْحَانُهُ، كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو» لأنه الأصل، وقد أُمَكِّنَ بلا ضَعْفٍ.
- (٣) ووجوبُ المفعولِ معه، وذلك في نحو: «مَا لَكَ وَزَيْدًا»، و«مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُو» الشَّمْسِ» لامتناع العطف، في الأول: من جهة الصناعة، وفي الثاني: من جهة المعنى.
- (٤) رُجْحَانُهُ، وذلك في نحو قوله:

٢٥٧ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ

ونحو: «قُتِمْتُ وَزَيْدًا»؛ لِضَعْفِ العطف، في الأول: من جهة المعنى، وفي الثاني: من جهة الصناعة.

وَامْتَنَاعُهُمَا، كقوله:

٢٥٨ - عَلَفْتُهَا تَبْنَأَ وَمَاءً بَارِدًا

وقوله:

٢٥٩ - وَزَجَجْنِ الْحَرَا جِبَ وَالْعُيُونَا

١- امتناع العطف فلانثناء المشاركة، وأما امتناع المفعول معه فلانثناء المِيعَةِ في
٢- وثناء فائدة الإعلام بها في الثاني.

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي: وَسَقَيْتُهَا
وَتَحَلَّنَ الْعُيُونَا، هذا قول الفارسيّ والقراء وَمَنْ تبعهما.

٣- وذهب الجرّميّ والمَازنيّ والمبرّد وأبو عُبَيْدَةَ والأصمعيّ واليزيدي إلى أنه لا
٤- وأن ما بعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح
٥- عليهما؛ فيؤول زَجَجْنَ بِحَسَنٍ وَعَلَفْتُهَا بِأَنْتُهَا.



هذا باب المستثنى

للاستثناء أدوات ثمان:

حرفان، وهما: «إِلَّا» عند الجميع، و«حَاشَا» عند سيبويه، ويقال فيها: حَاشَ،

ويفعلان، وهما: «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ».

ومتَرَدِّدانِ بين الفعلية والحرفية، وهما: «خَلَا» عند الجميع، و«عَدَا» عند غير

الأسمن، وهما: «غَيْرَ» و«سِوَى» بلُغَاتِهَا، فإنه يقال: سِوَى كِرْضَى، وَسِوَى
سِتْرٍ. وَسِوَاءَ كِسْمَاءَ، وَسِوَاءَ كِتَاءَ، وهي أَغْرُبُهَا.

فإذا استثنى بـ «إِلَّا» وكان الكلام غير تامّ، وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه،
ليس بـ «إِلَّا»، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فَقْدِهَا، وَيُسَمَّى استثناء
وشرطه: كون الكلام غير إيجاب، وهو: النَّفْيُ، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾
١٤٤، والنّهْيُ، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿وَلَا

تُجَدِّلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَأْتِي هِيَ أَحْسَنُ» [العنكبوت: ٤٦]، والاستفهام الإنكاري، نحو: ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، فأما قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا لِيُثَبِّرَنَّ نُورُهُ﴾ [التوبة: ٣٢]، فحمل «يأتي» على «لا يريد» لأنهما بمعنى.

وإن كان الكلام تاماً: فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى، نحو: ﴿فَشَرِّبُوا نَارًا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وأما قوله:

٢٦٠ - عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا الثُّؤْيِي وَالْوَتْدُ

فحمل «تَغَيَّرَ» على «لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ» لأنهما بمعنى.

وإن كان الكلام غير موجب: فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجح إتياع المستثنى للمستثنى منه: بَدَلْ بعض عند البصريين، وَعَظَفَ نَسَقَ عند الكوفيين، نحو: ﴿مَا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ [هود: ٨١]، ﴿وَسَوْفَ يَقْطَعُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، وَالنَّصْبُ عربي جيدٌ، وقد قرئ - في السبع في: ﴿قَلِيلٌ﴾ و﴿أَمْرَاتُكَ﴾.

وإذا تَعَذَّرَ البَدَلُ على اللفظ أُبدِلَ على الموضع، نحو: «لا إله إلا الله»، ونحو: «ما فيها من أحدٍ إلا زيدٌ» برفعهما، و«ليس زيد بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به» بالنصب. لأن «لا» الجنسية لا تعمل في معرفة، ولا في موجب، ومن الباء الزائدتين كذلك. فإن قلت: «لا إله إلا الله واحدٌ» فالرفع أيضاً، لأنها لا تعمل في موجب.

ولا يترجح النصب على الإتياع لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى، نحو «ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالح» خلافاً للمازني.

وإن كان الاستثناء منقطعاً: فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً، نحو: «ما زاد هذا المالُ إلا ما نقص» إذ لا يقال: زاد النقص، ومثله: «ما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ» إذ لا يقال: نفع الضر.

وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السبعة: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْيَاعُ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وتميمٌ تُرْجِّحُه وتُجِيزُ الإتياع، كقوله:

٢٦١ - وَبِلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْعِيسُ

وَحَمَلَ عَلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].



فصل: وإذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً، كقوله:

٢٦٢ - وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

بَعْضُهُمْ يُجِيزُ غَيْرَ النَّصْبِ فِي الْمَسْبُوقِ بِالنَّفْيِ، فيقول: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ»
 - يرس: «مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ»، وقال:

٢٦٢ - إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا التَّيُّونَ شَافِعُ

يرحمه أن العامل فُرِّغَ لما بعد «إلا» وأن المؤخرَ عامٌّ أريد به خاص؛ فصَحَّ
 المستثنى، لكنه بدل كل، وَنَظِيرُهُ فِي أَنَّ الْمَتَّبِعَ أُخِرَ وَصَارَ تَابِعاً «مَا مَرَزْتُ»
 - حد:



نقل: وإذا تَكَرَّرَتْ «إلا» فإن كان التكرار للتوكيد، وذلك إِذَا تَلَّتْ عاطفاً، أو
 - مسئل لما قبلها ألغيت؛ فالأول، نحو: «ما جاء إلا زيد وإلا عمرو» فما بعد
 ثانية معطوف بالواو على ما قبلها، و«إلا» زائدة للتوكيد، والثاني، كقوله:

لَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

- الفتى مُسْتَثْنَى من الضمير المجرور بالباء، وَالْأَرْجَحُ كَوْنُهُ تَابِعاً لَهُ فِي جَرِّهِ،
 - كَوْنُهُ مَنْصُوباً عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، و«العلَا» بدلٌ من الفتى بدل كل من كل، لأنهما
 - واحد، و«إلا» الثانية مؤكدة.

وقد اجتمع العطف والبدل في قوله:

نَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ
 - رَسِيمُهُ بدلٌ، و«رملُهُ» معطوف، و«إلا» المقترنة بكل منهما مؤكدة.

إن كان التكرار لغير توكيد - وذلك في غير بابي العطف والبدل - فإن كان
 - الَّذِي قَبْلَ «إلا» مُفَرَّغاً تَرَكَّتْهُ يُؤَثِّرُ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْتَثْنَيَاتِ، وَنُصِبَتْ مَا عدا
 - وَاحِدَ، نحو: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمراً إِلَّا بَكراً» رفعت الأول بالفعل على أنه
 - وَنُصِبَتْ الْبَاقِي، وَلَا يَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ لِتَأْثِيرِ الْعَامِلِ، بَلْ يَتَرَجَّحُ، وَتَقُولُ: «مَا رَأَيْتُ
 - عَمراً إِلَّا بَكراً» فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به، وتنصب
 - بِلَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

إن كان العامل غير مُفَرَّغٍ، فإن تقدمت المستثنيات على المستثنى منه نُصِبَتْ
 - نحو: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمراً إِلَّا بَكراً أَحَدٌ» وإن تأخرت، فإن كان الكلام
 - نُصِبَتْ أَيْضاً كُلُّهَا، نحو: «قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمراً إِلَّا بَكراً».

وإن كان غير إيجابٍ أُعْطِيَ وَاحِدٌ مِنْهَا مَا يُعْطَاهُ لَوْ انْفَرَدَ، ونصب ما عداه،

نحو: «مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرَأُ إِلَّا بَكْرًا» لك في واحد منها الرفع راجحاً والنصب مرجوحاً ويتعين في الباقي النصب، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين، بل يترجح. هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ.

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان: ما لا يُمكن استثناء بَعْضِهِ من بَعْضٍ، كـ «زَيْدٌ وعمرو وبكر» وما يُمكن، نحو: «لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا». **ففي النوع الأول:** إن كان المستثنى الأول داخلاً - وذلك إذا كان مستثنى من عدد موجب - فما بعده داخل، وإن كان خارجاً - وذلك إن كان مستثنى من موجب - فما بعده خارج.

وفي النوع الثاني: اختلفوا، فقليل: الحكم كذلك، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي: كل من الأعداد مستثنى مما يليه، وهو الصحيح لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد، وقيل: المذهبان محتملان. وعلى هذا فالمقرَّب به في المثال ثلاثة على القول الأول، وسبعة على القول الثاني، ومحمَّل لهما على الثالث، ولك في معرفة المتحصِّل على القول الشرطي طريقَتان، إحداهما: أن تُسْقِطَ الأول وتَجْبُرَ الباقي بالثاني وتُسْقِطَ الثالث، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به، وهكذا إلى الأخير. والثانية: أن تَحْطَ الآخر مما يليه. باقية مما يليه، وهكذا إلى الأول.



فصل: وأصل «غير» أن يُوصَفَ بها إما نكرة، نحو: «صَلِحًا غَيْرَ الَّذِي — نَعَمْلُ» [فاطر: ٣٧]، أو معرفة كالنكرة، نحو: «غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ٧]. موصوفها (الذين) وهم جنس لا قوم بأعيانهم.

وقد تَخْرُجُ عن الصفة وتُضَمَّنُ معنى: «إِلَّا» فيستثنى بها اسم مجرور بإضافته إليه، وتُعَرَّبُ هي بما يستحقُّه المستثنى بإلا في ذلك الكلام، فيجب نصبها في نحو: «قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ» و«مَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ» عند الجميع، وفي نحو: «مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ» عند الحجازيين، وعند الأكثر في نحو: «مَا فِيهَا غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ»، وبترجيح عند قوم في نحو هذا المثال، وعند تميم في نحو: «مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ»، وَيَضَعُفُ في نحو: «مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ»، ويمتنع في نحو: «مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ».



فصل: والمستثنى بـ «سِوَى» كالمستثنى بـ «غَيْرٍ» في وجوب الخفض. ثم قال الزجاجي وابن مالك: سِوَى كغير معنًى وإعراباً، ويؤيدهما حكايةُ الفراء «أَتَانِي سِوَاكَ

سيبويه والجمهور: هي ظرف، بدليل وصل الموصول بها، كـ «جاء الذي
 قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر، كقوله:
 - لَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدَا نِ دَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا
 وقد الرثاني والعكبري: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلاً، وإلى هذا أذهب.



نصب: والمستثنى بـ «لَيْسَ» و«لا يكون» واجب النصب، لأنه خبرهما، وفي
 ما أنهر الدّم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السن والظفر» وتقول: «أتوني
 بحر زيدا».

ومثهما ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو
 المسلول عليه بـ «لَيْسَ» فتقدير: «قاموا ليس زيدا»: ليس القائم، أو ليس
 - وعلى الثاني فهو نظير: «فإن كنّ نساة» [النساء: ١١]، بعد تقدّم ذكر الأولاد.
 إجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنتان فلا موضع لهما.
 نصب: وفي المستثنى بـ «خَلَا» و«عَدَا» وجهان:

حذف: الجرّ على أنهما حرفا جرّ، وهو قليل، ولم يحفظه سيبويه في «عَدَا»،
 - توأده قوله:

لَحْنَا حَيْهَمُ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ
 وموضعها نصب، فقليل: هو نصب عن تمام الكلام، وقيل: لأنهما متعلقان
 - المذكور.

شيء: النصب على أنهما فعلاان جامدان لوقوعهما مَوْقِع «إِلَّا» وفاعلها ضمير
 - وفي مفسره وفي موضع الجملة البحث السابق.

وتدخل عليهما «ما» المصدرية فيتعين النصب، لتعين الفعلية حينئذ، كقوله:
 ٣٦٧ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

البرية:

٣٦٨ - تَمَلَّ التَّدَامِي مَا عَدَانِي فَإِنِّي

لما دخلت نوّ الوقاية، وموضع الموصول وصلته نصب: إما على الظرفية على
 - حذف، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل، فمعنى: «قاموا ما عدا زيدا»
 - وقت مجاورتهم زيدا، أو مجاوزين زيدا، وقد يجران على تقدير «ما» زائدة.

فصل : والمستثنى بـ «حاشا» عند سيبويه مجرور لا غير، وسمع غيره النصب .
 كقوله : «اللهم اغفر لي ولمن يسمع ، حاشا الشيطان وأبا الأصبع» .
 والكلام في موضعها جارة وناصبه وفي فاعلها كالكلام في أختيها .
 ولا يجوز دخول «ما» عليها ، خلافاً لبعضهم ، ولا دخول «إلا» خلافاً للكسائي .



هذا باب الحال

الحال نوعان : مُؤَكَّدَة ، وستأتي ، ومُؤَسَّسَة ، وهي : وَصَفٌ ، فَضْلَةٌ ، مذكور لبيان
 الهيئة ، كـ «جِئْتُ رَاكِبًا» و«ضَرَبْتُهُ مَكْتُوفًا» و«لَقِيتُهُ رَاكِبِينَ» .
 وخرج بذكر الوصف ، نحو : «الْقَهْقَرَى» في «رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى» .
 وبذكر الفضلة الخبر في نحو : «زَيْدٌ ضَا حِكٌ» .
 وبالباقى التمييز في نحو : «لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسَاءٌ» والنعت في نحو : «جَاءَنِي رَجُلٌ
 رَاكِبٌ» فَإِنَّ ذِكْرَ التمييز لبيان جنس المتعجب منه ، وذكر النعت لِتَخْصِصِ المنعوت .
 وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمناً لا قصداً .
 وقال الناظم :

الْحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا.....

فالوصف : جنسٌ يشمل الخبر والنعت والحال ، وَفَضْلَةٌ : مُخْرَجٌ للخبر .
 ومنتصب . مُخْرَجٌ لِنَعْتِي المرفوع والمخفوض ، كـ «جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ» و«مَرَرْتُ
 بِرَجُلٍ رَاكِبٍ» ومُفْهِمٌ في الحال كذا : مُخْرَجٌ لنعت المنسوب كـ «رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا»
 فإنه إنما سبق لتقييد المنعوت ؛ فهو لا يُفْهِمُ في حال كذا بطريق القصد ، وإنما أفهم
 بطريق اللزوم .

وفي هذا الحد نظر ؛ لأن النصب حكم ، والحكم فرع التصور ، والتصور متوقف
 على الحد ، فجاء الدور .



فصل : للحال أربعة أوصاف :

• **أحدها :** أن تكون مُنْتَقِلَةٌ لا ثابتة ، وذلك غالبٌ ، لا لازمٌ ، كـ «جاء زيدٌ
 ضاحكاً» .

وتقع وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل :

حداها: أن تكون مؤكدة، نحو: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا» و«وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا» [٣٣].

ثانية: أن يدلَّ عاملُها على تجددٍ صاحبها، نحو: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَّافَةَ يَدَيْهَا أطُولُ رِجْلَيْهَا» فـ «يديها»: بدلٌ بَعْضُ، و«أطُولُ»: حال مُلازمة.

ثالثة: نحو: «قَالِمًا بِالْقِسْطِ» [آل عمران: ١٨]، ونحو: «أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ خَلَّاهُ» [الأنعام: ١١٤]، ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السماع، ووهم ابنُ سنان فمثل بمفضلاً في الآية للحال التي تجدد صاحبها.

• الثاني: أن تكون مُشْتَقَّة لا جامدة، وذلك أيضاً غالبٌ، لا لازم.

وتقع جامدة مؤوَّلة بالمشتق في ثلاث مسائل:

حداها: أن تدلَّ على تشبيه، نحو: «كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا» و«بَدَتِ الْجَارِيَةُ قَمَرًا، وَتَثَنَّتِ عَصَافَتَيْنِ اصْطَحَابَ عِذْلِي حِمَارٍ حِينَ سَقُوطَهُمَا».

ثانية: أن تدلَّ على مُفاعلة، نحو: «بِعْتُهُ يَدًا بَيْدًا»، أي: متقابضين، و«كَلَّمْتُهُ فَاهَ لِي فِيَّ»، أي: متشافهين.

ثالثة: أن تدلَّ على ترتيب، كـ «ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا»، أي: مرتبين.

وتقع جامدة غير مؤوَّلة بالمشتق في سبع مسائل، وهي:

أن تكون موصوفة، نحو: «فُرْعَانَا عَرَبِيًّا» [يوسف: ٢]، «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا» [١٧]، وتسمى حالاً مُوطَّئَةً.

أو دالة على سِعَر، نحو: «بِعْتُهُ مُدًّا بِكَذَا».

أو عدد، نحو: «فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّيهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» [الأعراف: ١٤٢].

أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل، نحو: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا».

أو تكون نَوْعاً لصاحبها، نحو: «هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا».

أو فُرْعاً، نحو: «هَذَا حَدِيدُكَ خَاتِماً»، «وَنَنْجِلُونَ الْجِبَالَ يَبُوتًا» [الأعراف: ٧٤].

أو أصلاً له، نحو: «هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا»، و«مَا سَجَدَ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا» [٦١].

تنبيه: أكثرُ هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسعير، والمسائلُ الثلاث الأولى، وإلى ما يشير قوله:

يَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعَرٍ، وَفِي مُبَدِي تَأْوِيلٍ بِلا تَكْلُفٍ

ويفهمُ منه أنها تقع جامدة في مواضعٍ آخرَ بَقْلَةٍ، وأنها لا تُؤوَّلُ بالمشتق كما لا يَرَى نواقعة في التسعير، وقد بينتها كلها.

وزعم ابنه أن الجميع مُؤَوَّلٌ بالمشتق، وهو تكلف، وإنما قلنا به في الثلاث الأول؛ لأن اللفظ فيها مراد به غيرُ معناه الحقيقي؛ فالتأويل فيها واجب.

الثالث: أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم؛ فإن وَرَدَتْ بلفظ المعرفة أُوْلَتْ بنكرة، قالوا: «جَاءَ وَحْدَهُ»، أي: منفرداً و«رَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْنِهِ»، أي: عائد. و«أَدْخَلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ»، أي: مترتبين، و«جَاؤُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ»، أي: جميعاً. و«أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ»، أي: معتركة.

الرابع: أن تكون نَفْسٌ صَاحِبِهَا في المعنى، فلذلك جاز: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً» و«أَمْتَعَ «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً».

وقد جاءت مصادر أحوالاً، بِقَلَّةٍ في المعارف، كـ «جَاءَ وَحْدَهُ»، و«أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ». وبكثرة في النَّكِرَاتِ، كـ «طَلَعَ بَغْتَةً»، و«جَاءَ رَكْضاً»، و«قَتَلْتُهُ صَبْرًا»، وذلك على التأويل بالوصف، أي: مُبَاغِتًا، وَرَاكِضًا، وَمَضْبُورًا، أي: محبوساً.

ومَعَ كثرة ذلك فقال الجمهور: لا يَنْقَاسُ مطلقاً، وَقَاسَهُ المبرد فيما كان نوعاً من العامل، فأجاز: «جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً» ومنع: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً»، وَقَاسَهُ الناظم وابنه بعد «أما»، نحو: «أَمَّا عَلِمًا فَعَالِمٌ»، أي: مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم. وبعد خَبَرٍ شُبَّهَ به مبتدؤه، كـ «زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا» أو قُرِنَ هو بِأَلِ الدال على الكمال. نحو: «أَنْتَ الرَّجُلُ عَلِمًا».



فصل: وأصل صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بِمُسَوِّغٍ، كأن يَتَقَدَّمَ عليه الحال، نحو: «في الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ»، وقوله:

٢٦٩ - لَمَّيَّةٌ مُوَحَّشًا طَلَلُ

أو يكون مخصوصاً إما بِوَصْفٍ، كقراءة بعضهم: «وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا» [البقرة: ١٠١]، وقول الشاعر:

٢٧٠ - نَجِيتَ يَا رَبِّ نُوْحًا وَأَسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلِكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُورًا

وليس منه: «فِيهَا يُقَرِّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ» ﴿١﴾ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا» [الدخان: ٤، ٥]، خلاف للناظم وابنه، أو بإضافة، نحو: «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ» [فصلت: ١٠]، أو بمعمولٍ، نحو: «عَجِبْتَ مِنْ ضَرْبِ أَخُوكَ شَدِيدًا» أو مسبوقاً بنفي، نحو: «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا وَهْدَ كِتَابٍ مَّعْلُومٍ» ﴿٢﴾ [الحجر: ٤]، أو نهي، نحو:

لَا يَبْغِ أَمْرُؤُ عَلَى أَمْرٍ مُّسْتَسْهِلًا

وقوله:

يَزْكُنُنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِجَمَامِ
أو استفهام، كقوله:

٢٧٢ - يَا صَاحَ هَلْ حُمَّ عَيْشُ بَاقِيَا فَتَرَى

وقد يقع نكرة بغير مُسَوَّغٍ، كقولهم: «عَلَيْهِ مِائَةٌ بَيْضًا»، وفي الحديث: «وَصَلَّى
رَجُلٌ رَجُلًا قِيَامًا».

نصل: وللحال مع صاحبها ثلاث حالات:

أحدها - وهي الأصل -: أن يجوز فيها أن تتأخَّر عنه وأن تتقدَّم عليه، كـ «جَاءَ
صَاحِبُكَ»، و«ضَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفًا» فلك في: «صاحكاً» و«مكتوفاً» أن تُقدِّمهما
على المرفوع والمنصوب.

لثانية: أن تتأخَّر عنه وجوباً، وذلك كأن تكون مَحْصُورَةً، نحو: ﴿وَمَا تُرْسِلُ
رُسُلًا إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨]، أو يكون صاحبها مجروراً: إما بحرف جر
مجرى، كـ «مَرَرْتُ بِهِنْدَ جَالِسَةً»، وَخَالَفَ في هذه الفارسي وابن جني وابن كيسان؛
فجاءوا بتقديم، قال الناظم: وهو الصحيح؛ لوروده كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا
نَذِيرًا لِلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨]، وَقَوْلُ الشاعر:

٢٧٣ - تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْزِكُمْ

والحق أن البيت ضرورة، وأن ﴿كَأَفَّةً﴾، حال من الكاف، والتاء للمبالغة، لا
تثنية، ويلزمه تقديم الحال المحصورة، وتعدّي «أرسل» باللام، والأول: ممتنع،
لأنه خلاف الأكثر.

وأما بإضافة، كـ «أَعْجَبَنِي وَجْهُهَا مُسْفِرَةً».

وإنما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كهذا المثال، وكقوله
﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، ﴿أَيُّجِبْ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ
خَبِيئَةً مِمَّا﴾ [الحجرات: ١٢]، أو كبعضه، نحو: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]،
﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، و«أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ
سَرِداً» و«هَذَا شَارِبُ السُّوْقِ مَلْتَوْتًا».

لثالثة: أن تتقدَّم عليه وجوباً، كما إذا كان صاحبها محصوراً، نحو: «مَا جَاءَ
بِإِلَّا زَيْدٌ».



فصل: وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً:

إحداها: - وهي الأصل -: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل: فعلاً متصرفاً، كـ «جاء زيد ركباً»، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، كـ «زيد منطلق مُسرِعاً»، فلك في «راكباً» و«مسرِعاً» أن تُقدّمهما على «جاء» وعلى «منطلق»، كما قال الله تعالى: ﴿حُشْعًا أَنْصَرُّهُمْ يُخْرَجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وقالت العرب: «شئى تؤوب الحلبه»، أي: متفرقين يرجع الحالبون، وقال الشاعر:

نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

ف «تَحْمِلِينَ» في موضع نصبٍ على الحال، وعاملها: «طليق» وهو صفة مُشَبَّهة.

الثانية: أن تتقدم عليه وجوباً، كما إذا كان لها صدرُ الكلام، نحو: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟»

الثالثة: أن تتأخر عنه وجوباً، وذلك في ست مسائل: وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً، نحو: «مَا أَحْسَنَهُ مُقْبِلاً»، أو صفة تشبه الفعل الجامد - وهو اسم التفضيل -.

نحو: «هَذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً»، أو مَصْدَرًا مقدراً بالفعل وحرف مصدري، نحو: «أَعْجَبَنِي أَعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائِماً»، أو اسم فعل، نحو: «زَالِ مُسْرِعاً»، أو لفظاً مُضَمًّا معنى الفعل دون حروفه، نحو: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]، وقوله:

٢٧٤ - كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رُطْبًا وَيَابِسًا

وقولك: «أَلَيْتَ هِنْدًا مُقِيمَةً عِنْدَنَا» أو عاملاً آخر عَرَضَ له مانع، نحو: «لَأَصْبِيَا مُحْتَسِبًا» و«لَأَعْتَكِفَنَّ صَائِماً» فإن ما في حَيْزٍ لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما.

ويُسْتَتْنَى من أفعال التفضيل ما كان عاملاً في حَالَيْنِ لاسمين مُتَّحِدِي المعنى - مختلفين، وأحدهما مُفْضَلٌ على الآخر؛ فإنه يجب تقديم حالِ الفاضل، كـ «هَذَا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا»، وقولك: «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا».

ويستثنى من المضمّن معنى الفعل دون حُرُوفه: أن أكون ظرفاً أو مجروراً مخبر بهما، فيجوز بقلة تَوَسُّطِ الحال بين المخبر عنه والمُخْبِرِ به، كقوله:

٢٧٥ - بِنَا عَادَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذَلَّةٍ لَدَيْكُمْ.....

وكقراءة بعضهم: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْفَكِ خَالِصَةٌ لِّلْكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩].

وكقراءة الحسن: ﴿وَالسَّمَكُوتُ مَطْوِيَّاتٌ يَّيْمِينُهُ﴾ [الزمر: ٦٧]، وهو قول الأخفش، وتبعه الناظم.

والحق أن البيت ضرورة، وأن: «خَالِصَةٌ» و«مَطْوِيَّاتٍ» معمولان لصلة: «ما».

- نَقِصْتِهِ، وأن «السَّمَاوَاتِ» عطف على ضمير مستتر في: «قَبَضْتِهِ» لأنها بمعنى رَغِيَّتِهِ، لا مبتدأ، و«يَمِينِهِ» معمول الحال، لا عاملها.

فصل: ولشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن تتعدد، لمفرد، وغيره، **فالأول**

- عَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ خَافِيَا
ليس منه، نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ يَنْتَرُكَ بَيِّحِينَ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾
- سورة: ٣٩.

ثاني: إن اتَّحَدَ لَفْظُهُ ومعناه تُنَيَّ أو جمع، نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾
[إبراهيم: ٢٣]، الأصل دَائِبَةٌ ودَائِبًا، ونحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالنَّجُومَ مَسْخَرَاتٍ﴾ [النحل: ١٢]، وإن اختلف فُرُقٌ بغير عطف، كـ «لَقِيْتُهُ صَعْدًا مُتَحَدِّرًا»، ويقدر الأول للثاني وبالعكس، قال:

٢٧٧ - عَهَدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوَى مُعْتَلَى

وقد تأتي على الترتيب إن أُمِنَ اللَّبْسُ، كقوله:

٢٧٨ - خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا

ومنع الفارسي وجماعة النوع الأول، فَقَدَّرُوا نحو قوله: «خَافِيَا» صفة أو حالاً من رَجُلَانِ وَسَلَّمُوا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل، نحو: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ».



فصل: الحال ضربان:

مُرْسِيَّة، وهي: التي لا يُسْتَفَادُ معناها بدونها، كـ «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا» وقد مَضَتْ.
مُرَكَّبَةٌ: إما لعاملها لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]،

٢٧٩ - أَصِيخُ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ

أو معنى فقط، نحو: ﴿فَنَسَسَ صَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَلَىٰ مُدِيرًا﴾ [النمل: ١٠].

وإما لصاحبها، نحو: ﴿لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

وإما لِمَضْمُونٍ جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين، كـ «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا»

وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة، وهي معمولة لمحذوف وجوباً تقديراً: أَحَقُّهُ وَنَحْوَهُ.



فصل: تقع الحال اسماً مُفْرَداً كما مَضَى.

وظرفاً كـ «رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ» وجاراً ومجروراً، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]، ويتعلقان بمستقر أو استقرَّ محذوفين وجوباً. وجملة بثلاثة شروط:

أَحَدُهَا: كونها خبرية، وَغَلِطَ مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ:

٢٨٠ - أَطْلُبُ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ

إِنَّ «لا» ناهية والواو للحال، والصوابُ أنها عاطفة مثل: «وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» [النساء: ٣٦].

الثاني: أن تكون غير مُصَدَّرَةٍ بدليل استقبال، وَغَلِطَ مَنْ أَعْرَبَ ﴿سَيِّدِينَ﴾، من قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ [الصافات: ٩٩]: حالاً.

الثالث: أن تكون مرتبطة، إما بالواو والضمير، نحو: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُولُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أو بالضمير فقط، نحو: ﴿تَبَيَّنُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]. أي: مُتَعَادِينَ، أو بالواو فقط، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]. وتجبُ الواو قبل «قد» داخلَةً على مضارع، نحو: ﴿لَمْ تُوْذَوْنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ٥].

وتمتنع في سبع صُورَ:

إحداها: الواقعة بعد عاطفٍ، نحو: ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْتَا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

الثانية: المؤكدة لمضمون الجملة، نحو: «هو الحق لا شك فيه» و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

الثالثة: الماضي التالي إلّا، نحو: ﴿إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١].

الرابعة: الماضي المثلّو بأو، نحو: «لَأُضْرِبَنَّ ذَهَبٌ أَوْ مَكَّةٌ».

الخامسة: المضارع المنفي بلا، نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤].

السادسة: المضارع المنفي بما، كقوله:

٢٨١ - عَهْدْتُكَ مَا تَضْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ

السابعة: المضارع المُثْبِت، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْنُ تَسْكُرُ﴾ [المدثر: ٦].

وأما نحو قوله:

٢٨٢ - عَلَّمْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلَ قَوْمَهَا

ف قيل: ضرورة، وقيل: الواو عاطفة والمضارع مُؤَوَّل بالماضي، وقيل: واو حذف والمضارعُ خَبَرٌ لمبتدأ محذوف، أي: وأنا أَقْتُلُ.



نحو: وقد يُحذف عاملُ الحال: جوازاً، لدليل حاليٍّ، كقولك لقاصد السفر: «واللقادم من الحج: «مأجوراً» أو مَقَالِي، نحو: ﴿يَا قُتَيْبُ﴾ [القيامة: ٤]، ﴿فَإِنْ﴾ [الحاقة: ٢٣٩]، بإضمار: تسافر، ورجعت، ونجمها، وصلوا. ووجوباً قياساً في أربع صُور، نحو: «ضَرَبِي زَيْداً قائماً»، ونحو: «زَيْدٌ أَبوكَ» وقد مَضَتْ، والتي يُبَيَّنُّ بها ازديادٌ أو نُقصٌ بتدريج، كـ «تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ» و«اشْتَرِهْ بِدِينَارٍ فَسَافِلاً»، وما ذَكَرَ لتوبيخ، نحو: «أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ»، «نَجِيماً مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى»، أي: أَتَوَجَّدُ، وَأَتَحَوَّلُ. وسماعاً في غير ذلك، نحو: «هَنِيئاً لَكَ»، أي: ثبت لك الخير هنيئاً، أو أَهْنَأَكَ



هذا باب التمييز

نميز: اسمُ نكرة، بمعنى مِنْ، مُبَيَّنٌّ لإيهام اسم أو نِسْبَةٍ. فخرج بالفصل الأول: نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ». وقد مضى أن قوله:

صَدَدْتُ وَطِئْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ غَمْرٍ

محمولٌ على زيادة: «أل».

وبالثاني: الحالُ فإنه بمعنى في حال كذا، لا بمعنى من. وبالثالث: نحو: «لَا رَجُلٌ» ونحو:

٢٨٣ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُخْصِيَهُ

فإنهما وإن كانا على معنى «مِنْ» لكنها ليست للبيان، بل هي في الأول: استغراق، وفي الثاني: للابتداء.

وَحُكْمُ التَّمْيِيزِ النَّصْبُ، وَالنَّاصِبُ لِمَبْيِّنِ الْأَسْمِ هُوَ ذَلِكَ الْأَسْمُ الْمُبْهَمُ.
 كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا» وَالنَّاصِبُ لِمَبْيِّنِ النِّسْبَةِ الْمُسْنَدُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبْهَةٍ، كـ «طَابَ نَفْسًا»
 وَ«هُوَ طَيِّبٌ أَبَوَةً»، وَعُلِمَ بِذَلِكَ بَطْلَانُ عُمُومِ قَوْلِهِ:
 يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

فصل: والاسم المبهم أربعة أنواع:

أحدها: العدد، كـ «أَحَدٌ عَشَرَ كَوْكَبًا» [يوسف: ٤].

والثاني: المقدار، وهو إما مساحة، كـ «شِبْرٌ أَرْضًا» أو كَيْلٌ، كـ «قَفِيزٌ بُرًّا»
 وزن، كـ «مَتَوَيْنٍ عَسَلًا» وهو تثنية مَنَأ - كَعَصَا - ويقال فيه: مَنٌ - بالتشديد - وتثنية
 مَنَانٍ.

والثالث: ما يُشَبَّهُ الْمَقْدَارُ، نحو: «مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا» [الزلزلة: ٧]، و«نَحْيٍ
 سَمْنًا»، «وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا» [الكهف: ١٠٧]، وحُمِلَ عَلَى هَذَا: «إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبِلًا».
 والرابع: ما كَانَ فِرْعَاءً لِلتَّمْيِيزِ، نحو: «خَاتَمٌ حَدِيدًا»، فَإِنَّ الْخَاتَمَ فِرْعُ الْحَدِيدِ.
 ومثله: «بَابٌ سَاجًا» و«جَبَّةٌ خَزًّا» وقيل: إنه حال.

والنسبة المبهمة نوعان: نسبة الفعل للفاعل، نحو: «وَأَسْتَعَلَ الرَّأْسَ شَيْبًا»
 [مريم: ٤]، ونسبته للمفعول، نحو: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا» [القمر: ١٢].
 ولك في تَمْيِيزِ الْأَسْمِ أَنْ يَجْرَهَ بِإِضَافَةِ الْأَسْمِ، كـ «شِبْرٌ أَرْضٍ» و«قَفِيزٌ بُرٍّ»
 و«مَتَوَيْنٍ عَسَلٍ»، إِلَّا إِذَا كَانَ الْأَسْمُ عِدَدًا، كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا» أَوْ مُضَافًا، نحو:
 «بِمِثْلِهِ مَدَدًا» [الكهف: ١٠٩]، و«وَيْلٌ لِّلْأَرْضِ ذَهَابًا» [آل عمران: ٩١].



فصل: مِنْ مُمَيِّزِ النِّسْبَةِ الْوَاقِعُ بَعْدَ مَا يُفِيدُ التَّعَجُّبَ، نَحْوُ: «أَكْرَمَ بِهِ أَبًا»، وَ«مَا
 أَشْجَعَهُ رَجُلًا»، وَ«لِلَّهِ ذَرُّهُ فَارِسًا»، وَالْوَاقِعُ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ، وَشَرَطُ نَصْبِ هَذَا كَرَمٍ
 فَاعِلًا مَعْنَى، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا» بِخِلَافِ: «مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ»، وَإِنَّمَا جَازَ: «هُوَ
 أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا» لِتَعَذُّرِ إِضَافَةِ أَفْعَلٍ مَرَّتَيْنِ.



فصل: وَيَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بِمِنْ، كـ «رِطْلٌ مِنْ زَيْتٍ» إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

أحدها: تَمْيِيزُ الْعِدَدِ، كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا».

الثانية: التَّمْيِيزُ الْمُحَوَّلُ عَنِ الْمَفْعُولِ، كـ «عَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا»، وَمِنْهُ: «مَا
 أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا» بِخِلَافِ: «مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا».

الثالثة: مَا كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحَوَّلًا عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً، كـ «طَابَ

نحو: «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً» إذ أصله: «مَالٌ زَيْدٌ أَكْثَرُ» حرف: «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً».

٢٨٤ - ... وَأَبْرَحَ حَتَّ جَارَا

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى؛ إذ المعنى عَظُمْتُ فَارِساً وَعَظُمْتُ جَاراً، إلا أنهما غير متعينين، فيجوز دخول «مِنْ» عليهما، ومن ذلك «نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ» يجوز «نِعَمَ مِنْ رَجُلٍ» قال:

٢٨٥ - فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

نصل: لا يتقدّم التمييز على عامله إذا كان اسماً، كـ «رَظِلٍ زَيْتًا» أو فِعْلاً جامداً، حرف: «مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا» وَنَدَرَ تَقْدُّمُهُ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ كَقَوْلِهِ:

٢٨٦ - أَنْفَسَا تَطِيبُ بِئِيلِ الْمُئِي

وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي.



هذا باب حروف الجر

وهي عشرون حرفاً؛ ثلاثة مَصَّتْ في الاستثناء - وهي: خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا -

• أحدها: (مَتَى) في لغة هُذَيْل، وهي بمعنى (مِنْ) الابتدائية، سُمِعَ مِنْ عَمِيحٍ: (أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِهِ)، وقال:

٢٨٧ - مَتَى لَجَجَ خُضِرَ لَهْنٍ نَبِيحِ

• والثاني: (لَعَلَّ) في لغة عُقَيْل، قال:

٢٨٨ - لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا

ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الثانية الفتح والكسر.

• والثالث: (كَيَّ) وإنّما تجرُّ ثلاثة:

أحدها: (ما) الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن عِلَّةِ الشَّيْءِ: (كَيْمَهُ)، والأكثر أن

حرف: (لِمَهُ).

الثاني: (ما) المصدرية وَصَلَتْهَا كَقَوْلِهِ:

٢٨٩ - يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي: للضر والنفع، قاله الأخفش، وقيل: (ما) كافة.

الثالث: (أن) المصدرية وَصَلَتْهَا، نحو: (جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي) إذا قدرت (أن) بعدها؛ بدليل ظهورها في الضرورة، كقوله:

٢٩٠ - لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَعُرَّ وَتَخْدَعَا

وَالأوَّلَى أَنْ تُقَدَّرَ (كي) مصدرية فتقدر اللام قبلها؛ بدليل كثرة ظهورها معها. نحو: ﴿لَيْكِلَا تَأْسَوَا﴾ [الحديد: ٢٣].

وَالأَرْبَعَةَ عَشَرَ الْبَاقِيَةَ قِسْمَانِ:

(١)

سبعة تجر الظاهر والمضمر، وهي: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَالبَاء. واللام؛ نحو: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [يونس: ٤]، ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [البينة: ٨]، ﴿وَعَنِيَا وَعَلَى الْفَاكِ تَحْمَلُونِ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا نَتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ﴾ [الحديد: ٧]، ﴿وَأَمِنُوا بِهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(٢)

وسبعة تختص بالظاهر، وتنقسم أربعة أقسام:

ما لا يختص بظاهر بعينه، وهو: حَتَّى، والكاف، والواو، وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير، كقول العجاج:

٢٩١ - وَأَمْ أَوْعَالَ كَهَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وقول الآخر:

٢٩٢ - كَهْ وَلَا كَهْنُ إِلَّا حَاضِلَا

وما يختص بالزمان، وهو: مُذْ، وَمُنْذُ، فأما قولهم: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهَ خَلَقَهُ) فتقديره: مُذْ زَمَنٍ أَنْ اللَّهَ خَلَقَهُ، أي: مُذْ زَمَنٍ خَلَقَ اللَّهُ إِيَّاهُ.

وما يختص بالنكرات، وهو رُبَّ، وقد تدخل في الكلام على ضمير غيبية مُلَاوِدَ للإفراد، والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى، قال:

٢٩٣ - رَبُّهُ فِتْنِيَّةٌ دَعَاؤُ إِلَى مَا

وما يختص بالله وَرَبِّ مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم، وهو التاء، نحو: ﴿وَنَدَّكَ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وَ(تَرْبُ الكَعْبَةِ) وَ(تَرْبِي لَأَفْعَلَنَّ)، وَنَدَّرَ (تَالرَّحْمَنِ) وَ(تَحْيَايَكَ).

نصل: في ذكر معاني الحروف.

لـ (من) سبعة معانٍ:

أحدها: التبعيض، نحو: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ولهذا قرئ: **نفس ما تُحِبُّونَ**.

والثاني: بيان الجنس، نحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

والثالث: ابتداء الغاية المكانية باتفاق، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

لـ ١٠، والزمانية، خلافاً لأكثر البصريين، ولنا قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾

لـ ١٠٨، والحديث: «فَمُطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»، وقول الشاعر:

٢٩٤ - تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ خَلِيمَةٍ

والرابع: التنصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه، وهي الزائدة، ولها

شروط: أن يسبقها نفي، أو نهي، أو استفهام بهل، وأن يكون مجرورها

كثرة، وأن يكون إما فاعلاً، نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، أو

مفعولاً، نحو: ﴿هَلْ نَحْشُ مِنْهُمْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، أو مبتدأ، نحو: ﴿هَلْ مِنْ

عِزٍّ لِلَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

والخامس: معنى البدل، نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾

شعر: [٣٨].

والسادس: الظرفية، نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠]، ﴿إِذَا تُودَى

سَرَى مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

والسابع: التعليل، كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]، وقال

نابغة:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ



وللام اثنا عشر معنى:

أحدها: الملك، نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [لقمان: ٢٦].

والثاني: شبه الملك، ويُعبر عنه بالاختصاص، نحو: (السَّرجُ للدَّابة).

والثالث: التعدية، نحو: (مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو).

والرابع: التعليل، كقوله:

وَإِنِّي لَتَغْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ

والخامس: التوكيد، وهي الزائدة، نحو قوله:

٢٩٥ - ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

وأما ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، فالظاهر: أنه ضَمَّنَ معنى اقترَب؛ فهو مثل: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١].

والسادس: تقوية العامل الذي ضَعَفَ: إما بكونه فَرْعاً في العمل، نحو: ﴿مُصَدِّدٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿فَعَالَ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وَإِمَّا بِتَأْخُرِهِ عَنِ الْمَعْمُولِ. نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعَوُّذُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وليست المقوية زائدة محضة، ولا مُعَدِّية محضة، بل هي بينهما.

والسابع: انتهاء الغاية، نحو: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [فاطر: ١٣].
والثامن: الْقَسَمَ، نحو: (لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ).
والتاسع: التَّعَجُّبُ، نحو: (لِلَّهِ دَرْكًا!).
والعاشر: الصَّيْرُورَةُ، نحو:

٢٩٦ - لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَنْتُمْ بِالْخَرَابِ

والحادي عشر: البَغْدِيَّةُ، نحو: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّذَاتِ لِلرُّؤُوسِ الْأَسْمِينِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، أي: بَعْدَهُ.

والثاني عشر: الاستعلاءُ نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، أي: عليها.



وللباء اثنا عشر معنى أيضاً:

أحدها: الاستعانة، نحو: (كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ).

والثاني: التَّعْدِيَّةُ، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَسْوِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، أي: أَدْهَبَهُ.

والثالث: التَّعْوِيضُ، كـ (بِعَتِّكَ هَذَا بِهَذَا).

والرابع: الإِلْصَاقُ، نحو: (أَمْسَكَتُ بِرَيْدٍ).

والخامس: التَّبْعِيضُ، نحو: ﴿عَيْنَا يَنْتَرِبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، أي: منها.

والسادس: المَصَاحَبَةُ، نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾ [المائدة: ٦١]، أي: معه.

والسابع: المَجَاوِزَةُ نحو: ﴿فَسَلَّ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، أي: عنه.

والثامن: الظَّرْفِيَّةُ، نحو: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، أي: فيه.

ونحو: ﴿يَجْنِيهِمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

والتاسع: البَدَلُ، كقول بعضهم: (مَا يَسْرُبُنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا بِالْعَقَبَةِ)، أي:

بَدَلَهَا.

والعاشر: الاستعلاء، نحو: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَقِطَارٌ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي: على

والحادي عشر: السببية، نحو: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مَيِّتَقَهُمْ لَعْنَهُمْ﴾ [المائدة: ١٣].

والثاني عشر: التأكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]،

نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ونحو: ﴿بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ﴾، ونحو:

يس بقاءهم).

ول (نفي) ستة معانٍ:

الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية، نحو: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٣]، ونحو:

﴿فِي يَضَعُ سِنِينَ﴾ [الروم: ٤].

أو مجازية، نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

والسببية، نحو: ﴿لَسَكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

والمصاحبة، نحو: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨].

والاستعلاء، نحو: ﴿وَلَأَصْلَحَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [طه: ٧١].

والمقايسة، نحو: ﴿فَمَا مَنَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

ويعني الباء، نحو:

٢٩٧ - بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى

ول (على) أربعة معانٍ:

أحدها: الاستعلاء، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢].

والثاني: الظرفية، نحو: ﴿عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥]، أي: في حين غفلة.

والثالث: المجاوزة، كقوله:

٢٩٨ - إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ

ي: عني.

والرابع: المصاحبة، نحو: ﴿وَإِنْ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]،

مع ظلمهم.

ول (عن) أربعة معانٍ أيضاً:

أحدها: المجاوزة، نحو: (سِرْتُ عَنِ الْبَلَدِ)، و(رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ).

والثاني: البَعْدِيَّة، نحو: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالاً بعد حال.

والثالث: الاستِعْلَاء، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾

[محمد: ٣٨]، أي: عَلَى نفسه، وكقول الشاعر:

٢٩٩ - لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي.....

أي: عَلَيَّ.

والرابع: التعليل، نحو: ﴿وَمَا تَحْنُ بِتَارِكِي الْهَيْئَةِ عَنْ فَوَلِّكَ﴾ [هود: ٥٣]، أي: لأجبه



وللكاف أربعة مَعَانٍ أيضاً:

أحدها: التشبيه، نحو: ﴿وَرَدَّ كَالِدِهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧].

والثاني: التعليل، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لهديته

إِيَّاكُمْ.

والثالث: الاستِعْلَاء، قيل لبعضهم: كيف أَصْبَحْتَ؟ فقال: كخَيْرٍ، أي: عليه.

وَجَعَلَ مِنْهُ الْأَخْفَشُ قَوْلَهُمْ: (كُنْ كَمَا أَنْتَ)، أي: على ما أَنْتَ عليه.

والرابع: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

أي: ليس شيءٌ مثله.



ومعنى إلى وحتى انتهاء الغاية، مكانيةً أو زمانيةً، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، ونحو: ﴿اتَّبِعُوا نَفْسِي إِلَى الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ونحو

(أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا)، ونحو: ﴿سَنَمُ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

وإنما يُجَرُّ بحتى في الغالب آخِرٌ أو مُتَّصِلٌ بآخِرٍ، كما مثلنا؛ فلا يقال: (سَهْرَتِ

الْبَارِحَةَ حَتَّى نَضْفِيهَا).



ومعنى كي التعليل، ومعنى الواو والتاء الْقَسَمُ، ومعنى مُذْ ومُنْذُ ابتداء الغاية إن

كان الزمان ماضياً، كقوله:

٣٠٠ - أَقْوَيْنَ مُنْذُ حِجَجٍ وَمُنْذُ دَهْرٍ

وقوله:

٣٠١ - وَرَبِعَ عَمَّتِ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانٍ

والظرفية إن كان حاضراً، نحو: (مُنْذُ يَوْمِنَا) وبمعنى مِنْ وإلى معاً إن كان معزولاً، نحو: (مُنْذُ يَوْمَيْنِ).



وَرُبَّ لِلتَّكْثِيرِ كَثِيرًا، وللتقليل قليلاً؛ فالأول كقوله عليه الصلاة والسلام: «يَا رَبِّ سِيبَةِ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: (يَا رَبِّ سِيبَةِ لَنْ يُصُومَهُ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ)، والثاني كقوله: - لَأَرْبُ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام.



فصل: من هذه الحروف ما لفظه مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والاسمية، وهو خمسة: أحدها: الكاف، والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر، كقوله: ٣٠٣ - يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الدُّنْيَاهُ **والثاني والثالث:** عَن وَعَلَى، وذلك إذا دخلت عليهما (مِنْ) كقوله: ٣٠٤ - مَنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي **وقوله:**

٣٠٥ - غَدْتُ مَنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا

والرابع والخامس: مُذْ وَمُنْذُ، وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يَدْخُلَا على اسم مرفوع، نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ)، أو (مُنْذُ يَوْمِ جُمُعَةٍ) وهما حينئذٍ مبتدآن، وما بعدهما خبر، وقيل بالعكس، وقيل: ظَرْفَانِ، وما بعدهما فاعلٌ بكان تامة محذوفة.

والثاني: أن يَدْخُلَا على الجملة، فعليه كانت، وهو الغالب، كقوله:

٣٠٦ - مَا زَالَ مُنْذُ عَقَّدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ

أو اسمية، كقوله:

٣٠٧ - وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ

وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق.

فصل: تُزَادُ كَلِمَةُ (مَا) بَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَالْبَاءِ؛ فَلَا تَكْفُهُنَّ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ.
 نحو: ﴿يَمَّا خَطِيئَتُهُمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]. وبعد (رُبَّ) والكاف؛ فيبقى العَمَلُ قليلاً، كقوله:

٣٠٨ - رُبَّمَا ضَرْبُهُ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

وقوله:

٣٠٩ - كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُمٌ

والغالبُ أَنْ تَكْفُهُمَا عَنْ الْعَمَلِ، فَيَدْخُلَانِ حَيْثُذَى عَلَى الْجَمَلِ، كقوله:

٣١٠ - كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ

وقوله:

٣١١ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ

والغالبُ عَلَى (رُبَّ) الْمَكْفُوفَةِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى فِعْلِ مَاضٍ كَهَذَا الْبَيْتِ.

وقد تدخل على مضارع مَنَزَلٍ مَنَزَلَةَ الْمَاضِي لِتَحْقِيقِ وَقُوعِهِ، نحو: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢].

وَنَدَرَ دَخُولُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ، كقوله:

٣١٢ - رُبَّمَا الْجَائِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ

حتى قال الفارسي: يجب أن تُقَدَّرَ (مَا) اسماً مجروراً بـ (رُبَّ) بمعنى شيء.
 و(الجامل) خبراً لضمير محذوف، والجملة صفة لما، أي: رُبَّ شيء هو الجاملُ المؤبَّلُ.



فصل: تُحَذَفُ (رُبَّ) وَيَبْقَى عَمَلُهَا، بَعْدَ الْفَاءِ كَثِيراً؛ كقوله:

٣١٣ - فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

وبعد الواو أكثر، كقوله:

٣١٤ - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَزْحَى سُدُولُهُ

وبعد (بَلْ) قليلاً، كقوله:

٣١٥ - بَلْ مَهْمَةٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَةٍ

ويدونهنَّ أَقْلٌ، كقوله:

٣١٦ - رَسِمَ دَارٍ وَقَفَّتْ فِي طَلَلِهِ

وقد يُحْدَفُ غيرُ (رُبِّ) ويبقى عمله، وهو ضربان:

سَمَاعِيٌّ، كقول رُؤبة: (خَيْرَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ) جواباً لمن قال له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟

وُقَيْاسِيٌّ، كقولك: (بِكَمْ دَرَهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ) أي: بِكَمْ مِنْ دَرَهَمٍ؟ خلافاً للزجاج، في تقديره الجرَّ بالإضافة، وكقولهم: (إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحُجْرَةِ عَمْرًا)، أي: وفي الحجرة، خلافاً للأخفش؛ إذ قَدَّرَ العطف، على معمولي عاملين، وقولهم: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ) حكاه يونس، وتقديره: إِلَّا أَمْرٌ بِصَالِحٍ، فقد مررتُ بطالِحٍ.



هذا باب الإضافة

تَحْدِفُ من الاسم الذي تريد إِضَافَتَهُ ما فيه من تنوينٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ، كقولك: (تَوْبُ زَيْدٍ) و(دَرَاهِمُهُ) ومن نُونٍ تلي علامة الإعراب، وهي نون كسرة وشبهها؛ نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، و(هَذَانِ اثْنَا زَيْدٍ) ونونُ جمع كسرة وسالم وشبهه، نحو: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ﴾ [الحج: ٣٥]، و(عَشْرُو عَمْرُو) ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب، نحو: (بَسَاتِينُ زَيْدٍ)، و﴿شَيْطَانِ الْإِنْسِ﴾ [الشع: ١١٢].

ويُجَرُّ المضاف إليه بالمضاف، وفقاً لسيبويه، لا بمعنى اللام، خلافاً للزجاج.



صل: وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية، وعلى معنى (مِنْ) بكثرة، وعلى معنى (فِي) بقلّة.

وضابط التي بمعنى (فِي): أن يكون الثاني ظَرْفًا للأول، نحو: ﴿مَكْرَ الْإِنْلِ﴾

— [٣٣]، و﴿يَصْنَعِي السَّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩ و ٤١].

والتي بمعنى (مِنْ): أن يكون المضاف بَعْضَ المضاف إليه وصالحاً للإخبار به

سـ كـ (خَاتَمُ فِضَّةٍ)، ألا ترى أن الخاتم، بعض جنس الفضة، وأنه يقال: هذا فِضَّةٌ.

فإن انتفى الشرطان معاً، نحو: (تَوْبُ زَيْدٍ) و(غُلَامُهُ)، و(حَصِيرِ الْمَسْجِدِ).
و(قَنَدِيلِهِ)، أو الأول فقط، نحو: (يَوْمَ الْخَمِيسِ)، أو الثاني فقط، نحو: (يَدُ زَيْدٍ).
فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص.



فصل: والإضافة على ثلاثة أنواع:

(١) نوع يفيد تَعَرُّفَ المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، ك (غُلَامَ زَيْدٍ) وَتَخَصُّصُهُ به إن كان نكرة، ك (غُلَامَ امْرَأَةٍ)، وهذا النوع، هو الغالب.

(٢) ونوع يفيد تَخَصُّصَ المضاف دون تعرفه، وضابطه: أن يكون المضاف مُتَوَعِّداً في الإبهام كغير ومثل إذا أُريدَ بهما مُطْلَقُ المماثلة والمغايرة، لا كَمَالُهُمَا ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما في نحو: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ) أو (غَيْرِكَ).

وتُسمى الإضافة في هذين النوعين مَعْنَوِيَّةً؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً ومَحْضَةً أي: خالصة من تقدير الانفصال.

(٣) ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك، وضابطه: أن يكون المضاف صفة تُشَبِّه المضاف في كونها مُرَاداً بها الحال أو الاستقبال، وهذه الصِّفَةُ ثلاثة أنواع: اسم فاعل. ك (ضَارِبِ زَيْدٍ)، و(زَاجِئًا)، واسم المفعول، ك (مَحْضُوبِ الْعَبْدِ) و(مَرْوَعِ الْقَلْبِ) والصِّفَةُ المشبهة، ك (حَسَنِ الْوَجْهِ) و(عَظِيمِ الْأَمَلِ) و(قَلِيلِ الْحِيلِ).

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً: وَصَفُ النكرة به في نحو: ﴿هَذَا بَلَغَ الْكِبَرِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَوُقُوعُهُ حالاً في نحو: ﴿ثَلَاثَ عَشْرَةَ﴾ [الحج: ٩]، وقوله:

٣١٧ - فَاتَتْ بِهِ حُوشَ الْفَرَادِ مُبْطِنًا
ودخولُ (رُبِّ) عليه في قوله:

٣١٨ - يَا رَبِّ غَابِطِنَا لَوْ كُنْ يَطْلُبُنَا

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك: (ضَارِبِ زَيْدٍ): ضَارِبُ زَيْدٍ؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيفَ، أو رفعَ الْقُبْحِ.

أما التخفيفُ، فبحذفِ التنوين الظاهر، كما في (ضَارِبِ زَيْدٍ)، و(ضَارِبَاتِ عَمْرٍو) و(حَسَنِ وَجْهِهِ)، أو المُقَدَّرُ، كما في (ضَوَارِبِ زَيْدٍ) و(حَوَاجِ بَيْتِ اللَّهِ)، أو نِسْبَةُ التثنية، كما في (ضَارِبَا زَيْدٍ)، أو الجمع، كما في (ضَارِبُو زَيْدٍ).

وَأَمَّا رَفْعُ الثُّبُحِ، ففي نحو: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ)؛ فَإِنْ فِي رَفْعِ
 (وَجْهٍ) قُبْحٌ خُلُوُ الصِّفَةِ مِنْ ضَمِيرٍ، يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَفِي نَصْبِهِ قُبْحٌ إِجْرَاءِ
 عَنِ الْقَاصِرِ، مُجَرَّى وَصْفِ الْمُتَعَدِّي، وَفِي الْجَرِّ تَخْلُصٌ مِنْهُمَا. وَمَنْ تَمَّ امْتِنَاعُ
 (حَسَنِ وَجْهِهِ)، لَانْتِفَاءِ قُبْحِ الرِّفْعِ، وَنَحْوُ: (الْحَسَنُ وَجْهٌ) لَانْتِفَاءِ قُبْحِ النَّصْبِ؛ لِأَنَّ
 الْقَرَّةَ تَنْصِبُ عَلَى التَّمْيِيزِ.

وَتُسَمَّى الْإِضَافَةُ فِي هَذَا النَّوعِ لَفْظِيَّةً؛ لِأَنَّهَا أَفَادَتْ أَمْرًا لَفْظِيًّا، وَغَيْرَ مَحْضَةٍ؛
 لِتَجِدَ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ.



فصل: تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول (أل) على المضاف في خمس

أشياء:

أحداها: أن يكون المضاف إليه بآل، كـ (أَلْجَعْدُ الشَّعْرُ)، وقوله:

٣١٩ - شِفَاءٌ. وَهِنَّ الشَّافِيَاثُ الْحَوَائِمُ

الثانية: أن يكون مضافاً لما فيه (أل)، كـ (الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِيِ)، وقوله:

٣٢٠ - لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَّةَ الْعِدَى

الثالثة: أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه (أل)، كقوله:

٣٢١ - أَلُوْدُ أَنْتِ الْمُسْتَحْتَنَّةُ صَثُوهُ

الرابعة: أن يكون المضاف مثنى، كقوله:

٣٢٢ - إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ

الخامسة: أن يكون جمعاً اتَّبَعَ سَبِيلَ المثنى، وهو جمع المذكر السالم، فإنه
 عرب بحرفين، وَيَسْلَمُ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ وَيُخْتَمُّ بِنُونِ زَائِدَةٍ، تَحْذِفُ لِلْإِضَافَةِ، كَمَا أَنَّ
 حَتَّى كَذَلِكَ، كقوله:

٣٢٣ - لَيْسَ الْأَخِلَاءُ بِالْمُضْغِي مَسَامِعِهِمْ

وَجَوَزَ الْفَرَاءُ الْوَصْفَ الْمَحَلِّيَ بِآلٍ إِلَى الْمَعَارِفِ كُلِّهَا، كـ (الضَّارِبِ زَيْدٍ)
 (ضَارِبٍ هَذَا) بِخِلَافِ (الضَّارِبِ رَجُلٍ)، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ وَالرَّمَانِيُّ فِي (الضَّارِبِ)
 (ضَارِبُكَ): مَوْضِعُ الضَّمِيرِ خَفُضٌ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: نَصَبٌ، وَقَالَ سَيَبَوِيهِ: الضَّمِيرُ
 - ضَرَبَ: فَهُوَ مَنْصُوبٌ فِي (الضَّارِبِ) مَخْفُوضٌ فِي (ضَارِبِكَ) وَيَجُوزُ فِي (الضَّارِبَاكَ)
 (ضَارِبُوكَ) الْوَجْهَانِ.

مسألة: قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وبالعكس. وشُرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه. فمن الأول، قولهم: (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، وقراءة بَعْضِهِمْ: ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]، وقوله:

٣٢٤ - طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

ومن الثاني، قوله:

٣٢٥ - إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوِّعِ هَوَى

ويحتمله ﴿إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ولا يجوز (قامت غُلامٌ هِنْدٌ)، ولا (قامَ امرأةٌ زَيْدٌ) لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

مسألة: لا يضاف اسمٌ لمُرَادِفِهِ، كـ (لَيْثٌ أَسَدٌ) ولا موصوفٌ إلى صفته، كـ (رَجُلٌ فَاضِلٌ) ولا صفة إلى موصوفها، كـ (فَاضِلٌ رَجُلٍ) فإن سُمِعَ ما يُوهِمُ شَيْئاً من ذلك، يُؤَوَّلُ.

فمن الأول، قولهم: (جاءني سَعِيدٌ كُرْزٍ)، وتأويله: أن يُرَادَ بالأول: المُسَمَّى. وبالثاني: الاسمُ، جاءني مُسَمَّى هذا الاسم.

ومن الثاني، قولهم: (حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ)، و(صَلَاةُ الْأُولَى)، و(مَسْجِدُ الْجَامِعِ). وتأويله: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ، أي: حَبَّةُ البَقْلَةِ الحَمَقَاءِ، وصلاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى، ومسجدُ المكانِ الجامع.

ومن الثالث، قولهم: (جَرْدٌ قَطِيفَةٌ)، و(سَخَقٌ عِمَامَةٌ)، وتأويله: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضاً، وإضافة الصفة إلى جنسها، أي: شَيْءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة، وشَيْءٌ سَخَقٌ من جنس العمامة.



فصل: الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد، كـ (غُلامٌ) و(ثَوْبٌ).

ومنها ما يمتنع إضافته كالمضمرات، والإشارات، وكغير أيٍّ من الموصولات وأسماء الشرط، والاستفهام.

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى المفرد، وهو نوعان: ما يجوز قَطْعُهُ عن الإضافة في اللفظ، نحو: (كُلٌّ) و(بَعْضٌ)، و(أَيٌّ)، قال الله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَخْرٍ

نَحْوُ: [يسر: ٤٠]، وَفَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ [البقرة: ٢٥٣]، وَآيَا مَا تَدْعُوا
 - [١١٠]، وما يلزم الإضافة لفظاً، وهو ثلاثة أنواع: ما يُصَاف للظاهر والمضمَر،
 - (كَلَا) وَ(كَلْتَا) وَ(عِنْدَ) وَ(لَدَى) وَ(فُصَّازَى) وَ(سَوَى)، وما يختص بالظاهر،
 - (أُولَى) وَ(أُولَاتٍ) وَ(ذِي) وَ(ذَاتٍ)، قال الله تعالى: ﴿تَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٣]،
 - [الأنعام: ٤]، ﴿وَذَا النُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وَذَاتُ بَهْجَةٍ [النمل: ٦٠]،
 - يختص بالمضمَر، وهو نوعان: ما يُصَاف لكل مُضْمَر، وهو (وَحَدٌ)، نحو: ﴿إِذَا
 نَمَّ وَحَدٌ﴾ [غافر: ١٢]، وقوله:

٢٢٦ - وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَحَدَكَا

وقوله:

٢٢٧ - نَتَّبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَخَلِي

وما يختص بضمير المخاطَب، وهو مَصَادِرُ مُثَنَّا لفظاً، ومعناها التَّكْرَارُ، وهي
 - سَعْنِي إِقَامَةٌ عَلَى إِجَابَتِكَ بعد إِقَامَةٍ، وَ(سَعْدِيكَ) بمعنى إِسْعَاداً لك بعد إِسْعَادِ،
 - سَعْنِي إِلا بعد لَبِّيكَ، وَ(حَنَائِيكَ) بمعنى تَحْنُنًا عَلَيْكَ بعد تَحْنُنٍ، وَ(دَوَالِيكَ)
 - معنى تَدَاوُلًا بعد تَدَاوُلٍ، وَ(هَذَاذِيكَ) - بذالين معجمتين - بمعنى: إِسْرَاعًا بعد إِسْرَاعٍ،

٢٢٨ - ضَرْباً هَذَاذِيكَ وَطَغْناً وَخُضَا

وَعَامِلُهُ وَعَامِلُ لَبِّيكَ مِنْ مَعْنَاهُمَا، وَالبَاقِي مِنْ لَفْظِهِمَا.

وَتَجْوِزُ سَبِيوِيهِ فِي (هَذَاذِيكَ) فِي الْبَيْتِ، وَفِي (دَوَالِيكَ) مِنْ قَوْلِهِ:

٢٢٩ - دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَابِسِ

لِحَالِيَّةٍ بِتَقْدِيرِ نَفْعُهُ مُتَدَاوِلِينَ، وَهَآذِينَ - أَي: مُسْرِعِينَ - ضَعِيفٌ لِلتَّعْرِيفِ، وَلَأنَّ
 - الْمَوْضُوعَ لِلتَّكْثِيرِ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ غَيْرُ كَوْنِهِ مَفْعُولاً مُطْلَقاً.

وَتَجْوِزُ الْأَعْلَمُ فِي هَذَاذِيكَ فِي الْبَيْتِ الْوَصْفِيَّةِ مُرَدُّدٌ لِذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ فِيهِ وَفِي أَخَوَاتِهِ: إِنْ الْكَافُ لِمَجْرَدِ الْخُطَابِ مِثْلُهَا فِي (ذَلِكَ) مُرَدُّدٌ أَيْضاً؛

- (حَنَائِيهِ) وَ(لَبِّي زَيْدٍ) وَلِحَذْفِهِمُ النُّونَ، لِأَجْلِهَا، وَلَمْ يَحْذَفُوهَا فِي (ذَاذِيكَ)

- لِأَنَّهَا لَا تَلْحَقُ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَا تُشَبِّهُ الْحُرُفَ.

وَشَدَّتْ إِضَافَةُ لَبِّي إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ، فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

٢٣٠ - لَقُلْتُ لَبِّي لِمَنْ يَدْعُونِي

وإلى الظاهر في نحو قوله:


۲۲۱ - فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَذِي مَسُور

وفيه رَدُّ عَلَى يُونُسَ فِي رَعْمِهِ أَنَّهُ مَفْرَدٌ، وَأَصْلُهُ لَبًّا، فَقُبِيتُ أَلْفَ يَاءٍ، لِأَجْلِ الضَّمِيرِ
كَمَا فِي لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ، وَقَوْلُ ابْنِ النَّازِمِ: إِنَّ خِلَافَ يُونُسَ فِي لَبِّكَ وَأَخَوَاتِهِ وَهَمٌّ.

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل، اسميةً كانت، أو فعليةً، وهو: (إِذْ) و(حَيْثُ)، فأما (إِذْ)، فنحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، ﴿وَأَذْكُرُوا﴾ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، وقد يُحذف ما أُضيفت إليه للعلم به؛ فَيُجاء بالتَّوْنِزِ عَوَضًا مِنْهُ، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرَخُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، وأما حَيْثُ، فنحو (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ) و(حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ) وربما أُضيفت إلى المفرد، كقوله:

٣٣٣ - بِبَيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَ الْعَمَائِمُ

ولا يُقَاسُ عليه، خلافاً للكسائي.

ومنها: ما يختصُّ بالجمل الفعلية، وهو (لَمَّا)، عند مَنْ قال باسميتها، نحو: (لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ) و(إِذَا)، عند غير الأخفش والكوفيين، نحو: ﴿إِذَا طَلَقْتُمْ أَيْسَارَ﴾ [الطلاق: ١]، وأما نحو: ﴿إِذَا التَّائِبُ أَنْشَقَ﴾  [الانشقاق: ١]، فمثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الَّذِينَ هُمْ أَشْرَكُونَ﴾ [التوبة: ٦]، وأما قوله:

٣٣٣ - إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ

فعلى إضمار (كان) كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله:

٢٢٤ - فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

فصل: وما كان بمنزلة (إِذْ) أو (إِذَا) - في كَوْنِهِ اسْمَ زَمَانٍ مُبْتَهَمٍ لما مضى أو لم يأت - فإنه بمنزلة (إِذَا) فيما يُضَافَانِ إليه؛ فلذلك تقول: (جِئْتُكَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٍ). (زَمَنَ كَانَ الْحَجَّاجُ أَمِيرًا) لأنه بمنزلة (إِذَا)، و(آتَيْكَ زَمَنٌ يَقْدُمُ الْحَجَّاجُ) ويمتنع (زَمَنُ الْحَجَّاجِ قَادِمٌ) لأنه بمنزلة إِذَا، هذا قولُ سيبويه، ووافقته الناضم في مُشَبِّهِ إِذْ دون مُشَبِّهِ إِذَا؛ مُحْتَجًّا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]، وقوله:

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه المستقبلُ لتحقق وقوعه منزلةً ما قد وقع ومضى.



فصل: ويجوز في الزمان المحمول على (إِذَا) أو (إِذْ) الإعرابُ على الأصل،
— حَمَلًا عليهما، فإن كان ما يليه فِعْلاً مَبْنِيًّا، فالبناءُ أَرْجَحُ للتناسب، كقوله:

٢٢٥ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

وقوله:

٢٢٦ - عَلَى حِينٍ يَسْتَضِيْنَ كُلُّ خَلِيمٍ

وإن كان فعلاً مُعَرَّبًا أو جملة اسمية؛ فالإعرابُ أَرْجَحُ عند الكوفيين، وواجبُ
الصرين، واعترض عليهم بقراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩]، بالفتح،

٢٢٧ - عَلَى حِينِ التَّوَاضُلِ غَيْرُ دَانٍ

فصل: مما يلزم الإضافة (كِلاً) و(كِلتَا)، ولا يُضَافَانِ إلا لما استكمل ثلاثة

أحدهما: التَّعْرِيفُ؛ فلا يجوز (كِلاً رَجُلَيْنِ) ولا (كِلتَا امْرَأَتَيْنِ) خلافاً للكوفيين.
والثاني: الدَّلَالَةُ على اثنين، إما بالنص نحو: (كِلاهُمَا) و﴿كِلتَا الْجَنَيْنِ﴾
— [٣٣]، أو بالاشتراك، نحو قوله:

٢٢٨ - كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أُخِيهِ حَيَاتُهُ

فإن كلمة (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة. وإنما صحَّ قوله:

— بِلْخَيْرٍ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلاً ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلٌ
لأن (ذا) مُثَنَّة في المعنى مثلها في قوله تعالى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَائِيكَ﴾
— [البقرة: ٦٨]، أي: وَكِلاً مَا ذُكِرَ، وَبَيَّنَّ مَا ذَكَرَ.

ثالث: أن يكون كلمة واحدة؛ فلا يجوز (كِلاً زَيْدٍ وَعَمْرُو) فأما قوله:

٢٤٠ - كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْداً

فمن تَوَادَرِ الضَّرُورَاتِ.



ومنها (أَيُّ) وتُضَافُ لِلنَّكَرَةِ مطلقاً، نحو: (أَيُّ رَجُلٍ) و(أَيُّ رَجُلَيْنِ) و(أَيُّ
— . وللمعرفة إذا كانت مُثَنَّة، نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام: ٨١]، أو مجموعة
— بِنَكْبَةٍ أَحْسَنُ عَمَلًا [الملك: ٢]، ولا تُضَافُ إِلَيْهَا مفردة إلا إن كان بينهما جمعٌ

مُقَدَّر، نحو: (أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ)؛ إذ المعنى أَيُّ أَجْزَاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ؛ أو عطف عليها مثله بالواو كقوله:

٢٤١ - آيِي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

إذ المعنى أَيُّنَا.

ولا تضاف (أَيُّ) الموصولة إلّا إلى المعرفة، نحو: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]. خلافاً لابن عصفور، ولا (أَيُّ) المنعوت بها والواقعة حالاً إلّا لنكرة كـ (حَمَزْتُ بِفَارِسٍ أَيُّ فَارِسٍ) و(بِرَيْدٍ أَيُّ فَارِسٍ).

وأما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما، نحو: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشَهَا﴾ [النبي: ٢٨]، ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [التقصص: ٢٨]، ﴿فِي أَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقولت (أَيُّ رَجُلٍ جَاءَكَ فَأَكْرِمَهُ).



ومنها (لَدُنْ) بمعنى عِنْدَ؛ إلّا أَنَّهَا تختصُ بستة أمور:

أحدها: أَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لمبدأ الغايات، فمن ثَمَّ يتعاقبان في نحو: (جِئْتُ مِنْ عِنْدِ: (مِنْ لَدُنْهُ)، وفي التنزيل: ﴿ءَأْتَيْتَهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾ [الكهف: ٦٥]. بخلاف، نحو: (جِلِسْتُ عِنْدَهُ)؛ فلا يجوز فيه (جلست لدنه) لعدم معنى الابتداء هنا.

الثاني: أَنَّ الغالب استعمالها مجرورة بمن.

الثالث: أَنَّها مبنية إلّا في لغة قَيْسٍ؛ وبلغتهم قُرِئ: ﴿مِنْ لَدُنْهِ﴾ [النساء: ٤٠].

الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل، كقوله:

٢٤٢ - لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ

الخامس: جواز إفرادها قبل (غُدْوَة) فتنصبها: إما على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، أو على إضمار (كان) واسمها، وحكى الكوفيون رَفْعُهَا على إضمار (كان) تامةً، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال.

السادس: أَنَّهَا لا تقع إلّا فَضْلَةً، تقول: (السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ الْبَصْرَةِ) ولا تقول: (السَّفَرُ لَدُنِ الْبَصْرَةِ).



ومنها (مَعَ) وهو اسمٌ لمكانِ الاجتماعِ، مُعْرَبٌ، إلّا في لغة ربيعة وعَنَمٍ قَتَبِيٍّ على السكون كقوله:

٢٤٣ - فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهُوَ ي مَعَكُمْ

وإذا لقي الساكنة ساكنٌ جاز كسرُها وفتحُها، نحو: (مَعَ القومِ)، وقد تفرد بمعنى
حَيْعَةً فتنصب على الحال، نحو: (جاؤوا معاً).

ومنها (غيرُ) وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، وإذا وقع بعد
رغم المضاف إليه جاز ذكره كـ (تَقَبَّضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا) وجاز حذفه لفظاً،
تتبعه بغير تنوين، ثم اختلف، فقال المبرد: ضمة بناء؛ لأنها كَقَبْلُ في الإيهام فهي
لا خبر، وقال الأخفش: إعراب؛ لأنها اسم ككلٍّ وبَعْضٍ، لا ظرف كَقَبْلٍ وبعد،
على اسم لا خبر، وجَوَزَهما ابنُ خروفٍ، ويجوز الفتح قليلاً مع التنوين ودونه، فهي
والحركة إعراب باتفاق، كالضم مع التنوين.

ومنها (قَبْلُ) و(بَعْدُ) ويجب إعرابهما في ثلاث صُورٍ:
أحدها: أن يُصرَّح بالمضاف إليه، كـ (حِثُّكَ بَعْدَ الظُّهْرِ) و(قَبْلَ العَصْرِ) و(مِنْ
وَمِنْ بَعْدِهِ).

ثانية: أن يُحذف المضاف إليه ويُتَوَى ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب وتترك التنوين
ذكر المضاف إليه، كقوله:

٣٤٤ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلى قَرَابَةٍ

ي: وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ، وقُرِئ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤٤]، بالجر
غير تنوين، أي: من قبل العَلْبِ ومن بعده.

ثالثة: أن يُحذف ولا يُتَوَى شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين لزوال
اللفظ والتقدير، كقراءة بعضهم: ﴿مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤٤]، بالجر
وقوله:

٣٤٥ - فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً

وقوله:

٣٤٦ - فَمَا شَرَبُوا بَعْدَ عَلَى لَذَّةِ خُمُرَا

وهما نكرتان في هذا الوجه، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً، ولذلك نُونَا، ومعرفتان
يرجعين قبله.

فإن نُوبِي معنى المضاف إليه دون لفظه بُنِيَا على الضم، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ
وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤٤]، في قراءة الجماعة.



ومنها (أَوَّلُ) و(دُونَ) وأسماء الجهات كـ (يَمِين) و(شَمَال) و(وَرَاء) و(أَمَام) و(فَوْق) و(تَحْتَ)، وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد، تقول: (جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخُوكَ خَلْفُ) أو (أَمَامُ) تريد خلفهم أو أمامهم، قال:

٣٤٧ - لَعْنًا يَشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامٍ

وقوله:

٣٤٨ - عَلَى آيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وحكى أبو علي (ابداً بَدَأَ مِنْ أَوَّلُ) بالضم على نية معنى المضاف إليه. وبالحذف على نية لفظه، وبالفتح على نية تركها، ومنعه من الصرف للوزن والوصف.



ومنها (حَسَبُ) ولها استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى كافٍ، فتستعمل استعمال الصفات، فتكون نعتاً لنكرة. كـ (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ)، أي: كافٍ لك عن غيره، وحالاً لمعرفة. كـ (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ) واستعمال الأسماء، نحو: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة: ٨]، ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ) وبهذا، يُرَدُّ على مَنْ زعم أنها اسمُ فِعْلٍ، فإنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق.

والثاني: أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنى، فُتُسْتَعْمَلُ مُفْرَدَةً، وهذه هي حَسَبُ المتقدمة، ولكنها عند قطعها عن الإضافة، تجدد لها إشرابها هذا المعنى. وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية، وبنائها على الضم، تقول: (رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَبُ) و(رَأَيْتُ زَيْدًا حَسَبُ).

قال الجوهري: كَأَنَّكَ قُلْتَ: (حَسْبِي) أو (حَسْبُكَ)، فأضمرت ذلك، ولم تُنَوِّنْ. انتهى. وتقول: (قَبِضْتُ عَشْرَةَ فَحَسْبُ)، أي: فحسبي ذلك.

واقضى كلام ابن مالك، أنها تُعْرَبُ نصباً إذا نُكِرَتْ كَقَبْلُ وَبَعْدُ.

قال أبو حيان: ولا وَجْهَ لنصبها؛ لأنها غير ظرف إلا إن نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة، انتهى.

فإن أراد بكونها نكرة قَطْعَهَا عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حينئذٍ منصوب. شائع. وأنها كانت مع الإضافة مَعْرِفَةً، وكلاهما ممنوع، وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذٍ، لأنها لم تَرُدْ إلا كذلك، وأيضاً فلا وَجْهَ لِتَوَقُّفِهِ فِي تجويز انتصابها عَلَى الحال حينئذٍ، فإنه مشهور، حتى إنه مذكور في كتاب الصَّحاح.

تَقُولُ: (هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ) وتقول في المعرفة: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ عَبْدٍ) فتنصب حسبك على الحال، انتهى. وأيضاً، فلا وَجْهَ للاعتذار عن ابن مالك، لأنَّ مراده التَّنْكِيرُ الذي ذكره في قَبْلُ وَبَعْدُ، وهو: أَنْ تَقْطَعَ عَنِ الْإِضَافَةِ سَبِيلاً.

عَلٍ فَإِنَّهَا تَوَافَقَ (فَوْقَ) فِي مَعْنَاهَا، وَفِي بَنَائِهَا عَلَى الضَّمِّ، إِذَا كَانَتْ مَعْنَاهُ: كَقَوْلِهِ:

٣٤٩ - وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ

أي: مِنْ فَوْقِهِمْ، وَفِي إِعْرَابِهَا إِذَا كَانَتْ نَكْرَةً، كَقَوْلِهِ:

٣٥٠ - كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهَ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ

أي: مِنْ شَيْءٍ عَالٍ.

وَيُخَالِفُهَا فِي أَمْرَيْنِ: أَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَجْرُورَةً بِمَنْ، وَأَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ مِضَافَةً، كَقَوْلِهِ: (هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ) وَظَاهِرُ ذِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ لَهَا فِي عِدَادِ الْفِعْلِ أَنَّهَا يَجُوزُ إِضَافَتُهَا، وَقَدْ صَرَّحَ الْجَوْهَرِيُّ بِذَلِكَ، فَقَالَ: يُقَالُ: (أَتَيْتُهُ مِنْ عَلٍ) يَكْسِرُ اللَّامَ - أَي: مِنْ عَلٍ - وَمَقْتَضَى قَوْلُهُ:

لَيْسَ نَضِيباً إِذَا مَا نُكِرَا قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا
تَيَّحُ يَجُوزُ انْتِصَابُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَوْ غَيْرِهَا، وَمَا أَظُنُّ شَيْئاً مِنَ الْأَمْرَيْنِ مَوْجُوداً.

وَتَمَّا بَسَطْتُ الْقَوْلَ قَلِيلاً فِي شَرْحِ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ، لِأَنِّي لَمْ أَرِ أَحَدًا وَقَّاهُمَا مِمَّنْ مِنَ الشَّرْحِ، وَفِيمَا ذَكَرْتَهُ كِفَايَةً وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.



نَصْلُ: يَجُوزُ أَنْ يُخَذَفَ مَا عُلِمَ مِنْ مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ.

فَإِنْ كَانَ الْمَحذُوفُ الْمُضَافُ؛ فَالْغَالِبُ أَنْ يَخْلُفَهُ فِي إِعْرَابِهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، نَحْوُ: (هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ) وَنَحْوُ: ﴿وَسَكَّرَ الْقَرْيَةَ﴾ [يُوسُفُ: ٨٢]، أَي:

لَمْ يَبْقَ عَلَى جَرِّهِ، وَشَرُطُ ذَلِكَ فِي الْغَالِبِ: أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ مَعْطُوفاً، كَقَوْلِهِمْ: (مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا أَخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ)، أَي: وَلَا مِثْلُ أَخِيهِ يَنْبِئُ قَوْلَهُمْ: (يَقُولَانِ) بِالثَّنِيَّةِ، وَقَوْلُهُ:

لَيْسَ رِيءٌ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٌ تَوْقُدُ بِنَارِ الْبَلِّ نَارًا

أي: وكلّ نَارٍ، لثلاً يلزم العطفُ على معمولي عاملين.

ومن غير الغالب قراءة ابن جمار: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]، أي: عمداً الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفاً، بل المعطوف جملة فيها المضاف.

وإن كان المحذوف المضاف إليه، فهو على ثلاثة أقسام؛ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقّه من إعراب وتنوين وَيُبْنَى على الضمّ، نحو: (لَيْسَ غَيْرُ)، ونحو: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، كما مر، وتارة يبقى إعرابه، وَيُرَدُّ إليه تنوينه، وهو الغالب، نحو: ﴿وَكَلَّأَ صُرَتَا لَهُ الْأَمْثَلُ﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوهُ﴾ [الإسراء: ١١٠] وتارة يَبْقَى إعرابه، وَيُتْرَكُ تنوينه، كما كان في الإضافة، وَشَرَطُ ذلك في الغالب يُعْطَفُ عليه اسمٌ عامل في مثل المحذوف، وهذا العامل إما مضاف، كقولهم: (ح) رُبْعٌ وَنُصْفٌ مَا حَصَلَ، أو غَيْرُهُ، كقوله:

٣٥٢ - بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعِ مِنْ وَبْلِ الدَّيْنِ

ومن غير الغالب قولهم: (أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ) بالخفض من غير تنوين، وقول بعضهم: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩]، أي: فلا خوفٌ شيءٍ عليهم.

فصل: زَعَمَ كثيرٌ من التّحويين أنّه لا يَفْصَلُ بين المتضايفين إلّا في الشعر والحقُّ أن مسائل الفصل سَبْعٌ، منها ثلاث جائزة في السّعة:

إحداها: أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعولة. كقراءة ابن عامر: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وقول الشاعر:

٣٥٣ - فَسَقْنَاَهُمْ سَوْقَ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ

وإما ظَرْفه، كقول بعضهم: (تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا).

الثانية: أن يكون المضاف وَصْفاً، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفصل مفعولة الثاني، كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، وقول الشاعر:

٣٥٤ - وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلِهِ الْمُخْتِاجِ

أو ظَرْفه، كقوله عليه الصلاة والسلام: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»، وقول الشاعر:

٣٥٥ - كُنَا حَتَّ يَوْمًا صَخْرَةَ بَعْسِيلِ

الثالثة: أن يكون الفاصل قَسَمًا، كقولك: (هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهِ زَيْدٌ).

والأربع الباقية تختص بالشعر:

إحداها: الفُضْلُ بالأجنبي، ونعني به معمول غير المضاف، فاعلاً كان، كقوله:

تَجَبَّ أَيْامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ تَجَلَّاهُ فَنِعْمَ مَا تَجَلَّاهُ
أو مفعولاً، كقوله:

٣٥٧ - تَسْقِي امْتِيحاً نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا

ي: تَسْقِي نَدَى رِيْقَتِهَا الْمِسْوَاكِ.

أو ظرفاً، كقوله:

تَسَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

الثانية: الفُضْلُ بفاعل المضاف، كقوله:

٣٥٩ - وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبَّ

ويحتمل أن يكون منه أو من الفُضْلِ بالمفعول قوله:

٣٦٠ - فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامٍ

بإليل أنه يروى بنصب مطرٍ ويرفعه، فالتقدير فإن نكاح مطرٍ إياها أو هي.

والثالثة: الفُضْلُ بِتَعْتِ المضاف، كقوله:

٣٦١ - مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِيحِ طَالِبِ

الرابعة: الفُضْلُ بالنداء، كقوله:

تَنْتَ بِرِزْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدُ حِمَارٍ دُقَّ بِاللَّجَامِ

ي: كَأَنَّ بِرِزْدُونَ زَيْدُ يَا أَبَا عَصَامِ.



فصل: في أحكام المضاف للياء

يجب كَسْرُ آخره كُغْلَامِي، ويجوز فتح الياء وإسكانها.

ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل، وهي: المقصورُ كَقَتَّى وَقَدَى،

منقوصُ كَرَامٍ وَقَاضٍ، والمثنى كَابْنَيْنِ وَغُلَامَيْنِ، وجمعُ المذكرِ السالم كَزَيْدَيْنِ

فهذه الأربعة آخرها واجب السكون، والياء معها واجبة الفتح، وَنَدَرُ إِسْكَانُهَا يَعْنِي
 الألف في قراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وَكَسْرُهَا بعدها في قراءة الأعمش
 والحسن: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، وهو مُطَرَّدٌ في لغة بني يَرْبُوع في الياء المضمة
 إليها جمعُ المذكر السالم، وعليه قراءة حمزة: ﴿بِمُضْرَخِي إني﴾ [إبراهيم: ٢٢].
 وَتُدْعَمُ ياء المنقوص، والمثني، والمجموع في ياء الإضافة، كقَاضِيٍّ، ورَأَيْتُ
 ابْنِي وَزَيْدِيٍّ، وَتُقَلَّبُ واو الجمع ياءً، ثم تُدْعَمُ، كقوله:

٣٦٣ - أَوْدَى بَنِي وَأَغْقَبُونِي حَسْرَةً

وإن كان قبلها ضمةً، قلبت كسرةً، كما في بَنِيٍّ وَمُسْلِمِيٍّ، أو فتحةً، أَبْقَيْتُ
 كَمُصْطَفَى، وَتَسْلَمُ أَلْفُ التَّثْنِيَةِ، كَمُسْلِمَايَ، وأجازت هُذَيْلٌ في ألف المقصور قلب
 ياءً، كقوله:

٣٦٤ - سَبَقُوا حَرِيٍّ وَأَعْنَقُوا لَهْرَةً

واتفق الجميع على ذلك في عَلَيٍّ وَلَدَيٍّ، ولا يختص بياء المتكلم، بل هو علة
 في كل ضمير، نحو: عَلَيْهِ وَلَدِيهِ، وَعَلَيْنَا وَلَدَيْنَا، وكذا الحكم في إِيٍّ.



هذا باب إعمال المصدر، واسمه

الاسم الدالُّ على مُجَرَّدِ الْحَدَثِ إن كان عَلَمًا، كـ (فَجَّارٍ) و(حَمَادٍ) لِلْفَجْرِ
 وَالْمَحْمِدةِ، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المُفَاعَلةِ، كـ(مَضْرَبٍ) و(مَقْتَلٍ)، أو متجوز
 فعله الثلاثة، وهو بزنة اسم حَدَثٍ الثَّلَاثِي، كـ(غُسْلٍ) و(وُضُوءٍ) في قولك: (اغْتَسَلَ
 غُسْلًا)، و(تَوَضَّأَ وَضُوءًا) فَإِنَّهُمَا بَزَنَةُ الْقُرْبِ وَالِدُخُولِ فِي (قُرْبٍ قُرْبًا) و(دَخَلَ دُخُولًا)
 فهو اسم مصدر، وإلا فالمصدر.

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ فِعْلِهِ، إن كان يحلُّ محلَّه فعل، إمَّا مع (أَنْ)، كـ (عَجِبْتُ
 مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسَ) و(يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا عَدَاً)، أي: أَنْ ضَرَبْتَهُ وَأَنْ تَضْرِبَهُ، و(عَجِبْتُ
 مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسَ) كـ (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا الْآنَ)، أي: مَا تَضْرِبُهُ، ولا يجوز في نحو: (ضَرَبْتُ
 ضَرْبًا زَيْدًا) كَوْنُ (زَيْدًا) منصوباً بالمصدر، لانتهاء هذا الشرط.

وعملُ المصدر مضافاً أكثر، نحو: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ومُنْزِلُ-
 أَقْسَسُ، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ﴾ ﴿يَسْمَا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، وبأل قليل
 ضعيف، كقوله:

٣٦٥ - ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَغْدَاؤُهُ

رأسه المصدر إن كان علماً لم يعمل اتفاقاً، وإن كان ميمياً فكالصدر اتفاقاً، كقوله:

٣٦٦ - أَظْلَمُوا إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا

وإن كان غيرهما لم يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين،
سواءً كان قوله:

٣٦٧ - وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرَّثَاءَا

ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله، نحو: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ﴾
- [البقرة: ٢٥١]، ويقل عكسه، كقوله:

٣٦٨ - قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

وقيل: يختص بالشعر، ورد بالحديث: «وَحُجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»،
وإنما يَحُجُّ الْبَيْتَ الْمُسْتَطِيعُ، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس
نحو: ﴿رَبَّنَا وَنَقْبَلْ دُعَاءَكَ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ونحو: ﴿لَا يَسْمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ﴾
[فصلت: ٤٩]، ولو ذكر لقل: دعائي إياك، ومن دعائه الخير.

وتابع المجرور يُجَرُّ على اللفظ، أو يُحْمَلُ على المحل؛ فيرفع كقوله:

٣٦٩ - ضَلَبَ الْمُعَلَّبُ حَتَّى الْمَظْلُومُ

أو يُنْصَبُ، كقوله:

٣٧٠ - مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا



هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو: ما دلَّ على الْحَدَثِ وَالْحُدُوثِ وَفَاعِلِهِ.

فخرج بالحدوث، نحو: (أَفْضَلُ) و(حَسَنُ) فإنهما إنما يدلان على الثبوت،
حيث يذكر فاعله، نحو: (مَضْرُوبٌ) و(قَامَ).

فإن كان صِلَةً لَأَلْ عَمِلَ مطلقاً، وإن لم يكن عمل بشرطين:

أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال، لا الماضي، خلافاً للكسائي، ولا حجة له

في: ﴿بَسِطْ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، لأنه على حكاية الحال، والمعنى: يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ بدليل: ﴿وَنَقَلْنَاهُمْ﴾ [الكهف: ١٨]، ولم يقل: وَقَلَبْنَاهُمْ.

والثاني: اعتماده على استفهام أو نفي أو مُخْبِر عنه أو مَوْصُوف، نحو: (أَضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، و(مَا ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، و(زَيْدٌ ضَارَبَ أَبُوهُ عَمْرًا)، و(مَرَزْتُ بِرَحْلِ ضَارِبِ أَبُوهُ عَمْرًا).

والاعتمادُ على المُقَدَّرِ كالاعتماد على الملفوظ به، نحو: (مُهَيِّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا) مُكْرَمُهُ؟) أي: أُمْهَيِّنُ، ونحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ﴾ [النحل: ٦٩]، أي: صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ وقوله:

٣٧١ - كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا

أي: كَوَعِلِ نَاطِحٍ، ومنه (يَا طَالِعًا جَبَلًا)، أي: يا رجلاً طالعاً، وقول به مالِك: (إنَّه اعتمد على حرف التداء) سَهْوٌ؛ لأنه مختص بالاسم؛ فكيف يكون مُتَّحِياً من الفعل.

فصل: تُحَوَّلُ صيغَةُ فاعِلٍ للمبالغة والتكثير إلى: فَعَّالٌ، أو فَعُولٌ، أو مِفْعَلٌ بكثرة، وإلى فَعِيلٍ أو فَعِلٍ، بِقَلَّةٍ، فيعمل عَمَلُهُ بشروطه، قال:

٣٧٢ - أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَّالَهَا

وقال:

٣٧٣ - ضُرُوبٌ بَنَضِلِ السَّيْفِ شَوْقَ سِمَانِهَا

وحكى سيويه: (إنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا)، وقال:

٣٧٤ - فَتَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالَا

وقال:

٣٧٥ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عَرْضِي



فصل: تَتَّبِعُ اسمُ الفاعِلِ وَجْمَعُهُ وَتَثْنِيَةُ أمثلة المبالغة وَجْمَعُهَا كَمُقَرَّدِهِنَّ في نصبِ الشُّرُوطِ، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّذِكِرِينَ سَنَهُ كَثِيرٌ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿هُنَّ كَشَفْتُ ضُرُوبَهُ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال: ﴿خُشَعَا أَنْصَرُهُهُ﴾ [القمر: ٧]، قال الشاعر:

٣٧٦ - وَالْثَاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ الْقَهْمَا دَمِي

٣٧٧ - غُفِرَ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ

عَنْ: جمع غفور، وذنبهم: مفعوله.



اصل: يجوز في الاسم الفَضْلَةُ الذي يَتْلُو الوصفَ العَامِلَ أن يُنْصَبَ به، وأن يضافَ إليه، وقد قرئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]، و﴿هَلْ هُنَّ كَشَفَتْ﴾ [الزمر: ٣٨]، بالوجهين، وأما ما عدا التالي فيجب نَصْبُهُ، نحو: (خَلِيفَةُ) من قوله صلى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

إذا أَتَبَعَ المجرور فالوجهُ جَرُّ التابعِ على اللَّفْظِ؛ فتقول: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ) ويجوز نصبه بإضمار وَصْفٍ مَثُونٍ أو فعل اتفاقاً، وبالعطف على المحل عند التَّعَيُّنِ إضمارُ الفعل إن كان الوَصْفُ غيرَ عامل، فنصبُ (الشَّمْسِ) في: ﴿وَنِيلَ سَكَا وَالشَّمْسُ﴾ [الأنعام: ٩٦]، بإضمار جَعَلَ لَا غير، إلا إن قُدِّرَ (جَاعِلٌ) على حكاية الحال.



هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو: ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعوله، كـ (مَضْرُوبٍ) و(مُكْرَمٍ).
يعملَ عَمَلُ فعلِ المفعولِ، وهو كاسم الفاعل؛ في أنه إن كان بَالٌ عَمِلَ مطلقاً، كان مُجَرِّداً عَمِلَ بشرط الاعتماد وَكَوْنِهِ للحال أو الاستقبال.
نقول: (زَيْدٌ مُعْطَى أبوه دِرْهَمًا) الآن أو غَدًا، كما تقول: (زَيْدٌ يُعْطَى أبوه) وتقول: (الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)، كما تقول: (الَّذِي يُعْطَى أو أُعْطِيَ) يعطى: مبتدأ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى (أَل)، وكفافاً: مفعول ثان، ويكتفي:

وينفرد اسمُ المفعول عن اسمِ الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به في معنى. وذلك بعد تَحْوِيلِ الإسناد عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوف، ونَصْبِ الاسمِ نفسه.

نقول: (الْوَرَعُ مَحْمُودَةٌ مَقَاصِدُهُ)، ثم تقول: (الْوَرَعُ مُحْمُودُ الْمَقَاصِدِ) بالنصب، - تقول: (الْوَرَعُ مُحْمُودُ الْمَقَاصِدِ) بالجر.

هذا باب أبنية مصادر الثلاثي

اعلم أن للفعل الثلاثي ثلاثة أوزان: فَعَلَ - بالفتح - ويكون مُتَعَدِّياً، كـ (ضَرَبَ) وقَاصِراً، كـ (قَعَدَ)، وفَعِلَ - بالكسر - ويكون قاصراً، كـ (سَلِمَ)، ومتَعَدِّياً، كـ (عَلِمَ) وفَعَّلَ - بالضم - ولا يكون إلا قاصراً، كـ (ظَرَفَ).

فأما فَعَلَ وفَعِلَ المتعديان فقياسُ مصدرهما الفَعْلُ؛ فالأول: كالأكل والضرب والردِّ، والثاني: كالفهم والثلثم والأمن.

وأما فَعِلَ القاصرُ، فقياسُ مصدره الفَعْلُ، كالفرح، والأشْر والجوى والسَّلَل، . . . إن دَلَّ على جرْفَةٍ، أو وِلَايَةٍ فقياسُهُ الفِعَالَةُ، كَوَلِّيَ عليهم وِلَايَةً.

وأما فَعَلَ القاصرُ، فقياسُ مصدره الفُعُولُ، كالقعود، والجلوس، والخروج، . . . إن دَلَّ على امتناع، فقياسُ مصدره الفِعَالُ كالإباء والنْفَار، والجماح، والإباق، أو على تقلُّب فقياسُ مَصْدَرِهِ الفُعْلَانُ كالجَوْلَان، والغَلِيَان، أو على داء فقياسُهُ الفُعَالُ كَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً، أو على سَيْر فقياسُهُ الفُعِيلُ كالرَّحِيلِ والذَّمِيلِ، أو على صَوْت فقياسُهُ الفُعَلُ أو الفُعِيلُ كالصُّرَاخ والعَوَاء والصَّهِيل والنَّهْيَقِ والرَّيْر، أو على جرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ فقياسُ الفِعَالَةِ كَتَجَرَ تِجَارَةً وَخَاطَ خِيَاطَةً، وسَفَرَ بينهم سِفَارَةً إذا أَصْلَحَ.

وأما فَعَلَ - بالضم - فقياسُ مصدره الفُعُولَةُ كالصُّعُوبَةُ والسُّهُولَةُ والعُدُولُ والمُلُوحَةُ، والفَعَالَةُ كالبَلَاغَةُ والفَصَاحَةُ والصَّرَاحَةُ.

وما جاء مخالفاً لما ذكرناه، فبابُه التَّقْلُّ.

كقولهم في فَعَلَ المتعدي: جَحَدَهُ جُحُوداً، وشَكَرَهُ شُكُوراً وشُكْرَاناً، وقَانُو (جَحَدًا) على القياس.

وفي فَعَلَ القاصر: مَاتَ مَوْتاً، وفَازَ فَوْزاً، وَحَكَمَ حُكْماً، وشَاخَ شَيْخُوخَةً، وَنَمِيَمَةً، وَذَهَبَ ذَهَاباً.

وفي فَعِلَ القاصر: رَغِبَ رُغُوبَةً، وَرَضِيَ رِضَاءً، وَبَخَلَ بُخْلًا، وَسَخَطَ سَخَطًا - بضم أوليهما وسكون ثانيهما - وأما الْبَخْلُ وَالسَّخَطُ - بفتحيتين - فعلى القياس - كالرَّغَبِ.

وفي فَعَّلَ نحو: حَسَنَ حُسْنًا، وَقَبِحَ قُبْحًا.

وذكر الزجاجي وابن عصفور أَنَّ الفَعْلَ قِياسٌ في مصدرِ فَعَّلَ، وهو خِلَافُ ما قاله سيبويه.



هذا باب مصادر غير الثلاثي

لا بُدَّ لكلِّ فِعْلٍ غَيْرِ ثَلَاثِيٍّ مِنْ مَصْدَرٍ مَقْيَسٍ .

فَقَبَسَ فَعَلَ - بِالتَّشْدِيدِ - إِذَا كَانَ صَحِيحَ اللَّامِ التَّفْعِيلُ كَالتَّسْلِيمِ وَالتَّكْلِيمِ غَيْرِ . وَمُعْتَلَّهَا كَذَلِكَ ، وَلَكِنْ تُحْدَفُ يَاءُ التَّفْعِيلِ وَتُعَوَّضُ مِنْهَا التَّاءُ ؛ فَيَصِيرُ وَزْنُهُ حَتَّى كَثُوصِيَّةٍ وَالتَّسْمِيَّةِ وَالتَّرْكِيَّةِ .

فَقَبَسَ أَفْعَلَ إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْعَيْنِ الْإِفْعَالُ كَالْإِكْرَامِ وَالْإِحْسَانِ وَمُعْتَلَّهَا كَذَلِكَ ، فَنَقَلَ حَرَكَتُهَا إِلَى الْفَاءِ ، فَتَقَلَّبَ الْفَاءُ ، ثُمَّ تُحْدَفُ الْأَلِفُ الثَّانِيَّةُ وَتُعَوَّضُ عَنْهَا التَّاءُ ، فَتَقَامُ ، وَأَعَانَ إِعَانَةً ، وَقَدْ تُحْدَفُ التَّاءُ ، نَحْوُ : ﴿ وَاقَامَ الصَّلَاةَ ﴾ [الأنبياء: ٧٣] ، [١٣] .

فَقَبَسَ مَا أَوَّلَهُ هَمْزَةٌ وَضَلَّ أَنْ تَكْثُرَ ثَالِثُهُ وَتَزِيدَ قَبْلَ آخِرِهِ الْفَاءُ ، فَيَنْقَلِبُ مَصْدَرًا ، فَتَنْسَرُ أَفْعِدَارًا ، وَاضْطَفَى اضْطِفَاءً ، وَأَنْطَلَقَ انْطِلَاقًا ، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا ، فَإِنْ سَبَقَ مَعْتَلٌّ الْعَيْنَ عُمِلَ فِيهِ مَا عُمِلَ فِي مَصْدَرِ أَفْعَلَ الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ ؛ فَتَقُولُ : سَبَقَ اسْتِقَامَةً ، وَاسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً .

وَقِيَاسُ تَفَعَّلَ وَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِهِ أَنْ يُضَمَّ رَابِعُهُ ؛ فَيَصِيرُ مَصْدَرًا كَتَدَخَّرَجَ وَتَجَمَّلَ تَجْمُلًا ، وَتَشَيْطَنَ تَشَيْطَانًا ، وَتَمَسَّكَنَ تَمَسَّكُنًا ، وَيَجِبُ إِبْدَالُ الضَّمَّةِ بِفَتْحٍ كَانَتِ اللَّامُ يَاءً ، نَحْوُ : التَّوَانِي وَالتَّدَانِي .

فَقَبَسَ فَعْلَلَّ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ : فَعْلَلَّةً كَدَخَّرَجَ دَخْرَجَةً ، وَزَلَزَلَ زَلْزَلَةً ، وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَةً ، وَخَوَّلَهُ وَفَعَّلَالً - بِالْكَسْرِ - إِنْ كَانَ مُضَاعَفًا كَزَلَزَلَ وَوَسَّوَسَ ، وَهُوَ فِي غَيْرِ مَجَرَّدِ سَمَاعِي ، كَسَرَهَفَ سِرْهَافًا ، وَيَجُوزُ فَتْحُ أَوَّلِ الْمُضَاعَفِ ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُعْنَى بِفَتْحِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : ﴿ مِنْ شَرِّ أَلْوَسَوَاسٍ ﴾ [الناس: ٤] ، أَيْ : الْمَوْسُوسِ .

فَقَبَسَ فَاعَلَ كضَارَبَ وَخَاصَمَ وَقَاتَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ ، وَيَمْتَنِعُ الْفِعَالُ فِيمَا فَاؤُهُ نَحْوُ : يَاسَرَ وَيَأْمَنَ ، وَشَدَّ يَوْمُهُ يَوْمًا .

وَمَا خَرَجَ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ فَشَاذٌ ، كَقَوْلِهِمْ : كَذَّبَ كِذَابًا ، وَقَوْلُهُ :

٣٧٨ - فَهِيَ تَنْزِي دَلَوَهَا تَنْزِيًا

فَقَبَسَ : تَحَمَّلَ تَحْمَلًا ، وَتَرَامَى الْقَوْمُ رَمِيًا ، وَخَوَّلَ حَيْقَالًا ، وَاقْشَعَرَ قَشْعِيرَةً ، وَتَكْذَبًا ، وَتَنْزِيَةً ، وَتَحْمَلًا ، وَتَرَامِيًا ، وَخَوَّلَةً ، وَاقْشَعَرَارًا .



نَصْلُ : وَيُدُلُّ عَلَى الْمَرَّةِ مِنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ بِفَعْلَةٍ - بِالْفَتْحِ - كَجَلَسَ جَلْسَةً ،

وَلَيْسَ لَبْسَةً، إِلَّا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامِ عَلَيْهَا؛ فَيَدُلُّ عَلَى الْمَرَّةِ مِنْهُ بِالْوَصْفِ كَرَجَمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً.

وَيَدُلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِفِعْلَةٍ - بِالْكَسْرِ - كَالْجَلْسَةِ وَالرُّكْبَةَ وَالْقِتْلَةَ، إِلَّا إِنْ كَانَ - الْمَصْدَرُ الْعَامُّ عَلَيْهَا؛ فَيَدُلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِالْصِفَةِ وَنَحْوِهَا، كَنَشَدَ الضَّالَّةَ نِشْدَةً عَظِيمَةً. وَالْمَرَّةُ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي بِزِيَادَةِ التَّاءِ عَلَى مَصْدَرِهِ الْقِيَاسِيِّ كَانْطِلَاقَةٍ وَاسْتِخْرَاجَةٍ. كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامِّ عَلَى التَّاءِ دُلُّ عَلَى الْمَرَّةِ بِالْوَصْفِ، كإِقَامَةِ وَاحِدَةٍ وَاسْتِثْنَاءِ وَاحِدَةٍ.

وَلَا يُنْتَنَى مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي مَصْدَرٌ لِلْهَيْئَةِ، إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ: اخْتَمَرْتُ خِمْرَةً وَانْتَقَبْتُ نِقْبَةً، وَتَعَمَّمَ عِمَّةً، وَتَقَمَّصَ قِمَاصَةً.



هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المُشَبَّهَاتِ بِهَا

يَأْتِي وَصْفُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ عَلَى فَاعِلٍ بِكَثْرَةٍ فِي فَعَلٍ - بِالْفَتْحِ - مُتَعَدِّياً كَانَ كَضَرَبِهِ وَقَتْلِهِ، أَوْ لَازِماً كَذَهَبَ وَغَدَا - بِالْغَيْنِ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَتَيْنِ - بِمَعْنَى سَالٍ، وَفِي فَعَلٍ بِالْكَسْرِ مُتَعَدِّياً كَأَمْنُهُ وَشَرِبُهُ وَرَكِبَهُ، وَيَقْلُ فِي الْقَاصِرِ، كَسَلِمَ. وَفِي فَعَلٍ بِالضَّمِّ، كَفَرَهُ.

وَإِنَّمَا قِيَاسُ الْوَصْفِ مِنْ فَعَلٍ اللَّازِمِ: فَعِلٌ فِي الْأَغْرَاضِ، كَفَرِحَ وَأَشِيرَ، وَفَعِلٌ فِي الْأَلْوَانِ وَالْخُلُقِ، كَأَخْضَرَ، وَأَسْوَدَ، وَأُكْحَلَ، وَالْمَى، وَأَغْوَرَ، وَأَعْمَى، وَفَعِلٌ فِي مَا دَلَّ عَلَى الْإِمْتِلَاءِ وَحَرَازَةِ الْبَاطِنِ، كَشَبَعَانَ، وَرَيَّانَ، وَعَطْشَانَ.

وَقِيَاسُ الْوَصْفِ مِنْ فَعُلٍ - بِالضَّمِّ - فَعِيلٌ كظَرِيفَ وَشَرِيفَ، وَدُونَهُ فَعُلٌ كَشَبَ وَضَخَمَ، وَدُونَهُمَا أَفْعُلٌ كَأَخْطَبَ إِذَا كَانَ أَحْمَرًا إِلَى الْكُدْرَةِ، وَفَعُلٌ كَبَطَلَ وَحَسَنَ، وَفَعُلٌ - بِالْفَتْحِ - كَجَبَّانَ، وَفَعَالٌ - بِالضَّمِّ - كَشَجَاعَ، وَفَعُلٌ كَجُنُبَ، وَفَعُلٌ كَغَفِرَ أَيُّ: شَجَاعَ مَا كَانَ. وَقَدْ يَسْتَعْتُونَ عَنْ صِيغَةِ فَاعِلٍ مِنْ فَعَلٍ - بِالْفَتْحِ - بِغَيْرِهَا كَشَيْخَ وَأَشْيَبَ وَطَبَّ وَغَفِيفَ.

تنبيه: جميع هذه الصفات صفات مُشَبَّهَةٌ؛ إِلَّا فَاعِلًا كضَارِبٍ وَقَائِمَ، فَإِنَّهُ - فَاعِلٌ، إِلَّا إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَرْفُوعَةٍ، وَذَلِكَ فِيمَا دَلَّ عَلَى الثَّبُوتِ - كَ (طَاهِرِ الْقَلْبِ) (شَاحِطِ الدَّارِ)، أَيُّ: بَعِيدَهَا - فَصِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ أَيْضًا.



فصل: ويأتي وَصْفُ الفاعل من غير الثلاثي المجرّد بلفظ مضارعه، بشرط
 أن يكون مضمومة مكانَ حرفِ المضارعة، وكسرِ ما قبلِ الآخرِ مطلقاً، سواء كان
 كسراً في المضارع، كـ (مُنْطَلِق)، و(مُسْتَخْرِج) أو مفتوحاً كـ (مُتَعَلِّم) و(مُتَدَخِّرَج).



هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتي وَصْفُ المفعول من الثلاثي المجرّد على زنة مَفْعُولٍ، كـ (مَضْرُوب)
 (مُضْرَب)، و(مَمْرُور به)، ومنه مَبِيعٌ، وَمَقُولٌ، وَمَرْمِيٌّ، إلّا أنّها غيّرت.
 ومن غيره بلفظ مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة،
 كـ (مُسْتَخْرِج) بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر، نحو: المال مُسْتَخْرِجٌ،
 (مُنْطَلِقٌ به).
 وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول، كـ (لَدَهِين) و(كَجِيل) و(جَرِيح) و(طَرِيح)، ومَرْجَعُه
 (مَرْجَع)، وقيل: ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فاعل، نحو: قَدَرٌ وَرَجِمٌ،
 (قَدِيرٌ وَرَجِيمٌ).



هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد

وهي: الصفة التي أَسْتَحْسِنَ فيها أن تُضَافَ لما هو فاعل في المعنى، كـ (حَسَنِ
 رَجُلٍ) و(نَقِي الثَّغَرِ) و(طَاهِرِ العِزْصِ).
 يخرج نحو: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أبوه) فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة؛ لئلا
 يعمد لإضافة إلى المفعول، ونحو: (زيد كاتب أبوه) فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت
 تنفع لعدم اللبس، لكنّها لا تحسن؛ لأن الصفة لا تُضَافُ لمرفوعها، حتى يُقَدَّرَ
 حِيلٌ إسنادهَا عنه إلى ضمير موصوفها، بدليلين، أحدهما: أنه لو لم يقدر كذلك لزم
 (شئٌ إلى نفسه). والثاني: أنهم يُؤَنَّثُونَ الصفة في نحو: (هَيْدٌ حَسَنَةُ الوجهِ)؛
 (زيد حسن الوجه)؛ لأن مَنْ حَسَنَ وَجْهُهُ حَسَنٌ أن يسند
 (حَسَنٌ) إلى جملة مجازاً، وَقَبِحٌ أن يقال: (زيد كاتب الأب)؛ لأن مَنْ كَتَبَ أبوه لا
 حسن أن تُسَدَّ الكتابةُ إليه، إلّا بمجاز بعيد.

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة، موقوفٌ على النظر في معناها، لا على معرفة كونها صفة مُشَبَّهة، وحينئذٍ فلا دَوْرٌ في التعريف المذكور كما تَوَهَّمَهُ ابنُ الناضِ.



فصل: وتختصُّ هذه الصفةُ عن اسم الفاعل بخمسة أمور:

أحدها: أنها تُصاغ من اللازم دون المتعدي، كـ (حَسَن) و(جَمِيل)، وهو يُضربُ منهما، كقائِم وضَارِب.

الثاني: أنها للزمن الحاضر الدائم، دون الماضي المنقطع والمستقبل، وهو يَكُونُ لأحد الأزمنة الثلاثة.

الثالث: أنها تكون مُجَارِيَةً للمضارع في تحركه وسكونه، كـ (طَاهِرِ الْقَلْبِ) و(ضَامِرِ الْبَطْنِ) و(مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ) و(مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ) وَغَيْرَ مُجَارِيَةٍ لَهُ، وهو الغالبُ في المبنية من الثلاثي كـ (حَسَن)، و(جَمِيل)، و(ضَخْم)، و(مَلَان) ولا يَكُونُ اسْمُ الْفَاعِلِ إِلَّا مُجَارِيًا لَهُ.

الرابع: أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها، بخلاف منصوبه، ومن ثَمَّ صَحَّ النَّصْبُ فِي نحو: (زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ) وامتنع في نحو: (زَيْدًا أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ).

الخامس: أنه يلزم كون معمولها سَبِيًّا، أي: متصلاً بضمير موصوفها، إما لفظاً. نحو: (زيد حَسَنٌ وَجْهُهُ)، وإما معنًى، نحو: (زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ)، أي: منه، وقيل إن (أَل) خَلَفَ عن المضاف إليه، وقولُ ابنِ النَّاضِمِ: (إن جواز نحو: «زَيْدٌ بِكَ فَرَحٌ مُبْطِلٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: إن المَعْمُولَ لا يَكُونُ سَبِيًّا مُؤَخَّرًا). مردودٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَعْمُولِ مَا عَمَلُهَا فِيهِ لِحَقِّ الشَّبَهِ، وإِنَّمَا عَمَلُهَا فِي الظَّرْفِ بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ عَمَلُهَا فِي الْحَالِ، وَفِي التَّمْيِيزِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.



فصل: لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات: الرفعُ على الفاعلية، وقال الفارسي

أو على الإبدال من ضميرٍ مستترٍ في الصفة، والخفضُ بالإضافة، والنصبُ على التشبيه بالمفعول به، إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، والصفة مع كلٍّ من الثلاثة إما نكرة، أو معرفة، وكلٌّ من هذه الستة للمعمول معه ست حالات، لأنه إما بأن كـ (الْوَجْهِ)، أو مضاف لما فيه أَل كـ (وَجْهِ الْأَبِ)، أو مضاف للضمير كـ (وَجْهَهُ)، أو مضاف لمضاف للضمير كـ (وَجْهِ أَبِيهِ) أو مجرد كـ (وَجْهِ) أو مضاف إلى المجرى كـ (وَجْهِ أَبٍ)؛ فَالْصُّورُ سِتٌّ وَثَلَاثُونَ، وَالْمَمْتَنِعُ مِنْهَا أَرْبَعٌ، وَهِيَ: أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ -

مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها، وهو مخفوض، ك (أَلْحَسَنَ وَجْهَهُ) أو (جَمَلَ أَيْبَهُ) أو (وَجْهَهُ) أو (وَجْهَهُ أَبٍ).



هذا باب التَّعْجُبِ

وله عبارات كثيرة، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ آمَوَاتًا فَأَخْيَسْنَاكُم مِّنْهُ﴾ [٢٨]، «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَتَّجِسُ» لِلَّهِ دَرَهُ قَارِسًا! والمُبَيَّنُّ له منها في النحو اثنتان:

إحدهما: ما أَفْعَلُهُ، نحو: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا).

فأما (ما) فأجمعوا على اسميتها؛ لأنَّ في (أَحْسَنَ) ضميراً يعود عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها، ثم قال سيبويه: وهي نكرة تامَّة بمعنى شيء. وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر، فموضعه رَفْعٌ، وقال خَشَّ: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها: صِلَةٌ فلا موضع له، أو نكرة ناقصة. وما بعدها صفة فمحله رفع، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيء

وما (أَفْعَلُ) كأَحْسَنَ، فقال البصريون والكسائي: فِعْلٌ؛ للزومه مع ياء المتكلم (لوقاية، نحو: (ما أَفْقَرَنِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى) ففتحته بناء كالفتحة في ضَرَبَ من يَتَضَرَّبُ عَمراً) وما بعده مفعول به، وقال بقية الكوفيين: اسمٌ؛ لقولهم: (ما أَفْعَلُ)، ففتحته إعرابٌ، كالفتحة في (زَيْدٌ عِنْدَكَ) وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ، تنافي عندهم نَصْبُهُ، و(أَحْسَنَ) إنما هو في المعنى وَصْفٌ لزيد، لا لضمير (ما)، (يَتَضَرَّبُ) عندهم مُشَبَّهٌ بالمفعول به.

الصيغة الثانية: أَفْعِلْ به، نحو: (أَحْسِنُ بِزَيْدٍ).

وأجمعوا على فعلية أَفْعِلْ، ثم قال البصريون: لَفْظُهُ لفظُ الأمر، ومعناه الخبر، في الأصل فعلٌ ماضٍ على صيغة أَفْعَلْ بمعنى صار ذا كذا كَ (أَعَدَّ البعير)، أي: غَدَّةً، ثم غَيَّرَتِ الصَّيْغَةُ، فَتَبَحَّ إسناد صيغة الأمر، إلى الاسم الظاهر، فزيدت في الفاعل، ليصير على صورة المفعول به، ك (أَمُرُّ بِزَيْدٍ) ولذلك التَّزِمَتْ، حذفتها في: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨]، فيجوز تركُّها، كقوله:

٣٧٩ - كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وقال الفراء، والزجاج، والزمخشري، وابن كَيْسَانَ، وابن خروف: لفظُهُ ومعناه

الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية، ثم قال ابن كيسان: الضمير للحسن، وقال غيره: للمخاطب، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جَرَى مَجْرَى المثل.

مسألة: ويجوز حذف المتعجب منه، في مثل (ما أحسنه)، إن دل عليه دليل. كقوله:

٢٨٠ - رَبِيعَةٌ خَيْرًا مَا أَعَفَ وَأَكْرَمًا

وفي (أفعل به) إن كان أفعل معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف. نحو: ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، وأما قوله:

٢٨١ - حَمِيداً، وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْماً فَأَجْدِرَ

أي: به، فشاؤ.



مسألة: وكل من هذين الفعلين ممنوع التصرف؛ فالأول: نظير تبارك، وعسى وليس، والثاني: نظير هب بمعنى اعتقد، وتعلم بمعنى اعلم، وعلة جمودهما تضمنتهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع.



مسألة: ولعدم تصرف هذين الفعلين، امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وإن يُفصل بينهما، بغير ظرف ومجرور؛ لا تقول: (ما زيداً أحسن)، ولا (يزيد أحسن) وإن قيل: إن (يزيد) مفعول، وكذلك لا تقول: (ما أحسن يا عبدالله زيداً) ولا (أحس لولا بخله يزيد).

واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، والصحيح الجور. كقولهم: (ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب)، وقوله:

٢٨٢ - وَأُحْسِرَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحُولَا

ولو تعلّق الظرف والجار والمجرور بمعمول فعل التعجب، لم يَجْزِ الفصل. اتفاقاً، نحو: (ما أحسن مُعْتَكِفاً في المسجد)، و(أحسّن بجالس عندك).



فصل: وإنما يُبتنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط:

أحدها: أن يكون فعلاً؛ فلا يُبتنان من الجلف والحمار، فلا يقال: (ما أجلفه). ولا (ما أحمره)، وشذّ (ما أذرع المرأة)، أي: ما أخفّ يدها في الغزل، بنوء مر

نحو: امرأة ذَرَّاعَ، ومثله (ما أَقَمَّته)، و(ما أَجْدَرُهُ بكذا).

الثاني: أن يكون ثلاثياً؛ فلا يبنيان من دَحْرَجَ وضَارَبَ واستَخْرَجَ، إلا أَفْعَلَ، يجوز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير الثَّقل، (ما أَظْلَمَ اللَّيْلَ) و(ما أَقْفَرَ هَذَا المَكَانَ)، وَشَدَّ عَلَى هَذَيْنِ القولين: (ما أَعْطَاهُ) و(ما أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ)، وعلى كل قول: (ما أَتَّقَاهُ)، و(ما أَمْلَأَ الْقَرْيَةَ)، لأنهما تَقَيَّ وامتَلأت، و(ما أَخْصَرَهُ)، لأنه من اخْتُصِرَ، وفيه شذوذ آخر، وسيأتي.

الثالث: أن يكون متصرفاً؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحو: نِعَمَ وَيُسْ.

الرابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحو: (فَنِي وَمَاتَ).

الخامس: أن لا يكون مبنيًا للمفعول؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحو: (ضَرَبَ)، وَشَدَّ (ما ضَرَبَ) من وجهين، وبعضهم يستثني ما كان ملازماً لصيغة (فَعِلَ)، نحو: (عُنِيَتْ حَاجَتُكَ) و(زُهِيَ عَلَيْنَا) فيجيز: (ما أَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ) و(ما أَرْهَاهُ عَلَيْنَا).

السادس: أن يكون تاماً، فلا يُبَيَّنَانِ من نحو: كَانْ، وَظَلْ، وَبَاتْ، وَصَارْ،

السابع: أن يكون مُثَبَّتاً؛ فلا يُبَيَّنَانِ من مَنَفِي، سواء كان ملازماً للنفي، نحو: (ما يَنْدَوَاءُ) أي: ما انتفع به، أم غير ملازم كـ (مَا قَامَ زَيْدٌ).

الثامن: أن لا يكون اسمُ فاعِلِهِ على أَفْعَلِ فَعْلَاءَ؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحو: (عَرَجَ، تَبَيَّنَ) وَخَضِرَ الزَّرْعُ).



نصل: وَيَتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةٍ، وَمِمَّا وَصَفُهُ عَلَى أَفْعَلِ فَعْلَاءَ - (ما أَشَدَّ) وَنَحْوِهِ، وَيَنْصَبُ مَصْدَرُهُمَا بَعْدَهُ، أَوْ بِ (أَشَدِّدْ) وَنَحْوِهِ، وَيُجَرُّ مَصْدَرُهُمَا بِ (أَشَدَّ - أَوْ أَعْظَمَ - دَحْرَجْتُهُ، أَوْ انْطَلَقَتْهُ أَوْ حُمَرَتْهُ) و(أَشَدِّدْ - أَوْ خَصَّ - بِهَا).

وكذا المنفي والمبني للمفعول، إلا أن مصدرهما يكون مؤوَّلاً، لا صريحاً، نحو: (ما أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ) و(ما أَعْظَمَ ما ضَرَبَ) و(أَشَدِّدْ بهما).

وأما الفعل الناقص؛ فإن قلنا: له مصدر، فمن النوع الأول، وإلا فمن الثاني، نحو: (ما أَشَدَّ كَوْنُهُ جَمِيلاً)، أَوْ (ما أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِناً!)، و(أَشَدِّدْ - أَوْ أَكْثِرْ - سَ).

وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه، فلا يتعجب منهما البتة.



هذا باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل (فَبِهَا وَنِعْمَتْ)، واسمان عند باقي الكوفيين؛ بدليل (ما هي نِعَمُ الْوَلَدِ)، جامدان، رافعان لفاعلين مَعْرِفَيْنِ بِالْجَنْسِيَةِ: نحو: ﴿نِعَمَ الْعَبْدِ﴾ [ص: ٣٠]، و﴿بِئْسَ الشَّرْبُ﴾ [الكهف: ٢٩]، أو بالإضافة إلى - قارنَها، نحو: ﴿وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿فَلَيْسَ مَتَوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩] أو إلى مُضَافٍ لِمَا قارنَها، كقوله:

٢٨٣ - فَنِعَمَ ابْنِ أَخْتٍ لِقَوْمٍ غَيْرِ مُكَذِّبٍ

أو مُضَمَّرَيْنِ مُسْتَتَرَيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بتمييز، نحو: ﴿يَبْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] وقوله:

٢٨٤ - نِعَمَ امْرَأً هَرِمَ لَمْ تَغُرْ نَائِبَةً

وأجاز المبرد وابنُ السَّرَّاجِ والفارسيُّ أن يُجْمَعَ بين التمييز والفاعل الظاهر. كقوله:

٢٨٥ - نِعَمَ الْفَتَاةِ فَتَاةٌ هُنَا لَوْ بَدَتْ

ومنع سيبويه وَالسَّيْرَافِيُّ مطلقاً، وقيل: إن أفاد مَعْنَى زائداً جاز، وإلا فلا. كقوله:

فَنِعَمَ الْمَرْءِ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِيٍّ

واختلف في كلمة (ما) بعد نِعَمَ وبئسَ؛ فقيل: فاعل؛ فهي مَعْرِفَةٌ ناقصة - أي موصولة - في نحو: ﴿نِعْمًا يَعْظُمُ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨]، أي: نعم الذي يعظكم به، ومعرفة تامة في نحو: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: فنعم الشيء هي، وقيل: تمييز. غير نكرة موصوفة في الأول وتامة في الثاني.



فصل: وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ بَعْدَ فاعِلِ نِعَمٍ وَبِئْسَ؛ فيقال: (نعم) الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ، (وبئسَ) الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ، وهو مبتدأ، والجملة قبله خبر. ويجوز أن يكون خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ واجب الحذف، أي: الممدوحُ أَبُو بَكْرٍ، والمذمومُ أَبُو لَهَبٍ.

وقد يتقدَّمُ الْمَخْصُوصُ؛ فيتعين كونه مبتدأ، نحو: (زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ).

وقد يتقدّم ما يُشعر به فيحذف، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعَمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]،
هو وليس منه (الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى)، وإنما ذلك من التقدم.



نصل: وكلُّ فعلٍ ثلاثي صالحٍ للتعجُّب منه؛ فإنَّه يجوز استعماله على فَعُلَ
العين - إما بالأصالة كـ (ظُرِفَ، وشُرِفَ) أو بالتحويل كـ (ضُرِبَ) و(فُهِمَ)، ثم
حينئذٍ، مُجْرَى نِعَمَ وبُشْرَ: في إفادة المدح والذم، وفي حكم الفاعل، وحُكْمُ
مختصراً، تقول في المَدْح: (فُهِمَ الرَّجُلُ زَيْدًا)، وفي الذم: (خُبْتُ الرَّجُلَ عَمْرُو).
ومن أمثلته (ساء) فإنَّه في الأصل سَوَاً بالفتح؛ فحوّل إلى فَعُلَ - بالضم - فصار
سَاءَ. ثُمَّ ضُمِّنَ معنى بُشٍ فصار جامداً، قاصراً، محكوماً له ولفاعلُه بما ذكرنا،
سَاءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ) و(سَاءَ حَطَبُ النَّارِ أَبُو لَهَبٍ) وفي التنزيل: ﴿وَسَاءَتْ

سَاءَ﴾ [الكهف: ٢٩]، و﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤].

وذلك في فاعل فَعُلَ المذكور أن تأتي به اسماً ظاهراً مُجَرِّداً من (أل) وأن تَجْرُهُ
وأن تأتي به ضميراً مطابقاً، نحو: (فُهِمَ زَيْدًا)، وسمِعَ (مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ
وَأَجَدْتُ أَبْيَاتًا)، وقال:

٢٨٦ - حُبٌّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى

صله: (حُبُّ الزُّورِ) فزاد الباء، وضَمَّ الحاء؛ لأنَّ فَعُلَ المذكور، يجوز فيه أن
سكن عينه، وأن تُنْقَلَ حركتها إلى فائه؛ فتقول: (ضُرِبَ الرَّجُلُ) و(ضُرِبَ).



نصل: ويُقال في المدح: (حَبَّذا) وفي الذم: (لا حَبَّذا)، قال:

لَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

ومذهبُ سيبويه أن (حَبَّ) فعلٌ، و(ذا) فاعلٌ، وأنهما باقيان على أصلهما،
رَكِبَا وَغُلِبَتِ الْفِغْلِيَّةُ؛ لتقدّم الفعل، فصار الجميع فعلاً وما بعده فاعلٌ، وقيل:
لَا وَغُلِبَتِ الْأَسْمِيَّةُ لَشَرَفِ الْأَسْمِ، فصار الجميع اسماً مبتدأ وما بعده خبراً.

ولا يتغيّر (ذا) عن الأفراد والتذكير، بل يقال: (حَبَّذَا الزَّيْدَانِ وَالْهِنْدَانِ)، أو
الزَّيْدِ وَالْهِنْدِ؛ لأنَّ ذلك كلام جَرَى مَجْرَى المثل؛ كما في قولهم: (الصَّيْفُ
لَبَنٌ)، يقال لكل أحد بكسر التاء وإفرادها، وقال ابن كَيْسَانَ: لأنَّ المشار إليه
صف محدوف، أي: حَبَّذَا حُسْنُ هِنْدٍ.

ولا يتقدّم المخصوص على (حَبَّذَا) لما ذكرنا من أنَّه جرى مجرى المثل،

وقال ابن بابشاذ: لثلاثاً يتوهم أن في (حَبَّ) ضميراً، وأن (ذا) مفعول.
تنبيه: إذا قلت: (حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ) فحَبَّ هذه من باب فَعَّلَ المتقدم ذكره.
 ويجوز في حائه الفتح والضم، كما تقدّم؛ فإن قلت: (حَبَّذا) ففتح الحاء واجب -
 جعلتهما كالكلمة الواحدة.



هذا باب أفعال التفضيل

إنما يُصاغ أفعُلُ التَّفضيلِ ممّا يُصاغ منه فِعْلاً التعجّب؛ فيقال: (هُوَ أَضْرَبُ
 و(أَعْلَمُ) و(أَفْضَلُ) كما يقال: (مَا أَضْرَبُهُ) و(أَعْلَمُهُ) و(أَفْضَلُهُ) وَشَدَّ بِنَاؤُهُ مِنْ وَصْفٍ -
 فِعْلٌ لَهُ؛ كـ (هُوَ أَقْمَنُ بِهِ) أي: أَحْوُّ، و(أَلْصُّ مِنْ شِطَاطٍ)، وممّا زاد على ثلاث -
 كـ (هَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ)، وفي أفعُلِ المذاهبِ الثلاثة، وَسُمِعَ (هُوَ أَغْضَضَ
 لِلدَّرَاهِمِ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ)، و(هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ)، ومن فِعْلِ المفعِلِ -
 كـ (هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكَ) و(أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيينِ) و(أَعْنَى بِحَاجَتِكَ).
 وما تُوصِّلُ به إلى التعجّب ممّا لا يتعجّب منه بلفظه يُتَوَصَّلُ به إلى التَّفضيلِ -
 ويُجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً؛ فيقال: (هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجاً) و(حُمْرَةً).



فصل: ولاسم التفضيل ثلاث حالات:

إحداها: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، فيجب له حكمان:

أحدهما: أن يكون مفرداً مذكراً دائماً، نحو: ﴿لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: ٨].

ونحو: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ . . .﴾ [التوبة: ٢٤] الآية، ومن ثم قيل في (أَخْرَأَ)
 إنه معدول عن آخر، وفي قول ابن هانيء:

٣٨٨ - كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا

إنه لَحَنٌّ.

والثاني: أن يؤتى بعده بمن جارة للمفضول، وقد تُحذفان نحو: ﴿وَالْآخِرَةُ -

وَأَبْقَى﴾ (٧) [الأعلى: ١٧]، وقد جاء الإثبات والحذف في: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَنَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أي: منك.

وأكثر ما تحذف (من) إذا كان أفعُلُ خبراً، وَيَقِلُّ إذا كان حالاً، كقوله:

٣٨٩ - ذَنُوبٌ وَقَدْ جَلَنَّاكَ كَالْبِدْرِ أَجْمَلًا

أي: دَنَوْتُ أَجْمَلَ من البدر، أو صفة كقوله:

٣٩٠ - تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

أي: تَرَوَّحِي وائتي مكاناً أَجْدَرَ من غيره بأن تقيلي فيه.

ويجبُ تقديم (من) ومجرورها عليه إن كان المجرور استفهاماً؛ نحو: (أَنْتَ مِمَّنْ تَرَوَّحِي) أو مضافاً إلى الاستفهام (أَنْتَ مِنْ غُلَامٍ مَنْ أَفْضَلُ)، وقد تتقدم في غير استفهام، كقوله:

٣٩١ - فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

وهو ضرورة.

الحالة الثانية: أن يكون بال؛ فيجب له حكمان:

أحدهما: أن يكون مُطَابِقاً لموصوفه، نحو: (زَيْدٌ الْأَفْضَلُ) و(هِنْدٌ الْفُضْلَى) - (زَيْدٌ الْأَفْضَلَانِ) و(الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ) و(الْهِنْدَاتُ الْفُضْلِيَّاتُ) أو (الْفُضْلُ).

والثاني: ألا يُؤْتَى معه بِمَنْ، فأما قول الأعشى:

٣٩٢ - وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

فَخُرَجَ على زيادة (أل) أو على أنها متعلقة بـ (أكثر) نكرة محذوفاً مُبْدَلاً من (كثر) المذكور.

الثالثة: أن يكون مُضَافاً، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران: التذكير،

وحيد، كما يلزمان المجزء؛ لاستوائهما في التنكير، ويلزم في المضاف إليه أن يكون مذكراً. نحو: (الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ) و(الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ) و(هِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ)،

نحو: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَاْفِرٍ بِدِيَارِهِ﴾ [البقرة: ٤١]، فالتقدير: أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ.

وإن كانت الإضافة إلى معرفة؛ فإن أَوَّلَ أَفْعَلُ بما لا تَفْضِيلُ فيه وَجَبَتْ المطابقة،

نحو: (النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ)؛ أي: عَادِلَا هُمُ، وإن كان على أصله من

التمييز، لِمُتَاوِلَةِ جازات المُطَابَقَةِ؛ كقوله تعالى: ﴿أَكْثَرُ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، ﴿هُمْ

أَكْثَرُ﴾ [هود: ٢٧]، وتركها كقوله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِئَهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِ﴾ [البقرة:

٢٠٥]، وهذا هو الغالب، وابن السراج يوجبها، فإن قُدِّرَ (أكابر) مفعولاً ثانياً، و(مجرميها)

مفعولاً أول فيلزمه المطابقة في المجزء.



مسألة: يرفع أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ الضَّمِيرَ المستتر في كل لغة، نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ)،

والضَّمِيرُ المنفصلَ والاسمَ الظَّاهرَ في لغة قليلة، كـ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ) (أنت)، وَيَطْرُدُ ذلك إذا حُلَّ محلَّ الفعل، وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًّا. مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين، نحو: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي غَيْرِ زَيْدٍ)، فإنه يجوز أن يقال: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَحُسْنِهِ فِي غَيْرِ زَيْدٍ)، والأصلُ أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين، أولُهما: للموصوف، وثانيهما للظاهر، كما مثَّلْنَا، وقد يُحذف الضمير الثاني، وتدخل (مِنْ) إما على الاسم الظَّاهر أو على محله، أو على ذي المحل؛ فتقول: (مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ)، أو (مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ) أو (مِنْ زَيْدٍ)؛ فتحذف مضافًا، أو مضافين، وقد لا يُؤْتَى بعد المرفوع بشيء؛ فتقول: (مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ)، وقالوا: (مَا أَحَدٌ أَحْسَنَ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ) والأصلُ: (مَا أَحَدٌ أَحْسَنَ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حُسْنِ الْجَمِيلِ بِزَيْدٍ) ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملاسته إيَّاه، ثم حذفوا المضاف؛ ومثله في المعنى:

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ زَفِيٍّ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ
والأصلُ: (مِنْ وَلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِّيقِ) ثم (مِنْ فَضْلِ الصَّدِّيقِ) ثم (مِنْ الصَّدِّيقِ)



هذا باب النعت

الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والنسق، والبدل.
فالنعت - عند الناظم - هو (التابع الذي يُكْمَلُ متبوعه، بدلالته على معنى فيه، فيما يَتَعَلَّقُ به).

فخرج بقيد التكميل النسق والبدل، وبقيد الدلالة المذكورة: البيان والتوكيد.
والمراد بالمكمل المَوْضُحُ للمعرفة، كـ (جَاءَ زَيْدٌ التَّاجِرُ) أو (التَّاجِرُ أَبُوهُ) والمخصص للنكرة، كـ (جَاءَنِي رَجُلٌ تَاجِرٌ) أو (تَاجِرٌ أَبُوهُ).
وهذا الحدُّ غيرُ شامل لأنواع النعت؛ فإن النعت قد يكون لمجرد المدح.
كـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، أو لمجرد الذم، نحو: (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) أو للتَّرحُّمِ، نحو: (اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمُسْكِينُ) أو للتوكيد، نحو: ﴿فَقَعَتْ وَجْدَةً﴾ [الحاقة: ١٣].



فصل: وَتَجِبُ مُوَافَقَةُ النِّعَةِ لِمَا قَبْلَهُ فِيمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِيهِ مِنْ أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ
الَّتِي، وَمِنْ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ.

تقول: (جَاءَنِي زَيْدُ الْفَاضِلِ) وَ(رَأَيْتُ زَيْدَ الْفَاضِلِ) وَ(مَرَزْتُ بَزِيدَ الْفَاضِلِ)
جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ) كَذَلِكَ.

وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ فَإِنْ رَفَعَ الْوَصْفُ ضَمِيرَ
الْمَوْصُوفِ الْمُسْتَتِرِ وَافَقَهُ فِيهَا، كـ (جَاءَنِي أَمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ، وَرَجُلَانِ كَرِيمَانِ، وَرَجُلٌ
كَرِيمٌ) وَكَذَلِكَ: (جَاءَنِي أَمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ الْأَبِ) أَوْ (كَرِيمَةٌ أَبًا) وَ(جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا
الْأَبِ) أَوْ (كَرِيمَانِ أَبًا) وَ(جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرَامِ الْأَبِ) أَوْ (كَرَامِ أَبًا)؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ فِي
هَذِهِ كَلَّةٌ رَافِعٌ ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ الْمُسْتَتِرِ.

وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أُعْطِيَ حُكْمَ الْفِعْلِ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ حَالُ
الْمَوْصُوفِ.

تقول: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ) وَ(بِأَمْرَأَةٍ قَائِمِ أَبُوهَا)، كَمَا تَقُولُ: (قَامَتْ أُمُّهُ)
(قَامَ أَبُوهَا) وَ(مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمِ أَبَوَاهُمَا)، كَمَا تَقُولُ: (قَامَ أَبَوَاهُمَا)، وَمَنْ قَالَ:
-- (أَبَوَاهُمَا) قَالَ: (قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا)، وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمِ أَبَاؤُهُمْ)، كَمَا
-- (قَامَ أَبَاؤُهُمْ)، وَمَنْ قَالَ: (قَامُوا أَبَاؤُهُمْ) قَالَ: (قَائِمِينَ أَبَاؤُهُمْ) وَجَمَعَ التَّكْسِيرُ
صَحُوحًا مِنَ الْإِفْرَادِ، كـ (قِيَامِ أَبَاؤُهُمْ).



فصل: والأشياء التي يُنْعَتُ بِهَا أَرْبَعَةٌ:

أحدها: المشتق، والمراد ما دَلَّ عَلَى حَدِيثٍ وَصَاحِبِهِ، كـ (ضَارِبٍ) وَ(مَضْرُوبٍ)
يَحْسَنُ) وَ(أَفْضَلُ).

الثاني: الجامد المشبه للمشتق في المعنى، كاسم الإشارة، وَ(ذِي) بِمَعْنَى
صَاحِبِ، وَأَسْمَاءُ النَّسَبِ، تَقُولُ: (مَرَزْتُ بِزَيْدٍ هَذَا) وَ(بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ) وَ(بِرَجُلٍ
عَشِيْقِي) لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْحَاضِرُ، وَصَاحِبُ مَالٍ، وَمَنْسُوبٌ إِلَى دِمَشْقَ.

الثالث: الجملة، وَلِلنَّعْتِ بِهَا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ: شَرْطُ فِي الْمَنْعُوتِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
مَعْنًى لِمَا لَفْظًا وَمَعْنًى، نَحْوُ: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، أَوْ مَعْنًى
لِشَيْءٍ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِأَلِ الْجَنْسِيَّةِ، كَقَوْلِهِ:

٣٩٣ - وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُْبُّنِي

وشرطان في الجملة؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مُشْتَمِلَةً عَلَى ضَمِيرٍ يَرْبُطُهَا بِالْمَوْصُوفِ،
مَنْفُوطٌ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ مُقَدَّرٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾

[البقرة: ١٢٣]، أي: لا تجزي فيه، والثاني: أن تكون حَبْرِيَّةً، أي: مُحْتَمِلَةً لِلصَّدَقِ والكذب؛ فلا يجوز (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرَبُهُ) ولا (يَعْبُدُ بِعُتْكُهُ) قاصداً لإنشاء البيع، فرب جاء ما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار القول كقوله:

٣٩٤ - جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطْ

أي: جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هذا الكلام.

الرابع: المصدر، قالوا: (هَذَا رَجُلٌ عَذْلٌ، وَرِضَاءٌ، وَرُزْرٌ، وَفُطْرٌ) وذلك، عند الكوفيين، على التأويل بالمشتق، أي: عَادِلٌ، وَمَرْضِيٌّ، وَرَازِرٌ، وَمُفْطِرٌ، وعد البصريين على تقدير مضاف، أي: دُو كذا، ولهذا التزم أفرادُه وتذكيره، كما يلتزمان - صُرِّحَ بدو.



فصل: وإذا تعددت النعوت: فإن اتحد معنى التعت استُغْنِيَ بالتثنية والجمع عن تفريقه، نحو: (جَاءَنِي رَجُلَانِ فَاضِلَانِ) و(رَجَالٌ فَضْلَاءُ) وإن اختلف وَجَبَ التفريق فيها بالعطف بالواو، كقوله:

٣٩٥ - عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ

وقولك: (مَرَرْتُ بِرَجَالٍ شَاعِرٍ وَكَاتِبٍ وَفَقِيهٍ).

وإذا تعددت النعوت واتحد لفظ التعت؛ فإن اتحد معنى العامل وعمله ج الإتياع مطلقاً، ك (جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرُو الظَّرِيفَانِ) و(هَذَا زَيْدٌ وَذَلِكَ عَمْرُو الْعَاقِلَارِ) و(رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَبْصَرْتُ خَالِدًا الشَّاعِرَيْنِ)، وَخَصَرُ بعضهم جَوَازَ الإتياع بكون المتبوعين فاعلي فعلين، أو حَبْرِيَّ مبتدئين.

وإن اختلفا في المعنى والعمل، ك (جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْرًا الْفَاضِلَيْنِ)، اختلف المعنى فقط، ك (جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرُو الْكَاتِبَانِ) أو العمل فقط ك (هَذَا مُؤَدِّ زَيْدٍ وَمُوجِعُ عَمْرٍو الشَّاعِرَيْنِ) وَجَبَ الْقَطْعُ.



فصل: وإذا تكررَت النعوت لواحد؛ فإن تعين مُسَمَّاهُ بدونها، جازَ إتياعُها. وقَطْعُها، والجمع بينهما بشرط تقديم المُتَّبِعِ، وذلك، كقول خِرَاقٍ:

٣٩٦ - لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَقَّةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

ويجوز فيه رَفْعُ (النَّازِلِينَ) و(الطَّيِّبِينَ) على الإِتِّبَاعِ لـ (قومي)، أو على القطع
 - (هُمْ)، ونصبُهُما بإِضْمَارِ (أمدح) أو (أذكر)، ورَفْعُ الأوَّلِ ونصبِ الثاني على ما
 - وعكسه على القطع فيهما.

وإن لم يُعْرَفْ إلا بمجموعها، وَجَبَ إِتِّبَاعُهَا كُلِّهَا، لتزِيلِهَا مِنْهُ مَنْزِلَةَ الشَّيْءِ
 - حذ، وذلك، كقولك: (مَرَزْتُ بَزِيدَ التَّاجِرِ الْفَقِيهِ الْكَاتِبِ) إذا كان هذا
 - مَرْغُوفٌ يُشَارِكُهُ فِي اسْمِهِ ثَلَاثَةٌ، أَحَدُهُمْ: تاجر كاتب، والآخر: تاجر فقيه،
 - آخر: فقيه كاتب.

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأَوْجُهَ الثلاثة.
 وإن كان المنعوت نكرةً تعيَّن في الأوَّلِ مِنْ نَعْوَتِهِ الإِتِّبَاعُ، وجاز في الباقي
 - كقوله:

- يَا أَيُّهَا إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلٍ وَشُعْنًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي
 - حقيقة القطع: أَنْ يُجْعَلَ النَّعْتُ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ، أو مفعولاً لفعل.

فإن كان النعتُ المَقْطُوعُ لمَجْرَدِ مَدْحٍ أو ذَمٍّ أو تَرْحُمٍ وَجَبَ حَذْفُ الْمَبْتَدَأِ
 - كقولهم: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ) بالرفع بإِضْمَارِ (هو)، وقوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ
 حَمَلَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، بالنصب بإِضْمَارِ (أدُم).
 وإن كان لغير ذلك جاز ذكره، تقول: (مَرَزْتُ بَزِيدَ التَّاجِرِ) بالأَوْجُهَ الثلاثة، ولك
 - تقول: (هو التاجر) و(أعني التاجر).



صل: ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن عَلِمَ، وكان النَّعْتُ إمَّا صَالِحًا لِمُبَاشَرَةٍ
 - عمل نحو: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَيِّئَاتٍ﴾ [سبأ: ١١]، دُرُوعًا سَابِغَاتٍ، أو بعضُ اسمٍ مُقَدَّمٍ
 - حَرَضٍ بَيْنَ أو فِي.
 - لأوَّلِ كقولهم: (مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ)، أي: مِنَّا فَرِيقٌ ظَعَنَ، وَمِنَّا فَرِيقٌ أَقَامَ.
 - والثاني، كقوله:

- يَا قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْسَمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ
 - صله (لَوْ قُلْتُ: مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْتُمْ) فحذف الموصوف وهو
 - وكسر حرف المضارعة من تأثم، أبدلَ الهمزة ياء، وقَدَّمَ جواب لو فاصلاً بين
 - حَرِ الْمُقَدَّمِ، وهو الجار والمجرور، والمبتدأ وهو (أحد) المحذوف.



ويجوز حذف النعت إن عُلِمَ، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصًّا﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: كل سفينة صالحة، وقول الشاعر:

٣٩٩ - فَلَمْ أَغْطْ شَيْئاً وَلَمْ أَمْنَعْ

أي: شَيْئاً طَائِلاً وقوله:

٤٠٠ - مَهْمَنْ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ

أي: فَرْعٌ فَاحِمٌ وَجِيدٌ طویل.



هذا باب التوكيد

وهو ضربان: لفظي وسيأتي، ومعنوي وله سبعة ألفاظ:

الأول والثاني: النَّفْسُ وَالْعَيْنُ، وَيُؤَكِّدُ بِهِمَا لرفع المجاز عن الذات، تقول: (جاء الخليفة) فيحتمل أن الجائي خبره أو ثقله، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال.

ويجب اتصالهما بضمير مُطَابِقٍ للمؤكد، وأن يكون لفظهما طَبَقَهُ في الإفراد والجمع، وأما في التثنية فالأصحُّ جَمْعُهُمَا على أفعل، ويدرِّجُ أفرادهما على تشبيتهما عند الناظم، وغيره بعكس ذلك.

والألفاظ الباقية: كِلَا وَكِلْتَا للمثنى، وكُلٌّ وجميع وعامةً لغيره.

ويجب اتصالهِنَّ بضمير المؤكِّد؛ فليس منه ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، خلافاً لمن وَهَمَ، ولا قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كَلَّا فِيهَا﴾ [غافر: ٤٨]، خلافاً للنفز والزمخشري، بل (جميعاً) حال، و(كلأ) بدَلٌ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف.

ويُؤَكِّدُ بِهِنَّ لرفع احتمال تقدير بعض مضافٍ إلى متبوعهن؛ فمن ثَمَّ جاز (جاءني الزيدانِ كِلَاهُمَا) و(المرأتانِ كِلْتَاهُمَا) لجواز أن يكون الأصل، جاء أحد الزيدتين إحدى المرأتين، كما قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢]. بتقدير يخرج من أحدهما، وامتنع على الأصح (اختصم الزيدانِ كِلَاهُمَا) و(الهند كِلْتَاهُمَا) لامتناع التقدير المذكور، وجاز (جاء القومُ كُلُّهُمْ) و(اشتريت العبدَ كُلَّهُ) وامتنع (جاء زيدٌ كُلُّهُ).

والتوكيد بجميع غريب، ومنه قول امرأة:

٤٠١ - فـدَاكَ حَيٍّ خـوْلَانٍ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدُ

وكذلك التوكيد بعامة، والتاء فيها بمنزلتها في النافلة؛ فتصلح مع المؤنث
 كـ: (اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّتَهُ)، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٨٨].



فصل: ويجوز - إذا أريد تقوية التوكيد - أن تُشيع كُلُّهُ بأجمع، وكُلُّهَا بجمعاء،
 بـ: (أَجْمَعِينَ، وَكُلَّهُنَّ بِجَمْعٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿نَسَجَدَ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمُ أَجْمَعُونَ﴾ [٣٠]).

وقد يُؤكَّد بهن وإن لم يتقدم كل، نحو: ﴿لَأُعَوِّبَهُنَّ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، ﴿لَمَوْعِدُهُمْ
 [نحجر: ٤٣]، ولا يجوز تشية أجمع ولا جمعاء استغناء بكلاً وكُلَّتَا، كما استغنوا
 سِيٌّ عن تشية سَوَاءٍ، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك؛ فتقول: (جَاءَنِي الزَّيْدَانِ
 خَنْعَانٍ) و(الْهَذَانِ جَمْعَاوَانِ).

وإذا لم يُفدْ توكيد النكرة لم يَجْزْ باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وهو
 الصحيح. وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكَّد محدوداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة،
 (لَا غَتَكُفْتُ أُسْبُوعاً كُلَّهُ) وقوله:

٤٠٢ - يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ

وَمَنْ أَنشد (شهر) مكان حول فقد حرَّفه، ولا يجوز (صُمْتُ زَمناً كُلَّهُ) ولا (شَهراً
 حقة).



فصل: وإذا أكَّد ضميرٌ مرفوع متصل، بالنفس أو بالعين، وجب توكيده أولاً
 بـ: (قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ) بخلاف (قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ) فيمتنع
 ضمير. وبخلاف (ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ)، و(مَرَزْتُ بِهِمْ أَنْفُسَهُمْ)، و(قَامُوا كُلُّهُمْ)،
 بـ: ضمير جائز لا واجب.



وأما التوكيد اللفظي فهو: اللفظ المكرر به ما قبله.
 فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْمُونَ﴾ [١]، ﴿كَلَّا
 [النبا: ٤، ٥]، ونحو: ﴿أَوَلَيْكَ فَأُولَىٰ﴾ [٣٠]، ﴿ثُمَّ أَوَلَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾ [٣١]، [الفيامة: ٣٤]،
 و(تأتي بدونه، نحو قوله ﷺ: «وَاللَّهِ لَأَغْرُونَ قُرَيْشاً» ثلاث مرَّاتٍ، ويجب الترك
 بـ: إيهام التعدد، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ زَيْداً).

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح، نحو: (فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ) وقوله: **بَاطِلٌ بَاطِلٌ**

٤٠٣ - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً، جاز أن يُؤكَّدَ به كلُّ ضميرٍ متصل، نحو: (قُمْتَ أَنتَ) و(أَكْرَمْتُكَ أَنتَ) و(مَرَزْتُ بِكَ أَنتَ).

وإن كان ضميراً متصلاً وُصِّلَ بما وُصِّلَ به المؤكَّد، نحو: (عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ). وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح، كقولك: (قَامَ قَامَ زَيْدٌ) وقوله:

٤٠٤ - لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنِيَّةٍ إِنِّهَا

وإن كان غَيْرَ جوابيٍّ، وجب أمران: أن يُفَصَّلَ بينهما، وأن يُعَادَ مع التوكيد. اتصل بالمؤكَّد إن كان مضمراً، نحو: ﴿أَيُّدُكُمْ أَكْثَرُ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّ

تُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، وأن يُعَادَ هو أو ضميره إن كان ظاهراً، نحو: (إِنَّ زَيْدًا زَيْدًا فَاضِلٌ) أو (إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ) وهو الأولى، وَشَذَّ اتَّصَالَ الحرفين، كقوله:

٤٠٥ - إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ

وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ:

٤٠٦ - حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

لأن المؤكَّد حَرْفَانِ؛ فلم يَتَّصِلْ لفظٌ بمثله، وَأَشَدُّ مِنْهُ قَوْلُهُ:

٤٠٧ - وَلَا إِلَهَ إِلَّا يَهُدَى أَبَدًا دَوَاءً

لكون الحرف على حرف واحد.

وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ:

٤٠٨ - فَصَبَحَ لَا يُسْأَلُنِي عَنْ بَمٍّ بِهِ

لأن المؤكَّد على حرفين، ولاختلاف اللفظين.



هذا باب العطف

وهو ضربان: عَطْفُ نَسَقٍ، وسيأتي، وعَطْفُ بَيَانٍ، وهو (التَّابِعُ الْمُشَبَّهِ لِلصِّفَةِ فِي

توضيح متبوعه، إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة).

والأول: مُتَّفَقٌ عليه، كقوله:

٤٠٩ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو خُنَيْسٍ عُمَرُ

والثاني: أثبتته الكوفيون وجماعة وجوزوا أن يكون منه، ﴿أَوْ كَفَرَهُ طَعَامُ
سَكِينٍ﴾ [المائدة: ٩٥]، فيمن نَوَّ كَفَارَةً، ونحو: ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]،
بحقن يوجبون في ذلك البدلية، ويخصّصون عطف البيان بالمعارف.

ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه الإعراب الثلاثة والإفراد والتذكير
الكبير وفروعهن، وقول الزمخشري: إِنَّ ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، عطف على
﴿سَكِينٍ﴾ [آل عمران: ٩٧]، مُخَالِفٌ لجماعهم، وقوله وقول الجرجاني يُشْتَرَطُ كونه
نسخ من متبوعه مخالف لقول سيبويه في: (يا هذا ذا الجُمة) إِنَّ (ذا الجمة) عطف
مع أَنَّ الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة.

ويصح في عطف البيان أن يُعْرَبَ بَدَلُ كُلِّ، إلّا إن امتنع الاستغناء عنه، نحو:
عند قام زيد أخوها) أو إخلاله محلّ الأول، نحو: (يا زيد الحارث) وقوله:

٤١٠ - أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا

وقوله:

٤١١ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشِيرٍ

وتجوز البدلية في هذا عند الفراء؛ لإجازته (الصَّارِبُ زَيْدٌ)، وليس بمرضيٍّ.



هذا باب عطف النسق

وهو (تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الأحرuf الآتي ذكرها).

وهي نوعان: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، إما مطلقاً، وهو الواو
و(ثم) و(حتى)، وإمّا مقيداً، وهو (أو) و(أم)؛ فشرطهما أن لا يقتضيا إضراباً،
بغتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، إما لكونه يُثَبَّتُ لما بعد ما انتفى عمّا
سلفه وهو (بل) عند الجميع، و(لكن) عند سيبويه وموافقيه، وإمّا لكونه بالعكس، وهو
(ف) عند الجميع، و(ليس) عند البغداديين، كقوله:

٤١٢ - إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

فصل: أما الواو فلمُطْلَقُ الجمع؛ فَتَعَطَّفُ متأخراً في الحكم، نحو: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا نُوْحًا وَإِبْرَاهِيْمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، ومُتَقَدِّمًا، نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوجَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، ومُصَاحِبًا، نحو: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَبَ السَّيْفِينَةَ﴾ [العنكبوت: ١٥].

وتنفرد الواو بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفى بالكلام به كـ (اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(اضْطَفَّ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو) الاختصام والتضارب والاضطفاف والبيئية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا بسبب فصاعداً، ومن هنا قال الأصمعي: الصواب أن يقال:

٤١٣ - بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلٍ

بالواو؛ وَحُجَّةُ الجماعة أَنَّ التقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حوْمَلٍ؛ فيه بمنزلة: (اخْتَصَمَ الزَّيْدُونَ فَالْعَمْرُونَ).



وأما الفاء فللترتيب والتعقيب، نحو: ﴿أَمَّا نُمُوتُ نَفْسُهُ﴾ [عبس: ٢١]، وكثيراً ما تقتضي أيضاً التسبب إن كان المعطوف جملة، نحو: ﴿فَوَكَّرْتُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥] واعتُرض على الأول بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءً هَاسَةً﴾ [الأعراف: ٤]، ونحو: (تَوَلَّى فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ) الحديث، والجواب: أَنَّ المعنى أردنا إهلاكها، وأراد الوضوء. وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ غُثَاءً﴾ [الاعلى: ٥]، والجواب أَنَّ التقدير: فَمَضَتْ فَجَعَلَهُ غُثَاءً، أو بأن الفاء نابت عن ثُمَّ كما جاء عكسه وسيأتي.

وتختصُ الفاء بأنها تَعَطَّفُ على الصَّلَةِ ما لا يَصِحُّ كونه صلةً لخلوه من العدد نحو: (اللَّذَانِ يَقُومَانِ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ)، وعكسه، نحو: (الَّذِي يَقُومُ أَخُوهُ فَيَغْضَبُ هُوَ زَيْدٌ)، ومثُلُ ذلك جَارٍ في الخبر والصفة والحال، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقوله:

٤١٤ - وَإِنْ سَأَنْ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو.....



وأما (ثُمَّ) فللترتيب والتراجي، نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْفَرْنَا﴾ [عبس: ٢١]، وقد تَوَضَّعُ موضعُ الفاء، كقوله:

٤١٥ - جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ



وأما (حَتَّى) فالعطفُ بها قليلٌ، والكوفيون يُنكرونه، وشروطُهُ أربعةُ أمور:

أحدهما: كون المعطوف اسماً.

والثاني: كونه ظاهراً؛ فلا يجوز (قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا) ذكره الْخَضْرَاوِي.

والثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إما بالتحقيق، نحو: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ

حَتَّى رَأْسَهَا) أو بالتأويل، كقوله:

ثَغْيِ الصَّحِيفَةِ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فيمن نصب (نَعْلَهُ)، فَإِنَّ ما قبلها في تأويل ألقى ما يُثْقَلُهُ، أو شبهها بالبعض،

نحو: (أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا) ويمتنع (حَتَّى وَلَدُهَا) وضابط ذلك أَنَّهُ إِنْ حَسَنَ الاستثناء حَسُنَ دخول حتى.

والرابع: كونه غاية في زيادة حسيّة، نحو: (فُلَانٌ يَهْبُ الْأَعْدَادَ الْكَثِيرَةَ حَتَّى

العرف) أو معنوية، نحو: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ، أو الملوكة)، أو في نقص

الشيء، نحو: (الْمُؤْمِنُ يُجْزَى بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ)، ونحو: (عَلَبَكَ النَّاسُ

حَتَّى نَضِيئَانِ، أو النساء).

وأما (أَمْ) فضربان: منقطعة وستائي، ومتصلة وهي الْمُسَبُّوقَةُ إمَّا بهمزة التسوية،

في الداخلة على جملة في محلّ المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين،

نحو: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [البقرة: ٦]، أو اسميتين، كقوله:

٤١٧ - أَمْوَاتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِئُ

أو مختلفتين، نحو: (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) [الأعراف: ١٩٣]،

بهمزة يُطلب بها وبأَمِ التَّعْيِينِ، وتقع بين مفردين متوسط بينهما ما لا يُسأل عنه،

نحو: (أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَوْ أَلَمَّةً) [النازعات: ٢٧]، أو متأخراً عنهما، نحو: (وَلِنْ أَدْرِي

نَرِي أَمْ بَعِيدٌ مَا نُوعِدُونَ) [الأنبياء: ١٠٩]، وبين فعليتين، كقوله:

٤١٨ - فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي خُلُمٌ

لأن الأَرْجَحَ كَوْنُ (هي) فاعلاً بفعل محذوف، واسميتين، كقوله:

٤١٩ - شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِقْرٍ

الأصلُ (أَشُعَيْثُ) فحذفت الهمزة والتنوين منهما.

والمُنْقَطَعَةُ هي الخالية من ذلك، ولا يُفارقها معنى الإضراب، وقد تقتضي مع

نحو: استفهاماً: حقيقياً نحو: (إِنَّهَا لِأَبْلُ أَمْ شَاءَ)، أي: بل أهْيَ شَاءَ، وإمَّا قَدَرْنَا

بعضها متبداً، لأنها لا تدخل على المفرد، أو إنكارياً، كقوله تعالى: (أَمْ لَهُ الْبَلَتْ) [نور: ٣٩]، أي: أله البنات، وقد لا تَقْتَضِيهِ البتة، نحو: (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ

وَالنُّورُ ﴿الرعد: ١٦﴾، أي: بل هل تستوي؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام، وكقول الشاعر:

٤٢٠ - هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمَ

إذ لا معنى للاستفهام.

وأما (أو) فإنها بعد الطلب للتخيير، نحو: (تَزَوَّجْ زَيْبًا أَوْ أُخْتَهَا) أو للإباحة، نحو: (جَالِسِ الْعُلَمَاءَ أَوْ الزُّهَادَ) والفرق بينهما امْتِنَاعُ الجمع بين المتعاطفين في التخيير، وَجَوَازُهُ في الإباحة.

وبعد الخبر للشك، نحو: ﴿لَيْشَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، أو للإبهام، نحو: ﴿وَأَيَّاءَ أَوْ إِنَّاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤]، وللتفصيل، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١٣٥]، أو للتقسيم، نحو: (الْكَلِمَةُ اسْمٌ أَوْ عَمَلٌ أَوْ حَرْفٌ)، وللإضراب عند الكوفيين وأبي علي، حكى الفراء: (اذمَّبَ إِلَى زَيْدٍ أَوْ - ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ)، وبمعنى الواو عند الكوفيين، وذلك عند أمّ اللبس، كقوله:

٤٢١ - مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ

وزعم أكثر النحويين: أَنَّ (إمّا) الثانية في الطَّلَبِ والخَبَرِ - نحو: (تَزَوَّجْ إمّا هـ وإمّا أُخْتَهَا) و(جَاءَنِي إمّا زَيْدٌ وإمّا عَمْرُو) - بمنزلة (أو) في العطف والمعنى، وقال علي وابن كيسان وبرهان: هي مثلها في المعنى فقط، ويُؤيِّدُهُ قولهم: إنها مُجْمَعَةٌ للواو لزومًا، والعاطف لا يدخل على العاطف، وأما قوله:

٤٢٢ - أَيُّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيُّمَا إِلَى نَارٍ

فساذ، وكذلك فَتَحُ همزتها وإبدال ميمها الأولى.

وأما (لَكِنْ) فعاطفة خلافاً ليونس، وإنما تَعَطَّفَ بشروط: إفراد معطوفها، و- تُسَبِّقُ بنفي أو نهْي، وأن لا تقترب بالواو، نحو: (مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ، لَكِنْ طَالِحٍ)، ونحو: (لَا يَقُمْ زَيْدٌ، لَكِنْ عَمْرُو) وهي حرف ابتداء إن تَلَتْهَا جُمْلَةٌ، كقوله: ٤٢٣ - إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُثَلِّتُ

أَوْ تَلَّتْ وَاوًا، نحو: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: ولكن كرسول الله، وليس المنصوب معطوفاً بالواو؛ لأنَّ مُتَعَاتِفِي الواو المفردين لا يختصم بالسَّلْبِ والإيجاب، أو سُبِّقَتْ بإيجاب، نحو: (قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَقُمْ) ولا يجب (لَكِنْ عَمْرُو) على أَنَّهُ معطوف، خلافاً للكوفيّين.

وأما (بَلْ) فَيُعْطَفُ بها بشرطين، إفراد معطوفها، وأن تُسَبِّقَ بإيجاب أو أمر

من أو نهى، ومعناها بعد الأولَيْن سَلْبُ الحكم عما قبلها وجَعْلُهُ لما بعدها، كـ (قَامَ بَلَّ عَمْرُو)، و(لَيْقُمَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو)، وبعد الأخيرَيْن تَقْرِيرُ حكم ما قبلها وجَعْلُ لما بعدها، كما أن لكن كذلك، كقولك: (مَا كُنْتُ فِي مَنْزِلِ رَبِيعِ بَلَّ فِي أَرْضِ بَيْتِي بِهَا)، و(لَا يَقُمُ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو) وأجاز المبرد كونَهَا ناقلةً معنى النَّفْيِ والنَّهْيِ لما بعدها؛ فيجوز على قوله: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلَّ قَاعِدًا) على معنى بل ما هو قاعدًا، سلب الجمهور أَنَّهَا لا تفيد نَقْلَ حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر، نحو: (قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو)، و(اضْرِبْ زَيْدًا بَلَّ عَمْرُو).



وأما (لَا) فَيُعْطَفُ بها بشروط: إفراد معطوفها، وأن تُسَبِّقَ بإيجاب أو أمرٍ اتفاقاً، كـ (هَذَا زَيْدٌ لَا عَمْرُو)، و(اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرُو)، أو نداء، خلافاً لابن سَعْدَانَ، نحو: (أَنْ أَخِي لَا ابْنُ عَمِّي) وأن لا يَصْدُقَ أَحَدُ متعاطفيها على الآخر، نَصَّ عليه سَيِّدِي، وهو حق؛ فلا يجوز (جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ)، ويجوز (جَاءَنِي رَجُلٌ لَا أَمْرَأَةٌ). وقال الزَّجَّاجِيُّ: وأن لا يكون المعطوف عليه معمولٌ فعلٍ ماضٍ؛ فلا يجوز (جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو) ويردُّه قوله:

٤٢٤ - عَقَابُ تَنُوفِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

نصل: يُعْطَفُ على الظاهر والضمير المنفصل والضمير المُتَّصِلُ المنصوب بلا، كـ (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، ونحو: ﴿جَمَعْتَكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ٣٨]. ولا يَحْسُنُ العُطْفُ على الضمير المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد لبسٍ بضمير منفصل، نحو: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، أو وجود فصلٍ أي فاصلٍ كان بين المتبوع والتابع، نحو: ﴿يَخْلُوهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]، أو ضمير بـ (ملا) بين العاطف والمعطوف، نحو: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٠٠]. وقد اجتمع الفُضْلَانِ في نحو: ﴿مَا لَمْ نَعْمَوْا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١]، ضعفٌ بدون ذلك، كـ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ)، أي: مُسْتَوٍ هُوَ وَالْعَدَمُ، وهو حسنٌ في الشعر، كقوله:

٤٢٥ - مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْسَ إِلَّا

ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو ضميراً. نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ٢٢]، ﴿قَالُوا تَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ [البقرة: ٢٥]. وليس بلازم، وفقاً ليوُنُسَ والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس بحسن وغيرهما ﴿نَسَاءُ لَوْ يَدُوعٌ وَالْأَرْحَامُ﴾ [النساء: ١]، وحكاية قطرب (مَا فِيهَا غَيْرُهُ

وَقَرَسِهِ)، قيل: ومنه: ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرُ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [البقرة: ١٧٧].
إذ ليس العطف على السبيل؛ لأنه صلة المصدر، وقد عطف عليه (كفر) ولا يُعطف
على المصدر حتى تكمل معمولاته.



وَيُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ زَمَانِيهِمَا، سِوَاءِ اتِّحَادِ نَوْعَاهُمَا، نَحْوُ
﴿لَنُحْيِيَنَّ بِهِ بَلَدَهُ مَبْنًى وَسُنْقِيَهُ﴾ [الفرقان: ٤٩]، ونحو: ﴿وَلِإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجْرَكُمْ
يَسْتَلْكُمُ أَمْوَالُكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]، أم اختلفا، نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأُورْسِدُوا
الْأَنَارَ﴾ [هود: ٩٨]، ونحو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي
تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ الْآيَةَ.﴾ [الفرقان: ١٠] الآية.

وَيُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى الْأِسْمِ الْمُشَبَّهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: ﴿فَلَمُغِيرَتِ صَبَاً﴾ [الأنعام: ٥٥].
[العاديات: ٣، ٤]، ونحو: ﴿صَفَقَتِ رَبْقِيضٌ﴾ [الملك: ١٩]، ويجوز العكس كقوله:

٤٢٦ - أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ

وَجَعَلَ مِنْهُ النَّازِمُ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٥٥].
وقدّر الزمخشري عطف (مُخْرِج) على (فَالِق).



فصل: تختصّ الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما بدليل، مثاله في الفاء
﴿أَنْبِ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، أي: فضرب فانبجست
وهذا الفعل المحذوف معطوف على (أوحينا)، ومثاله في الواو قوله:

٤٢٧ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَابٍ

أي: بين الخير وبينني، وقولهم: (رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ)، أي: والناقّة.

وتختصّ الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله، مرفوعاً كان، نحو:
﴿أَسْكَنْ أَتَتْ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي: وليسكن زَوْجُكَ، أو منصوباً، نحو:
﴿وَالَّذِينَ نَبَّوْهُمُ الدَّارَ وَالْآيَمْنَ﴾ [الحشر: ٩]، أي: وَالْفُؤَادَ الْإِيمَانَ، أو مجروراً، نحو:
كُلُّ سَوْدَاءَ ثَمَرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ، أي: ولا كل بيضاء.

وإنما لم يُجعل العطف فيهنّ على الموجود في الكلام لئلا يلزم في الأوّل: رفع
فعل الأمر للاسم الظاهر، وفي الثاني: كون الإيمان مُتَبَوِّأً، وإنما يُتَبَوَّأُ المنزل، وفي
الثالث: العطف على معموليّ عاملين، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً
معه؛ لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان؛ إذ هو أمر معلوم.

ويجوز حذف المعطوف بالفاء والواو؛ فالأول كقول بعضهم: (وَبِكَ وَأَهْلًا
جواباً لمن قال له: مَرْحَباً، والتقدير: ومرحباً بك وأهلاً، والثاني نحو:
لَسْتُ عَنْكُمْ أَلْزَكَرَ صَفْحًا [الزخرف: ٥]، أي: أنهملكم فنضرب، ونحو: ﴿أَفَتَرَى
رَ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سبا: ٩]، أي: أَعْمُوا فلم يَرَوْا.



هذا باب البذل

وهو: (التابع، المقصود بالحكم، بلا واسطة).
يخرج بالفصل الأول النعت والبيان والتأكيد، فإنها مكمّلات للمقصود بالحكم.
وأما النَّسَقُ فثلاثة أنواع:
أحدها: ما ليس مقصوداً بالحكم، كـ (جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو) و(مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ
لَكِنْ عَمْرُو)، أما الأول: فواضح؛ لأن الحكم السابق مَنفِيٌّ عنه، وأما
الثاني: فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء، والمقصود به إنما هو الأول.
نوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فَيَصْدُقُ عليه أنه مقصود بالحكم
وذلك كالمعطوف بالواو، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا
عَمْرُو).

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان.
نوع الثالث: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف بِبَلْ بعد
نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو).
وهذا النوع خارج بقولنا: (بلا واسطة) وسَلِمَ الحدُّ بذلك للبذل.
وإذا تَأَمَّلْتَ ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه وَمَنْ قَلَدَهُمَا
لست أتهم عن إصابة الغرض بِمَعْزِلٍ.
وأقسام البذل أربعة:

الأول: بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ، وهو بدل الشيء مما هو طَبِيقُ معناه، نحو: ﴿أَهْدِنَا
صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، وَسَمَاءُ النَّازِمِ الْبَدَلُ الْمُطَابِقُ؛
وخرج في اسم الله تعالى، نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [الله: ١، ٢]،
وخرجاً بالجر، وإنما يُطْلَقُ (كُلٌّ) على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا.
والثاني: بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وهو بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو
كثيراً، أو أكثر، كـ (لَاكُلُّتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، أو نِصْفَهُ، أو ثُلُثَيْهِ).

ولا بُدَّ من اتِّصَالِه بضمير، يرجع على المبدل منه: مذكور كالأمثلة المذكورة؛ وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، أو مُقَدَّر، كقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، أي: منهم.

الثالث: بدل الاشتمال، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال، كـ (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، أو حُسْنُهُ) و(سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ). فَرَسُهُ).

وأمره في الضمير كأمر بدل البعض؛ فمثال المذكور ما تَقَدَّمَ من الأمثلة، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ النَّارِ إِذْ أُنزِلَتْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٢١٧]، ومثال المُقَدَّر قوله تعالى ﴿قِيلَ أَضْحَبَ الْأَنْدَادُ النَّارَ﴾ [البروج: ٤، ٥]، أي: النار فيه، وقيل: الأصل (ناره) - نابت أل عن الضمير.

والرابع: البدل المُبَاين، وهو ثلاثة أقسام؛ لأنه لا بُدَّ أن يكون مقصوداً كما تقدَّم في الحد:

ثم الأول إن لم يكن مقصوداً البتة، ولكن سَبَقَ إليه اللسان، فهو بَدَلُ الغلط أي: بدل عن اللفظ الذي هو غَلَطٌ، لا أنَّ البدل نَفْسُهُ هو الغلط، كما قد يُتَوَهَّمُ. وإن كان مقصوداً؛ فإن تَبَيَّنَ بعد ذكره فسادُ قَصْدِهِ، فبدلُ نِسْيَانٍ، أي: بدل شيء ذُكِرَ نسياناً.

وقد ظهر أن الغلط متعلِّق باللسان، والنسيان متعلق بالجَنَانِ، والناظم وكثير من النحويين لم يُفَرِّقُوا بينهما فَسَمَوْا التَّوَعِينَ بَدَلِ غلط.

وإن كان قَصْدُ كل واحد منهما صحيحاً فبدل الإضراب، ويُسَمَّى أيضاً بَدَلِ الْبَدَاءِ.

وقول الناظم: (خُذْ نَبْلًا مُدًى) يحتمل الثلاثة، وذلك باختلاف التقادير، وذلك لأنَّ النَّبْلَ اسمُ جَمْعٍ لِلسَّهْمِ، والمُدًى: جمع مُدْيَةٍ، وهي السَّكِينُ. فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المُدْيِ، فسبقه لسانه إلى النَّبْلِ، فبدل غلط.

وإن كان أراد الأمر بأخذ النَّبْلِ، ثم تبين له فساد تلك الإرادة، وأنَّ الصواب الأمر بأخذ المُدْيِ فبدل نسيان.

وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المُدْيِ وجعل الأول في حكم المتروك فبدل إضرابٍ وَبَدَاءٍ. والأحسن فيهنَّ أن يؤتى بيل.

فصل: يُبَدِّلُ الظَّاهِرُ مِنَ الظَّاهِرِ كَمَا تَقْدُمُ.

وَلَا يُبَدِّلُ الْمَضْمَرُ مِنَ الْمَضْمَرِ، وَنَحْوُ: (قُمْتَ أَنْتَ) وَ(مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ) تَوْكِيدٌ
وَكَذَلِكَ نَحْوُ: (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) عِنْدَ الْكَوْفِيِّينَ وَالنَّاطِمِ.

وَلَا يُبَدِّلُ مَضْمَرٌ مِنْ ظَاهِرٍ، وَنَحْوُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ) مِنْ وَضْعِ التَّحْوِيلِ، وَلَيْسَ

بِجَوَازِ عَكْسِهِ: مُطْلَقًا إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ لَغَائِبٍ، نَحْوُ: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾

[٣]، فِي أَحَدِ الْأَوْجُهَةِ، أَوْ كَانَ لِحَاضِرٍ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا بَعْضُ، كَ (أَعْجَبْتَنِي

عَلَيْكَ)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ

وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الاحزاب: ٢١]، أَوْ بَدَلِ اشْتِمَالٍ، كَ (أَعْجَبْتَنِي كَلَامُكَ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

٤٢٨ - بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَّاؤُنَا

أَوْ بَدَلِ كُلِّ مَفِيدٍ لِلإِحَاطَةِ، نَحْوُ: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].

يَمْتَنِعُ إِنْ لَمْ يُفَيْدْ؛ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ؛ فَإِنَّهُ أَجَازَ (رَأَيْتُكَ زَيْدًا)، وَ(رَأَيْتَنِي عَمْرًا).

فصل: يُبَدِّلُ كُلٌّ مِنَ الْأَسْمِ، وَالْفِعْلِ، وَالْجُمْلَةِ، مِنْ مِثْلِهِ؛ فَالْأَسْمُ كَمَا تَقْدُمُ،

لِجَعْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلَقَ أَثَامًا﴾ (٦٨) يُضَعَّفُ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]،

لِجَعْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمَذَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٣٦) أَمَذَّكُم بِأَنَعَمَ وَبَيْنَ (١٣٣) [الشعراء: ١٣٢]،

وَقَدْ تُبَدَّلُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمَفْرَدِ، كَقَوْلِهِ:

يَا إِلَهَ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

بَدَلِ (كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ) مِنْ (حَاجَةً وَأُخْرَى)، أَيْ: إِلَى اللَّهِ أَشْكُو هَاتَيْنِ الْحَاجَتَيْنِ

عَنِ انْتِقَائِهِمَا.



فصل: وَإِذَا أَبْدَلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ مُضْمَنٍ مَعْنَى حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ حَرْفِ شَرْطٍ،

بَدَلَتْ الْحَرْفُ مَعَ الْبَدَلِ، فَالْأَوَّلُ، كَقَوْلِكَ: (كَمْ مَالُكَ أَعْشُرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ) وَ(مَنْ

يَتَزَيَّدُ أَمْ عَمْرًا) وَ(مَا صَنَعْتَ أَحْيَرًا أَمْ شَرًّا)، وَالثَّانِي: نَحْوُ: (مَنْ يَقُمْ إِنْ زِيدَ،

عَسِرَ أَقْمُ مَعَهُ) وَ(مَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا تُجْزِي بِهِ) وَ(مَتَى تُسَافِرُ إِنْ عَدَا وَإِنْ

عَسَا تُسَافِرُ مَعَكَ).



هذا باب النداء وفيه فصول

الفصل الأول

في الأحرُف التي ينبه بها المنادي، وأحكامها

وهذه الأحرُف ثمانية: الهمزة، وأي - مقصورتين، وممدودتين - ويا، وإي - وهيا، ووا.

فالهمزة المقصورة للقريب إلّا إن نُزِلَ مَنزِلَةَ البعيد؛ فله بقية الأحرُف كما أنه للبعيد الحقيقي.

وَأَعْمُهَا (يا) فإنها تدخل على كل نداء، وتتعين في نداء اسم الله تعالى، وفي باب الاستغاثة، نحو: (ياالله للمُسلمين) وتتعين هي أو (وا) في باب النُدْبَةِ، و(وا) - استعمالاً، منها في ذلك الباب، وإنما تدخل (يا) إذا أُمِنَ اللبس؛ كقوله: **٤٣٠ - وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا**

ويجوز حذف الحرف، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿لَكُمْ إِلَهُ الْقُلُوبِ﴾ [الرحمن: ٣١]، ﴿أَنْ أَدْعُوا إِلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ﴾ [الدخان: ١٨]، إلّا في مسائل: المندوب، نحو: (يا عُمَرَا)، والمستغاث، نحو: (ياالله)، والمنادي البعيد لأن المراد فيهن إطالة الصَوْتِ، والحذف ينافيه، واسم الجنس غير المعيّن: كنم الأعمى: (يَا رَجُلًا، خُذْ بِيَدِي)، والمضمر، ونداؤه شاذ، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع، كقول بعضهم: (يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ)، وقول الآخر:

٤٣١ - يَا أَبَجْرُ بْنُ أَبَجْرٍ يَا أَثَثَا

واسم الله تعالى إذا لم يُعَوِّضْ في آخره الميم المُشَدَّدة، وأجازه بعضهم، وعنه قول أُمَيَّةَ بن أبي الصَّلْتِ:

٤٣٢ - رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَىٰ أَدِينُ إِلَهًا غَيْرُكَ اللَّهُ تَعَالَى

واسم الإشارة، واسم الجنس لمعين، خلافاً للكوفيين فيهما، احتجوا بقوله:

٤٣٣ - بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

وقولهم: (أَطْرِقْ كَرَا) و(اِفْتِدِ مَخْنُوقٌ) و(أَصْبَحْ لَيْلٌ) وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ.

الفصل الثاني في أقسام المنادى، وأحكامه

المنادى على أربعة أقسام:

● **أحدهما:** ما يجب فيه أن يُبَيَّنَ على ما يُرْفَع به لو كان معرباً، وهو ما اجتمع

فيه من:

أحدهما: التعريف، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء، نحو: (يَا زَيْدُ)،
وعارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال، نحو: (يَا رَجُلُ) تريد به مُعَيَّنًا.

والثاني: الأفراد، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به؛ فيدخل في ذلك
الْمَرْثَبُ الْمَرْجِيُّ، والمثنى، والمجموع، نحو: (يَا مَعْدِي كَرِبُ) و(يَا زَيْدَانِ) و(يَا
يَمُونُ) و(يَا رَجُلَانِ) و(يَا مُسْلِمُونَ) و(يَا هُنْدَانِ).

وما كان مبنياً قبل النداء، كـ (سَيِّوِيَّه) و(حَذَام) في لغة أهل الحجاز قُدِّرَتْ فيه
الصفة، ويظهر أثر ذلك في تابعه؛ فتقول: (يا سَيِّوِيَّه الْعَالِمُ) برفع (العالم) ونصبه،
لأنَّ الفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه، نحو: (يَا زَيْدُ الْفَاضِلُ) والمحكي كالمبني تقول: (يا
مُخَدَّمُ شَرًّا الْمَقْدَامُ) أو (الْمَقْدَامُ).

● **الثاني:** ما يجب نَصْبُهُ؛ وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: النكرة غير المقصودة، كقول الواعظ: (يَا غَافِلًا، وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ)، وقول
الشاعر: (يَا رَجُلًا، خُذْ بِيَدِي)، وقول الشاعر:

٤٣٤ - فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ

وعن المازني أنه أحال وجود هذا القسم.

الثاني: المضاف، سواء كانت الإضافة مَحْضَةً؛ نحو: (زَيْنًا اغْفِرْ لَنَا) أو غير
مَحْضَةٍ، نحو: (يَا حَسَنَ الْوَجْهِ) وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة.

الثالث: الشبيه بالمضاف، وهو: ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه، نحو: (يا
حَسَنَ وَجْهِهِ) و(يا طَالِعًا جَبَلًا) و(يا زَفِيحًا بِالْعِبَادِ) و(يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ) فيمن سَمَّيْتَهُ
سَمًّا. ويمتنع إدخال (يا) على (ثلاثين) خلافاً لبعضهم؛ فإن ناديت جماعةً هذه
الصفة: فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً، وإن كانت معينة؛ ضمنت الأول، وعُرِفَتْ
الثاني بأل ونصبته أو رفعته، إلا إن أُعيدت معه (يا) فيجب ضمه وتجريده من أل،
يمنع ابن خروف إعادة (يا) وتخييره في إلحاق (أل) مردود.

● **والثالث:** ما يجوز ضَمُّهُ وفتحُه، وهو نوعان:

أحدهما: أن يكون عَلَمًا مفرداً موصوفاً بابن متصل به مصافٍ إلى عَلَمٍ، نحو:

(يا زَيْدُ بَنِ سَعِيدٍ) والمختارُ عند البصريين - غير المبرّد - الفتحُ، ومنه قوله:

٤٣٥ - يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

ويتعين الضمُّ في نحو: (يا رَجُلُ ابْنِ عَمْرٍو)، و(يا زَيْدُ ابْنِ أَخِيْنَا)؛ لانتفاء عَيْنِ المنادي في الأولى، وَعَلَمِيَّةُ المضاف إليه في الثانية، وفي نحو: (يا زَيْدُ الْفَاضِلِ بْنِ عَمْرٍو)؛ لوجود الفصل، وفي نحو: (يا زَيْدُ الْفَاضِلِ) لأن الصفة غير (ابن) ولم يَشْرَحْ ذلك الكوفيون، وأنشدوا:

٤٣٦ - بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

بفتح (عُمَر)، والوصفُ بابتئةٍ كالوصفِ بابتنٍ، نحو: (يا هِنْدُ ابنة عمرو) ولا تـ للوصفِ ببنت، فتحو: (يا هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو) واجبُ الضم.

الثاني: أن يُكرَّر مضافاً، نحو: (يا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ)؛ فالثاني واجبُ النصب والوجهان في الأول؛ فإن ضَمَمْتَهُ فالثاني بيانٌ، أو بَدَلٌ أو بإضمار (يا) أو أغني. بـ فَنَحَتْهُ فقال سيبويه: مضافٌ لما بَعْدَ الثاني، والثاني مُفَحَّمٌ بينهما، وقال المبرّد: مُضَدٌّ لمحذوفٍ مُمَاتِلٍ لما أُضِيفَ إليه الثاني، وقال الفراء: الاسْمَانِ مضافان للمذكور، ونحو بعضهم: الاسْمَانِ مركبان تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ ثم أُضِيفَا.

• **الرابع:** ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادي المستحق للضمِّ إذا اضطر الشيء إلى تنوينه، كقوله:

٤٣٧ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْنَهَا

وقوله:

٤٣٨ - أَعْبُدَا حَلَّ فِي شَعْبِي غَرِيبَا

واختار الخليل وسيبويه الضمَّ، وأبو عمرو وعيسى النصب، ووافق النافذ والأعلم سيبويه في العلم، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس.



فصل: ولا يجوز نداء ما فيه (أل) إلا في أربع صُور:

إحداها: اسم الله تعالى، أَجْمَعُوا على ذلك، تقول: (يا الله) بإثبات الألفين، و(يَا) بحذفهما، و(ياالله) بحذف الثانية فقط، والأَكْثَرُ أن يحذف حرف النداء، وَيُعْوَضُ عنه نصب المشددة، فتقول: (اللَّهُمَّ) وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة؛ كقوله:

٤٣٩ - أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

ثانية: الْجُمْلُ الْمَحْكِيَّةُ، نحو: (يا الْمُنْطَلِقُ زَيْدُ) فيمن سُمِّي بذلك، نَصَّ على
نعت ميبويه، وزاد عليه المبرّد ما سُمِّي به من موصول مبدوء بـأل؛ نحو: الذي والتي،
عنه الناظم.

ثالثة: اسم الجنس المُشَبَّه به، كقولك: (يا الْخَلِيفَةُ هَيْفَةُ) نَصَّ على ذلك ابن

لرابعة: ضرورة الشعر، كقوله:

٤٤٠ - عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجُّعُ وَالَّذِي

ولا يجوز ذلك في النثر، خلافاً للبغداديين.

الفصل الثالث

في أقسام تابع المنادي المبني وأحكامه

وتقسّمهُ أربعة:

• **أحدهما:** ما يجب نَصْبُهُ مراعاةً لمحلّ المنادي؛ وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً.

لثاني: أن يكون مضافاً مجرداً من (أل)، نحو: (يا زَيْدُ صَاحِبَ عمرو) و(يا زَيْدُ
غِيَاثُ اللَّهِ) و(يا تَمِيمُ كُلُّهُمْ، أو كُلُّكُمْ).

• **الثاني:** ما يجب رَفْعُهُ مراعاةً للفظ المنادي، وهو نعت (أَيُّ) و(أَيَّة) ونعت
الإشارة إذا كان اسم الإشارة وُضِّلَ لندائه، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]،
﴿يَا أَيُّهَا النَّفُّسُ﴾ [الفجر: ٢٧]، وقولك: (يا هذا الرَّجُلُ)، إن كان المراد أولاً نداء
رحمة؛ ولا يُوصَف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أل، ولا تُوصَف أيُّ وأية في هذا
الموضع إلا بما فيه (أل)، أو باسم الإشارة نحو: (يا أَيُّهَا الرَّجُلُ).

• **والثالث:** ما يجوز رَفْعُهُ ونَصْبُهُ، وهو نوعان:

أحدهما: النعتُ المضافُ المقرونُ بـأل؛ نحو: (يا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ).

والثاني: ما كان مفرداً من نعت، أو بيان أو توكيد أو كان معطوفاً مقروناً بـأل،
نحو: (يا زَيْدُ الْحَسَنُ) و(الْحَسَنُ) و(يا غُلامُ بِشْرٍ) و(بِشْرًا) و(يا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ)
(جميعين)، وقال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبا: ١٠]، قرأه السبعة
بفتح، واختاره أبو عمرو وعيسى، وقرأه بالرفع؛ واختاره الخليل، وسيبويه،
وقالوا: انصب بالعطف على (فضلاً) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَمْتُ دَاوُدَ وَهُوَ فَضْلًا﴾ [سبا: ١٠].

[١٠]، وقال المبرد: إن كانت أل للتعريف مثلها في (الطير) فالمختار النصب، أو لغير مثلها في (اليسع) فالمختار الرفع.

• **والرابع:** ما يُعطى تابعاً ما يستحقّه إذا كان منادى مستقلاً، وهو ليس والمنسوق المجرد من (أل) وذلك لأنّ البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كذلك عن العامل؛ تقول: (يا زَيْدُ بِشْرُ) بالضم، وكذلك: (يا زَيْدُ وَبِشْرُ)، وتقول: (يا زَيْدُ عَبْدُ اللَّهِ)، وكذلك: (يا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدُ اللَّهِ) وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب.



الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء

وهو أربعة أقسام:

أحدها: ما فيه لُغة واحدة، وهو المعتل؛ فإنّ ياءه واجبة الثبوت والفتح، نحو: (يا فتّاي) و(يا قاضي).

والثاني: ما فيه لُغتان، وهو الوصفُ المُشبهُ للفعل، فإنّ ياءه ثابتة لا غير، نحو: (يا مُكرمي) و(يا ضاربي).

الثالث: ما فيه ست لُغات، وهو ما عدا ذلك وليس أباً ولا أمّاً؛ نحو: (يا غلامي)، فالأكثر حذفُ الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] - ثبوتها ساكنة، نحو: ﴿يَعْبَادِي لَا حَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨]، أو مفتوحة، نحو: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، ثم قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً، نحو: ﴿يَحْنَبِ﴾ [الزمر: ٥٦]، وأجاز الأخفش حذفَ الألف والاجتزاء بالفتحة، كقوله:

﴿لَهُفٌ وَلَا يَلِيْتُ وَلَا لَوَائِي﴾

أصله بقولي: يَا لَهُفَا، ومنهم مَنْ يكتفي من الإضافة بنيتها، ويضمّ الاسم كـ تُضمُّ المفردات، وإنما يفعل ذلك، فيما يكثر فيه، أن لا يُنادى إلا مُضافاً، كـ بعضهم: (يا أم لا تفعلني)، وقراءة آخر: ﴿رَبُّ أَلَسَّجُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

الرابع: ما فيه عشرُ لُغاتٍ، وهو الأب والأم؛ ففيهما مع اللغات الست: تَعَوَّضَ تاء التأنيث عن ياء المتكلم، وتكسرهما، وهو الأكثرُ، أو تفتحها وهو الأثيس أو تضمُّهما على التشبيه، بنحو: بُبَّةٌ وَهَبِيَّةٌ، وهو شاذ، وقد قرئ بهن، وربما جمع بين التاء والألف، فقليل: (يا أبتاً) و(يا أمتاً) وهو كقوله:

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

وسبيل ذلك الشعر، ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء،
بحر (جاءني أبت) ولا (رأيت أمت).

والدليل على أن التاء في (يا أبت)، و(يا أمت) عوض من الياء أنهما لا يكادان
جعلن، وعلى أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقت هاء.



معل: وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى الياء، فالياء ثابتة لا غير،
— ت: (يا ابن أخي) و(يا ابن خالي) إلا إن كان (ابن أم) أو (ابن عم)، فالأكثر
— ب: بنكسرة عن الياء، أو أن يفتحاً للتركيب المزجي، وقد قرئ: «قَالَ ابْنُ أُمِّ
— ر: ١٥٠»، بالوجهين، ولا يكادون يُثْبِتُونَ الياء والألف إلا في الضرورة، كقوله:
٤٤٢ - يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيْقَ نَفْسِي

يقال:

٤٤٣ - يَا ابْنَةَ عَمٍّ لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي



هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء

منها (فُل) و(فُلة) بمعنى رَجُل وامرأة، وقال ابن مالك وجماعة: بمعنى زيد وهند
حريماً، وهو وَهْمٌ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة، وأما قوله:
٤٤٤ - فِي لَجَّةِ أُنْسِكَ فَلَانًا عَنْ فُل

فقال ابن مالك: هو فُل الخاص بالنداء استعمل مجروراً للضرورة، والصواب أن
— هذا (فلان) وأنه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة، كقوله:

٤٤٥ - دَرَسَ الْمَمْنَاءُ بِمُتَالِعِ فَابَّانِ

ي: دَرَسَ الْمَنَازِلُ.

— ر: (لُؤْمَانُ) بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية، بمعنى كثير اللُؤْم، و(نُؤْمَانُ) بفتح أوله
— كنة ثانية، بمعنى كثير اللُؤْم، وفَعْلٌ كغَدَرٍ وفُسْقٍ، سَبًّا للمذكر، واختار ابن عصفور
— سبًّا، وابنُ مالك كَوْنَهُ سَمَاعِيًّا، وفَعَالٌ كَفَسَّاقٍ وَخَبَاثٍ، سَبًّا للمؤنث، وأما قوله:

٤٤٦ - إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاع

فاستعمله خبراً ضرورةً، وينقاس هذا وَقَعَالِ بمعنى الأَمْرِ كَتَرَالِ من كلِّ فعل، ثلاثي تام، مُتَصَرِّف، فخرج، نحو: دَخَرَجَ، وَكَانَ، وَنِعَمَ، وَبِئْسَ، والمبرد لا يقيس فيهما.



هذا باب الاستغاثة

إذا اسْتُغِيثَ اسمٌ منادئٌ وجب كَوْنُ الحرف (يا) وَكَوْنُهَا مذكورةً، وغلبَ حَرُّ بلام واجبة الفتح، كقول عمر رضي الله تعالى عنه: (يا لَلَّهِ) وقول الشاعر:

٤٤٧ - يَا لَشُّومِي وَيَا لَأُمُثَالِ قُومِي

إلا إن كان مَعْطُوفاً ولم تُعْذَ معه (يا) فتكسر، ولأَمْ المستغاثُ له مكسورةٌ دائية كقوله: (يا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ)، وقول الشاعر:

٤٤٨ - يَا لَلْكُھُولِ وَلِلشُّبَّانِ الْعَجَبِ

ويجوز أن لا يُبْدَأَ المستغاث باللام؛ فالأَكْثَرُ حِينَئِذٍ أَنْ يُخْتَمَ بالألف، كقوله:

٤٤٩ - يَا يَزِيدَا لَأَمِلِ نَيْلَ عِزٍّ

وقد يَخْلُو منهما، كقوله:

٤٥٠ - أَلَا يَا قَوْمَ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ

ويجوز نداء المتعجب منه؛ فَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ المستغاث، كقولهم: (يا لِلْمَاءِ) ولِلدَّوَاهِي)، إذا تَعَجَّبُوا من كَثَرَتِهما.



هذا باب الندبة

حُكْمُ المندوب - وهو الْمُتَوَجَّعُ عليه أو الْمُتَوَجَّعُ منه - حكم المنادئ؛ فَيُضَعُّ نحو: (وَا زَيْدَا) ويُصَبُّ في نحو: (وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) إلا أَنَّهُ لا يكون نكرة كرجل، بل مبهماً، كأَيِّ واسم الإشارة والموصول؛ إلا ما صِلَتْهُ مشهورة فيندب، نحو: (وَا مَنْ حَسْبُ بَيْتِ رَمْزَمَاهُ) فَإِنَّهُ بمنزلة (وَا عَبْدَ الْمُطَّلِبَاءِ) إلا أَنَّ الغالب، أَنْ يُخْتَمَ بالألف، كقوله:

وَقُفْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمَرَا

وَيُحَذَفُ لِهَذِهِ الْأَلْفِ مَا قَبْلُهَا: مِنْ أَلْفٍ، نَحْوُ: (وَا مُوسَاة) أَوْ تَنْوِينٍ فِي صَلَاةٍ،
 حَرَكَةٍ: (وَا مَنْ حَقَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاءَ)، أَوْ فِي مِصْرَافٍ إِلَيْهِ، نَحْوُ: (وَا غُلَامَ زَيْدَاءَ)، أَوْ فِي
 حَكْمٍ، نَحْوُ: (وَا قَامَ زَيْدَاءَ) فَيَمُنُ اسْمُهُ قَامَ زَيْدٍ، وَمِنْ ضَمَّةٍ، نَحْوُ: (وَا زَيْدَاءَ)، أَوْ
 فِي حَرَكَةٍ: (وَا عَبْدَ الْمَلِكَاءَ)، وَ(وَا حَدَامَاءَ) فَإِنْ أَوْقَعَ حَذْفُ الْكَسْرَةِ أَوْ الضَّمَّةِ فِي لَبْسٍ
 جَعَلَتْ الْأَلْفُ يَاءً بَعْدَ الْكَسْرَةِ، نَحْوُ: (وَا غُلَامَكِي) وَوَاواً بَعْدَ الضَّمَّةِ، نَحْوُ: (وَا
 غُلَامَكُمُو)، وَلَكِ فِي الْوَقْفِ زِيَادَةُ هَاءِ السَّكَنِ بَعْدَ أُخْرَفِ الْمَدِّ.



نصل: وَإِذَا تُدْبِ الْمِصْرَافُ لِلْيَاءِ فَعَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ: (يَا عَبْدُ) بِالْكَسْرِ، أَوْ (يَا
 بَنِي، أَوْ (يَا عَبْدًا) بِالْأَلْفِ، أَوْ (يَا عَبْدِي) بِالْإِسْكَانِ، يُقَالُ: (وَا عَبْدًا) وَعَلَى
 نَحْوِ: (يَا عَبْدِي) بِالْفَتْحِ، أَوْ (يَا عَبْدِي) بِالْإِسْكَانِ، يُقَالُ: (وَا عَبْدِيَا) بِإِثْبَاءِ
 عَيْنِ الْأَوَّلِ، وَبِاجْتِلَابِهِ عَلَى الثَّانِي، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ لِمَنْ سَكَنَ الْيَاءَ أَنْ يَحْذِفَهَا أَوْ
 يَحْبِسَ. وَالْفَتْحُ رَأْيُ سَبِيوِيهِ، وَالْحَذْفُ رَأْيُ الْمَبْرَدِ.
 وَإِذَا قِيلَ: (يَا غُلَامَ غُلَامِي) لَمْ يَجْزِ فِي النَّدْبَةِ حَذْفُ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْمِصْرَافَ إِلَيْهَا



هذا باب الترخيم

يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى - أَيِ: حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفًا - وَذَلِكَ بِشَرَطِ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً، غَيْرَ
 مُعَيَّنٍ، وَلَا مُنْدُوبٍ، وَلَا ذِي إِضَافَةٍ، وَلَا ذِي إِسْنَادٍ؛ فَلَا يُرَخِّمُ نَحْوُ قَوْلِ الْأَعْمَى: (يَا
 حَبِيبِي)، وَقَوْلِكَ: (يَا لَجَعْفَرُ) وَ(وَا جَعْفَرَاهُ) وَ(يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) وَ(يَا تَابَّطَ شَرًّا).
 وَعَنْ الْكُوفِيِّينَ إِجَازَةُ تَرْخِيمِ ذِي الْإِضَافَةِ بِحَذْفِ عِجْزِ الْمِصْرَافِ إِلَيْهِ، تَمَسُّكًا بِنَحْوِ

٤٥١ - أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعَدُ كُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ

عَنْ ابْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَدْ يُرَخَّمُ ذُو الْإِسْنَادِ، وَأَنَّ عَمْرًا نَقَلَ ذَلِكَ، وَعَمَرُو هَذَا هُوَ
 الْحَرِيرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَسَبِيوِيهِ لَقَبُهُ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو بَشِيرٍ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُنَادَى مَخْتُومًا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ جَازَ تَرْخِيمُهُ مُطْلَقًا، فَتَقُولُ فِي هَيْبَةِ عُلَمَاءَ:
 (يَا جَارِي) فِي جَارِيَةٍ لِمَعْيَنَةٍ: (يَا جَارِي)، قَالَ:

٤٥٢ - جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

وإذا كان مجرداً من التاء، أَشْتَرِطَ لجواز ترخيمه: كونه علماً، زائداً على ثلاثة
 كـ (جَعْفَرُ)، و(سُعَادُ)، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين، ولا في نحو: زيد
 ولا في نحو: حَكَمٌ، وقيل: يجوز في مُحَرِّك الوسط دون ساكنه، وقيل: يجوز فيهما



فصل: والمحذوف للترخيم إمّا حَرْفٌ، وهو الغالب، نحو: (يا سُعَا)، وقرئ
 بعضهم: ﴿يَا مَالٍ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وإما حرفان، وذلك، إذا كان الذي قبل الآخر من أحرف اللين، ساكناً، زائداً
 مكماً أربعة فصاعداً، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً، وذلك نحو: مَرُورٌ -
 وَسَلْمَانٌ، وَأَسْمَاءٌ، وَمَنْصُورٌ، ومُسْكِينٌ عَلَماً، قال:

٤٥٣ - يَا مَرُورُ إِنَّ مَطِئَتِي مَحْبُوسَةٌ

وقال:

٤٥٤ - يَا اسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ

بخلاف، نحو: (شَمَالٌ) عَلَماً؛ فَإِنَّ زائده - وهو الهمزة - غير حرف لين، ونحو
 (هَبْيَيْخٌ، وَقَنْوَرٌ) علمين؛ لتحرك حرف اللين، ونحو: (مُخْتَارٌ، وَمُنْقَادٌ) علمين؛ لأن
 الألفَيْنِ، ونحو: (سَعِيدٌ وَتَمُودٌ وَعِمَادٌ)؛ لأنَّ السَّابِقَ على حرف اللين اثنان، وبخلاف
 نحو: (فِرْعَوْنٌ وَغُرَيْبٌ) عَلَماً؛ لعدم مجانسة الحركة، ولا خلاف في نحو: (مُضْطَبِرٌ -
 وَمُضْطَفَيْنٌ) علمين؛ لأنَّ أصلهما (مُضْطَفِيوْنَ) و(مُضْطَفَيْنٌ) فالحركة المجانسة مقدرة
 وإما كلمة برأسها، وذلك في المركب المَرْجِيّ، تقول في معد يَكْرِبُ: يا
 مَعْلِي).

وإما كلمة وحرف، وذلك في (اثنا عشر) تقول: (يا اثْنُ)؛ لأنَّ عَشَرَ في موضع
 النون؛ فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في (اثنان) عَلَماً.



فصل: الأكثر أن يُنَوَّى المحذوف، فلا يُعَيَّرُ ما بقي؛ تقول في جعفر: يا
 جَعْفُ (بالفتح، وفي حَارِثٍ: (يا حَارٍ بالكسر، وفي منصور: (يا مَنصُ) بتلك الضمة
 وفي هِرْقُلٍ: (يا هِرْقُ) بالسكون، وفي تَمُودٍ، وَعَلَاوَةٍ، وَكَرْوَانٍ: (يا تُمُو، ويا عَدُو
 ويا كَرَوَ).

ويجوز أن لا يُنَوَّى فيجعل الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع؛ فتقول: يا
 جَعْفُ، ويا حَارُ، يا هِرْقُ بالضم فيهن، كذلك تقول: (يا مَنصُ) بضمة حادثة للين.

تَقُولُ: (يا ثُمَي) بإبدال الضمة كسرة، والواو ياء، كما تقول في جَرَوٍ، ودَلَوٍ: أَجْرِي، والأذلي، لأنه ليس في العربية اسمٌ معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، حَرَجَ بالاسم الفعل، نحو: (يَدْعُو) وبالمعرب المَبْنِي، نحو: (هُوَ)، وبذكر الضم، (دَلُوْ وغَزُو) وباللّزوم، نحو: (هَذَا أَبوك)، وتقول: (يا عَلَاءُ) بإبدال الواو همزة؛ حَرَجَها بعد ألف زائدة كما في كِسَاء، وتقول: (يا كَرَا) بإبدال الواو ألفاً؛ لتحركها وتفتح ما قبلها كما في العَصَا.



فصل: يُخْتَصُّ ما فيه تاء التأنيث بأحكام:

ومنها: أنه لا يُشْتَرَطُ لترخيمه عِلْمِيَّة ولا زيادة على الثلاثة كما مرَّ. وأنه إذا حُذِفَتْ منه التاء تَوَقَّرَ من الحذف، ولم يَسْتَتْبِعْ حذفُها حذفَ حرفٍ لها؛ فتقول في عَقْبَاءَ: (يا عَقْبَا).

وأنه لا يُرَخِّمُ إلّا على نية المحذوف، تقول في مُسْلِمَةٍ، وَحَارِثَةٍ، وَحَفْصَةٍ: (يا سَمِ، ويا حَارِثَ، ويا حَفْصَ) بالفتح؛ لئلا يلتبس ببناء مذكر لا ترخيم فيه، فإن لم يَحْفَ لَبِسَ جاز، كما في نحو: هُمَزَةٌ، وَمُسْلِمَةٌ.

ونداؤه مرخماً أكثر من ندائه تاماً، كقوله:

٤٥٥ - أَفَاجِئُكُمْ مَهْلًا بَعْضُ هَذَا التَّدْلِيلِ

لكن يُشَارِكُهُ في هذا، مَالِكٌ وَعَامِرٌ وَحَارِثٌ.



فصل: ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون ذلك في الضرورة.

الثاني: أن يصلح الاسم للنداء؛ فلا يجوز في نحو: (الغلام).

الثالث: أن يكون إما زائداً على الثلاثة، أو بناء التأنيث، كقوله:

٤٥٦ - طَرِيفُ بَنٍ مَّالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

ولا يمتنع على لغة مَنْ يَنْتَظِرُ المحذوف، خلافاً للمبرد، بدليل:

٤٥٧ - وَأَضَحَتْ مِنْكَ شَائِعَةً أَمَامَا



هذا باب المنصوب على الاختصاص

وهو: اسم معمول لأخْصُ واجب الحذف.

فإن كان (أَيْهَآ) أو (أَيْتْهَآ) استعمالاً كما يستعملان في النداء؛ فَيُضَمَّانِ وَيُوصَفَانِ لزوماً باسم لازم الرفع محلّي بآل، نحو: (أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيْهَآ الرَّجُلُ) و(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي أَيْتْهَآ الْعَصَابَةُ).

وإن كان غَيْرَهُمَا نصب نحو: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْإِنِّيَاءِ لَا نُورِثُ».



وَيُفَارِقُ المنادي في أحكام:

أحدها: أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرأً.

الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام، بل في أثنائه كالواقع بعد (نَحْنُ) في الحديث المتقدم، أو بعد تمامه، كالواقع بعد (أَنَا) و(نَا) في المثالين قبله.

والثالث: أنه يشترط أن يكون المتقدم عليه اسماً بمعناه، والغالب كونه ضميراً متكلم، وقد يكون ضميراً خطاب، كقول بعضهم: (يَا اللَّهَ نَرْجُو الْفَضْلَ).

والرابع والخامس: أنه يقلُّ كونه علماً، وأنه ينتصب مع كونه مفردأً، كما في هذا المثال.

والسادس: أنه يكون بآل قياساً، كقولهم: (نَحْنُ الْعُزْبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ).



هذا باب التحذير

وهو: تَنْبِيهُ المخاطب على أمرٍ مكروه ليُجْتَنَبَ.

فإن دُكِرَ المحذّر بلفظ (إِيَّا)، فالعامل محذوف لزوماً، سواء عَطِفَتْ عليه، كَرَزَرْتَهُ، أم لم تعطف ولم تكرر، تقول: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ) الْأَصْلُ: (أَحْذَرُ تَلَاقيَ نَفْسِي وَالْأَسَدَ)، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله، ثم المضاف الأول، وأُنبِئَ عنه الثاني، فانتصب.

ثم الثاني، وأُنبِئَ عنه الثالث فانتصب وانفصل. وتقول: (إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ)، وَالْأَصْلُ: (بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ)، ثم حُذِفَ باع وفاعله والمضاف، وقيل: التَّقْدِيرُ (أَحْذَرُكَ مِنَ الْأَسَدِ)، فنحو: (إِيَّاكَ الْأَسَدَ) ممتنع على التقدير الأول، وهو قول الجمهور، وجائز على الثاني، وهو رأي ابن الناطم،

خلاف في جواز (إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ) لصلاحيته لتقدير من.

ولا تكون (إِيَّا) في هذا الباب لمتكلم، وَشَذَّ قَوْلُ عُمَرَ رضي الله عنه: (لِتَذَكَّ
لِأَسْلُ وَالرَّمَاخُ وَالسَّهَامُ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ) وأصله إِيَّايَ باعدوا
عن حذف الأرنب، وابعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، ثم حذف من الأول:
المحذور، ومن الثاني: المحذّر.

ولا يكون لغائب، وَشَذَّ قَوْلُ بعضهم: (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ)
تفسير: فَلْيَحْذَرْ تَلَاقيَ نَفْسِهِ وَأَنْفُسِ الشَّوَابَّ، وفيه شذوذان، أحدهما: اجتماع حذف
سعر. وحذف حرف الأمر، والثاني: إقامة الضمير، وهو (إِيَّا) مُقَامَ الظَّاهِر، وهو
سعر. لأنَّ المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة، إنما هو المظهر لا المضمّر.
وإن ذكر المحذّر بغير لفظ (إِيَّا) أو أَقْتَصَرَ على ذكر المحذّر منه، فإنما يجب
الحذف إن كُرِزَتْ أو عَطِفَتْ، فالأول نحو: (نَفْسُكَ نَفْسُكَ)، والثاني نحو: (الأسد
والنّاقة لله وسقّيتها) [الشمس: ١٣]، وفي غير ذلك يجوز الإظهار، كقوله:

٤٥٨ - خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ



هذا باب الإغراء

وهو: تَنْبِيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعله.
وَحُكْمُ الاسم فيه حُكْمُ التَّحْذِيرِ الذي لم يُذَكَّر فيه (إِيَّا)؛ فلا يلزم حَذْفُ عامله
في عطف أو تكرر، كقولك: (المُرُوءَةُ وَالتَّجَدَّةُ) بتقدير: الزم، وقوله:

٤٥٩ - أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

ويقال: (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ)، فَتَنْصِبُ (الصَّلَاةَ) بتقدير اخضُرُوا، و(جَامِعَةٌ) على
حسن، ولو صُرِّحَ بالعامل لجاز.



هذا باب أسماء الأفعال

اسمُ الفعل: ما نَابَ عن الفعل مَعْنَى واستعمالاً، كـ (سَتَّانَ)، و(صَةً) و(أَوْهَ).
والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول؛ فَخَرَجَتِ المصادرُ والصفاتُ في

نحو: (ضَرْباً زَيْدًا) و(أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ) فَإِنَّ العوامل تدخل عليها.

وَوُزُوْدُهُ بمعنى الأمر كثير، كـ (صَصَة)، و(مَمَة)، و(آمِين) بمعنى: اسْكُتْ-
وَأَنْكَيْفُ، وَاسْتَجِبْ، وَتَرَالِ، وَبَابِهِ، وبمعنى الماضي والمضارع قليل، كـ (شَتَّانَ)
و(هَيْهَاتَ)، بمعنى افْتَرَقَ وَبَعُدَ، و(أَوَّه) و(أَفَّ) بمعنى أَتَوَجَّعُ وَأَتَضَجَّرُ، و(وَا)
و(وَيَّ)، و(وَاهَا) بمعنى أعجب، كقوله تعالى: ﴿وَبِكَأَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ﴾ [الفصل
٨٢]، أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين، وقول الشاعر:

٤٦٠ - وَابْسَابِي أَنْتَ وَفُورِكَ الْأَشْنَنِبِ

وقول الآخر:

٤٦١ - وَاهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا

فصل: اسمُ الفعلِ ضَرْبَانِ:

أحدهما: ما وضع من أول الأمر كذلك، كَشَتَّانَ وَصَة وَوَيَّ.

الثاني: ما نُقِلَ من غيره إليه، وهو نوعان: منقول من ظرف أو جار ومجرور، نحو:
(عَلَيْكَ) بمعنى الزَّم، ومنه ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، أي: الزَّمُوا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ
(دُونَكُمْ زَيْدًا) بمعنى خُذْهُ، و(مَكَانَكَ) بمعنى اثْبُتْ، و(أَمَامَكَ)، بمعنى تَقَدَّمْ، و(وَرَاءَكَ)
بمعنى تَأَخَّرْ، و(إِلَيْكَ)، بمعنى تَنَحَّ، ومنقول من مصدر، وهو نوعان: مصدر استُعْضِيَ
فعله، ومصدر أَهْمِلَ فعله؛ فالأول نحو: (رَوَيْدَ زَيْدًا) فإنهم قالوا: أَرُوْدَهُ إِرْوَادًا، بمعنى
أمهله إمهالاً، ثم صَغَرُوا الإِرْوَادَ تصغير الترخيم، وأقاموه مُقَامَ فعله، واستعملوه تارة مضارعاً
إلى مفعوله؛ فقالوا: (رَوَيْدَ زَيْدٍ)، وتارة مُتَوْنًا ناصباً للمفعول، فقالوا: (رَوَيْدًا زَيْدًا).
إنهم نقلوه وَسَمَّوْا به فعله، فقالوا: (رَوَيْدَ زَيْدًا)، والدليل على أنَّ هذا اسمُ فعل: كـ
مَبْنِيًا، والدليل على بِنَائِهِ كونه غيرَ مُتَوْنٍ، والثاني قولهم: (بَلَّةَ زَيْدًا)، فإنه في الأصل مصدر
فعل مُهْمَلٍ مُرَادِفٍ لِدَعٍ وَاتْرُكُ، يقال: (بَلَّةَ زَيْدٍ)، بالإضافة إلى المفعول، كما يقال: (بَلَّ-
زَيْدٍ)، ثم قيل: (بَلَّةَ زَيْدًا) بنصب المفعول وبناء (بَلَّةَ) على أنه اسمُ فعلٍ.



فصل: يعملُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاه، تقول: (هَيْهَاتَ نَجْدٌ)، كما تقول

(بَعُدَتْ نَجْدٌ)، قال:

٤٦٢ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ

وتقول: (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، كما تقول: (افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(تَرَكَ زَيْدًا)، كما

تقول: (أَتَرَكَ زَيْدًا).

وقد يكون اسمُ الفعلِ مشتركاً بين أفعالٍ سُمِّيت به؛ فيستعمل على أوجهٍ
 . مشابها، قالوا: (حَيَّهْلُ الثَّرِيدِ)، بمعنى: ائتِ الثريدَ، و(حَيَّهْلُ عَلَى الْخَيْرِ)، بمعنى:
 ائِ على الخير، وقالوا: (إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهْلُ بِعُمَرَ)، أي: أَسْرِعُوا بذكره.
 ولا يجوز تقديمُ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه، خلافاً للكسائي، وأما: ﴿كَتَبَ اللَّهُ

يَكُونُ [النساء: ٢٤]، وقوله:

٤٦٣ - يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ ذُلُوي ذُونُكَ

فَمُؤُولَانِ.



نصل: وما نُؤَنَ من هذه الأسماء فهو نكرة، وقد التزِمَ ذلك في (وَاهَا) و(وَنَهَا)
 تـ التزِمَ تنكيرٌ، نحو: أَحَدٌ وَعَرِيبٌ وَدَيَّارٌ.
 وما لم يُتَوَّنَ منها فهو معرفة، وقد التزِمَ ذلك في (نَزَالٍ) و(تَرَاكِ) وبابهما، كما
 ـ التعريفُ في المَضْمَرَاتِ والإِشَارَاتِ والموصولاتِ.
 وما استعمل بالوجهين فعلى مَعْنَيَيْنِ، وقد جاء على ذلك: صَهْ وَمَهْ وإِيهْ، وألفاظُ
 جزئية. كما جاء التعريف والتنكير في نحو: كتاب، ورجل، وفرس.



هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان: أحدهما: ما حُوْطِبَ به ما لا يَعْقِلُ مما يُشَبِّه اسمَ الفعلِ، كقولهم
 ـ نداء الإبل لتشرب: (جِيءْ جِيءْ) مهموزَيْنِ، وفي دعاء الضأن (حَاخَا)، والمعز
 عَا) غير مهموزين، والفِعْلُ منهما حَاخَيْتُ وعَاخَيْتُ، والمصدر حَيْحَاءَ وَعَيْعَاءَ،
 ـ يا عَنَزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ عَاغَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعَيْعَاءُ

وفي زَجَرِ البغل (عَدَسْ)، قال:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ

وقولنا: (مما يشبه اسمَ الفعلِ) احترازٌ من نحو قوله:

٤٦٥ - يَا دَارَ مِيَّةَ بِالْعُلَيَاءِ فَالْسُّنْدِ

وقوله :

٤٦٦ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا ائْجَلِي

الثاني : ما حُكي به صوتٌ، كـ (عَاقٍ) لحكاية صَوْتِ الغُرَابِ، و(طَاقٍ) لصوت الضَّرْبِ، و(طَقٍ)، لصوت وقع الحجارة، و(قَبٍ)، لصوت وقع السيف على الضريبة والنوعان مَبْنِيَانِ، لشبههما بالحروف المهملة في أنها لا عاملة، ولا معمولة، كـ أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة، وقد مصر ذلك في أوائل الكتاب الجزء الأول. [باب المعرب والمبني].



هذا باب نوني التوكيد

لتوكيد الفعل نونان: ثَقِيلَةً، وخَفِيفَةً، نحو: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢].
ويؤكد بهما الأمر مطلقاً، ولا يؤكد بهما الماضي مطلقاً.
وأما المضارع فله حالات:

إحداها: أن يكون توكيده بهما واجباً، وذلك إذا كان: مُثْبِتاً، مُسْتَقْبِلاً، جَوَازاً، لِقَسَمٍ، غير مفصول من لامه بفواصل، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].
ولا يجوز توكيده بهما إن كان مُنْفِيّاً، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَقْتُلُونَ ذَكَرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥].
إذ التقدير: لا تفتأ، أو كان حالاً، كقراءة ابن كثير: ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١]، وقول الشاعر:

٤٦٧ - يَمِيناً لَأُبْغِضُ كُلَّ أَمْرٍ

أو كان مفصلاً من اللام، مثل: ﴿وَلَيْنَ مُمْتَةٍ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].

الثانية: أن يكون قريباً من الواجب، وذلك إذا كان شرطاً، لأن المؤكدة بما، نحو: ﴿وَأَيُّهَا تَخَافُ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿فَأَيُّهَا نَذْهَبُ﴾ [الزخرف: ٤١]، ﴿فَأَيُّهَا تَرَى﴾ [مريم: ٢٦].

وَمِنْ تَرَكِ توكيده، قوله:

٤٦٨ - يَا صَاحِبَ إِثْمٍ تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ

وهو قليلٌ، وقيل: يختص بالضرورة.

الثالثة: أن يكون كثيراً، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا حَسْبُ اللَّهِ غَدِفًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وقول الشاعر:

٤٦٩ - هَلَّا تَمَنَّيْ بَوَعْدٍ غَيْرِ مُخْلِفَةٍ

وقول الآخر:

٤٧٠ - فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَزِيَّتَنِي

وقوله:

٤٧١ - أَفَبَعْدَ كِنْدَةٍ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً

الرابعة: أن يكون قليلاً، وذلك بعد (لا) النافية، أو (ما) الزائدة التي لم تُسبق ... كقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، ...

٤٧٢ - وَمَنْ عِضَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

وقال:

٤٧٣ - قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ

الخامسة: أن يكون أقل، وذلك بعد لم، وبعد أداة جزاء غير (إمّا)، كقوله:

٤٧٤ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

وكقوله:

٤٧٥ - مَنْ نَثَقْنُ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآثِبٍ



فصل في حكم آخر المؤكّد

اعلم أن هنا أصليين يُستثنى من كلّ منهما مسألة:

الأصل الأول: أن آخر المؤكّد يُفتح، تقول: (لِتَضْرِبَنَّ) و(أَضْرِبَنَّ) ويستثنى [من ...] أن يكون مُسنّداً إلى ضمير ذي لين؛ فإنه يحرك آخره حينئذٍ بحركة تجانس ذلك ... كما نشرحه.

والأصل الثاني: أن ذلك اللين يجب حذفه إن كان ياء أو واواً، تقول: (أَضْرِبَنَّ

يَا قَوْمِ) بَضَمَ الْبَاءَ، وَ(أَضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ) بِكسرها، والأصل: اضْرِبُونْ، واضْرِبِينَ. - حُذِفَت الْوَاوُ وَالْيَاءُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ.

ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً، كـ (مِخْشَى) فإنك تحذف آخر الفعل، وتثبت الواو مضمومة، والياء مكسورة؛ فتقول: (يَا قَوْمِ أَخْشُونْ) و(يَا هِنْدُ أَخْشِينْ) فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تحذف آخره، بل تقلبه ياء. فتقول: (لَيَخْشِينَ زَيْدُ) و(لَتَخْشِينَ يَا زَيْدُ)، و(لَتَخْشِيَانِ يَا زَيْدَانِ) و(لَتَخْشِيَنَّهُ). هُنْدَات).



فصل: تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام:

أحدها: أنها لا تقع بعد الألف، نحو: (قُومًا) و(أَفْعَدًا)؛ لئلا يلتقي ساكن - وعن يونس والكوفيين إجازته، ثم صَرَّحَ الْفَارِسِيُّ فِي الْحِجَّةِ بِأَنَّ يُونُسَ يُبْقِي السَّكَنَ سَاكِنَةً، وَنَظَرَ ذَلِكَ، بِقِرَاءَةِ نَافِعٍ: ﴿وَنَحْيَى﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وذكر النَّاظِمُ أَنَّهُ يَكْسِرُ النُّونَ، وَحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةَ بَعْضِهِمْ: ﴿قَدَمَرَانِهِمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٦]، وَجَوَزَهُ قِرَاءَةُ ابْنِ ذَكْوَانَ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]، بِتَخْفِيفِ النُّونِ.

وَأَمَّا الشَّدِيدَةُ فَتَقَعُ بَعْدَهَا اتَّفَاقًا، وَيَجِبُ كَسْرُهَا، كَقِرَاءَةِ بَاقِي السَّبْعَةِ: ﴿نَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩].

الثاني: أنها لا تُؤَكَّدُ الْفِعْلَ الْمُسْنَدَ إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ يَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِعَدِّ فَاعِلِهِ بِالْأَلِفِ فَاصِلَةٍ بَيْنَ التَّوْنَيْنِ، قَصْدًا لِلتَّخْفِيفِ؛ فَيَقَالُ: (اضْرِبِي). وَقَدْ مَضَى أَنَّ الْخَفِيفَةَ لَا تَقَعُ بَعْدَ الْأَلِفِ، وَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ أَجَازَهُ هُنَا بِشَرْطِ كَسْرِهَا.

الثالث: أنها تحذف قبل الساكن، كقوله:

٤٧٦ - لَا تُهَيِّنِ الْفَتِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكِعَ يَوْمًا وَالذَّهْرَ قَدْ رَفَعَهُ
أصله: (لَا تُهَيِّنَنَّ).

الرابع: أنها تُعْطَى فِي الْوَقْفِ حَكْمَ التَّنْوِينِ؛ فَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ فَتْحَةٍ قَلْبَتْ أَنْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٤٧٧ - وَلَا تَغْبُدِ الشَّيْطَانُ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ، وَيَجِبُ حِينَئِذٍ أَنْ يُرَدَّ مَا حَذَفَ فِي الْوَصْلِ لِأَجْلِهَا؛ تَقُولُ فِي الْوَصْلِ: (اضْرِبِي يَا قَوْمِ) و(اضْرِبِي يَا هِنْدُ) وَالْأَصْلُ اضْرِبُونْ وَاضْرِبِينَ، كَمَا مَرَّ، فَإِذَا وَقَفْتَ حَذَفْتَ التَّوْنِ لَشَبْهَةِهَا بِالتَّنْوِينِ فِي نَحْوِ: (ح-

١١٠ (مَرَزْتُ بِزَيْدٍ) ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين؛ فتقول: (اضْرِبُوا) - (تَرْبِي).



هذا باب ما لا ينصرف

الاسم إن أشبه الحرف بُني كما مر، وَسُمِّي غير متمكن، وَإِلَّا أعرب، ثم أعرب إن أشبه الفعل مُنع الصرف كما سيأتي، وَسُمِّي غير أمكن، وَإِلَّا صُرف، سُمِّي أمكن.

والصُّرف: هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن، وذلك المعنى هو مشبهته للحرف ولل فعل، كـ (زَيْدٍ) و(فَرَسٍ).

وقد علم من هذا أنَّ غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويستثنى من ذلك، حروف: (مُسْلِمَاتٍ) فإنه منصرف مع أنه فاقد له؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم.



ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان:

● **أحدهما:** ما يمتنع صُرفه لعله واحدة، وهو شيئان:

أحدهما: ما فيه ألف التأنيث مطلقاً، أي: مقصورة كانت أو ممدودة، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع، أي: سواء وقع نكرة كـ (مِذْكْرَى) و(صُخْرَاء)، أم معرفة كـ (الرَّضْوَى) و(زَكْرِيَاء)، أم مفرداً كما تقدم، أم جمعاً كـ (جَرْحَى) و(أَنْصِبَاء)، أم سماً كما تقدم، أم صفة كـ (حُبْلَى) و(حَمْرَاء).

والثاني: الجمع المُوازن لمَفَاعِلَ، أو مَفَاعِلَ؛ كـ (مَدْرَاهِم) و(دنانير).

وإذا كان مَفَاعِلَ منقوصاً فقد تُبدل كسرته فتحة؛ فتقلب ياءه ألفاً؛ فلا يُنَوَّن، كـ (عُدَازَى) و(مَدَازَى)، والغالب أن تبقى كسرته؛ فإذا خلا من (أَل)، والإضافة أُجْرِي كـ (لِرفَع والجَرِّ مُجْرَى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه، نحو: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ سَبْعُ سُورٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ﴿وَلَيْلٍ عَشْرِ﴾ [الفجر: ١، ٢]، وفي النصب جَرِي دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته، نحو: ﴿سَيَرُوا فِيهَا لِيَالِي﴾ [سبا: ١٨].

و(سَرَاوِيلُ) ممنوع من الصُرف مع أنه مفرد؛ فقيل: إنه أعجمي حُيلَ عَلَى مُوازنه

من العربي، وقيل: إنه منقول عن جمع سِرْوَالَة، ونقل ابنُ الحاجب أنَّ من العرب يصرفه، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك.

وإن سُمِّي بهذا الجمع أو بما وَازَنَهُ من لفظ أعجمي، مثل: سَرَاوِيل وشرَاحِيل لفظ أَرْتُجِل للعلمية، مثل: كَشَاحِم، مُنَع الصَّرَف.



● **النوع الثاني:** ما يمتنع صرفه بعَلتين، وهو نوعان:

* **أحدهما:** ما يمتنع صرفه نكرةً ومعرفةً، وهو ما وُضع صفة، وهو إما مَرَّة في آخره ألف ونون، أو مُوَازِن للفعل، أو مَعْدُول.

- أما ذو الزيادةتين فهو فَعْلَان بشرط أن لا يقبل التاء؛ إما لأن مؤنثه فَعْلَى ك (سَكْرَان وَعَظْبَان وَعَطْشَان)، أو لكونه لا مؤنث له ك (لَحْيَان)، بخلاف، نحو مَصَّان للثيم، وسَيْفَان للطويل، وأَلْيَان لكبير الألية، وَنَدْمَان: من المنادمة لا مِنْ التَّسْمِيَةِ فإن مؤنثاتها فَعْلَانَة.

- وأما ذو الوزن فهو أَفْعَل بشرط أن لا يقبل التاء، إما لأن مؤنثه فَعْلَى ك (أَحْمَر)، أو فُعْلَى ك (أَفْضَل)، أو لكونه لا مؤنث له، ك (أَكْمَر) و(آذَر).
وَصَرِفَ أَرْبَعٍ في نحو: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ) لأنه وضع اسماً؛ فلم يُلْتَفَتْ لما طرأ به من الوصفية، وأيضاً فإنه قابل للتاء، وإنما منع بعضهم صرفَ باب أَبْطَح وأَذْهَمَ لِمَا طرَأَ من الوصفية، وأيضاً لِمَا طرَأَ من الوصفية. مع أنها أسماء - لأنها وُضعت صفاتٍ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ من الإسموية، وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها فَصَرَفَهَا، وأما أَجْدَلُ للصقر، وأُخِيلُ لِمَا طرَأَ من الوصفية، وأُفْعَى للحية، فإنها أسماء في الأصل والحال؛ فلهذا صرفت في الأكثر، وبعضهم يمنع صرفها لِلْمَحْ معنی الصفة فيها، وهي القوة والتلون والإيـ.
قال:

٤٧٨ - فِرَاحُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلَ بَارِيَا

وقال:

٤٧٩ - فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيالًا

- وأما ذو العَدْل فتوعان:

أحدهما: مُوَازِن فَعَال ومَفْعَل، من الواحد إلى الأربعة باتِّفاق، وفي الباقي عن الأصحّ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة؛ فأصل (جَاءَ الْقَوْمُ أَخَذَ) جَاءُوا واحداً واحداً، وكذا الباقي، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نُعُوتاً، نحو: أَجْنَحَهُ مَتْنِي وَوُلْتُ وَرَبَّحَ [فاطر: ١]، أو أحوالاً، نحو: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾

تَرْوِجُ [النساء: ٣]، أو أخباراً، نحو: (صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى) وإنما كرر لقصد التأكيد، لا لإفادة التكرير.

ثاني: (أَخْرَ) في نحو: (مَرَرْتُ بِسُوءَةِ أَخْرَ) لأنها جمع الأخرى، والأخرى أنثى - - - - - نفتح - بمعنى مغاير، وأخْرُ من باب اسم التفضيل، واسم التفضيل قياسه أن - - - - - في حال تجرُّده من أل والإضافة مفرداً مذكراً، نحو: ﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ﴾ [يوسف: ٨]، ونحو: ﴿قَدْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ - إلى قوله سبحانه -: ﴿يُنِصُّكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤]، فكان القياس أن يقال: (مَرَرْتُ بِأَمْرَاءِ أَخْرَ) و(بِنِسَاءِ أَخْرَ) و(بِرِجَالِ أَخْرَ) و(بِرَجُلَيْنِ أَخْرَ) ولكنهم قالوا: أخرى، وأخْرَ، وأخْرُونَ، وأخْرَانِ، - - - - - تعالى: ﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا﴾ [التوبة: ١٠٢]، ﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧].

وإنما خصَّ النحويون آخرَ بالذكر، لأنَّ في أُخْرَى ألف التانيث، وهي أوضح من
 آخرَ. وآخرونَ وآخِرَانِ مُعْرَبَانِ بالحروف فلا مَدْخَلُ لهما في هذا الباب، وأما آخرُ
 فيه، وإنما العَدْلُ في فروعه، وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن.
 وإن كانت أخرى بمعنى آخرة، نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَئِنَّهُمُ لِأُخْرَيْنَهُمُ﴾ [الأعراف: ٣٩]،
 ليست على آخرٍ مصروفًا؛ لأنَّ مذكرها آخرٌ - بالكسر - بدليل ﴿وَأَنَّ عَلَيَّ النَّشَاءَ﴾
 [النجم: ٤٧]، ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُثَبِّتُ النَّشَاءَ الْأَخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فليست من
 - مِمَّ التَّفْضِيلِ -

وإذا سُمِّيَ شيء من هذه الأنواع، بقي على منع الصَّرف؛ لأنَّ الصِّفة لما ذهبَتْ خَلَّتْهَا العِلْمِيَّة.



• النوع الثاني: ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة، وهو سبعة:

حدها: العلم المركب تركيب المزج، ك (بَغْلَبَكْ)، و (حَضْرَمَوْتُ) وقد يضاف حريته إلى ثانيهما، وقد يُتَّيَّان على الفتح، وعلى اللغات الثلاث، فإن كان آخر معتلاً ك (مَعْد يَكْرَبْ) و (قَالِي قَلَا) وجب سكونه مطلقاً.

اسمي: العَلَمُ ذو الزِيَادَتَيْنِ كـ (مَرْوَانَ، وَعِمْرَانَ، وَعُثْمَانَ، وَعُطْفَانَ، وَأَصْبَهَانَ).
ثالث: العَلَمُ المؤنَّث، ويتَحْتَمُّ مَنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ إِنْ كَانَ بِالتَّاءِ كـ (فَطَاظِمَةً)
سجدة. أو زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ كـ (زَيْنَبَ)، وَ(سُعَادَ)، أَوْ مُحَرَّكَ الْوَسْطِ كـ (سَقَرَ)،
سجدة. أو أَعْجَمِيًّا كـ (حَمَاءَ)، وَ(جُوزَ)، أَوْ مَنْقُولًا مِنَ الْمَذْكَرِ إِلَى الْمَوْثَرِ كـ (زَيْدَ)
سجدة. امرأة - ويجوز فِي نَحْوِ: (هِنْدَ) وَ(ذَعْدَ) الصَّرْفِ وَتَرْكِهِ، وَهُوَ أَوْلَى، وَالزَّجَّاجُ
سجدة. وَقَالَ عِيسَى وَالْحُزْمِيُّ وَالْمِزْدِيُّ وَنَحْوُ: (زَيْدَ) - اسْمُ امْرَأَةٍ - إِنَّهُ كَهْنَدُ.

الرابع: العَلَمُ الأعجميُّ، إن كانت علميته في اللغة العجمية، وزاد على ثلاثة كـ (إِبْرَاهِيمَ)، و(إِسْمَاعِيلَ) وإذا سُمِّيَ بنحو: (لِجَامَ) و(فِرْنَدَ) صُرِفَ؛ لحدوث علمية ونحو: (نُوحَ) و(لُوطَ) و(شَتَرَ) مصروفة، وقيل: السَّاكُنُ الوسيطُ ذو وجهين، والمُحَرِّفُ مُتَحَتِّمُ المنع.

الخامس: العَلَمُ المُوَازن للفعل، والمعتَبَرُ من وَزْنِ الفعل أَنْوَاعٌ:

- **أحدها:** الوزن الذي يَخْصُصُ الفعلَ، كـ (حَضَمَ) لمكان، و(شَمَرَ) لفرس و(دُئِلَ) لقبيلة، وكـ (بَانِطَلَقَ) و(اسْتَخْرَجَ) و(تَقَاتَلَ) أعلاماً.

- **الثاني:** الوزن الذي به الفعلُ أَوَّلِيٌّ؛ لكونه غالباً فيه، كـ (بِئْسَ) و(إِضِيحَ) و(أُبْلِمَ) أعلاماً؛ فإن وجود مُوَازِنِها في الفعل أَكْثَرُ كالأمر من ضرب، وذهب، وكتب

- **الثالث:** الوزن الذي به الفعلُ أَوَّلِيٌّ؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ في الفعل على تدلُّ في الاسم، نحو: أَفْكَلَ وَأَكْلَبَ؛ فإنَّ الهمزة فيهما لا تدل، وهي في مُوَازِنِهما تدلُّ في الفعل، نحو: أَذْهَبَ وَأَكْتُبُ دالة على المتكلم.

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل؛ فخرج بالآونة نحو: (امْرُؤٌ) علماً؛ فإنَّه في النَّصْبِ نظيرُ أَذْهَبَ، وفي الجرِ نظيرُ اضْرَبَ؛ فلم يجر على حالة واحدة، وبالثاني نحو: (رُدَّ) و(قِيلَ) و(بِيعَ) فإنَّ أصلها فُعِلَ ثم صار بمنزلة فُعِلَ وديك فوجب صرفها، ولو سميت بضَرْبٍ مخففاً من ضَرْبٍ انصرف اتفاداً ولو سميت بضَرْبٍ ثم خَفَّفَتْه انصرف أيضاً عند سيبويه، وخَالَفَهُ المبرِّدُ لأنه تغيب عارض، وبالثالث نحو: (أَلْبَبَ) - بالضم - جمعُ لُبِّ علماً؛ لأنه قد بَايَنَ الفعلُ بالفك. قاله أبو الحسن، وخولف لوجود الموازنة.

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أَوَّلِيٌّ، ولا وَزْنُ هو فيهما على السواء، وقال عيسى إلا أن يكونا منقولين من الفعل كالأمر من ضَارَبَ، وَتَضَارَبَ، وَدَخَرَ، أعلاماً واحتجَّ بقوله:

٤٨٠ - أَنَا أَبْنُ جَلَا وَطَلَاغُ الشُّنَايَا

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ (جَلَا) من قولك: (زَيْدٌ جَلَا)؛ ففيه ضمير، وهو من باب المحكيَّات، كقوله:

نَبَيْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدَ

وأن يكون ليس بعَلَمٍ، بل صفة لمحذوف، أي: ابنُ رَجُلٍ جَلَا الأُمُورَ.

السادس: العَلَمُ المختومُ بآلف الإلحاق المقصورة، كـ (عَلَقَى)، و(أَرْضَى) عَلَمين.

السابع: المعرفة المعدولة، وهي خمسة أنواع:

- أحدها: فُعِلَ في التوكيد، وهي: جُمِعَ، وَكُتِعَ، وَبُصِعَ، وَبُتِعَ، فإنها معارف معدولة إلى ضمير المؤكد، ومعدولة عن فَعْلَوات، فإن مُفَرَّدَاتِهَا: جَمَعَاء، بَصَعَاء، وَبُتَعَاء، وإنما قياسُ فَعْلَاءَ إذا كان اسماً أن يُجْمَعَ على فَعْلَوات سُخْرَاءَ وَصُخْرَوات.

- الثاني: سَخِرُ إذا أُريدَ به سَخَرُ يوم بعينه، واستعمل ظرفاً مجرداً من أل لأدفة، كـ (جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَخِرَ)؛ فإنه معرفة معدولة عن السَّخَرِ، وقال صدر السدوسي: مبني لتضمنه معنى اللام.

واخترز بالقيد الأول من المبهم، نحو: ﴿يَجِئْتُهُمْ بِسَخِرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، وبالثاني من عين المستعمل غير ظرف؛ فإنه يجب تعريفه بأل أو الإضافة، نحو: (طَابَ السَّخَرُ لِيَلْتَنَا)، وبالثالث من نحو: (جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّخَرِ، أو سَخَرَه).

- الثالث: فُعِلَ علماً لمذكّر؛ إذا سُمِعَ ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير مبنية. نحو: (عَمَر) و(زُفِر) و(زُحِل) و(جُمَح)؛ فإنهم قَدَرُوهُ مَعْدُولاً؛ لأنّ العلمية لا تستلزم بمنع الصرف مع أنّ صيغة فُعِلَ قد كثر فيها العدل، كـ (عُدِرَ، وفُسِقَ)، وكـ (جُمِعَ، وَكُتِعَ)، وكـ (أَخِرَ).

وأما (طَوَى) فَمَنْ منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة، لا العدل عن صيغة؛ لأنّه قد أمكن غيره فلا وَجَهَ لتكلفه، ويؤيده أنّه يصرف باعتبار المكان.

- الرابع: فَعَالٍ علماً لمؤنث، كـ (حَذَام)، و(قَطَام) في لغة تميم؛ فإنهم يمنعون صرفه، فقال سيبويه: للعلمية والعدل عن فاعلة، وقال المبرّد: للعلمية والتأنيث معنوي كـ (زَيْتَب)، فإن خُتِمَ بالراء كـ (سَفَارٍ) اسماً لماء، وكـ (وَبَارٍ) اسماً لقبيلة، يرفع على الكسر، إلّا قليلاً منهم، وقد اجتمعت اللغتان في قوله:

لَمْ تَرَوْا إِزْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
بَرْدُهُمْ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارٍ

وأهل الحجاز يثنون الباب كلّ على الكسر؛ تشبيهاً له بنزّال، كقوله:

إِذْ قَالَتْ حَذَامٌ فَصَّدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

- الخامس: (أَمْسَ) مُرَاداً به اليوم الذي يليه يومك، ولم يُضَفْ، ولم يُقَرَّن بـ (تَف) واللام، ولم يقع ظرفاً، فإنّ بعض بني تميم تمنع صرفه مطلقاً؛ لأنّه مَعْدُول عن الأَمْسِ، كقوله:

٤٨٣ - لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا

وجمهورهم يخضُ ذلك بحالة الرَّفْع، كقوله:

٤٨٤ - اغْتَصِم بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنْ بَأْسٍ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضْمَنَ أَمْرَ

والحجازيون يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مطلقاً، عَلَى تَقْدِيرِهِ مُضْمَناً مَعْنَى اللَّام، قَالَ:

٤٨٥ - وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ

وَالْقَوَافِي مَجْرُورَةٌ.

فَإِنْ أُرِدَتْ بِأَمْسٍ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ الْمَاضِيَةِ مُبْهَمًا، أَوْ عَرَفْتَهُ بِالإِضَافَةِ، أَوْ بِإِلَاءٍ فَهُوَ مُعَرَّبٌ إِجْمَاعًا، وَإِنْ اسْتَعْمَلْتَ الْمَجْرَدَ الْمَرَادُ بِهِ مَعِينٌ ظَرْفًا، فَهُوَ مُبْنِيٌّ إِجْمَاعًا.



فصل: يَغْرِضُ الصَّرْفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب:

الأول: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ سَبَبِيهِ الْعِلْمِيَّةِ ثُمَّ يَنْكُرُ؛ تَقُولُ: (رُبَّ فَاطِمَةٍ وَعِمْرَانٍ وَعَدِ وَيَزِيدٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمَعْدٍ يَكْرِبُ وَأَرْطَى).

وَيَسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ صِفَةً قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ، كَ (لَأَحْمَرَ) وَ(سَكْرَانَ) فِسْبِيُوهُ يُتْبِعِي غير منصرفٍ، وَخَالَفَهُ الْأَخْفَشُ فِي الْحَوَاشِي، وَوَافَقَهُ فِي الْأَوْسَطِ.

الثاني: التَّصْغِيرُ الْمُزِيلُ لِأَحَدِ السَّبَبِينَ، كَ (حُمَيْدٍ) وَ(عُمَيْرٍ) فِي أَحْمَدَ وَعُمَيْرٍ وَعَكْسُ ذَلِكَ، نَحْوُ: (تَحْلَى) عَلَمًا؛ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ مُكَبَّرًا وَلَا يَنْصَرِفُ مُصَغَّرًا لِاسْتِكْمَالِ الْعَلَتَيْنِ بِالتَّصْغِيرِ.

الثالث: إِرَادَةُ التَّنَاسُبِ، كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ وَالْكَسَائِي: ﴿سَلَا سَلَا﴾ [الإنسان: ١٠] وَ﴿قَوَارِيرَاءُ﴾ [الإنسان: ١٥]، وَقِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ: ﴿وَلَا يَغُونَا وَيَعُوقَا وَشَرًّا﴾ [نوح: ٢٣].

الرابع: الضَّرُورَةُ، كَقَوْلِهِ:

٤٨٦ - وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرٌ غَنِيْرَةٌ

وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَطْرَادُ ذَلِكَ فِي لُغَةٍ.

وَأَجَازُ الْكُوفِيُّونَ، وَالْأَخْفَشُ وَالْفَارَسِيُّ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَمْنَعَ صَرْفَ الْمَنْصَرَفِ، وَالسَّائِرُ الْبَصْرِيُّونَ، وَاحْتُجَّ عَلَيْهِمْ، بِنَحْوِ قَوْلِهِ:

٤٨٧ - طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ؛ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ الثُّفُوسِ غَدُ

وَعَنْ ثَعْلَبٍ أَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ.



فصل: المنقوص المستحق لمنع الصرف؛ إن كان غير علم حُذفت ياؤه رفعا حزا، وتُؤنَّ بالتثاق، كـ (جَوَار) و(أَعِيم)، وكذا إن كان علما كـ (قَاضٍ)، عِلْمُ امْرَأَةٍ، - (يَزْمِي) علما، خلافاً ليونس وعيسى والكسائي؛ فإنهم يُثبتون الياء ساكنة رفعا منحرحة جراً كما في النصب، احتجاجاً بقوله:

٤٨٨ - قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعْيِلِيَا

وذلك عند الجمهور ضرورة، كقوله في غير العلم:

٤٨٩ - وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا



هذا باب إعراب الفعل

رافع المضارع تجرّده من الناصب والجازم وفقاً للفرءاء، لا حُلُولُهُ محلَّ الاسم خلافاً للبصريين؛ لانتقاضه نحو: (هَلَا تَفْعَلُ). وناصبه أربعة:

أحدها: (لن) وهي لنفي (سَيَفْعَلُ)، ولا تقتضي تأبيد النفي ولا تأكيدَه، خلافاً - بخسري، ولا تَقَعُ دُعَائِيَّةٌ، خلافاً لابن السّراج، وليس أصلُها (لا) فأبدلت الألف - - . خلافاً للفرءاء، ولا (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للسّاكنين، خلافاً - خيل والكسائي.

ثاني: (كَي) المصدرية، فأما التعليلية فجارة والناصب بعدها (أن) مُضمرة، وقد - غير في الشعر، وتعيّن المصدرية إن سبقتها اللام، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: - - - والتعليلية إن تأخّرت عنها اللام أو أن، نحو قوله:

... لِي لَتَقْضِيَنِي رَقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلِسٍ
وقوله:

٤٩١ - ... كَيْمَمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْذَعَا

ويجوز الأثران في نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، وقوله:

٤٩٢ - أَرَدْتُ لِكَيْمَمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي



الثالث: (أَنْ) في نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغَيِّرَ لِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، وبعضُهُمْ يُهْمِلُهَا حَمَلًا عَلَى (مَا) أُخْتِهَا، أَي: المصدرية، كقوله ابن مُحَيِّن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وكقوله:

٤٩٣ - أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَشْمَاءَ وَنَحْكَمَا

وتأتي (أَنْ) مُفَسَّرَةً، وزائدة، وَمُحَقَّقَةً مِنْ أَنْ؛ فلا تنصب المضارع.

فالمُفَسَّرَةُ هي: الْمَسْبُوقَةُ بِجُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، نحو: ﴿فَأَوَّحَىٰ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ أَنِ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَانْطَلَقَ لَمَلًا مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ [ص: ٦].

والزائدة هي: التالية لـ (لَمَّا)، نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]. والواقعة بين الكاف ومجرورها، كقوله:

كَأَنَّ ظُبِيَّةَ تَغْطِيهِ إِلَى وَارِقِ السِّلْمِ

أو بين القسم ولو؛ كقوله:

٤٩٤ - فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَانْتُمُ

والمُحَقَّقَةُ مِنْ أَنْ هي: الواقعة بعد عِلْمٍ، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ نَارًا﴾ [المزمل: ٢٠]، ونحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، أو بعد ظَنٍّ، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَن تَكُونُ﴾ [المائدة: ٧١]، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبةً، وهو الأرجح، ونحو:

أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]، واختلفوا في: ﴿وَحَسِبُوا أَن تَكُونُ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، فَقَرَأَهُ غَيْرُ أَبِي عَمْرٍو وَالْأَخَوَيْنِ بِالنَّصْبِ.



الرابع: (إِذَنْ) وهي حرفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، وشرطُ إعمالها ثلاثة أمور: أَحَدُهَا: أَنْ تَتَصَدَّرَ، فَإِنْ وَقَعَتْ حَشْوًا أَهْمَلْتُ، كقوله:

٤٩٥ - وَأَمَّا كُنِّي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

وأما قوله:

٤٩٦ - إِنِّي إِذَنْ أَهْلِيكَ أَوْ أَطِيرَا

فضرورة، أو الْحَبْرُ مَحذُوفٌ، أَي: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ ذَلِكَ.

وإن كان السابق عليها وَاوًا أو فَاءً جاز النَّصْبُ، وقد قرئ: ﴿وَإِذَنْ لَا يَلْبَسُوا﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُوا﴾ [النساء: ٥٣]، والغالب الرفعُ، وبه قرأ السبعة.

الثاني: أن يكون مستقبلًا؛ فيجب الرفع في نحو: (إِذَنْ تَصَدَّقْ) جواباً لمن قال:

أَجِبْ زَيْدًا).

الثالث: أَنْ يَتَّصِلَا، أَوْ يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا الْقَسَمُ؛ كقوله:

٤٩٧ - إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَنَّهُمْ بِحَرْبٍ

نِصْل: يُنْصَبُ الْمِضَارِعُ بِـ (أَنْ) مضمرةٌ وَجُوباً فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ:

أحدها: بعد اللامِ إِنْ سُبِقَتْ بِكَوْنِ نَاقِصٍ مَاضٍ مَنفِي، نحو: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَهُ

الْعَنَكُوتَ: ٤٠﴾، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]؛ وَتُسَمَّى هَذِهِ اللَّامُ لَامَ حُجُودٍ.

ثاني: بعد (أَوْ) إِذَا صَلَحَ فِي مَوْضِعِهَا (حَتَّى)؛ نحو: (لَأُزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي

وَقَوْلُهُ:

٤٩٨ - لَأُسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى

أَوْ (إِلَّا)، نحو: (لَأَقْتُلَنَّه أَوْ يُسْلِمَ)، وَقَوْلُهُ:

٤٩٩ - كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

الثالث: بعد (حَتَّى) إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً بِاعْتِبَارِ التَّكْلِمِ، نحو: ﴿فَقَنِلُوا آلِي

حَتَّى يَقَيَّءَ﴾ [الحجرات: ٩]، أَوْ بِاعْتِبَارِ مَا قَبْلَهَا، نحو: ﴿وَرَزَّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [٢١٤].

وَيَرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا إِنْ كَانَ حَالاً مُسَبِّباً فَضْلَةً؛ نحو: (مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا

يَسِيرَ) وَمَنَّهُ: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ؛ لِأَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالْحَالِ،

حَتَّى حَالَةَ الرِّسُولِ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ.

وَيَجِبُ النِّصْبُ فِي مِثْلِ: (لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) وَ(مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا)

سِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا) لَانْتِفَاءِ السَّبَبِيَّةِ؛ بِخِلَافِ (أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا) فَإِنَّ السَّيْرَ

سَبَبٌ. وَإِنَّمَا الشُّكُّ فِي الْفَاعِلِ، وَفِي نَحْوِ: (سَيَّرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا) لَعَدَمِ الْفَضْلِيَّةِ،

وَمِثْلُ: (كَانَ سَيَّرِي أَمْسَ حَتَّى أَدْخُلَهَا) إِنْ قُدِّرَتْ كَانَ نَاقِصَةً، وَلَمْ تَقْدَرِ الظَّرْفُ خَبِراً.

رَابِعٌ وَالْخَامِسُ: بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوِ الْمَعِيَّةِ، مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْيٍ أَوْ طَلَبِ مُحَضِّينَ،

نَحْوِ: ﴿لَا يَقْضَيْنَ عَلَيْهِمْ فِيمَاؤُنَّ﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿وَلَمَّا يَعْمَرَ سَهْلٌ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ

أَنَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَلْتَمِثَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَقُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿يَلْتَمِثْنَا نَرُدُّ وَلَا

يَكُنْ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ عَصِيٌّ﴾ [طه: ٨١]، وَقَوْلُهُ:

٥٠٠ - لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ

وَقَوْلُهُ:

٥٠١ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنُسْتَرِيحَ
وقوله:

٥٠٢ - فَكُلْتُ أَذْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [٥١: ٥٢] الآية؛ لأنَّ (فَتَطْرُدُهُمْ)؛ جوابُ النفي، و(فتكون) جوابُ التَّهْيِ.

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً، والمثَلُو بنين والمتنقض بآل، نحو: (أَلَمْ تَأْتِنِي فَأَحْسِنُ إِلَيْكَ) إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقي، ونحو (مَا نَزَالُ تَأْتِينَا فُتُحَدُّثُنَا) و(مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا).

ومن الطَّلَبِ باسم الفعل، وبما لَفْظُهُ الخبر، وسيأتي.

وبتقييد الفاء بالسَّبَبِيَّةِ والواو بالمَعْيَةِ من العاطفتين على صريح الفعل. والاستثنايتين، نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْبُدُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]؛ فإنَّها للعطف؛ وقيل.

٥٠٣ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الثَّوَاءَ فَيُثْطِطِقْ

فإنَّها للاستئناف؛ إذ العطف يقتضي الجزم، والسببية تقتضي النَّصَب.

وتقول: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ) بالرفع إذا نَهَيْتَهُ عن الأول فقط، فـ قدَرْتَ التَّهْيِ عن الجمع نَصَبْتَ، أو عن كُلِّ منهما جَزَمْتَ.

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِدَ معنى الجزاء جُزِمَ الفعل جواباً لشرط مُتَّذِّ لا للطلب لتضمُّنِهِ معنى الشرط خلافاً لزاعمي ذلك، نحو: ﴿قُلْ نَعَالُوا أَتَلُ﴾ [١٥١]، بخلاف، نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥، ٦]، في رفعه؛ فإنَّه قَدَرَهُ صفة لوليًّا لا جواباً لَهَبْ؛ كما قَدَرَهُ مَنْ جَزَمَ.

وشرَطَ غيرَ الكسائي لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع (إن لا) في موضع. فمن ثمَّ جاز (لا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ) بالجزم، ووجب الرفع في نحو: (لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ)، وأمَّا (فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا) فالجزم على الإبدال لا الجواب.



وَأَلْحَقَ الكسائي في جواز النَّصَب بالأمر ما دَلَّ على معناه: من اسم فعل، نحو (نَزَالِ فَنُكْرِمَكَ) أو خبر، نحو: (حَسْبُكَ حَدِيثُ فَيْنَانَ النَّاسِ) ولا خلاف في جزم بعدهما إذا سقطت الفاء، كقوله:

٥٠٤ - مَكَائِكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

بفرلهم: (اتقى الله أَمُرُوْهُ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ)، أي: لِيَتَّقِ اللَّهَ وَلِيَفْعَلْ، وَالْحَقَّ
- تَرْجِيْ بِالْتَمَنِيْ بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ حَفْص: ﴿فَاطْلِعْ﴾ [غافر: ٣٧] بالنَّصْب.



نصل: وَيُنْصَبُ بـ (أَنْ) مضمره جوازاً بعد خمسة أيضاً:
حدها: اللام إذا لم يسبقها كَوْنٌ ناقضٌ ماضٍ منفي، ولم يقترن الفعل بلا، نحو:
﴿سَمِعَ رَبِّيَ الْعَلَمِيْنَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُوْنَ أَوَّلَ الْمَسْلُوِيْنَ﴾ [الزمر: ١٢].
فإن سُبِقَتْ بِالْكَوْنِ المذكور وجب إضمار (أَنْ) كما مرَّ.
والثاني قرن الفعل بلا نافية أو مؤكدة وجب إظهارها، نحو: ﴿لَيْلًا يَكُوْنَ لِلنَّاسِ

٥٥٥ - وَلَبِئْسَ عِبَادَةً وَتَقَرَّرَ عِيْنِي

وقوله:

٥٥٦ - لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيْنِي

وقوله:

٥٥٧ - إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكَأُ ثُمَّ أَعْقِلُهُ

وتقول: (الطائر فيَعْضِبُ زَيْدُ الدُّبَابِ)، بالرفع وجوباً؛ لأنَّ الاسم في تأويل
- أي: الذي يطير.

ولا يُنْصَبُ بـ (أَنْ) مضمره في غير هذه المواضع العشرة إلا شاذاً كقول
- (تَسْمَعُ بِالْمُعْبِدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)، وقول آخر: (خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)،
- بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾.



نصل: وجازم الفعل نوعان: جازمٌ لفعل واحد، وهو أربعة:
(لا) الطلبية، نهيّاً كانت، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، أو دُعَاءً، نحو:
- ﴿حَنَّا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وجزمها فعلِي المتكلم مبين للفاعل نَادِرٌ، كقوله:

٥٥٨ - لَا أَعْرِفُنْ رَبِّيَ خَوْراً مَدَامُعُهَا

٥٠٩ - إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ



ويكثر (لَا أَخْرَجَ) و(لَا نُخْرِجَ) لَأَنَّ المنهَى غير المتكلم.

واللام الطلبية، أمراً كانت، نحو: ﴿لِيَقْبِضْ عَيْنَا رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وَجَزَمَهَا فِعْلِي المتكلم مبنيين للفاعل قليل. «فُومُوا فَلَا ضِلَّ لَكُمْ»، ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وَأَقْلُ مِنْهُ جَزَمَهَا فِعْلِي المتكلم مخاطب، نحو: ﴿فَإِذْ لَكَ فُلْتَفَرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، فِي قِرَاءَةٍ، ونحو: «لَتَصَافِقَنَّكُمْ»، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

و(لَمْ) و(لَمَّا) ويشتركان في: الحرفية، والنفي، والجزم، والقلب للمضي.

وتنفرد (لَمْ) بمصاحبة الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَغَتْ رِسَالَتُهُ﴾ [سورة]

[٦٧]، وبجواز انقطاع نفي منفيها، ومن ثَمَّ جاز (لم يكن ثم كان) وامتنع في: (لَمَّا)

وتنفرد (لَمَّا) بجواز حذف مجزومها، كـ (مَقَارَبَتِ الْمَدِينَةِ وَلَمَّا)، أي: «وَمِنْ

أَدْخُلَهَا، فَأَمَّا قَوْلُهُ:

٥١٠ - يَوْمَ الْأَعْيَازِ إِنْ وَصَلْتُ وَإِنْ لَمْ

فضرورة، وبتوقع ثبوته، نحو: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨]، ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْجَحِيمُ

فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، ومن ثم امتنع (لما يجتمع الضدان).



وجازمٌ لفعلين، وهو أربعة أنواع:

حرفٌ باتفاق، وهو (إِنْ).

وحرفٌ على الأصح، وهو (إِذْ مَا).

واسمٌ باتفاق، وهو: مَنْ، وَمَا، وَمَتَى، وَأَيَّ، وَأَيْنَ، وَأَيَّانَ، وَأَتَى، وَحَيْثُمَا.

واسمٌ على الأصح، وهو (مَهْمَا).

وكلٌّ منهما يقتضي فعلين يسمي أولهما: شرطاً، وثانيهما: جواباً وحـ

ويكونان مضارعين، نحو: ﴿وَإِنْ تَوَدُّوا نَعْدَ﴾ [الأنفال: ١٩]، وماضيين، نحو: ﴿وَلَمَّا

عُدُّهُ﴾ [الإسراء: ٨]، وماضياً فمضارعاً، نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ

حَرْثُهُ﴾ [الشورى: ٢٠]. وعكسه، وهو قليل، نحو: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا

غُفِرَ لَهُ»، ومنه: ﴿إِنْ كُنَّا نُنْزِلُ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤]، لأن تابع الحـ

حرب، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين؛ إذ خَصُّوا هذا النوع بالضرورة.
ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفِيٍّ بـ (لم) قويٌّ، كقوله:
- **وَنَآتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ**
ونحو: (إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقَوْمٌ) ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف، كقوله:

٥١٢ - ... مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

وعليه قراءة طلحة بن سليمان: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].



فصل: وكل جواب يمتنع جعله شرطاً، فإن الفاء تجب فيه، وذلك الجملة الاسميّة،
- **وَنَاسِكَ يَمْسُكُ بِحَبِيرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** [الأنعام: ١٧]، والطلبية، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ
تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، وقد اجتمعنا في قوله: ﴿وَأِنْ يَخْذَلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي
يَنْصَرُّ بِكُمْ بِغَيْرِ عَرِّ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، والتي فعلها جامد، نحو: ﴿إِنْ تَرَوْا فَقُلُوبَكُمْ مَلَأُوا
بِغَيْرِ حَقٍّ فَهِيَ رَفِيٌّ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]، أو مَقْرُونٌ بَقَدْ، نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَفَ أَخٌ
لَهُ يَاسُوفُ﴾ [٧٧]، أو تَقْيِيسٌ، نحو: ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٨]، أو
- **وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نَكْفُرَهُ﴾** [آل عمران: ١١٥]، أو (ما)، نحو: ﴿فَإِنْ
سَأَلْتُمْ عَمَّا سَأَلْتُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]، وقد تحذف في الضّرورة، كقوله:

٥١٣ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وقوله:

فَإِنْ لَا يَزَلْ يَتَّقَا لِلْعَنِيِّ وَالصَّبَا سِيلَفِي عَلَى طَوْلِ السَّلَامَةِ نَادِمًا
ويجوز أن تُغْنِيَ (إذا) الفجائية عن الفاء، إن كانت الأداة (إِنْ) والجواب جملة
اسميّة غير طلبية، نحو: ﴿وَأِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].



فصل: وإذا انقضت الجملتان، ثم جئت بمضارع مَقْرُونٌ بالفاء أو الواو فلك
بالعطف، ورفعُه على الاستئناف، ونُصِبُه بأن مضمرة وجوباً، وهو قليل، قرأ
- **عمر وابن عامر: ﴿فَيَعْبُرُ بَيْنَ يَسَاءٍ﴾** [البقرة: ٢٨٤] بالرفع، وبإقيهم بالجزم، وابن
- **بشر بالنصب، وقُريء بهن أيضاً في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادٍ إِلَى لَهْوٍ**
بِزُفٍّ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وإذا تَوَسَّطَ المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين، فالوجهُ الجزم،

ويجوز النصب، كقوله:

٥١٥ - وَمَنْ يَفْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ



فصل: ويجوز حذف ما عُلِمَ من شرط، إن كانت الأداة (إن) مقرونة بـ (ولا)، كقوله:

٥١٦ - وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرِقُكَ الْحُسَامُ

أي: وإلا تُطْلَفُهَا يَغْلُ.

وما عُلِمَ من جواب، نحو: ﴿إِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْلُغَ نَفَقًا﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية.

ويجب حذف الجواب، إن كان الدالُّ عليه ما تَقَدَّمَ ممَّا هو جواب في المعنى

نحو: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) أو تأخر من جواب قَسَمٍ سابق، نحو: ﴿لَئِنْ أَجْتَمَعَتْ

وَالْجِبُّ﴾ [الإسراء: ٨٨].

كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قَسَمٍ تأخَّرَ عنه، نحو: (إِنْ تَقُمْ وَاللَّهِ نَفَسًا

وَإِذَا تَقَدَّمَهُمَا ذُو خَيْرٍ، جاز جَعْلُ الجواب للشرط مع تأخره، ولم يجب، خلا

لابن مالك، نحو: (زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ أَقْمُ)، ولا يجوز إن لم يتقدَّمهما، خلا

وللفراء، وقوله:

٥١٧ - لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَعْدَ

ضرورة، أو اللام زائدة.

وحيث حُذِفَ الجواب اشترط في غير الضرورة مُضِيَّ الشرط؛ فلا يجوز (أَنْتَ

ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ) ولا (وَاللَّهِ إِنْ تَقُمْ لِأَقُومَنَّ).



فصل في لو

لـ (لَوْ) ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ:

أحدها: أن تكون مصدرية؛ فَتَرَادَفُ (أَنْ) وَأَكْثَرُ وقوعها بعد (وَدَّ)، نحو: (وَدَّ

نَهْنُ) [القلم: ٩] أو (يَوَدُّ)، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ومن القليل قولُ قُتَيْبَةَ

٥١٨ - مَا كَانَ ضَرْكُ لَوْ مِنْتَ، وَزَيْبُ مَنْ الْفَتَى وَهُوَ السَّغِيظُ السَّحَابُ

وَإِذَا وَلِيهَا الْمَاضِي بَقِيَ عَلَى مُضِيِّهِ، أَوِ الْمَضَارِعُ تَخَلَّصَ لِلْإِسْتِقْبَالِ، كَمَا أَنَّ

المصدرية كذلك.

الثاني: أن تكون للتعليق في المستقبل؛ فتترادف (إن) كقوله:
٥١٩ - وَلَوْ تَلَوْتَنِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا

وإذا وليها ماضٍ أوَّل بالمستقبل، نحو: ﴿وَلِيَحْشُرَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾ [النساء: ٩]،
 مضارعٌ تخلص للاستقبال، كما في (إن) الشرطية.

الثالث: أن تكون للتعليق في الماضي، وهو أغلب أقسام لَوْ، وتقتضي امتناع
 - عنها دائماً، خلافاً للشلوين، لا جوابها، خلافاً للمعربين، ثم إن لم يكن لجوابها
 - غيبة، لزم امتناعه، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وكقولك: (لو
 - شمس طالعة كان النهار موجوداً) وإلا لم يلزم، نحو: (لو كانت الشمس طالعة
 - ضوء موجوداً)، ومنه: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ) وإذا وليها مضارعٌ أوَّل
 - شيء، نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ [الحجرات: ٧].

وتختص (لو) مطلقاً بالفعل، ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ معمول لفعل محذوف
 - ما بعده، كقوله:

٥٢٠ - أَخِلَّائِي لَوْ غَيْرُ الْجَمَامِ أَصَابَكُمْ

وكثيراً (أنَّ) وصلتها، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]، فقال سيبويه
 جمهور البصريين: مبتدأ، ثم قيل: لا خبر له وقيل: له خبر محذوف، وقال
 - ابن المبرد والمخشي: فاعلٌ ثبت مقدراً كما قال الجميع في (ما) وصلتها في
 - كنهه ما أنَّ في السماء نجماً).

وجواب (لو) إمَّا ماضٍ معنًى، نحو: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ) أو وضعاً،
 - إمَّا مثبت فافترائه باللام، نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، أكثر من
 - ب. نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وإمَّا منفي فالأمر بالعكس، نحو:
 - ﴿يَا شَاءَ رَبِّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله:

٥٢١ - وَلَوْ نَعْطَى الْخِيَارَ لَمَّا فَتَرْنَا

قيل: وقد تجاب بجملة اسمية، نحو: ﴿لَمَّؤَبَّةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ حَيَّرَ﴾ [البقرة: ١٠٣]؛
 - جملة مستأنفة، أو جوابٌ لقسمٍ مُّقدَّر، وإنَّ (لو) في الوجهين للتمني فلا جواب لها.



فصل في أمَّا

وهي حرفٌ شرطٍ وتوكيد دائماً، وتفصيل غالباً.

يدلُّ على الأول مجيء الفاء، بعدها.

وعلى الثالث استقراء مواقعها، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى]، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، ﴿فَمِمَّا مِنْ نَعْتٍ وَالنَّعْيِ﴾ [البيئ]، ومنه: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧] الآية، وقسيمه في المعنى: تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] الآية؛ فالوقف دونه، والمعنى: الراسخون فيقولون، وذلك على أن المراد بالمتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه. ومن تخلف التفصيل، قولك: (أما زيدٌ فمطلق).

وأما الثاني فذكره الزمخشري فقال: أما حرفٌ يعطي الكلام فضلَ توكيد، (زيد ذاهب) فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب، قلت: (أما زيد فذاهب) وزعم أن مستخرج من كلام سيبويه.

وهي نائبة عن أداة شرط وجملته، ولهذا تؤوّل بمهما يكن من شيء، ولا يسع فاء تالية لتاليها، إلا إن دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالقول؛ فيجب معه، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي: أكفروا لهم: أكفرتهم، ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة، كقوله:

٥٢٢ - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

أو نُذَوِّرُ، نحو: «أما بعد ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»



فصل في لولا ولوما

ل (لَوْلَا) و(لَوْ مَا) وجهان:

أحدهما: أن يدلّا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما؛ فيختصان بالجر الإسميَّة، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبا: ٣١].

والثاني: أن يدلّا على التحضيض؛ فيختصان بالفعلية، نحو: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ إِلَيْنَا الْمَلَكُ﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكِ﴾ [الحجر: ٧]، ويساويهما في التحضيض والاختصاص بالأفعال: هَلَا، وَأَلَا، وَأَلَّا، وقد يلي حرف التحضيض اسمٌ مُعلّق بغير إمّا مضمر، نحو: «فهلّا بكراً تُلَاعِبُهَا وتُلَاعِبُكَ؟»، أي: فهلّا تزوّجت بكراً، ومُؤخّر؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُتِرْتُمْ﴾ [النور: ١٦]، أي: هلّا قلتم إذ سمعتموه.



باب الإخبار بالذي وفروعه، والألف واللام

ويسميه بعضهم باب السَّبْك، وهو باب وَضَعَهُ التَّحْوِيلُ للتدريب في الأحكام الخيرية. كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية، والكلام فيه في صلب:

الفصل الأول: في بيان حقيقته

إذا قيل لك: كيف تخبر عن زيد من قولنا: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) بالذي؟ فعدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال؛ أحدها: أن تبدئه بموصول من زَيْدٍ في إفراجه وتذكيره، وهو الذي، الثاني: أن تؤخر زَيْدًا إلى آخر التركيب، -ت: أن ترفعه على أنه خبر للذي، الرابع: أن تجعل في مكانه الذي نَقَلْتَهُ عنه ضميرًا مطابقاً له في معناه وإعرابه؛ فتقول: (الذي هو منطلق زَيْدٌ) فالذي: مبتدأ، (هو منطلق): مبتدأ وخبر، والجملة صلة للذي، والعائد منها الضمير الذي جعلته حقاً عن زَيْدٍ الذي هو الآن كمال الكلام. وقد تبين بما شَرَحْنَاهُ أن زَيْدًا مُخْبَرٌ به، لا عنه، وأن الذي بالعكس، وذلك خلاف ظاهر السؤال؛ فَوَجَبَ تأويل كلامهم على معنى أخْبُرَ عن مُسَمًّى زيد في حال غيرك عنه بالذي.

وتقول في نحو: (بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً) - إذا أخبرت عن التاء - (الَّذِي بَلَغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا)، فإن أخبرت عن أخويك قلت: (بَلَّغْتُ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةَ أَخَوَاكَ)، وعن العَمْرَيْنِ قلت: (الَّذِينَ بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةَ الْعَمْرَوَيْنِ) أو عن الرِّسَالَةِ قلت: (الَّتِي بَلَّغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً) فَتَقَدَّمَ الضمير وَتَصَلَّه؛ لَأَنَّهُ إذا أُمْكِنَ الوَصْلُ، لم يجز العدول إلى محل، وَحِينَئِذٍ فيجوز حذفه؛ لَأَنَّهُ عائد متصل منصوب بالفعل.

الفصل الثاني: في شروط ما يخبر عنه

اعلم أَنَّ الإخبار إن كان بـ (الذي) أو أحد فروعهِ اشْتَرَطَ للمخبر عنه سبعة شروط:

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير؛ فلا يُخْبَرُ عن (أيهم) من قولك: (أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ) لأنك تقول حينئذٍ: الذي هو في الدار أَيُّهُمْ؛ فتزيل الاستفهام عن صَدْرِيَّتِهِ، وكذا تقول في جميع أسماء الاستفهام والشرط، وكم الخبرية، وما التعجبية، وضمير التَّنْكِيسِ، لا يخبر عن شيء منها؛ لما ذكرنا.

وفي التسهيل أنَّ الشرط أن يقبل الاسم أو خَلْفُهُ التَّأخِيرُ؛ وذلك لأنَّ الضمير المتصلة كالتاء من (قُمْتُ) يُخْبِرُ عنها مع أنَّها لا تتأخر، ولكن يتأخر خَلْفُهَا، وهذا الضمير المنفصل؛ فتقول: (الَّذِي قَامَ أَنَا).

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف؛ فلا يُخْبِرُ عن الحال والتمييز؛ لأنَّك لو قلت في (جاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً): الذي جاءَ زَيْدٌ إِياهُ ضَاحِكٌ، لكنك قد نصبت الضمير على الحال وذلك ممتنع؛ لأنَّ الحال واجبُ التنكير، وكذا القول في نحوه، وهذا القيد لم يذكر في التسهيل.

الثالث: أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي؛ فلا يُخْبِرُ عن الهاء من نحو (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ)؛ لأنَّها لا يُسْتَعْنَى عِنا بالأجنبي، كـ (عمرو) و(بكر). وإِنَّمَا امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنَّك لو أخبرت عنه، لقلت: (الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ) فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خَلَفَ عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً بفصلته وأخْرَظَتْهُ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رَأَيْتَ للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عَائِدٍ، وَإِنْ قُدِّرَتْهُ عَائِداً عَلَى الموصول بقي الخبر بلا رابط.

الرابع: أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالمُضْمَرِ؛ فلا يخبر عن الاسم المجزئ بـ (حَتَّى) أو بـ (مُنْذُ) أو (مُنْذُ) لأنَّهِنَّ لا يجرون إلَّا الظاهر، والإخبار يستدعي إقعة ضميرٍ مقامِ المخبر عنه، كما تقدَّم، فإذا قيل: (سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ) جاز الإخبار عن (زيد) وامتنع الإخبار عن الباقي؛ لأنَّ الضمير لا يخلفهن: أَمَّا الْأَبُ فَلأنَّ الضمير لا يضاف، وأما الْقُرْبُ فَلأنَّ الضمير لا يتعلَّقُ به جار ومجرور، وبغيره، وأما (عمرو الكريم) فَلأنَّ الضمير، لا يوصف ولا يوصف به؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً فَأَخْرَظْتَ ذلك وجعلت مكانه ضميراً جازاً، فتقول عن الإخبار عن المتضايفين: (الَّذِي سَرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ أَبُو زَيْدٍ) وكذا الباقي.

الخامس: جواز وروده في الإثبات، فلا يُخْبِرُ عن (أحد) من نحو: (ما جاءني أحد) لأنَّه لو قيل: (الذي ما جاءني أحد) لزم وقوع (أحد) في الإيجاب.

السادس: كونه في جملة خبرية، فلا يُخْبِرُ عن الاسم في مثل (اضرب زيدا) لأنَّ الطلب لا يقع صلةً.

السابع: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين، نحو: (زيد) من قولك: (قَدْ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٍو)، بخلاف: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرٍو).



وإن كان الإخبار بالألف واللام، اشترط عَشْرَةُ أُمُورٍ: هذه السبعة، وثلاثة أُخْرَى.

في: أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية، وأن يكون فعلها متصرفاً، وأن يكون
 حَسْبًا؛ فلا يُخْبَرُ بِأَلٍ عَنْ (زيد) من قولك: (زيدٌ أخوك)، ولا من قولك: (عَسَى زيدٌ
 يَقُومَ)، ولا من قولك: (ما زال زيدٌ عالماً).

ويُخْبَرُ عَنْ كُلِّ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (وَقَى اللَّهَ الْبَطْلَ)؛ فتقول:
 فِي الْبَطْلِ اللَّهُ) و(الوَاقِيَهُ اللَّهَ الْبَطْلُ)، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء؛ لأنَّ عائِدَ
 اللَّفِّ وَاللَّامِ لَا يُحْذَفُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

مَا الْمُسْتَفْزِرُ الْهُوَى مُحْمُودٌ عَاقِبَةُ

فصل: وإذا رَفَعْتَ صِلَةً (أَل) ضميراً راجعاً إلى نفس (أَل) استتر في الصلة ولم
 يَر: تقول في الإخبار عن التاء من (بَلَّغْتُ) في المثال المتقدم (المُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى
 عَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا) ففي (المبلغ) ضمير مستتر لأنه في المعنى لأل؛ لأنه خلف عن
 ضمير المتكلم، و(أَل) للمتكلم؛ لأن خبرها ضمير المتكلم، والمبتدأ نفس الخبر.
 وإن رَفَعْتَ صِلَةً (أَل) ضميراً لغير (أَل) وجب بُرُوزُهُ وانفصالُهُ، كما إذا أخبرت
 عن شيء من بقية أسماء المثال؛ تقول في الإخبار عن الأخوين: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى
 عَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ) وعن العمرين: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرَوْنَ)
 عن الرسالة: (المُبَلِّغُهَا أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً) وذلك لأن التبليغ فعل
 متكلم، و(أَل) فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نَفْسُ الْخَبَرِ الَّذِي أَخْرَتْهُ.



هذا باب العدد

اعلم أنَّ الواحد والاثنيين يُخَالَفَانِ الثَّلَاثَةَ وَالْعَشْرَةَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي حُكْمَيْنِ:

أحدهما: أنَّهما يُذَكَّرَانِ مَعَ الْمَذَكَّرِ؛ فتقول: واحدٌ، واثنان، وَيُؤَنَّثَانِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ؛
 واحدة، واثنتان، والثَّلَاثَةُ وَأَخَوَاتُهَا تَجْرِي عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ، تقول: ثَلَاثَةٌ
 حَبٌّ، بِالتَّاءِ، وَثَلَاثُ إِمَاءٍ، بِتَرْكِهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَيمَةً
 نَارٍ﴾ [الحاقة: ٧].

والثاني: أنَّهما لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَعْدُودِ، لَا تقول: واحدٌ رجلٌ، وَلَا اثْنَا
 حَبِينَ، لِأَنَّ قَوْلَكَ: (رَجُلٌ) يَفِيدُ الْجِنْسِيَّةَ وَالْوَحْدَةَ، وَقَوْلَكَ: (رَجُلَانِ) يُفِيدُ الْجِنْسِيَّةَ
 نَحْوَ الْوَاحِدِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا الْبَوَاقِي فَلَا تَسْتَفَادُ الْعِدَّةَ وَالْجِنْسَ إِلَّا
 فِي نَعْدَدِ الْمَعْدُودِ جَمِيعاً، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَكَ: (ثَلَاثَةٌ) يُفِيدُ الْعِدَّةَ دُونَ الْجِنْسِ، وَقَوْلَكَ:

(رجال) يُفِيدُ الْجِنْسَ دُونَ الْعِدَّةِ، فَإِنْ قَصَدْتَ الْإِفَادَتَيْنِ، جَمَعْتَ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ.



فصل: مُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ وَالْعَشْرَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ اسْمَ جِنْسٍ، كـ (شَجَرٍ) وَ(تَمْرٍ) أَوْ اسْمَ جَمْعٍ كـ (قَوْمٍ) وَ(رَهْطٍ) خُفِضَ بِمَنْ، تَقُولُ: (ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمْرِ) وَ(عَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وَقَدْ يَخْفِضُ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ، نَحْوُ: ﴿وَكُنْتَ فِي الْمَدِينَةِ سَعَةً رَهْطًا﴾ [النمل: ٤٨]، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَيْسَ فِيهِ دُونَ خَمْسٍ دُونَ صَدَقَةٍ»، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٢٢ - ثَلَاثَةٌ أَتْلُفْنَ سِوَا ثَلَاثٍ ذُوْدُ

وَإِنْ كَانَ جَمْعًا خُفِضَ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ إِلَيْهِ، نَحْوُ: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ).

وَيُعْتَبَرُ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ مَعَ اسْمِي الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ بِحَسَبِ حَالِهِمَا، فَيُعْطَى الْعَدَدُ عَكْسَ مَا يَسْتَحِقُّهُ ضَمِيرُهُمَا، فَتَقُولُ: (ثَلَاثَةٌ مِنَ الْعَنَمِ) بِالتَّاءِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: (غَنَمٌ كَثِيرٌ) بِالتَّذْكِيرِ، وَ(ثَلَاثٌ مِنَ الْبَطِّ) بِتَرْكِ التَّاءِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: (بَطٌّ كَثِيرٌ) بِالتَّأْنِيثِ، وَ(ثَلَاثَةُ الْبَقَرِ) أَوْ (ثَلَاثٌ) لِأَنَّ فِي الْبَقَرِ لَغَتَيْنِ، التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زِينَتَكُمْ أَنْ تَسْبِيحَ﴾ [البقرة: ٧٠] وَقُرِئَ: ﴿تَسَابِهُتُمْ﴾.

وَيُعْتَبَرَانِ مَعَ الْجَمْعِ بِحَالٍ مُفْرَدٍ فَلِذَلِكَ تَقُولُ: (ثَلَاثَةٌ إِصْطَبَلَاتٍ) وَ(ثَلَاثَةُ حَمَامَاتٍ) بِالتَّاءِ فِيهِمَا اعْتِبَارًا بِالْإِصْطَبَالِ وَالْحَمَامِ، فَإِنَّهُمَا مَذْكَرَانِ، وَلَا تَقُولُ: (ثَلَاثُ بَتْرَكَا) بِالتَّاءِ بِاعْتِبَارِ الْجَمْعِ، خِلَافًا لِلْبَغْدَادِيِّينَ.

وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ حَالِ الْوَاحِدِ حَالُ لَفْظِهِ حَتَّى يَقَالَ: (ثَلَاثُ طَلْحَاتٍ) بِتَرْكِ التَّاءِ وَلَا حَالُ مَعْنَاهُ، حَتَّى يَقَالَ: (ثَلَاثُ أَشْخَصٍ) بِتَرْكِهَا تَرِيدُ نِسْوَةً، بَلْ يُنْظَرُ إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمَفْرَدُ بِاعْتِبَارِ ضَمِيرِهِ؛ فَيَعَكْسُ حُكْمُهُ فِي الْعَدَدِ، فَكَمَا تَقُولُ: (طَلْحَةٌ حَمْرٌ) وَ(هَذَا شَخْصٌ جَمِيلٌ) بِالتَّذْكِيرِ فِيهِمَا تَقُولُ: (ثَلَاثَةُ طَلْحَاتٍ) وَ(ثَلَاثَةُ أَشْخَصٍ) بِالتَّأْنِيثِ فِيهِمَا، فَأَمَّا قَوْلُهُ:

٥٢٤ - ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٌ

فَضْرُورَةٌ، وَالَّذِي سَهَّلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٌ) فَاتَّصَلَ بِاللَّفْظِ مَا يُعْبَرُ بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِقِيَاسٍ، خِلَافًا لِلنَّاطِمِ.

وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ صِنْفَةً فَالْمُعْتَبَرُ حَالُ الْمَوْصُوفِ الْمَنْوِيِّ، لَا حَالُهَا، قُلْ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَكُنْ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] أَيْ: عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقِيلَ (عَشْرَةٌ)، لِأَنَّ الْمِثْلَ مَذْكَرٌ، وَتَقُولُ: (عِنْدِي ثَلَاثَةُ رُبْعَاتٍ) بِالتَّاءِ إِنْ قَدَرْتَ رَجُلًا.

يتركها إن قدرت نساء، ولهذا يقولون: (ثلاثة دَوَابٌّ) بالتاء إذا قصدوا ذكوراً؛ لأنَّ الدابة صفة في الأصل، فكأنهم قالوا: ثلاثة أحمرة دَوَابٌّ، وسمع (ثلاث دَوَابٌّ دُكُور) ترك التاء؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد؛ فلا يجرونها على موصوف.



نصل: الأعداد التي تُضَاف للمعدود عشرة، وهي نوعان:

• **أحدهما:** الثلاثة والعشرة وما بينهما، وحقُّ ما تُضَاف إليه أن يكون: جمعاً، كسراً، من أبنية القلة، نحو: (ثلاثة أفلُس) و(أربعة أعْبُد) ﴿سَبْعَةُ أَجْحَرٍ﴾ [لقمان: ٣٠]. وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة.

فيضاف للمفرد، وذلك إن كان مائة، نحو: (ثلاث مائة) و(تسع مائة) وشذ في ضرورة، قوله:

٥٢٥ - ثَلَاثُ مِئِينَ لِمُلُوكٍ وَفِي بَهَا

ويُضَاف لجمع التصحيح في مسألتين:

إحدهما: أن يُهْمَلَ تكسير الكلمة، نحو: ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، و(خَمْسُ سَمَوَاتٍ) و﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

والثانية: أن يُجَاوِر ما أهمل تكسيـره، نحو: ﴿وَسَبْعَ سُبُلَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فإنَّه في التنزيل مجاور لـ ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

ويُضَاف لبناء الكثرة في مسألتين:

إحدهما: أن يُهْمَلَ بناء القلة، نحو: (ثلاث جَوَارٍ) و(أربعة رِجَالٍ) و(خمسة ذَرَاهِمَ).

والثانية: أن يكون له بناء قلة، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فَيُنْزَلُ لذلك منزلة السعوم؛ فالأول نحو: ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإن جُمع قرء بالفتح على أقراء شذ، والثاني نحو: (ثلاثة سُسُوعٍ) فإن أشساعاً قليل الاستعمال.



• **النوع الثاني:** المائة والألف، وحقُّهما أن يضافا إلى مفرد، نحو: ﴿مِائَةَ حَمَةٍ﴾ [النور: ٢]، و﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦].

وقد تُضَاف المائة إلى جمع كقراءة الأخوين: ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾، وقد تُمَيِّز مفرد منصوب، كقوله:

٥٢٦ - إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَاماً



فصل: إِذَا تَجَاوَزَتِ الْعَشْرَةَ جِثَّتْ بِكَلِمَتَيْنِ، الْأُولَى: التَّيْفُ، وَهُوَ التَّسْعَةُ دُونَهَا، وَحَكَمَتْ لَهَا فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ بِمَا ثَبَّتَ لَهَا قَبْلَ ذَلِكَ؛ فَأَجْرِيَتْ الشَّلَاةُ وَالتَّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ عَلَى الْقِيَاسِ، إِلَّا أَنَّكَ تَشِيءُ بِأَحَدٍ وَإِحْدَى مَكَانَ وَاحِدٍ وَوَاحِدَةٍ، وَتَبْنِي الْجَمِيعَ عَلَى الْفَتْحِ، إِلَّا (اثْنَيْنِ) وَ(اثْنَيْيْنِ) فَتُعْرِبُهُمَا كَالْمُثَنَّى، وَإِلَّا (ثَمَانِي) فَلَكَ فَتَحُ الْيَاءِ وَإِسْكَانُهَا، وَيَقْلُ حَذْفُهَا مَعَ بَقَاءِ كَسْرِ النُّونِ وَمَعَ فَتْحِهَا، وَالْكَلِمَةُ الثَّانِيَّةُ: (الْعَشْرَةُ) وَتَرْجِعُ بِهَا إِلَى الْقِيَاسِ التَّذْكِيرِ مَعَ الْمَذْكَرِ وَالتَّأْنِيثِ مَعَ الْمُؤنَّثِ، وَتَبْنِيهَا عَلَى الْفَتْحِ مُطْلَقًا، وَإِذَا كَانَتْ بِالتَّاءِ سَكَنْتَ شَيْنُهَا فِي الْحِجَازِيِّينَ وَكَسَرْتَهَا فِي لُغَةِ تَمِيمٍ، وَبَعْضُهُمْ يَفْتَحُهَا.

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّكَ تَقُولُ: (أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا) وَ(اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا) بِتَذْكِيرِهِمَا وَ(ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا) بِتَأْنِيثِ الْأَوَّلِ وَتَذْكِيرِ الثَّانِي، وَتَقُولُ: (إِحْدَى عَشْرَةَ أُمَةً) وَ(ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً) بِتَأْنِيثِهِمَا، وَ(ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً) بِتَذْكِيرِ الْأَوَّلِ، وَ«تَأْنِيثِ الثَّانِي».

فَإِذَا جَاوَزَتِ التَّسْعَةَ عَشَرَ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّسْعَةَ عَشْرَةَ فِي التَّأْنِيثِ اسْتَوَى لَفْظُ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ؛ تَقُولُ: (عَشْرُونَ عَبْدًا) وَ(ثَلَاثُونَ أُمَةً).

وَتُمَيِّزُ ذَلِكَ كُلَّهُ مَفْرَدٌ مَنْصُوبٌ، نَحْوُ: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُفُ: ٢٤] ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٦]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٤٢] ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ سِتْرٌ مِمَّا يَبْتَغِي الْغَنَى﴾ [الْأَعْرَابُ: ٢٣]، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيطًا﴾ [الْأَعْرَابُ: ١٦٠]، فَـ (أَسْبَاطًا) بَدَلَ مِنْ (اثْنَيْ عَشْرَةَ) وَالتَّمْيِيزُ مَحْذُوفٌ، أَيُّ: اثْنَيْ عَشْرَةَ فُرْقَةً. وَلَوْ كَانَ (أَسْبَاطًا) تَمْيِيزًا لَذَكَرَ الْعِدْدَانِ؛ لِأَنَّ السَّبْطَ مَذْكَرٌ، وَزَعَمَ النَّازِمُ أَنَّهُ تَمْيِيزٌ. وَذَكَرَ (أُمَةً) رَجَعَ حَكْمُ التَّأْنِيثِ كَمَا رَجَّحَهُ ذَكَرَ (كَاعِبَانِ وَمَعْصَرٍ) فِي قَوْلِهِ:

ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمَعْصَرٍ



فصل: وَيَجُوزُ فِي الْعِدَدِ الْمَرْكَبِ - غَيْرِ (اثْنَيْ عَشَرَ) وَ(اثْنَيْ عَشْرَةَ) - أَنْ يُضْرَبَ إِلَى مُسْتَحَقِّ الْمَعْدُودِ؛ فَيَسْتَغْنَى عَنِ التَّمْيِيزِ، نَحْوُ: (هَذِهِ أَحَدُ عَشَرَ زَيْدًا) وَيَجِبُ عَلَى الْبَصْرِيِّينَ بَقَاءُ الْبِنَاءِ فِي الْجُزْأَيْنِ.

وَحَكَى سِيبَوِيهِ الْإِعْرَابَ فِي آخِرِ الثَّانِي كَمَا فِي بَعْلَبِكَ، وَقَالَ: هِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ.

وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ وَجْهًا ثَالِثًا، وَهُوَ أَنْ يُضَافَ الْأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي كَمَا فِي عِبَادَةِ نَحْوُ: (مَا فَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشْرَكَ).

وأجازوا أيضاً هذا الوجه دون إضافة استدلالاً بقوله:

لَفَّ مِنْ غَنَائِهِ وَشَفَوْتُهُ بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَجَّتِهِ



فصل: ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما. اسم فاعل. كما تصوغه من فعل؛ فتقول: ثَانٍ، وثَالِثٌ، ورابع - إلى العاشر. كما تقول: ضارب وقاعد، يجب فيه أبداً أن يُذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث، كما يجب ذلك مع ضارب حرة، فأما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر، فقليل: واحد حرة.

ولك في اسم الفاعل المذكور أن تستعمله - بحسب المعنى الذي تريده - على سعة أوجه:

أحدها: أن تستعمله مفرداً، ليفيد الاتِّصافَ بمعناه مجرداً، فتقول: ثالث، ورابع،

٥٢٨ - لِسِتَّةِ أَغْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ

الثاني: أن تستعمله مع أصله. ليفيد أنَّ الموصوف به بعض تلك العِدَّةِ المعينة لا سبعة. فتقول: (خَامِسُ خَمْسَةٍ)، أي: بعض جماعةٍ منخضرة في خمسة. ويجب حينئذٍ إضافة إلى أصله. كما يجب إضافة البعض إلى كله. قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَلَاثِينَ﴾ [النوبة: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّكَ اللَّهُ تَالِثٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، وزعم الأخفش وقطرب والكسائي وثعلب أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه، كما يجوز في (ضارب زَيْدٍ)، وزعم الناظم أنَّ ذلك جائز في (ثانٍ) فقط.

الثالث: أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التَّصْيِير؛ فتقول: (هَذَا رَابِعُ)، أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، ويجوز حينئذٍ إضافته وإعماله، كما يجوز الوجهان في جاعل ومُصَيِّر ونحوهما، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثَانٍ؛ فلا (ثاني واحد) ولا (ثانٍ واحدًا) وأجازه بعضهم، وحكاه عن العرب.

الرابع: أن تستعمله مع العشرة؛ ليفيد الاتِّصافَ بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة، (حَادِي عَشَرَ) بتذكيرهما، و(حَادِيَّةُ عَشْرَةٍ) بتأنيثهما، وكذا تصنع في البواقي: (اللفظين مع المذكر، وتؤنثهما مع المؤنث، فتقول: (الْجُزْءُ الْخَامِسَ عَشَرَ) سِتَّةُ السَّادِسَةِ عَشْرَةٍ).

وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين، فإنَّك

تقلب فاءهما إلى مَوْطِنٍ لاهمها، فتصيرها ياءً، فتقول: حادٍ وحادية.

الخامس: أن تستعمله معها، ليفيد معنى ثاني اثنين، وهو انحصار العِدَّةِ فيه ذكر، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه:

- **أحدهما** - وهو الأصل -: أن تأتي بأربعة ألفاظ: أولها الوصف مركباً من العشرة، والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثاني، فتقول: (ثَلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ).

- **الثاني:** أن تحذف عشر من الأول استغناءً به في الثاني، وتعرب الأول لزوال التركيب، تضيفه إلى التركيب الثاني.

- **الثالث:** أن تحذف العقد من الأول والثَّيْفَ من الثاني، ولك في هذا الوجه وجهان، أحدهما: أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما، فتجري الأول بمقتضى حذف العوامل وتجرّ الثاني بالإضافة، والوجه الثاني: أن تعرب الأول وتبني الثاني، حذف الكسائي وابن السكيت وابن كيسان، ووجهه أنه قدّر ما حُذف من الثاني فبقي - بحاله، ولا يُقاس على هذا الوجه لقلته، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محلّ المحذوف من صاحبه، وهذا مردود؛ لأنه لا دليل حينئذٍ على أنّ هذين الاسمين مُتَنَزَعَانِ من تركيبين، بخلاف ما إذا أعرب الأول، ولم يذكر الناظم وابنه الاستعمال الثالث، بل ذكرا مكانه أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره وذكر أن بعض العرب يعربه، والتحرير ما قدمته.

السادس: أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة؛ فتأتي أيضاً بأربعة ألفاظ ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف، فتقول: (رَابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ) أجاز ذلك سيبويه، ومنعه بعضهم، وعلى الجواز فيتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفضٍ، ولك أن تحذف العشرة من الأول، وليس لك مع ذلك أن تحذف الثَّيْفَ من الثاني للإلباس.

السابع: أن تستعمله مع العشرين وأخواتها، فتقدمه، وتعطف عليه العقد بالواو



هذا باب كنايات العدد

وهي ثلاثة: كَمْ، وكأَيٍّ، وكَذَا.

أما (كَمْ) فتقسم إلى: استفهامية بمعنى أيّ عددٍ، وخبرية بمعنى كثير.

ويشتركان في خمسة أمور: كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدّر.

يكونهما مبنيين، وكون البناء على السكون، ولزوم التصدير، والاحتياج إلى التمييز.

ويفترقان أيضاً في خمسة أمور أيضاً:

أحدها: (أن) كم الاستفهامية، تُمَيِّزُ بمنصوب مفرد، نحو: (كَمْ عَبْدًا مَلَكَتْ)، يجوز جرّه بمن مضمرة جوازاً إن جُرَتْ كم بحرف، نحو: (بَكَمْ ذَرَّهْمَ اشْتَرَيْتَ نَيْتَ) وتُمَيِّزُ الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع، نحو: (كَمْ رِجَالٍ جَاؤُوكَ) و(كَمْ امْرَأَةً جَاءَتْكَ) والإفراد أكثر وأبلغ.

والثاني: أن الخبرية، تختص بالماضي كُرْبً، لا يجوز (كم غلمان سَأَمَلَكْهُمْ)، كما لا يجوز (رُبَّ غلمان سَأَمَلَكْهُمْ) ويجوز (كَمْ عَبْدًا سَنَشْرِيهِ).

والثالث: أن المتكلم بها لا يستدعي جواباً من مخاطبه.

والرابع: أنه يتوجّه إليه التصديق والتكذيب.

والخامس: أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام، تقول: (كَمْ رِجَالٍ فِي نَدَارِ عَشْرُونَ بَلْ ثَلَاثُونَ)، ويقال: (كم مَالُكَ أَعَشْرُونَ أم ثلاثون؟).

تنبيه: يروى قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

بجرّ (عمّة) و(خالة) على أن كم خبرية، وبنصبهما، فقليل: إن تميماً تجيز نصب سبب الخبرية مفرداً، وقيل: على الاستفهام التهكمي، وعليهما فهي: مبتدأ، و(قد حلبت) خبر، والتاء للجماعة، لأنّهما عمّات وخالات ويرفعهما على الابتداء. و(احلبت) خبر للعمّة، أو الخالة، وخبر الأخرى محذوف. وإلا لقليل: (قد حلبت) تاء في (حلبت) للواحدة؛ لأنّهما عمّة واحدة وخالة واحدة. و(كم) نصب على منصورية أو الظرفية، أي: كم حلبّة أو وقتاً.



وأما (كأيّ) فبمنزلة (كَمْ) الخبرية: في إفادة التكثير، وفي لزوم التصدير، وفي جرار التمييز، إلا أن جرّه بمن ظاهرة لا بالإضافة، قال الله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يَكُونُ دَابَّةً لَا يَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ [النبكوت: ٦٠]، وقد ينصب كقوله:

ظَرَدَ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فكَأَيَّ أَلْمَا حَمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ غُسْرِ

وأما (كذا) فيكنى به عن العدد القليل والكثير، ويجب في تمييزها النصب، ونس لها الصّدر؛ فلذلك تقول: (قَبِضْتُ كَذَا وَكَذَا ذَرَّهَمًا).



هذا باب الحكاية

حكاية الجُمْلِ مُطَرِّدَةٌ بعدَ القَوْلِ، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مریم: ٣٠]، ويجوز حكايتها على المعنى، فتقول في حكاية (زَيْدٌ قائمٌ): (قَالَ عَمُرُو قائمٌ زيد) فإن كنت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح.

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم: (لَيْسَ بِقُرْشِيًّا) رَدًّا على مَنْ قال: (إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيًّا).

وأما في الاستفهام فإن كان المسؤول عنه نكرة والسؤال بأيٍّ أو بَمَنْ حُكي في لفظ: (أَيُّ)، وفي لفظ: (مَنْ) ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجز وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع.

تقول لَمَنْ قال: (رَأَيْتُ رَجُلًا، وَامْرَأَةً، وَغُلَامَيْنِ، وَجَارِيَتَيْنِ، وَبَنَاتٍ) أَيًا، وَأَيَّةً، وَأَيِّنِ، وَأَيَّتَيْنِ، وَأَيَّاتٍ، وكذلك تقول في: (مَنْ)، إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمْ فرقًا من أربعة أوجه:

أحدها: أن أَيًا عامة في السؤال، فيسأل بها عن العاقل كما مَثَّلْنَا، وعن غيره كقول القائل: (رَأَيْتُ حَمَارًا) أو (حَمَارَيْنِ) و(مَنْ) خاصة بالعاقل.

الثاني: أن الحكاية في (أَيِّ) عامة في الوقف والوصل. يقال: (جَاءَنِي رَجُلَانِ). فتقول: (أَيَّانُ) أو (أَيَّانِ يَا هَذَا) والحكاية في (مَنْ) خاصة بالوقف، تقول: (مَنْ) بالوقف والإسكان. وإن وصلت قلت: (مَنْ يَا هَذَا) وبطلت الحكاية، فأما قوله:

٥٣١ - أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ: مَتُونُ أَنتُمْ؟

فنادرٌ في الشعر، ولا يُقَاسُ عليه، خلافًا ليونس.

الثالث: أنْ (أَيَّا) يُحْكَى فيها حركات الإعراب غير مُشَبَّعَةٍ؛ فتقول: (أَيُّ) و(أَيَّ) و(أَيِّ) ويجب في (مَنْ) الإشباع؛ فتقول: (مَنُو) و(مَنَا) و(مَنِي).

الرابع: أن ما قبل تاء التأنيث في (أَيِّ) واجب الفتح، تقول: (أَيَّة) و(أَيْتَ) ويجوز الفتح والإسكان في (مَنْ)، تقول: (مَنَّة) و(مَنْتَ) و(مَنْتَانِ) والأرجح الفتح في المفرد، والإسكان في التثنية.

وإن كان المسؤول عنه علمًا لَمَنْ يَعْقِل، غير مقرون بتابع، وأداة السؤال (مَنْ) غير مقرونة بعاطف، فالحجازيون: يُجِيزُونَ حكاية إعرابه، فيقولون: (مَنْ زَيْدًا) لَمَنْ قال: (رَأَيْتُ زَيْدًا) و(مَنْ زَيْدٌ) بالخفض لَمَنْ قال: (مررت بزيد) وتبطل الحكاية في نحو: (ومن زيد) لأجل العاطف، وفي نحو: (مَنْ غُلَامٌ زيد) لانتفاء العلمية، وفي

حـ: (مَنْ زَيْدٌ الْفَاضِلُ) لوجود التابع، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلاً
عـم كـ (رَأَيْتَ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو) أو علماً معطوفاً كـ (رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا) فتجوز فيهما
نحكاية، على خلاف في الثانية.



هذا باب التانيث

لَمَّا كَانَ التَّانِيثُ فَرَعَ التَّذْكِيرَ احتِجَاجَ لِعِلَامِيَّةٍ، وَهِيَ إِمَّا تَاءٌ مُحَرَّكَةٌ، وَتَخْتَصُّ
بِأَسْمَاءٍ، كـ (قَائِمَةٌ) أَوْ تَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَتَخْتَصُّ بِالأَفْعَالِ، كـ (قَامَتْ) وَإِمَّا أَلْفٌ مُفْرَدَةٌ،
كـ (حُبْلَى) أَوْ أَلْفٌ قَبْلَهَا أَلْفٌ فَتَقْلَبُ هِيَ هَمْزَةٌ كـ (حَمْرَاءٌ) وَيَخْتَصُّانِ بِالأَسْمَاءِ.
وَقَدْ أَتَوْا أَسْمَاءَ كَثِيرَةً بِتَاءٍ مُقَدَّرَةٍ، وَيُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَيْهَا،
حـ: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ أَلَيْسَ كَقَوْلِهِمْ﴾ [الحج: ٧٢]، ﴿حَتَّى تَقَعَ الْخَرَبُ أَوْزَانًا﴾ [محمد:
١٠٠] ﴿وَلَا يَنْجُو لِلْسَّلَامِ فَلْيَنْجِ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، وَبِالإِشَارَةِ إِلَيْهَا، نَحْوُ: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ﴾
[٦٣]، وَبِشَبُوتِهَا فِي تَصْغِيرِهِ، نَحْوُ: (عُيِّنَتْ) وَ(أُذِنَّتُ) أَوْ فَعْلُهُ، نَحْوُ: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ
يَعْقُوبُ﴾ [يوسف: ٩٤]، وَبِسُقُوطِهَا مِنْ عَدَدِهِ، كَقَوْلِهِ:

٥٢٢ - وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرَعٍ وَإِصْبَعٍ



فصل: الغالبُ في التاء أن تكون لِفَضْلِ صِفَةِ الْمُؤَنَّثِ مِنْ صِفَةِ الْمَذْكَرِ،
كـ (قَائِمَةٌ) وَ(قَائِمٌ).

وَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ التَّاءُ فِي خَمْسَةِ أَوْزَانٍ:

أحدها: فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ كـ (رَجُلٌ صَبُورٌ) وَ(امْرَأَةٌ صَبُورٌ)، وَمِنْهُ: ﴿وَمَا كَانَتْ
غِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، أَصْلُهُ بَعُويًّا، ثُمَّ أَدْغَمَ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (امْرَأَةٌ مَلُولَةٌ) فَالتَّاءُ
بِالسَّيِّئَةِ، بِدَلِيلِ: (رَجُلٌ مَلُولَةٌ) وَأَمَّا (امْرَأَةٌ عَدُوَّةٌ) فَشَاذٌ مُحْمُولٌ عَلَى صَدِيقَةٍ، وَلَوْ كَانَ
فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لِحَقَّقَةِ التَّاءِ، نَحْوُ: (جَمَلٌ رَكُوبٌ) وَ(نَاقَةٌ رَكُوبٌ).

والثاني: فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، نَحْوُ: (رَجُلٌ جَرِيحٌ) وَ(امْرَأَةٌ جَرِيحٌ) وَشَذَّ (مِلْحَفَةٌ
جَرِيحَةٌ)، فَإِنْ كَانَ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى فَاعِلٍ لِحَقَّقَةِ التَّاءِ، نَحْوُ: (امْرَأَةٌ رَجِيْمَةٌ) وَ(ظَرِيفَةٌ)، فَإِنْ
كَانَتْ: (مَرَرْتُ بِقَتِيلَةٍ بَنِي فُلَانٍ) أَلْحَقْتُ التَّاءَ خَشْيَةَ الإِلْبَاسِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرِ الْمُوصُوفَ.

والثالث: مِفْعَالٌ كَمِنْحَارٍ، وَشَذَّ: (مِيقَاتَةٌ).

والرابع: مِفْعِيلٌ، كَمِغْطِيرٍ، وَشَذَّ (امْرَأَةٌ مِسْكِينَةٌ) وَسَمِعَ (مِسْكِينٌ) عَلَى الْقِيَاسِ.

والخامس: مِفْعَلٌ كِمِغْشَمٍ، وَمِدْعَسٍ.

بني فاعل

وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس كثيراً كَتَمَرَةٍ، وَلَعَكْسِهِ فِي جَبَاءَةٍ وَكَمَّةٍ خَاصَّةً، وَعَوْضاً مِنْ فَاءِ كَعْدَةٍ، أَوْ مِنْ لَامِ كَسَنَةٍ أَوْ مِنْ زَائِدٍ لِمَعْنَى، كَأَشْعَثِي وَأَشْعَدٍ أَوْ مِنْ زَائِدٍ لِمَعْنَى، كَزَنَدِيقٍ وَزَنَادِقَةٍ، وَلِلتَّعْرِيبِ كَمَوَازِجَةٍ، وَلِلْمَبَالِغَةِ كَزَوِيَةٍ وَلِتَأْكِيدِهَا كَنَسَابَةٍ، وَلِتَأْكِيدِ التَّائِيثِ كَنَعَجَةٍ.

فصل: لكل واحدٍ من ألفي التائيث أوزانٌ نادرة، ولا نتعرض لها في هذا المختصر، وأوزانٌ مشهورة.

فمشهورٌ أوزانِ المقصورة اثنا عشر:

أحدها: فُعَلَى - بضم الأول وفتح الثاني - كَأَرْبَى لِلدَّاهِيَةِ، وَأَدْمَى وَشُعْبَى لموضعين، قال:

أَعْبُدْ حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيباً

وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها، وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَرَى - بِالتَّوْنِ - لِحَبِّ يُجَبِّنُ بِهِ اللَّيْلَ وَجُنْفَى لِمَوْضِعٍ، وَجُعْبَى لِعِظَامِ التَّمَلِّ.

وقد تبيّن أنَّ عَدَّ النَّاظِمِ لِفُعَلَى فِي الْأَوْزَانِ الْمَشْهُورَةِ مُشْكَلٌ.

الثاني: فُعَلَى - بضم الأول وسكون الثاني - أَسْمَأُ كَانَ كِبْهَمَى، أَوْ صِفَةً، كَخَبَرٍ وَطُولَى، أَوْ مُصْدَرَأً كَرُجْعَى.

الثالث: فُعَلَى - بفتحيتين - أَسْمَأُ كَانَ كَبَرْدَى لِنَهْرٍ بِدِمَشْقَ، أَوْ مُصْدَرَأً، كَمَرَصٍ لِمَشْيَةٍ، أَوْ صِفَةً كَحَيْدَى.

الرابع: فُعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ إِمَّا جَمْعاً كَقَتَرٍ وَجِرْحَى، أَوْ مُصْدَرَأً كَدَعْوَى، أَوْ صِفَةً كَسُكْرَى وَسَيْفَى مُؤَنَّثِي سَكْرَانَ، وَسَيْفٍ لِلطَّوِيلِ.

فإن كان فُعَلَى اسماً كَأَرْطَى وَعَلَقَى ففِي أَلْفِهِ وَجْهَانٌ.

الخامس: فُعَالَى - بضم أوله - كَحَبَارَى وَسُمَانَى لَطَائِرِينَ، وَفِي الصَّحَاحِ أَنَّ أَفَّ حَبَارَى لَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ، وَهُوَ وَهْمٌ، فَإِنَّهُ قَدْ وَافَقَ عَلَى أَنَّهُ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ.

السادس: فُعَلَى - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - كُسَمَهَى لِلْبَاطِلِ.

السابع: فِعَلَى - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه - كَسِبَطَرَى وَدِفْقَى لِمَضْرَبٍ مِنَ الْمَشْيِ.

الثامن: فِعَلَى - بكسر أوله وسكون ثانيه - إِمَّا مُصْدَرَأً كَذِكْرَى، أَوْ جَمْعاً وَذَلَّتْ

حَجَلَى) جمعاً للحَجَل - بفتحيتين - أَسْمًا لطائر، و(ظَرْبَى) - بالظاء المشالة - جمعاً ظَرْبَان - بفتح أوله وكسر ثانيه - أَسْمًا لدويبة، ولا ثالث لهما في المجموع.

التاسع: فَعِيلَى - بِكسر أوله وثانيه مشدداً - نحو: (حِثْيَى) و(خَلْيَفَى) وحكى كِسَائِي: هو من خَصِيصَاء قومه - بالمد - وهو شاذ.

العاشر: فُعَلَى - بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه - ككُفْرَى، لوعاء الطَّلَع، و(حُذْرَى) و(يُذْرَى) من الحذر والتبذير.

الحادي عشر: فُعِيلَى - بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - كخُلَيْطَى للاختلاط، فُعَيْطَى) للناطف.

الثاني عشر: فُعَالَى - بضم أوله وتشديد ثانيه - نحو: (شُقَارَى) و(حُبَارَى) لنبتين، خَضَارَى) لطائر.

تنبيه: نحو: جُنَفَى، وَخَلْيَفَى، وَخُلَيْطَى، ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة، سِيل: عُرَوَاء، وَفُخَيْرَاء، وَدُخَيْلَاء.



ومشهور أوزان الممدودة سَبْعَةَ عَشَرَ:

أحدها: فَعَلَاء - بفتح أوله وسكون ثانيه - أَسْمًا كان كَصَحْرَاء، أو مصدرًا كَرِغْبَاء، أو صِفة كَحَمْرَاء، و(دِيَمَةٌ هَطَلَاء) أو جمعاً في المعنى، كَطَرْفَاء.

والثاني والثالث والرابع: أَفْعَلَاء - بفتح العين - وَأَفْعِلَاء - بكسرها - وَأَفْعُلَاء - يضمها - كقولهم: يوم الأَرْبُعَاء، سمع فيه الأوزان الثلاثة.

الخامس: فَعَلَلَاء - كَعَقْرَبَاء لمكان.

السادس: فَعَلَلَاء - بكسر الفاء - كَقِصَاصَاء للقصاص.

السابع: فَعَلَلَاء - بضم الأول والثالث - كَقُرُقُصَاء.

الثامن: فَاعُولَاء - بضم الثالث - كَعَاشُورَاء.

التاسع: فَاعِلَاء - بكسر الثالث - كَقَاصِعَاء، لأحد جِجَرَةِ اليربوع.

العاشر: فِعْلِيَاء - بكسر الأول وسكون الثاني - نحو: كِبْرِيَاء.

الحادي عشر: مَفْعُولَاء، كَمَشْيُوحَاء.

الثاني عشر: فَعَلَاء - بفتح أوله وثانيه - نحو: بَرَأَسَاء، بمعنى الناس، يقال: ما تدري أَيُّ البَرَأَسَاء هو، وِبَرَاكَاء، بمعنى البروك.

الثالث عشر: فَعِيلَاء - بفتح أوله وكسر ثانيه - نحو: قَرِيثَاء وكَرِيثَاء، نوعان من

الرابع عشر: فَعُولَاء - بفتح أوله وضم ثانيه - نحو: دُبُوقَاء.

الخامس عشر: فعلاء - بفتحتين - كَحَفَقَاءَ لموضع، قاله ابنُ النّاطم، وإنما هو بالجيم والتّون والفاء، ولا نظير له إلا دَأَّاءُ للأمة، وقَرَمَاءَ لموضع، وعلى هذا يعدّ النّاطم لذلك في المشهور مشكّل، وفي المحكم أنّ جَنَفَى بالجيم والتّون ولنـ والقَصْر موضع، وأنّه بالمد أيضاً موضع.

السادس عشر: فعلاء - بكسر أوله وفتح ثانيه - نحو: سِيرَاء.

السابع عشر: فعلاء - بضم أوله وفتح ثانيه - كَحَيَلَاء.

هذا باب المقصور والممدود

قَصُرُ الأسماء ومَدُّها ضربان، قياسيٌّ: وهو وظيفة التّحوي، وسماعيٌّ: وهي وظيفة اللّغوي، وقد وَضَعُوا في ذلك كتباً.

وضابطُ الباب عند النحويين أنّ الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام:

أحدها: ما له نظيرٌ من الصحيح يجب فتح ما قبل آخره، وهذا النوع مقصور بقياس، وله أمثلة:

منها: كونه مَصْدَرٌ فَعِلَ اللازم، نحو: جَوِيَ جَوَى، وهَوِيَ هَوَى، وَعَمِيَ عَمَى. فإنّ نظيرها من الصحيح فَرِحَ فَرَحاً، وَأَشَرَ أَشْراً.

قال ابنُ عُصْفُور وغيره: وَشَدَّ الغَرَاءَ بِالْمَدِّ مَصْدَرٌ غَرِيٌّ، وأنشدوا:

٥٣٣ - إِذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَبَ الْعَيْنُ بِالْبُكَى غَرَاءً وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نَهْـ

وفيما قالوه نظر، لأنّ أبا عُبَيْدَةَ حكى غَارَيْتُ بين الشّئين غَرَاءً، أي: وَالَيْتُ، أنشده، وعلى هذا: فالمدُّ قياسي، كما سيأتي، لأنّ غَارَيْتُ غَرَاءً مثلُ قَاتَلْتُ قَتَالاً. وغَارَيْتُ: فَاعَلْتُ من غَرَيْتُ به، وأنشد (أسلُو) بدل: (مَهْلاً) و(فَاضَتْ) بدل: (غَارَتْ) و(حَفَلْ) بدل: (نَهَلْ).

ومنها: فَعَلَّ - بكسر أوله وفتح ثانيه - جمعاً لِفَعْلَةٍ - بكسر أوله وسكون ثانيه - نحو: فَرِيَّةٌ وفَرَى، وَمِرْيَةٌ ومَرَى، فإنّ نظيره: قَرِيَّةٌ وقَرَبَ.

ومنها: فَعَلَّ - بضم أوله وفتح ثانيه - جمعاً لِفَعْلَةٍ - بضم أوله وسكون ثانيه - نحو: دُمِيَّةٌ ودُمَى، ومُدِيَّةٌ ومُدَى، ورُبِيَّةٌ ورُبَى، وكُسُوَّةٌ وكُسَى، فإنّ نظيره: حَجَجَ وحُجَجٌ، وقُرْبَةٌ وقُرْبٌ.

ومنها: اسم مفعول ما زاد على ثلاثة، نحو: مُعْطَى ومُسْتَدْعَى، فإنّ نظيره مُكْرَى ومُسْتَخْرَجٌ.



الثاني: أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف، وهذا النوع ممدود قياس، وله أمثلة:

ومنها: أن يكون الاسم مصدرًا لأفعل أو لفعل أوله همزة وصل. كأعطى إعطاءً، ورأتى ارتئاً، واستقصى استقصاءً، فإن نظير ذلك أكرم إكراماً، واكتسب اكتساباً. واستخرج استخراجهً.

ومنها: أن يكون مفرداً لأفعله، نحو: كساء وأكسية. ورداء وأردية. فإن نظيره حمار وأخمرة، وسلاح وأسلحة، ومن ثم قال الأخفش: أرجية وأقية من كلام حوليين؛ لأن رحي وقفى مقصوران. وأما قوله:

٥٣٤ - فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ

والمفرد ندى - بالقصر - ضرورة. وقيل: جمع ندى على نداء، كجمل وجمال، ثم جمع نداء على أنديّة، ويُبْعَدُ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ نِدَاءٌ جَمْعاً.

ومنها: أن يكون مصدرًا لفعل - بالتخفيف - ذالاً على صوت، كالرُعَاءُ والثُعَاءُ، فإن نظيره الصُّرَاخُ، أو على داء، نحو: المُشَاءُ، فإن نظيره الدُّوَارُ، والزُّرْكَامُ.

الثالث: أن يكون لا نظير له؛ فهذا إنما يدرك قصره ومدّه بالسَّمْعِ.

فمن المقصور سماعاً: الفَتَى وَاحِدُ الْفَتَيَانِ، وَالسَّنَا الضَّوءُ، وَالثَّرَى التُّرَابُ، وَالْحِجَا الْعَقْلُ.

ومن الممدود سماعاً: الْفَتَاءُ لِحَدَاثَةِ السَّنِ، وَالسَّنَاءُ لِلشَّرَفِ، وَالثَّرَاءُ لكَثْرَةِ الْمَالِ، وَالْحِذَاءُ لِلتَّعَلُّ.



أجمعوا على [جواز] قصر الممدود للضرورة، كقوله:

٥٣٥ - لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَةٍ وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

وقوله:

٥٣٦ - وَأَهْلُ الْوَقَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ

واختلفوا في جواز مدّ المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون متمسكين، بنحو

قوله:

٥٣٧ - فَلَا فُقْرَ يَدُومٌ وَلَا غِنَاءٌ

وَمَتَّعَهُ الْبَصَرِيونَ، وَقَدَّرُوا الْغِنَاءَ فِي الْبَيْتِ مَصْدَرًا لِّغَائِيَّتْ لَا مَصْدَرًا لِّغَنِيَّتْ، وَهِيَ تَعْسُفٌ.



هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنواع:

أحدها: الصحيح، كَرَجُلٍ وامرأة.

الثاني: المُتَرَّلُ منزلة الصحيح، كظني ودلو.

الثالث: المعتل المنقوص، كالقاضي.

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُغَيَّرَ في التثنية؛ تقول: (رَجُلَانِ، وامرأتان) وظَيَّيَانِ، ودَلَوَانِ، والقَاضِيَانِ) وَشَذَّ فِي أَلْيَةٍ وَخُصِيَّةٍ: أَلْيَانِ وَخُصِيَّانِ، وقيل: هما تَبِ أَلْيٍ وَخُصِيٍّ.

الرابع: المعتل المقصور، وهو نوعان:

أحدهما: ما يجب قلبُ أَلِفِهِ ياءً، وذلك في ثلاث مسائل؛ **إحداها:** أن تَتَجَاوَزَ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ، كحُبْلَى وَحُبْلَيَانِ، وَمَلْهَى وَمَلْهَيَانِ. وَشَذَّ قَوْلُهُمْ: فِي تَثْنِيَةِ قَهْقَرَى وَخَوَزَلَى: قَهْقَرَانِ، وَخَوَزَلَانِ، بِالْحَذْفِ. **الثانية:** أن تكون ثالثة مُبْدَلَةً مِنْ يَاءٍ كَفَتَى قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٌ﴾ [يوسف: ٣٦]، وَشَذَّ فِي جِمَى جِمَوَانِ، بِالنُّونِ. **الثالثة:** أن تكون غير مُبْدَلَةٍ، وَقَدْ أُمِيلَتْ كَمَتَى، لَوْ سَمَّيْتُ بِهَا قَلْتَ فِي تَثْنِيَتِهَا: مَتَيَانِ.

والثاني: ما يجب قلبُ أَلِفِهِ واوًا، وذلك في مسألتين؛ **الأولى:** أن تكون مُبْدَلَةً مِنْ الْوَائِ، كَعَصَاً، وَقَفًا، وَمَنَاً، وَهُوَ لُغَةٌ فِي الْمَنْ الَّذِي يُورَثُ بِهِ، قَالَ:

٥٣٨ - عَصَاً فِي رَأْسِهَا مَنَواً حَدِيدٌ

وَشَذَّ قَوْلُهُمْ فِي رِضًا: رِضَيَانِ، بِالْيَاءِ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَانِ. **الثانية:** أن تكون غير مُبْدَلَةٍ، وَلَمْ تُمَلَّ، نَحْوُ: لَدَى وَإِذَا، تَقُولُ، إِذَا سَمَّيْتُ بِهِمَا، ثُمَّ تَثْنَيْتَهُمَا، لَدَوَانِ وَإِدَوَانِ.



الخامس: الممدود، وهو أربعة أنواع:

أحدها: ما يجب سلامة همزته، وهو ما همزته أصلية كقراء ووضاء، تقول: قِرَاءَانٍ وُضَاءَانٍ، والقراء: الناسك، والوضاء: الوضيء الوجه.

الثاني: ما يجب تغيير همزته بقلبها واواً، وهو ما همزته بدل من ألف التانيث، كحَمْرَاءَ وَحَمْرَاوَانَ، وزعم السِّيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واوٌ وَجَبَ تصحيح الهمزة، فلا يجتمع واوَانٍ ليس بينهما إلا ألف؛ فتقول في عَشَوَاءَ: عَشَوَاءَانٍ، بالهمز، وَجَوَزَ كوفيون، في ذلك، الوجهين.

وَشَدَّ حَمْرَايَانَ، بقلب الهمزة ياءً وَفَرُفَصَانَ وَخُنْفُسَانَ وَعَاشُورَانَ، بحذف الألف ونهمزة معا.

الثالث: ما يترجَّح فيه التَّصحيح على الإعلال، وهو ما همزته بدل من أصل، نحو: كِسَاءٌ وَحَيَاءٌ، أصلهما كِسَاوٌ وَحَيَايٌ، وَشَدَّ كِسَايَانَ.

الرابع: ما يترجَّح فيه الإعلال على التصحيح، وهو ما همزته بدل من حرف إلحاق، كعِلْبَاءٍ وَقُوبَاءٍ، أصلهما عِلْبَايَ وَقُوبَايَ، بياء زائدة فيهما لئُلْحِقَهُمَا بِقِرْطَاسٍ وَقِرْنَاسٍ، ثم أبدلت الياء همزة، وزعم الأخفش، وتبعه الجُزُولِي أَنَّ الأَرَجِحَ في هذا نِيبَابٍ أَيْضاً التَّصْحِيحُ، وسيبويه إنَّما قال: إِنَّ القلبَ في عِلْبَاءٍ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي كِسَاءٍ.



هذا باب كيفية جمع الاسم المذكر السالم

وَيُسَمَّى الجمعُ الذي على هِجَاءَيْنِ، والجمعُ الذي على حَدِّ المِثْنِ، لَأَنَّهُ أَعْرَبُ بحرفين، وَسَلِّمَ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ، وَخِثَمَ بِنَوْنِ زَائِدَةٍ تَحْذِفُ لِلإِضَافَةِ.

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياء المنقوص وكسرُها، فتقول: (القَاضُونَ) (لِدَاعُونَ) وَأَلْفُ الْمُتَقَصِّرِ دُونَ فَتْحِهَا، فتقول: (المُوسُونَ)، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَأَنَّهُمْ قَانُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿وَأَنَّهُمْ عِنْدَ رَبِّكَ الْمُضْطَلِّينَ﴾ [ص: ٤٧]، وَيُعْطَى الْمَمْدُودُ حُكْمُهُ فِي الثَّنِيَّةِ، فتقول في وُضَاءٍ وَضَاوُونَ، بالتصحيح، وفي حَمْرَاءَ علماً لمذكر: حَمْرَاوُونَ بِالْوَاوِ، ويجوز الوجهان في نحو: عِلْبَاءٍ وَكِسَاءٍ علمين لمذكرين.



هذا باب كيفية جمع الاسم المؤنث السالم

يَسَلِّمُ فِي هَذَا الْجَمْعِ مَا سَلِّمَ فِي الثَّنِيَّةِ، فتقول في جمع هِنْدٍ: (هِنْدَاتٌ) كما تقول

في تثنيتهما: (هَذَا) إِلَّا مَا خُتِمَ بَاءُ التَّأْنِيثِ، فَإِنَّ تَاءَهُ تَحْذِفُ فِي الْجَمْعِ، وَتَسْلَمُ فِي
 الثَّانِيَةِ، تَقُولُ فِي جَمْعِ مُسْلِمَةٍ: (مُسْلِمَاتٌ) وَفِي تَثْنِيتهما: (مُسْلِمَتَانِ) وَيَتَغَيَّرُ فِيهِ مَا تَغَيَّرَ فِي
 الثَّانِيَةِ، تَقُولُ: (حُبْلَيَاتٍ) بِالْيَاءِ، وَ(صَحْرَاوَاتٍ) بِالْوَاوِ، كَمَا تَقُولُ فِي تَثْنِيتهما: (حُبْلَيَتَانِ)
 وَ(صَحْرَاوَانِ) وَإِذَا كَانَ قَبْلَ التَّاءِ حَرْفُ عِلَّةٍ، أُجْرِيَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ مَا يَسْتَحْذِفُ
 لَوْ كَانَ آخِرًا فِي أَصْلِ الْوَضْعِ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ: ظُبْيَةٌ وَعَزْوَةٌ: (ظُبْيَاتٍ) وَ(عَزَوَاتٍ)
 بِسَلَامَةِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَفِي نَحْوِ: مُضْطَفَاةٌ وَفَتَاةٌ: (مُضْطَفَيَاتٍ) وَ(فَتَيَاتٍ) بِقَلْبِ الْأَلْفِ
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَانَكُمْ﴾ [النور: ٣٣]، وَفِي نَحْوِ قَنَازَةٍ: (قَنَوَاتٍ) بِالْوَاوِ. وَفِي
 نَحْوِ: نَبَاءَةٍ: (نَبَاءَاتٍ)، وَ(نَبَاوَاتٍ)، وَفِي نَحْوِ قُرَاءَةٍ: (قُرَاءَاتٍ) بِالْهَمْزِ لَا غَيْرَ.



فصل: إِذَا كَانَ الْمَجْمُوعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ اسْمًا، ثَلَاثِيًّا، سَاكِنِ الْعَيْنِ، غَيْرِ مَعْتَلٍ
 وَلَا مَدْغَمٍ، فَإِنْ كَانَتْ فَاوُهُ مَفْتُوحَةً لَزِمَ فَتْحُ عَيْنِهِ، نَحْوُ: سَجْدَةٌ وَدَعْدٌ، تَقُولُ
 (سَجَدَاتٍ) وَ(دَعَدَاتٍ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَنِينٍ﴾
 [البقرة: ١٦٧]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٣٩ - يَا ظَبْيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

٥٤٠ - وَحُمِلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَسَّ

فَضْرُورَةُ حَسَنَةٍ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ، قَدْ تَسَكَّنَ لِلضَّرُورَةِ، مَعَ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، كَقَوْلِهِ:

٥٤١ - يَا عُمُرُ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ نَسِيبَا

وَأِنْ كَانَ مَضْمُومَ الْفَاءِ - نَحْوُ: خُطْوَةٌ وَجُمْلٌ - أَوْ مَكْسُورَهَا - نَحْوُ: كِسْرَةٌ وَهَيْئَةٌ -
 جَازَ لَكَ فِي عَيْنِهِ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ مَطْلَقًا، وَالْإِتْبَاعُ إِنْ لَمْ تَكُنِ الْفَاءُ مَضْمُومَةً وَاللَّامُ -
 كَذُمِيَّةٍ وَزُبِّيَّةٍ، وَلَا مَكْسُورَةٍ وَاللَّامُ وَوَاوُ كَذِرْوَةٍ وَرِشْوَةٍ. وَشَذَّ جِرَوَاتٍ - بِالْكَسْرِ -.



وَيَمْتَنِعُ التَّغْيِيرُ فِي خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ:

أحدها: نَحْوُ: زَيْنَبَاتٍ وَسُعَادَاتٍ؛ لِأَنَّهُمَا رَبَاعِيَانِ لَا ثَلَاثِيَانِ.

الثاني: نَحْوُ: ضُخَمَاتٍ وَعَبَلَاتٍ؛ لِأَنَّهُمَا وَضَفَانِ لَا اسْمَانِ. وَشَذَّ كَهَلَاتٍ
 - بِالْفَتْحِ - وَلَا يَنْقَاسُ، خِلَافًا لِقُطْرَبِ.

الثالث: نَحْوُ: شَجَرَاتٍ، وَتَمَرَاتٍ، وَنَمِرَاتٍ؛ لِأَنَّهُنَّ مُحَرَّكَاتُ الْوَسْطِ. نَعَمْ

يجوز الإسكان في نحو: سَمَرَات وَنَمَرَات، كما كان جائزاً في المفرد. لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع.

الرابع: نحو: جَوَزَات وَبَيْضَات، لاعتلال العين، قال الله تعالى: ﴿فِي رَوْضَاتِ جَنَّاتٍ﴾ [الشورى: ٢٢]، وهذيل تحرك نحو ذلك، وعليه قراءة بعضهم: ﴿تَلَّتْ عَوْرَتِ نَكَمٍ﴾ [النور: ٥٨]، وقول الشاعر:

٥٤٢ - أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٍ مُتَأَوِّبٌ

واتفق جميع العرب الفتح في عِيَرَات - جمع عِير - وهي الإبل التي تحمِلُ سِيرَةً، وهو شاذ في القياس، لأنه كَبَيْعَةٍ وبيعات، فتحقه الإسكان.

الخامس: نحو: حَجَّات وَحِجَّات وَحُجَّات، لإدغام عينه، فلو حُرِّكَ أَتَفَكْ إدغامه، فكان يثقل [فتضع] فائدة الإدغام.



هذا باب جمع التكسير

وهو: ما تغيرت فيه صيغة الواحد، إما بزيادة كَصِنُو وَصِنَوَان، أو بنقص كَتَحَمَةٍ تَحْمٍ، أو بتبديل شَكْل كَأَسَدٍ وَأَسْدٍ، أو بزيادة وتبديل شكل كَرَجَالٍ، أو بنقص وتبديل شكل، كَرُسُلٍ، أو بهن كَغُلْمَان.

وله سبعة وعشرون بناءً: منها أربعة موضوعة للعدد القليل، وهو من الثلاثة إلى عشرة، وهي أَفْعُلٌ، كَأَكْلُبٍ، وَأَفْعَالٌ، كَأَحْمَالٍ، وَأَفْعَلَةٌ، كَأَحْمِرَةٍ، وَفِعْلَةٌ، كَصَبِيَّةٍ، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير، وهو ما تجاوز العشرة، وسيأتي.

وقد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كأَرْجُلٍ وَأَعْنَاقٍ وَأَفِيدَةٍ، وقد يعكس كَرَجَالٍ وَقُلُوبٍ وَصِرْدَانٍ، وليس منه ما مَثَّلَ به النَّاظِمُ وابنه من قولهم في جمع صَفَاة - وهي الصخرة الملساء - صُفْيٌ، لقولهم: أَصْفَاءُ، حكاه الجوهري وغيره.

● الأول: من أبنية القلة: أَفْعُلٌ - بضم العين - وهو جمع لنوعين:

أحدهما: فَعْلٌ، أَسْمَاءٌ، صحيح العين، سواءً صَحَّتْ لامه أم اعتلت بالياء أم نَوَاو، نحو: كَلْبٌ، وَظَبْيٌ، وَجَرَوْ، وبخلاف، نحو: ضَخْمٌ فَإِنَّهُ صَفَةٌ، وإنما قالوا: عَبْدٌ لغلبة الاسمية، وبخلاف، نحو: سَوَاطٍ وَبَيَّتَ لاعتلال العين، وَشَذَّ قِيَاساً أَعْيُنٌ، وقِيَاساً وَسَمَاعاً أَتَوَّبَ وَأَسِيفٌ، قال:

٥٤٣ - لِكُلِّ ذَهَبٍ قَدْ لَبِسْتُ أَتُوباً

وقال :

٥٤٤ - كَأَنَّهُمْ أَسْيُفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ

الثاني : الاسم، الرباعي، المؤنث، الذي قبل آخره مدة، كَعَنَاقَ، وَذِرَاعَ - وَعُقَابَ، وَيَمِينِ، وَشَدَّ فِي نَحْوِ: شِهَابٍ وَعُرَابٍ مِنَ الْمَذْكُورِ.



● **الثاني :** أَفْعَالٌ، وهو لاسم ثلاثي، لا يستحق أَفْعُلَ، إما لأنه على فَعْلٍ - ولكنه معتل العين، نحو: ثُوبٌ وَسَيْفٌ، أو لأنه على غير فَعْلٍ، نحو: جَمَلٌ، وَنَسِيرٌ وَعَضْدٌ، وَجَمَلٌ، وَعَنْبٌ، وَإِبِلٌ، وَقُفْلٌ، وَعُنُقٌ، وَلَكِنْ الْغَالِبُ فِي فُعْلٍ - بَضْمُ الْآخِرِ - وفتح الثاني - أَنْ يَجِيءَ عَلَى فِعْلَانٍ - كَصُرْدٍ، وَجُرْدٍ، وَتُعْرٍ، وَحُرْزٍ - وَشَدَّ نَحْوِ أَرْطَابٍ، كَمَا شَدَّ فِي فَعْلٍ الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ الصَّحِيحِ الْعَيْنِ السَّاكِنِهَا، نَحْوِ: أَحْمَدٌ - وَأَفْرَاحٌ، وَأَزْنَادٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾. وقال الحطيئة:

٥٤٥ - مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرِّخَ

وقال آخر:

٥٤٦ - وَرَزْنُكَ أَثْبَتُ أَزْنَادِيهَا

● **الثالث :** أَفْعَلَةٌ. وهو لاسم، مذكر، رباعي، - بِمَدَّةٍ قَبْلَ الْآخِرِ - نَحْوِ: طَعَامٌ - وَحِمَارٌ، وَعُرَابٌ، وَرَغِيفٌ، وَعَمُودٌ - وَالتَّرْمُ فِي فَعَالٍ - بِالْفَتْحِ - وَفِعَالٍ - بِالْكَسْرِ - مُضْعَعِي اللَّامِ أَوْ مُعْتَلِيهَا. فَالْأَوَّلُ - كَبَتَاتٍ وَزِمَامٍ، وَالثَّانِي: كَقَبَاءٍ وَإِنَاءٍ.



● **الرابع :** فِعْلَةٌ - بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ - وَهُوَ مُحْفُوظٌ [فِي] نَحْوِ: وَثَقَيْتِي، وَنَحْوِ: شَيْخٌ وَثُورٌ، وَنَحْوِ: ثَيْتِي، وَنَحْوِ: غَزَالٌ، وَنَحْوِ: غُلَامٌ، وَنَحْوِ: صَبِيٌّ - وَخَصِيٌّ، وَلَعْدَمِ اطَّرَادِهِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ اسْمُ جَمْعٍ، لَا جَمْعَ.



والأول : مِنْ أُبْنِيَةِ الْكَثْرَةِ: فَعْلٌ - بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ - وَهُوَ جَمْعُ لَشَيْئَيْنِ: - أَحَدُهُمَا: أَفْعَلٌ مُقَابِلُ فَعْلَاءٍ، كَأَحْمَرٍ، أَوْ مَمْتَنَعَةٍ مُقَابِلَتِهِ لَهَا لِمَانِعٍ خَلَقِي - نَحْوِ: أَكْمَرٌ، وَآدَرٌ، بِخِلَافِ: نَحْوِ: آلَى لِكَبِيرِ الْأَلْيَةِ؛ فَإِنَّ الْمَانِعَ مِنْ أَلْيَاءِ تَخَلَّفَ الْاسْتِعْمَالُ.

- **والثاني:** فُعْلَاءُ مقابلة أفعَل، كحمرَاء، أو ممتنعة مقابلتها له لمانع خُلقي كَرْتَقَاء وَعُفْلَاء، بالعين - بخلاف - نحو: عَجَزَاءُ لكبيرة العجز.



الثاني: فُعْلٌ - بضمتين - وهو مطرد في شيئين: في وصف على فَعُول بمعنى **دَعَلَ كَصَبُورَ وَعُثُورَ**، وفي اسم، رباعي، بِمَدَّةٍ قَبْلَ لَامٍ غَيْرِ مَعْتَلَةٍ مطلقاً، أو غير مضاعفة إن كانت المَدَّةُ أَلِفًا، نحو: قَذَالٌ وَأَتَانٌ، ونحو: جِمَارٌ وَذِرَاعٌ، ونحو: قُرَادٌ وَكَرَاعٌ، ونحو: قَضِيبٌ وَكَثِيبٌ، ونحو: عَمُودٌ وَقُلُوصٌ، ونحو: سَرِيرٌ وَذُلُولٌ. وخرج، نحو: كِسَاءٌ وَقَبَاءٌ، لأجل اعتلال اللام، ونحو: هِلَالٌ وَسِنَانٌ، لأجل تضعيفها مع الألف، وَشَذَّ عَنَانَ وَعُثْنُ، وَحَجَجَاجٌ وَحُجُجٌ، ويحفظ في نحو: نَمِرٌ، وَحَشِينٌ، وَبَذِيرٌ، وَصَحِيفَةٌ.

الثالث: فُعْلٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مُطَرَّدٌ في شيئين: في اسم على فُعْلَةٍ تَفْرِيةٌ وَغُرْفَةٌ وَمُذْبِيَةٌ وَحُجَّةٌ وَمُدَّةٌ، وفي الفُعْلَى أَنْثَى أَفْعَلٌ كَالْكُبْرَى وَالصُّغْرَى، بخلاف حُبْلَى، وَشَذَّ فِي نَحْوِ: بُهْمَةٍ، وَنَحْوِ: رُؤْيَا، وَنَحْوِ: نَوْبَةٍ، وَنَحْوِ: بَذَرَةٍ، وَلِحْيَةٍ، نَخْمَةٍ.



الرابع: فَعْلٌ - بكسر أوله - وفتح ثانيه - وهو لاسم على فَعْلَةٍ كَحِجَّةٍ، وَكِسْرَةٍ، وَفَرْيَةٍ، وَهِيَ الْكِذْبَةُ، ويحفظ في فَعْلَةٍ، نحو: حَاجَةٌ، وَنَحْوِ: ذِكْرَى، وَقِصَّةٌ، وَذَرْبَةٌ، وَهَذَمٌ.

الخامس: فُعْلَةٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مطرد في وصف لعاقل على فاعل معتل اللام كَرَامٍ وَقَاضٍ وَعَازٍ.

السادس: فَعْلَةٌ - بفتحيتين - وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام، نحو: كَامِلٌ وَسَاحِرٌ وَسَافِرٌ وَبَارٌّ.



السابع: فُعْلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهو لما دَلَّ عَلَى آفَةٍ مِنْ فَعِيلٍ وَصَفًا لِلْمَفْعُولِ كَجَرِيحٍ وَأَسِيرٍ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ سِتَّةُ أَوزَانٍ مِمَّا دَلَّ عَلَى آفَةٍ: مِنْ فَعِيلٍ وَصَفًا لِلْفَاعِلِ كَمَرِيضٍ، وَفَعِلٍ كَزَمِينٍ، وَفَاعِلٍ كَهَالِكٍ، وَفَعِيلٍ كَمَيِّتٍ، وَأَفْعَلٍ كَأَحْمَقٍ، وَفُعْلَانٍ كَسُكْرَانٍ.



الثامن: فَعَلَة - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو كثير في فُعل أَسْمًا - بضم الفاء - نحو: فُرْط ودُرْج وكُوز ودُب، وقليل في اسم على فَعْل - بفتح الفاء - نحو: غَرْد - بكسرها - نحو: قِرْد، وَقَل أيضاً في نحو: ذَكَر وهَادِر.



التاسع: فُعْل - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحي اللام، كضارب وصائم، ومؤنثيهما وَنَدَر في نحو: غَارِ وَعَافٍ، كما نَدَرَ في نحو: خَرِيْدَة ونَفْسَاء وَرَجُل أعْزَل.



العاشر: فُعَّال - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو لوصف على فاعل صحيح اللام. كصائم وقائم وقاريء، قيل: وَنَدَرَ في فاعلة، كقوله:

٥٤٧ - وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

والظاهر أَنَّ الضمير للأبصار لا للنساء، فهو جمع صاد لا صاْدَة، وفي المعتل - كغَزَاءٍ، وسُرَاءٍ.



الحادي عشر: فِعَال - بكسر أوله - وهو لثلاثة عَشَرَ وَرْناً:

الأول والثاني: فَعْل وفَعْلَة، اسمين أو وصفين، نحو: كَغِب وقَضَعَةٍ وصَغِب وخَذَلَةٍ، وَنَدَرَ في يائي الفاء، نحو: يَغِر، أو العين، نحو: ضَيِّف وضَيِّعَةٍ.

الثالث والرابع: فَعْل وفَعْلَة غير معتلي اللام ولا مضعفيها، كجَمَل وجَبَل، ورف وئَمْرَة.

الخامس والسادس: فِعل كذِئِب وبِثِر، وفُعل، كدُهن ورُفح.

السابع والثامن: فَعِيل بمعنى فاعل ومؤنثه، كطَرِيف وكَرِيم وشَرِيف، ومؤنثاتها.

والخمسة الباقية: فَعْلَان صفة ومؤنثاه فَعْلَى وفَعْلَانَة، فَعْلَان صفة وأنثاه فَعْلَانَة كغُضْبَان وغُضْبَى، وَنَدَمَان وَنَدَمَانَة، وَخُمُصَان وَخُمُصَانَة.

والتزموا في فَعِيل وأنثاه إذا كانا واوِيَّي العينين صحيحي اللامين، كطَوِيل وطَوِيلَة: أن لا يُجْمَعَا إِلَّا على فِعَال.

ويحفظ فِعَال في نحو: رَاع وقَائِم وآم، ومؤنثاتهن وأعْجَف وجَوَاد وخَيْر وبُضْح - وقُلُوص.



الثاني عشر: فُعُول - بضمّتين - ويطرّد في أربعة؛ أحدها: اسم على فَعِل، نحو: كَبِدَ وَوَعِل، وهو فيه كاللازم، وجاء في نحو: نَمِر، نُمُورٌ على القياس ونُمُرٌ، قال: **٥٤٨ - فِيهَا عَيَائِلٌ أَسُودَ وَنُمُرٌ**

وقد يكون مَقْصُوراً من نُمُورٍ للضرورة، وقالوا: أُنَمَار.

والثلاثة الباقية الاسم الثلاثي الساكن العين: مفتوح الفاء، نحو: كَغَبَ وَفَلَسَ، ومكسورها، نحو: جُمِلَ وَضُرِسَ، ومضمومها، نحو: جُنِدَ وَبُرِدَ، إلّا في ثلاثة؛ أحدها: معتل العين كحُوت، والثاني: معتل اللام، كمُدِي، وَشَذَّ في نُؤِي نُؤِي، قال: **٥٤٩ - خَلَّتْ إِلَّا أَيَاصِرَ أَوْ نُؤِيَا**

الثالث: المضاعف، كـ (مُدَّ) وَشَذَّ في حُصَّ - بالحاء المهملة، وهو الْوَرَسُ - حُصُوص، ويحفظ في فَعَل، كَأَسَدَ، وَشَجَنَ، وَنَدَبَ، وَذَكَرَ.



الثالث عشر: فُعْلَانٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وَيَطْرُدُ أيضاً في أربعة: اسم على فُعَال، كغُلامٍ وغُرَابٍ، أو على فُعَل، كصُرْدٍ وجُرْدٍ، أو فُعَلٍ واوِيَّ العين، كحُوتٍ وكُوزٍ، أو فَعَلٍ، كتاجٍ وساجٍ وخَالٍ وجَارٍ ونَارٍ وقَاعٍ، وَقَلَّ في نحو: صِنُو وَخَرِبَ، وَغَزَالَ وَصُبَّارَ، وحَائِطٍ وظَلِيمٍ، وَخُرُوفَ.



الرابع عشر: فُعْلَانٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - ويكثر في ثلاثة: في اسم على فُعَل، كظَهَرَ وَبَطَنَ، أو فَعَلٍ صحيح العين، كذَكَرَ وَجَذَعَ، أو فَعِيلٍ، كقَضِيبٍ وَرَغِيفٍ وَكُتِيبٍ، وَقَلَّ في نحو: رَاكِبٍ وَأَسُودَ وَزُقَاقٍ.



الخامس عشر: فُعْلَاءٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وَيَطْرُدُ في فَعِيلٍ بمعنى فاعِلٍ، غير مضاعف، ولا معتل اللام، كظَرِيفٍ، وَكَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ، وكثر في فاعِلٍ ذالاً على معنى، كالغريزة، كغَاقِلٍ وَصَالِحٍ وَشَاعِرٍ، وَشَذَّ فُعْلَاءٌ في نحو: جَبَانَ وَخَلِيفَةَ وَسَمَحٍ وَوَدُودٍ.



السادس عشر: - أفعْلَاءٌ، بكسر ثالثه - وهو نائب عن فُعْلَاءَ، في المضعّف، كشَدِيدٍ وَعَزِيزٍ، وفي المعتلّ، كَوَلِيٍّ وَعَنِيٍّ، وَشَذَّ في نحو: نَصِيبٍ، وَصَدِيقٍ وَهَيِّنَ.



السابع عشر: فَوَاعِلْ، وَيَطْرُدْ في سبعة، في فاعلة اسماً أو صفة، كـ ﴿نَاصِيَةٍ كَثِيَّةٍ﴾ [العلق: ١٦]، وفي اسم على فَوَعَلَ، كَجَوْهَرٍ وَكَوْثَرٍ، أو فَوَعَلَةٍ، كَصُرْمَةٍ وَزَوْيَعَةٍ، أو فَاعَلَ - بالفتح - كَخَاتَمٍ وَقَالَبَ، أو فَاعِلَاءَ - بالكسر - نحو: قَاصِعَةٌ وَزَاهِطَاءَ، أو فاعل، كجائز وكاهل، أو في وصف على فَاعِلٍ لِمَوْثَثٍ، كحائِضٍ وَطَالِقٍ، أو لغير عاقل، كصَاهِلٍ وَشَاهِقٍ، وشذ فَوَارِسٍ وَنَوَاقِسٍ وَسَوَابِقٍ وَهَوَالِكٍ.

الثامن عشر: فَعَائِلٌ، وَيَطْرُدْ في كل رباعيٍّ، مؤنَّث، ثالثة مدَّة، سواء كان تأنيثه بالتاء، كَسَحَابَةٍ وَصَحِيفَةٍ وَخُلُوبَةٍ، أو بالمعنى، كَشَمَالٍ وَعَجُوزٍ وَسَعِيدٍ، علم امرأة.



التاسع عشر: فَعَالِي - بفتح أوله وكسر رابعه - وَيَطْرُدْ في سبعة، فَعَلَاءَةٍ، كَمَوْمَنَةٍ وَفَعْلَاءَةٍ، كَسِغْلَاءَةٍ، وَفَعْلِيَّةٍ، كَهَبْرِيَّةٍ، وَفَعْلُوبَةٍ، كَعَرْقُوبَةٍ، وما حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ من نحو حَبْنُطَى وَقَلْنُسُوبَةٍ، وَفَعْلَاءَ اسماً، كَصَحْرَاءَ، أو صفةً لا مذكَّر لها، كَعَذْرَاءَ، وذو الألف المقصورة لتأنيث، كحُبْلَى، أو إلحاق، كذِفْرَى.

تمام العشرين: فَعَالَى - بفتح أوله ورابعه - وَيُشَارِكُ الفعالي - بالكسر - في صحراء وما ذكر بعده، وليس لِفَعَالَى ما ينفرد به عن الفعالي إلا وصف.



الحادي والعشرون: فَعَالِي - بالتشديد - وَيَطْرُدْ في كلِّ ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب، كَبُخْتِيٍّ وَكُرْسِيٍّ وَفُؤْمَرِيٍّ، بخلاف، نحو: مَضْرِيٍّ وَبُضْرِيٍّ، وأما أَنَاسِي فجمع إنسان لا إِنْسِيٍّ، وأصله أَنَاسِيْنٌ، فأبدلوا التَّوْنَ ياءً، كما قالوا: ظَرَبَانٍ وَظَرَابِيٍّ.



الثاني والعشرون: فَعَالِلٌ، وَيَطْرُدْ في أربعة، وهي: الرَّبَاعِي والخماسي مجزئين ومزيداً فيهما؛ فالأوَّل: كَجَعْفَرٍ وَزُبَيْرِجٍ، والثاني: كَسَفَرَجَلٍ وَجَحْمَرَشٍ، ويجب حذف خامسه؛ فتقول: سَفَارِجٍ وَجَحَامَرٍ، وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشْبِهاً للحروف التي تزداد: إمَّا بكونه بلفظ أحدها، كَحَذَرَنْقٍ، أو بكونه من مَخْرَجِهِ، كَفَرَزْدَقٍ، فإنَّ الدَّالَّ من مخرج التَّاءِ، والثالث نحو: مُدْخَرَجٍ وَمُتَدْخَرَجٍ. والرابع نحو: قَرْطُبُوسٍ وَخَنْدَرِيسٍ، ويجب حذف زائد هذين التوعين، إلا إذا كان ليناً قبيل الآخر، فيثبت، ثم إن كان ياءً صَحْحَ، نحو: قَيْدِيلٍ، أو واواً أو ألفاً قلباً ياءين. نحو: عُصْفُورٍ وَسِرْدَاحٍ.



الثالث والعشرون: شبه فَعَالٍ، وَيَطْرُدُ في مزيد الثلاثي غير ما تقدم.

ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة، كَأَفْكَلٍ وَمَسْجِدٍ وَجَوْهَرٍ وَصَيْرَفٍ وَعَلَقَى، ويحذف ما زاد عليها؛ فَتُحذفُ زيادة من نحو: مُنْطَلَقٌ، واثنان من نحو: مُسْتَخْرَجٌ وَيُنْذَرُ، ويتعين إبقاء الفاضل، كالميم مطلقاً، فتقول في مُنْطَلَقٍ: مَطَالِقٌ، لا نَطَالِقٌ، وفي مُسْتَدْعٍ: مَدَاعٍ، لا سَدَاعٍ، ولا تَدَاعٍ، خلافاً للمبرد في نحو: مُثْعَنَسِسٍ، فإنه يقول: قَعَاسِسٌ، ترجيحاً لمماثل الأصل، وكالهمزة والياء المصدرتين، كَالْتَدَدِ وَيَلْتَدِدُ، تقول: أَلَادٌ وَيَلَادٌ.

وإذا كان حذف إحدى الزيادةتين مُغْنِياً عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغني حَذْفُهَا، كياء خَيْرُبُونُ، تقول: حَزَابِينَ - بحذف الياء، وقلب الواو ياءً، لا حَيَازِينَ - بحذف الواو - لأن ذلك مُخَوِّجٌ إلى أن تحذف الياء، وتقول: حَزَابِينَ؛ إذ لا يقع بعد ألف التكرير ثلاثة أحرف، أوسطها ساكن، إلا وهو معتل.

فإن تكافأت الزادتان، فالحاذف مُخَيَّرٌ، نحو: نونِي سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى وألفيهما، تقول: سَرَانْدٍ أو سَرَادٍ، وَعَلَانْدٍ أو عَلَادٍ.



هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية: فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ، كَفُلَيْسٍ، وَدُرَيْهَمٍ، وَدُثَيْبِيرٍ.

وذلك لأنه لا بُدَّ في كلِّ تصغيرٍ من ثلاثة أعمال: ضَمُّ الأول، وفتح الثاني، وجَلَابِ ياء ساكنة ثالثة، ثم إن كان المصغر ثلاثياً، اقْتَصَرَ على ذلك وهي بنية فُعَيْلٍ، كَفُلَيْسٍ وَرُجَيْلٍ، ومن ثمَّ لم يكن، نحو: رُمَيْلٌ، وَلُعَيْزَى تصغيراً، لأنَّ الثاني غير مفتوح، والياء غير ثالثة، وإن كان متجاوزاً للثلاثة، احتيج إلى عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين قبل الآخر، فهي بنية فُعَيْعِلٍ، كَقَوْلِكَ في جعفر: جُعَيْفِرٌ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر، فهي بنية فُعَيْعِيلٍ، لأنَّ اللين الموجود قبل آخر المكبر، إن كان ياءً، سلمت في التصغير، كَسَنَسَيْتَهَا لِلْكَسْرَةِ، كَقَبْدِيلٍ وَقُنْدِيلٍ، وإن كان واواً، أو ألفاً، قلبا ياءين لسكونهما، وإنكسار ما قبلهما، كَعُصْفُورٍ وَعُصْفَيْفِرٍ، وَمِضْبَاحٍ وَمُضْيِيبِحٍ.

وَيَتَوَصَّلُ في هذا الباب إلى مثالي: فُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ بما يَتَوَصَّلُ به في باب الجمع إلى مثالي: فَعَالٍ وَفَعَالِيلٍ؛ فتقول في تصغير: سَفَرَجَلٍ وَفَرَزْدَقٍ وَمُسْتَخْرَجٍ، وَأَلْتَدَدِ،

وَيَلْنَدَد وَحَيَزُون: سُفِيرَج، وَفُرِيَزِدْ أَوْ فُرِيَزِقْ، وَمُخَيْرَج، وَأَلِيد، وَيَلِيد، وَحُزْبِي
وَتَقُول فِي سَرَنْدَى وَعَلْنَدَى: سُرَيْد وَعَلَيْد أَوْ سُرَيْد وَعَلَيْد.

ويجوز لك في بابي التَّكْسِير والتَّصْغِير: أن تعوض ممَّا حذفته ياء ساكنة قبل
الآخر، إن لم تكن موجودة، فتقول: سُفِيرَج وَسَفَارِيَج، بالتَّعْوِيز، وتقول في تَكْب
أَحْرَنْجَام وتَصْغِيره: حَرَاَجِيم وَحُرَيْجِيم، ولا يمكن التَّعْوِيز، لاشتغال محله -
المنقلبة عن الألف.

وما جاء في البابين مُخَالِفاً لما شرحناه فيهما، فخارج عن القياس، مثله
التَّكْسِير: جمعهم مكاناً على أَمْكَنْ، وَرَهْطاً وَكَرَاعاً: على أَزَاهِط، وَأَكَارَع، -
وحديثاً: على أَباطِيل، وأحاديث، ومثاله في التَّصْغِير، تصغيرهم مغرباً وَعِشَاء: على
مُغِيرَبَان وَعُشَيَّان، وإِنْسَاناً وَلَيْلَةً: على أُنَيْسِيَان وَلَيْلِيَّة، وَرَجُلًا: على رُوَيْجِل، -
وَعِلْمَةً وَبَنُون: على أَصْيِيَّة وَأَعْلِمَةً وَأَبْنُون، وَعَشِيَّة: على عُشْيِيَّة.

فصل: واعلم أنه يُسْتَنْى من قولنا: (يكسر ما بعد ياء التَّصْغِير فيما تجاوز الثلاثة
أَرْبَع مَسَائِل:

إحداها: ما قبل علامة التَّأْنِيث، وهي نوعان: تاء، كَشَجَرَةٍ، وألف كَحُبْلَى.

الثانية: ما قبل المَدَّة الزَّائِدَة قبل ألف التَّأْنِيث، كَحَمْرَاء.

الثالثة: ما قبل ألف أَفْعَال، كَأَجْمَال وَأَفْرَاس.

الرابعة: ما قبل ألف فَعْلَان الذي لا يُجْمَع على فَعَالَيْن، كَسَكْرَان وَعُثْمَان.

فهذه المسائل الأربع، يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التَّصْغِير مفتوحاً، أي: يبقى

على ما كان عليه من الفتح قبل التَّصْغِير، تقول: شُجَيْرَةٌ، وَحُبْلَى، وَحُمَيْرٌ،
وَأَجِيمَال، وَأَفِيرَاس، وَسُكَيْرَان، وَعُثْمَان، وتقول في سِرْحَان وَسُلْطَان: سُرَيْجِي
وسُلَيْطِين؛ لأنَّهم جمعوها على سَرَا حِين وسَلَا طِين.



فصل: وَيُسْتَنْى أيضاً من قولنا: (يَتَوَصَّلُ إلى مثال فُعِيل وفُعِيل) بما يتوصَّل

من الحذف إلى مثال مَفَاعِل وَمَفَاعِيل ثماني مسائل، جاءت في الظاهر، على غير
ذلك، لكونها مختومة بشيء، فُدِّر انفصَالُه عن البنية، وفُدِّر التَّصْغِير وارداً على ما قبل
ذلك الشيء، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف، من ألف التَّأْنِيث ممدودة، كَقُرْفُصَاء.
تائه، كَحَنْظَلَةٍ، أو علامة نسب، كَعَبْقَرِيٍّ، أو ألف ونون زائدتين، كَزَعْفَرٍ
وَجُلْجُلَان، أو علامة تشية، كَمُسْلِمَيْن، أو علامة جمع تصحيح للمذكر، كَجَعْفَرَيْن.
للمؤنث، كَمُسْلِمَات، وكذلك عَجَز المضاف، كَامرئ القيس، وعَجَز المركَّب.
كَبَعْلَبَكَّ.

فهذه كلها ثابتة في التّصغير؛ لتقديرها منفصلة، وتقدير التّصغير واقعاً على ما قبلها، وأمّا في التّكسير، فإنّك تحذف، فتقول: قَرافِص، وحنَاطِل، وعبَاقِر، وزَعافِر، وجَلالِجِل، ولو ساغ تكسيرُ البواقي، لوجب الحذف، إلّا أنّ المضاف يُكسَرُ بلا حذف، كما في التّصغير، تقول: أمارِئُ القيس، كما تقول: أُميرِئُ القيس؛ لأنّهما كلمتان، كلّ منهما ذات إعراب يَحُصُّها؛ فكان ينبغي للنّاطم أن لا يستثنيه.

فصل: وثبت ألف التّائِث المقصورة، إن كانت رابعة، كحُبْلَى، وتحذف إن كانت سادسة، كلُعْزَى، أو سابعة، كبرْذَرِيا. وكذا الخامسة إن لم يتقدّمها مدّة، كقرْقَرَى، فإن تقدّمها مدّة، حذفَت أيّهما شئت، كحَبَارَى وقُرَيْثًا، تقول: حُبَيْرَى أو حَبِير، وقُرَيْثًا أو قُرَيْث.



فصل: وإن كان ثاني المصغّر ليناً منقلباً عن لين، رَدَدْتَهُ إلى أصله؛ فتردّ ثاني، نحو: (قِيَمَة، وديمة، وميزان، وبَاب) إلى الواو، وَيَرُدُّ ثاني، نحو: (مُوقِن، ومُوسِر، ونَاب) إلى الياء؛ بخلاف ثاني، نحو: (مُتَعَد) فإنّه غير لين؛ فيقال: مُتَعِيد، لا مُوَيْعِد، خلافاً للزّجاج والفارسيّ، وبخلاف ثاني، نحو: (آدم) فإنّه عن غير لين، فتقلب واوُ، كالألف الزائدة من نحو: ضَارِب والمجهولة الأصل، كصاب، وقالوا في عيد: عُيِيد، شذوذاً، كراهيةً، لالتباسه بتصغير عُود، وهذا الحكم ثابتٌ في التّكسير الذي يتغيّر فيه الأوّل، كمَوَازين، وأبواب، وأنياب، وأعواد؛ بخلاف، نحو: قِيم وديم.



فصل: وإذا صَغُر ما حُذِف أحد أصوله، وجب رَدُّ محذوفه إن كان قد بقي بعد حذف على حرفين، نحو: كُلُّ وَحْد ومُدٌّ، أعلاماً؛ وَسِه وَيَدٌ وَجِرٌ؛ تقول: أَكِيل وأَحِيذ، برَدُّ الفاء، ومُنِيذ وَسُتِيهَة، برَدُّ العين، وَيَذِيَة وَحَرِيَج، برَدُّ اللّام. وإذا سُمِّي بما وُضِعَ ثنائياً فإن كان ثانيه صحيحاً، نحو: هَلْ وَبَل، لم يُزَد عليه شيء حتى يُصَغَّر؛ فيجب أن يضعف، أو يُزاد عليه ياء؛ فيقال: هُلْبَل أو هُلْيَ، وإن كان معتللاً وجب التّضعيف قبل التّصغير، فيقال في لَوْ وَكَيٍّ وما أعلاماً: لَوُِّ وَكَيٍّ - بالتّشديد - وماء - بالمد - وذلك لأنّك زِدْتَ على الألف ألفاً؛ فالتقى ألفان، فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغرت أعطيت حكم دَوَّ وَحَيٍّ وماء؛ فتقول: لَوِيٍّ، كما تقول: دَوِيٍّ، وأصلهما: لَوِيُّ ودَوِيُّ، وتقول: كُبَيٍّ - بثلاث ياءات - كما تقول: حُبَيٍّ، وتقول: مُويٍّ، كما تقول في تصغير الماء المشروب: مُوِيّه، إلّا أنّ هذا لاهه هاء فرَدَّ إليها.



هذا باب النسب

إذا أردت النسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من عملين في آخره، أحدهما: أن تزيد عليه ياء مشددة، تصيرُ حرفَ إعرابه، والثاني: أن تكسره؛ فتقول في النسب إلى دِمَشْقٍ: دِمَشْقِيٌّ.

وتحذف لهذه الباء أمور في الآخر، وأمور متصلة بالآخر:
أما التي في الآخر فستة:

● **أحدها:** الباء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، سواء كانتا زائدتين، أو كانت إحداهما زائدة والأخرى أصلية.

فالأول: نحو: كُرْسِي وشَافِعِي؛ فتقول في النسب إليهما: كُرْسِيٌّ وشَافِعِيٌّ، فيتحد لفظ المنسوب، ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير، ولهذا كان بخاتي - علماً لرجل - غير منصرف؛ فإذا نسب إليه انصرف.

والثاني: نحو: مَرْمِيٍّ أصله: مَرْمُويٌّ، ثم قلبت الواو ياء والضممة كسرة، وأدغمت الباء في الباء، فإذا نسبت إليه قلت: مَرْمِيٍّ. وبعض العرب يحذف الأولى زيادتها ويُبقي الثانية، لأصالتها، ويقلبها ألفاً، ثم يقلب الألف واواً، فيقول: مَرْمُويٌّ. وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين، حذفت الأولى فقط، وقلب الثانية ألفاً ثم الألف واواً؛ فتقول في أُمِّيَّة: أُمُويٌّ.

وإن وقعت بعد حرف، لم تحذف واحدة منهما، بل تفتح الأولى، وتردّها إلى الواو وإن كان أصلها الواو، وتقلب الثانية واواً، فتقول في طَيٍّ وحَيٍّ: طَوَوِيٌّ وخَيَوِيٌّ.

● **الثاني:** تاء التانيث، تقول في مَكَّة: مَكِّيٌّ، وقَوْلُ المتكلمين، في ذات: ذاتي، وقَوْلُ العامة في الخليفة: خَلِيفَتِي، لحنٌ، وصوابُهُما: ذَوَوِيٌّ، وخَلِيفِيٌّ.

● **الثالث:** الألف إن كانت متجاوزة للأربعة، أو أربعة متحركاً ثاني كلمتها؛ فالأول: يقع في ألف التانيث، كحَبَارَى، وألف الإلحاق، كحَبْرَكِي، فإنه مُلْحَقٌ بسَفَرَجَل، والألف المنقلبة عن أصل كَمُصْطَفَى. والثاني: لا يقع إلا في ألف التانيث، كجَمَزَى. وأما الساكن ثاني كلمتها، فيجوز فيها القلب والحذف، والأرْجَحُ في التي لتانيث، كحَبْلِي: الحذف، وفي التي للإلحاق كعَلْقَى، والمنقلبة عن أصل، كملهي القلب، والقلب في نحو: ملهي خيرٌ منه في نحو: علقَى، والحذف بالعكس.

● **الرابع:** ياء المنقوص المتجاوزة أربعة، كَمُعْتَدٍ وَمُسْتَعْلٍ، فأما الرابعة كقاضٍ، فكألف المقصور الرابعة في نحو: مَسْعَى وَمُلْهَى، ولكن الحذف أَرْجَحُ. وليس في الثالث من ألف المقصور، كَقَتَّى وَعَصَى، وياء المنقوص كَعَمٍ وَشَحٍ إِلَّا الْقَلْبُ وَاوَأَ، وحيث قلبنا الياء وَاوَأَ، فلا بُدَّ من تقدّم فتح ما قبلها.

ويجب قلب الكسرة فتحةً في فَعِلٍ، كَنَمِرٍ، وفُعِلٍ، كَدُنْلٍ، وفِعِلٍ، كإِبِلٍ. ● **الخامس والسادس:** علامة التثنية، وعلامة جمع تصحيح المذكر، فتقول في زَيْدَانٍ وزَيْدُونَ: علمين معربين بالحروف: زَيْدِيّ؟ فأما قبل التسمية، فإنما يُنسَبُ بمفردهما، وَمَنْ أَجْرَى زَيْدَانٍ عِلْمًا مُجْرَى سَلْمَانَ وقال:

٥٥٠ - أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسُّبُعَانِ

قال: زَيْدَانِيّ وَمَنْ أَجْرَى زَيْدُونَ - عِلْمًا - مُجْرَى غَسْلَيْنِ، قال: زَيْدِينِيّ، وَمَنْ أَجْرَاهُ مُجْرَى هَارُونَ وَمُجْرَى عَرُبُونَ، أو ألزمه الواوَ وفتح النون، قال: زَيْدُونِيّ فنحو: تَمَرَاتٍ إن كان باقياً على جمعيته، فالتسبب إلى مفردة، فيقال: تَمَرِيّ بالإسكان. وإن كان علماً، فَمَنْ حَكَى إعرابه، نَسَبَ إليه على لفظه، وَمَنْ مَنَعَ صرفه، نَزَلَ منزلة تاء مَكَّةَ، وألفه منزلة ألف جَمَزَى، فحذفهما وقال: تَمَرِيّ، وبالفتح. وأما نحو صَخَمَاتٍ، ففي ألفه: القلبُ، والحذف؛ لأنها كَأَلِفِ حُبْلَى، وليس في ألف، نحو مُسَلِّمَاتٍ وسُرَادِقَاتٍ إِلَّا الحذف.



وأما الأمور المتصلة بالآخر فسته أيضاً:

الأول: الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى؛ فيقال في طَيْبٍ وَهَيْئٍ: طَيْبِي وَهَيْئِي، بحذف الياء الثانية، بخلاف، نحو: هَبِيخٍ، لانفتاح الياء، وبخلاف، نحو: مُهَيِّمٍ، لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة ض.

وكان القياس أن يقال في طَيْبِيّ: طَيْبِيّ، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية ألفاً، على غير قياس، فقالوا: طائيّ.

الثاني: ياء فعيلة، كحَنِيفَةٍ وَصَحِيفَةٍ، تحذف منه تاء التأنيث أولاً، ثم تحذف الياء، ثم تقلب الكسرة فتحةً؛ فتقول: حَنَفِيّ وَصَحَفِيّ، وشذ قولهم في السليقة: سَلِيقِي، وفي عميرة كلب: عَمِيرِيّ.

ولا يجوز حذف الياء في نحو: طَوِيلَةٍ، لأنّ العين معتلة، فكان يلزم قلبها ألفاً. لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها، فيكثر التغيير، ولا في نحو: جَلِيلَةٍ؛ لأنّ العين مضعّفة، فيلتقي بعد الحذف مثلاًن فيثقل.

الثالث: ياء فُعَيْلَة، كجُهَيْنَة وفُرَيْطَة، تحذف تاء التَّأْنِيثِ أولاً، ثُمَّ تحذف الياء، فنقول: جُهَيْنِي وفُرَظِي، وَشَدَّ قولهم في رُدَيْنَة: رُدَيْنِي، ولا يجوز ذلك في نحو: تَيْلَة، لِأَنَّ العَيْنَ مَضْعُفَة.

الرَّابِع: واو فَعُولَة، كَشَوْءَة، تحذف تاء التَّأْنِيثِ، ثم تحذف الواو، ثم تقلب ضمة فتحة، فنقول: شَيْئِي، ولا يجوز ذلك في قَوْلَة، لاعتلال العين، ولا في نحو: مَوْلَة، لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ.

الخامس: ياء فَعِيلِ المَعْتَلِّ اللَّامِ، نحو: غَنِي وَعَلِي، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب كسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فنقول: غَنَوِي وَعَلَوِي.

السادس: ياء فَعِيلِ المَعْتَلِّ اللَّامِ، نحو: قُصَي، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب ياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فنقول: قُصَوِي.

وهذان النوعان مفهومان مما تقدم، ولكنهما إنما ذُكِرَا هناك استطراداً، وهذا موضعهما.

فإن كان فَعِيل وفُعِيل صحيحي اللَّامِ، لم يحذف منهما شيء، وَشَدَّ قولهم في تَقِي وفُرَيْش: ثَقْفِي وفُرَيْشِي.

فصل: حُكْمُ هَمْزَةِ المَمْدُودِ فِي النِّسْبِ، كحِكمِها في التَّثْنِية، فإن كانت للتَّأْنِيثِ، نُسِبَتْ واواً، كَصَحْرَاوِيٍّ أو أَصْلًا سَلِمَتْ، نحو: قُرَّائِي، أو لِلإِلْحَاقِ، أو بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ نَوَجَّهَان، فنقول: كِسَائِي وَكِسَاوِي، وَعَلْبَاوِي وَعَلْبَائِي.



فصل: يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِ المَرْكَبِ إِنْ كَانَ التَّرْكِيبُ إِسْنَادِيًّا، كَتَّابُطِي وَبَرَقِي، فِي -طَ شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، أو مَرْجِيًّا، كَبَعْلِيٍّ وَمَعْدِيٍّ أو مَعْدَوِيٍّ، فِي بَعْلَبَكٍّ وَمَعْدِيٍّ -تَرِبَ، أو إِضَافِيًّا، كَامْرِيٍّ، [أ] وَمَرْتِيٍّ، فِي أَمْرِيٍّ القَيْسِ، إِلَّا إِنْ كَانَ كُنْيَةً، كَأَبِي -تَرٍ وَأُمِّ كَلْثُومٍ، أو مَعْرِفًا صَدْرُهُ بَعِجْزُهُ -كَابُنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ -، فَإِنَّكَ تُنْسَبُ إِلَى -حِزْهِ: فنقول: بَكْرِيٍّ وَكُلْثُومِيٍّ وَعُمَرِيٍّ، وَرَبِّمَا أُلْحِقَ بِهِمَا مَا خِيفَ فِيهِ لَبْسٌ، كَقَوْلِهِمْ فِي عَبْدِ الأَشْهَلِ: أَشْهَلِيٍّ، وَ[فِي] عَبْدِ مَنْفٍ: مَنْفِيٍّ.

فصل: وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَا حَذَفَتْ لَامُهُ، رَدَدْتَهَا وَجُوبًا فِي مَسْأَلَتَيْنِ:

إحدهما: أَنْ تَكُونَ الْعَيْنَ مَعْتَلَّةً، كَشَاةٍ، أَصْلُهَا شَوْهَةٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: شِيَاهُ، نَقُولُ: شَاهِيٍّ، وَأَبُو الحَسَنِ يَقُولُ: شَوْهِيٍّ، لِأَنَّهُ يَرُدُّ الْكَلِمَةَ بَعْدَ رَدِّ مَحْذُوفِهَا إِلَى سَكُونِهَا الْأَصْلِيِّ.

الثانية: أَنْ تَكُونَ اللَّامُ قَدْ رُدَّتْ فِي ثَنْيَةٍ، كَأَبٍ، وَأَبَوَانٍ، أو فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ، سَنَةٍ وَسَنَوَاتٍ أو سَنَهَاتٍ، فنقول: أَبَوِي وَسَنَوِيٍّ أو سَنَهِيٍّ، وَنَقُولُ فِي ذُو وَدَّاتٍ:

ذَوَوِيٍّ، لأمرين، اعتلال العين، وَرَدَّ اللَّامُ فِي تَشْنِيَةِ ذَاتٍ، نحو: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَابٍ﴾ [الرحمن: ٤٨]، وتقول في أخت: أَخَوِي، كما تقول في أخ. وتقول في بنت: بَنَوِي كما تقول في ابن، إذا رددت محذوفه، لقولهم: أَخَوَاتٌ وَبَنَاتٌ، بحذف التاء والرد إلى صيغة المذكر الأصلية، وَسِرُّهُ أَنَّ الصِّيغَةَ كُلُّهَا لِلتَّائِيثِ، فوجب رُدُّهَا إِلَى صِيغَةِ الْمَذْكَرِ كما وجب حذف التاء في مَكِّيَّ وَبَصْرِيَّ وَمُسْلِمَاتٍ، ويونس يقول فيهما: أَخْتِي وَبَنْتِي محتجاً بأن التاء لغير التائيث، لأنَّ [ما] قبلها ساكن صحيح، ولأنها لا تبدل في الونداء، وذلك مُسَلَّمٌ، ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التائيث، بدليل مسألة الجمع. ويجوز رُدُّ اللَّامِ وَتَرْكُهَا، فيما عدا ذلك، نحو: يَدٌ، وَدَمٌ، وَشَفَّةٌ، تقول: يَدَوِيَّ أَوْ يَدَيَّ، وَدَمَوِيَّ، أَوْ دَمَيَّ، وَشَفَوِيَّ أَوْ شَفَّيَّ، قاله الجوهري وغيره، وقول الخباز: (إنه لم يسمع إلا شفهي بالزد)، لا يذفع ما قلناه، إن سلمناه؛ فإنَّ المسألة قياسية، لا سماعية، ومَن قال: (إنَّ لامها واو)، فإنه يقول إذا رَدَّ: شَفَوِيَّ والصواب: ما قَدَّمْنَاهُ، بدليل: شَافَهُتُ وَالشَّافَاءُ.

وتقول في ابن واسم: أَبْنَيَّ وَأَسْمَيَّ، فإن رددت اللَّامَ قلت: بَنَوِيَّ وَسَمَوِيَّ. بإسقاط الهمزة؛ لثلاثٍ يُجْمَعُ بَيْنَ الْعَوَظِ وَالْمَعْوِضِ مِنْهُ.

وإذا نَسَبْتَ إِلَى مَا حُذِفَتْ فَاؤُهُ، أَوْ عَيْنُهُ رَدَدْتَهُمَا وَجُوباً فِي مَسْأَلَةِ وَاحِدَةٍ. وهي: أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَعْتَلَّةً، كَيَرَى عِلْمَاءُ، وَكَشِيَّةً، فتقول في يرى: يَرَيَّ، بفتحتين فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد، وذلك لأنه يصير يَرَأَى، بوزن جَمَزَى، فيجب حينئذ حذف الألف، وقياس أبي الحسن يَرَيَّ أَوْ يَرَأَوِي، كما تقول مَلْهِيٍّ وَمَلْهَوِيٍّ، وتقول في شية على قول سيبويه: وَشَوِيٍّ، وذلك، لأنَّك لما رددت الواو صار الوشي، بكسرتين كإبل، فقلبت الثانية فتحةً كما تفعل في إبل، فانقلبت ألفاً، ثم الألف واواً، وعلى قول أبي الحسن: وَشِيٍّ.

ويمتنع الرَدُّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فتقول في سَهٍ وَعِدَّةٍ وَأَصْلُهُمَا سَتَّةٌ وَوَعْدٌ، بدليل أَسَّةٌ: وَالْوَعْدُ: سَهِيٌّ لَا سَتَهِيٍّ، وَعِدِيٌّ لَا وَعْدِيٌّ؛ لأنَّ لَامَهُمَا صَحِيحَةٌ.

وإذا سَمَّيْتَ بَثْنَائِيَّ الْوَضْعَ مَعْتَلَّ الثَّانِي: ضَعَفْتَهُ قَبْلَ النَّسَبِ، فتقول في لَوْ وَكَيَّ عِلْمِينَ: لَوْ وَكَيَّ، بِالتَّشْدِيدِ فِيهِمَا، وتقول في (لا) عِلْمَاءَ: لَاءٌ، بِالْمَدِّ؛ فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِمْ، قلت: لَوِيٍّ، وَكَيَوِيٍّ، وَلَانِيٍّ أَوْ لَأَوِيٍّ، كما تقول في النَّسَبِ إِلَى الدَّوِّ وَالْحَيِّ وَالْكَسَاءِ: دَوِيٍّ، وَحَيَوِيٍّ، وَكِسَائِيٍّ، أَوْ كِسَاوِيٍّ.

فصل: ويُنسب إلى الكلمة الدالة على جماعة، على لفظها، إن أَشْبَهَتْ الْوَاحِدَ بِكَوْنِهَا اسْمَ جَمْعٍ، كَقَوْمِيَّ وَزَهْطِيَّ، أَوْ اسْمَ جَنْسٍ كَشَجَرِيَّ، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ لَا وَاحِدَ لَهُ، كَأَبَابِيلِيَّ، أَوْ جَارِيّاً مَجْرَى الْعِلْمِ كَأَنْصَارِيَّ، وَأما نحو: كِلَابٌ وَأَنْمَارٌ عِلْمِيَّ.

فليس ممّا نحن فيه، لأنّه واحد، فالتّسبُّ إليه على لفظه، من غير شُبْهة.
وفي غير ذلك يُرَدُّ المَكْسَرُ إلى مفردة، ثمّ ينسب إليه؛ فتقول في التّسبب إلى
فرائض، وقبائل، وحُمَر: فَرَضِيّ وَقَبَائِلِيّ، بفتح أولهما وثانيهما، وأَحْمَرِيّ وَحَمْرَاوِيّ.
فصل: وقد يستغنى عن ياء التّسبب بصَوْغ المنسوب إليه على فَعَال، وذلك
غالب في الجَرَف، كَبَرَّار وَنَجَّار وَعَوَّاج وَعَطَّار، وشَدَّ قوله:

٥٥١ - وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالٍ

أي: بِذِي نَبَلٍ، وحمل عليه قومٌ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، أو
عنى فَاعِلٍ، أو على فَعِلٍ، بمعنى ذي كذا؛ فالأول: كَتَامِرٍ، ولابِنٍ وطَاعِمٍ وَكَاسٍ،
والثاني: كَطْعِمٍ وَلَبِنٍ وَنَهْرٍ، قال:

٥٥٢ - لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ



فصل: وما خرج عما قَرَّرناه في هذا الباب فَشَادٌّ، كقولهم: أَمَوِيٌّ، بالفتح،
وَبِضْرِيٌّ، بالكسر، ودُهْرِيٌّ، للشيخ الكبير بالضم، ومَرْوَزِيٌّ، بزيادة الزاي، وَبَدَوِيٌّ،
بحذف الألف، وَجَلُولِيٌّ وَخَرُورِيٌّ، بحذف الألف والهمزة.



هذا باب الوقف

إذا وَقَفْتَ على مُنَوَّنٍ، فَأَرْجَحُ اللَّغَاتِ وَأَكْثَرُهَا أَنْ يُحْدَفَ تنوينُهُ بعد الضمّة
وكسرة، كـ (هَذَا زَيْدٌ)، و(مَرَزْتُ بَرِيدًا)، وَأَنْ يُبْدَلَ ألفاً بعد الفتحة: إعرابِيَّةٌ كانت،
كـ (رَأَيْتُ زَيْدًا)، أو بنائيَّة، كـ (لِإِيَّهَا) و(وَيْهَآ). وَشَبَّهُوا (إِذْنَ) بِالْمُنَوَّنِ المنصوب؛
فبدلوا نونها في الوقف ألفاً، هذا قول الجمهور، وزعم بعضهم أَنَّ الوقف عليها
بالنون، واختاره ابنُ عصفورٍ، وإجماع القُرَاء السبعة على خلافه.

وإذا وَقَفَ على هاءِ الضمير فإن كانت مفتوحة، ثبتت صِلَتُهَا، وهي الألف،
كـ (رَأَيْتُهَا)، و(مَرَزْتُ بِهَا)، وإن كانت مضمومة، أو مكسورة، حذفت صِلَتُهَا، وهي
أَوَّاءُ والياء، كـ (رَأَيْتُهَا)، و(مَرَزْتُ بِهَا) إلا في الضرورة، فيجوز إثباتها، كقوله:

٥٥٣ - وَمَهْمَا مُغْبِرَةً أَرْجَاؤُهُ كَأَنْ لَوْ أَنَّ أَرْضِيهِ سَمَاؤُهُ

وقوله:

٥٥٤ - تَجَاوَزْتُ هُنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعَشُو إِلَى صَوِّ نَدْر

وإذا وَقَفَ على المنقوص، وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون محذوف الفاء، كما إذا سَمَّيْتُ بمضارع وَفَى أو وَعَى، فإِثْبَت تقول: (هَذَا يَفِي) و(هَذَا يَعِي) بالإثبات؛ لأنَّ أصلهما يَوْفِي وَيَوْعِي فحذفت فاؤهـ فلو حذفت لامهما، لكان إجحافاً.

الثَّانية: أن يكون محذوف العين، نحو: مُرٍ، اسمَ فَاعِلٍ من أَرَى، وأَصْدَه مُرْيِي، بوزن مُرْعِي؛ فَنُقِلَت حركة عينه - وهي الهمزة - إلى الزاء، ثم أسقطت، - - - يجوز حذف الياء في الوقف لما ذكرنا.

الثَّالثة: أن يكون منصوباً: مُتُوناً كان، نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، أو غير مُتُونٍ، نحو: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الرَّأْفَ﴾ [القيامة: ٢٦].

فإن كان مرفوعاً، أو مجروراً، جاز إثبات يائه وحذفها، ولكن الأَرْجَحُ في المُنُونِ الحذف، نحو: (هَذَا قَاضٍ)، و(مَرَزْتُ بِقَاضٍ)، وقرأ ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَبِي هَادِي﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي﴾ [الرعد: ١١]، والأَرْجَحُ في غير السكـون الإثبات، كـ (هَذَا الْقَاضِي)، و(مَرَزْتُ بِالْقَاضِي).



فصل: ولك في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التَّأْنِيثِ خمسة أَوْجُه:

أحدها: أن تقف بالسكون، وهو الأصل، ويتعين ذلك في الوقف على - - - التَّأْنِيثِ.

والثاني: أن تقف بالرَّوْم، وهو: إخفاء الصَّوت بالحركة، ويجوز في الحركات كلها، خلافاً للفرَّاء في مُنْعِهِ إِيَّاهُ في الفتحه، وأكثرُ القراء على اختيار قوله.

والثالث: أن تقف بالإشمام، ويختصُّ بالمضموم، وحقيقته: الإشارة بالسَّفْتِـ إلى الحركة بُعْدَ الإسكان، من غير تصويت؛ فإِثْمَا يدرکه البصير دون الأعمى.

والرابع: أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه، نحو: (هَذَا خَالِدٌ)، و(هَذَا يَجْعَلُ)، وهو لغة سَعْدِيَّة، وَشَرْطُهُ خمسة أمور، وهي: أن لا يكون الموقوف عليه همزة، كخَطَأَ وَرَشَأَ، ولا ياءً، كَالْقَاضِي، ولا واواً، كَيَدْعُو، ولا ألفاً، كَيَخْشَى، ولا تالياً لسكون، كزَيْد وَعَمْرُو.

والخامس: أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: ﴿وَتَوَصَّى بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، وقوله:

٥٥٥ - أَنَا ابْنُ مَرْوَانَ إِذْ جَدَّ النَّفَرُ

وشرطه خمسة أمور [أيضاً] وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن يكون الساكن لا يتعدّر تحريكه ولا يستثقل، وأن لا تكون الحركة فتحة، وأن لا يؤدّي النقل إلى بناء لا نظير له؛ فلا يجوز الثقل في نحو: (هذا جَعْفَرٌ) لتحرك ما قبله، ولا في نحو: (إنسان) و(يَشْدُ) و(يقول) و(يبيع) لأنّ الألف والمدغم، لا يقبلان الحركة، ونحو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، تُستثقل الحركة عليهما، ولا في نحو: (سَمِعْتُ الْعِلْمَ) لأنّ الحركة فتحة، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش، ولا في نحو: (هَذَا عِلْمٌ) لأنّه ليس في العربية فِعْلٌ - بكسر أوله وضمّ ثانيه ..

ويختصّ الشرطان الأخيران بغير المهموز، فيجوز الثقل في نحو: ﴿لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَاةَ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [النمل: ٢٥]، وإن كانت الحركة فتحةً، وفي نحو: (هذا رِذْءٌ)، وإن أدّى النقل إلى صيغة (فِعْلٌ)، ومَنْ لم يُثبت في أوزان الاسم فِعْلٌ - بضمة فكسرة - وزعم أن الدليل منقول عن الفعل لم يُجزَ في نحو: (يَقُولُ) الثقل، ويجيزه في نحو: (يُطْءُ) لأنّه مهموز.



فصل: وإذا وقف على تاء التانيث التزمت التاء، إن كانت متصلة بحرف كُثِّمَتْ، أو على كَقَامَتْ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح، كأَخَتْ وَبَنَتْ. وجاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة، نحو: تَمَرَةٌ وَشَجَرَةٌ، أو ساكن معتل، نحو: صَلَاةٌ وَمُسْلِمَاتٌ. لكن الأرجح أن جمع التصحيح، كمُسْلِمَاتٍ، وفيما أشبهه، وهو اسم الجمع، وما سمي به من الجمع حقيقياً أو تقديرأً، فالأول: أولَاتٌ، والثاني: كَعَرَفَاتٌ وَأَدْرِعَاتٌ، والثالث: كَهَيْهَاتٌ، فإنها في التقدير: جمع هَيْهِيَّةٍ ثم سمي بها الفعل الوقف بالتاء، ومن الوقف بالإبدال قولهم: لَبِثَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ؟، وقولهم: (دَفِنُ الْبَنَاءِ مِنَ الْمَكْرُمَةِ)، وقرأ الكسائي والبيزي: ﴿كَهَيْهَاتُ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، والأرجح في غيرهما الوقف بالإبدال. ومن الوقف بتركه، قراءة قفع، وابن عامر، وحمزة: ﴿إِنِّ شَجَرَتْ﴾ [الدخان: ٤٣]، وقال الشاعر:

لَمَّا أَتَاكَ بِكَفِّي مُسْلِمٌ مِنْ بَعْدَمَا وَبَعْدَمَا وَبَعْدَمَا
لَمَّا نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْعَلَصَمِ وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

فصل: ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع:

أحدها: الفعل المعلن بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم، نحو: (لَمْ يَغْزُهُ) وَتَمْ يَخْشُهُ، و(لَمْ يَزِمَهُ)، ومنه: ﴿لَمْ يَسْكَنْهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، أو لأجل البناء، نحو: (عَرَفَ). و(أَخْشَهُ)، و(أَزِمَهُ)، ومنه: ﴿فِيهِدْنَهُمْ أَقْتِدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠]، والهاء في ذلك تامة جائزة، لا واجبة، إلا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد كالأمر من (وَعَى يَعِي)، فإنك تقول: (عِهْ): قال النّاظم: (وكذا إذا بقي على

حرفين، أحدهما: زائد، نحو: يَعْه). اهـ. وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَنْ تَقِ﴾ [غافر: ٩]، بترك الهاء.

الثاني: (ما) الاستفهامية المجرورة، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَتْ. نحو: عَمَّ، وَفِيمَ، وَمَجِيءَ مَ جِئْتُ، فرقاً بينهما وبين (ما) الخبرية في مثل: (سألت عَمَّا سألت عنه) فإذا وَقَفْتُ عليها، أَلَحَقْتُها الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف. وَوَجَبَتْ إن كان الخافضُ اسماً، كقولك في: (مجيء مَ جِئْتُ) و(اقتضاء ما اقتضى مجيء مَهْ، واقتضاء مَهْ، وترجَّحت إن كان حرفاً، نحو: ﴿عَمَّ يَسْتَأْذِنُ﴾ [النبا: ١٠] وبها قرأ البزّي.

الثالث: كل مبني على حركة بناء دائماً، ولم يُشبهه المعرب، وذلك، كبناء المتكلم، وكهَي، وَهُوَ فيمن فتحهن، وفي التنزيل: ﴿مَا هِيَ﴾ [القارعة: ١٠]، و﴿مَدِينَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و﴿سُلَيْمِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٢٩]، وقال الشاعر:

٥٥٧ - فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ

ولا تدخل في نحو: (جاء زيدٌ)، لأنه مُعْرَبٌ، ولا في نحو: (اضرب)، (وله يضرب) لأنه ساكن، ولا في نحو: (لا رجلٌ) و(يا زيدٌ) و(من قبلٌ ومن بعدٌ) لأنَّ بناءهن عارضٌ، وشدُّ قوله:

٥٥٨ - أَرَمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ

فَلَحِقَتْ ما بُنِيَ بناءً عارضاً؛ فإنَّ (علٌ) من باب (قبلٌ وبعدٌ) قاله الفارسي والتاظم، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة، ولا في الفعل الماضي، كـ (ضرب). و(قعد)؛ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وصله، وخبراً، وحالاً، وشرطاً.



مسألة: قد يُعطى الوصلُ حُكْمُ الوقف، وذلك قليل في الكلام، كثير في الشعر. فمن الأول قراءة غير حمزة والكسائي: ﴿لَمْ يَسْتَهْ وَنُظِرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿فَبَهْلَبْ أَقْتَدِرْ قُلْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، بإثبات هاء السكت في الدَّرج، ومن الثاني قوله:

٥٥٩ - مِثْلُ الْحَرِيقِ وَأَفَقُّ الْقَصَبِ

أصله: الْقَصَبُ - بتخفيف الباء - فَقَدَّرَ الوقفَ عليها، فشدَّها، على حد قوله في الوقف: (هَذَا خَالِدٌ) بالتشديد، ثم أتى بحرف الإطلاق، وهو الألف، وبقي تضعيف الباء.



هذا باب الإمالة

وهي: أن تَذَهَبَ بالفتحة إلى جهة الكسرة؛ فإن كان بعدها ألف ذَهَبَتْ إلى جهة ياء، كالفَتَى، وإلا فالْمَمَالُ الفتحة وحدها، كِنِعْمَةٍ وبِسَحَرٍ.
وللإمالة أسباب تقتضيها، وموانع تُعارض تلك الأسباب، وموانع لهذه الموانع تخول بينها وبين المنع.
أما الأسباب فثمانية:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة، مثاله في الأسماء: الفتى، والهدى، مثله في الأفعال: هَدَى واشْتَرَى، ولا يُمَال، نحو: ناب مع أن ألفه عن ياء، بدليل - إليهم: أنياب؛ لعدم التطرف، وإنما أميل، نحو: فتاة ونواة، لأن تاء التانيث في تقدير الانفصال.

الثاني: كون الياء تخلفها في بعض التصاريف كالف مَلْهَى، وأرْطَى، وحُبْلَى، عَزَا، فهذه وشبهها تَمَال؛ لقولهم في التثنية: مَلْهَيَان، وأرْطَيَان، وحُبْلَيَان، وفي جمع حُبْلَيَات، وفي البناء للمفعول: غَزِي، وعلى هذا، فيشكل قول الناظم: إن إمالة الف (تلا) في: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا لِلَّهِ﴾ [الشمس: ٢]، لمناسبة إمالة ألف ﴿جَلَّهَا﴾ [الشمس: -] وقوله وقول ابنه: إن إمالة ألف ﴿سَجَى﴾ [الضحى: ٢]، لمناسبة إمالة ﴿قَلَى﴾ [الضحى: -] بل إمالتهما لقولك: قُلَيَّ، وسُجَيَّ.

ويُستثنى من ذلك ما رُجوعه إلى الياء مختص بلغة شاذة، أو بسبب ممازجة لألف لحرف زائد؛ فالأول: كرجوع ألف (عَصَا)، و(قَفَا) إلى الياء في قول هُذَيْل، إذا صَفَوْهُمَا إلى ياء المتكلم: عَصَيَّ وَقَفَيَّ، والثاني: كرجوعها إليها إذا صَغُرَا، فقليل: عَصِيَّة وَقَفِيَّ، أو جُمِعَا على فُعُول، فقليل: عَصِيَّ وَقَفِيَّ.

الثالث: كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك: نَلْتُ - بكسر الفاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء، نحو: باع وكال، وهاب، وعن واو مكسورة، كخاف، وكاد، ومات في لغة من قال: مِتُّ بالكسر، بخلاف، نحو: قَالَ، وطَالَ، ومَات في لغة الضم.

الرابع: وقوع الألف قبل الياء، كبايعته وسأيرته، وقد أهمله الناظم والأكثرون.
الخامس: وقوعها بعد الياء، متصلة، كَبَيَّان، أو منفصلة بحرف كَشَيَّان وجادت ياء، أو بحرفين أحدهما الهاء، نحو: دخلت بيتها.

السادس: وقوع الألف قبل الكسرة، نحو: عَالِم وكَاتِب.

السابع: وقوعها بعدها منفصلة: إمَّا بحرف، نحو: كتاب وسلاح، أو بحرفين،

أحدهما: هاء، نحو: يريد أن يضربها، أو ساكن، نحو: شُمْلَال، وسِرْدَاح أو بهذين وبالهاء، نحو: دِرْهَمَاك.

الثامن: إرادة التناسب، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها، أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب؛ فالأول: كرأيت عماداً، وقرأت كتاباً، والثاني: كثر: أبي عمرو والأخوين: ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١]، بالإمالة مع أنَّ ألفها عن و. الضَّحْوَة لمناسبة ﴿سَجَا﴾ [الضحى: ٢]، و﴿قَلَى﴾ [الضحى: ٣]، وما بعدهما.



وأما الموانع فثمانية أيضاً، وهي: الرء، وأحرف الاستعلاء السبعة، وهي الخاء، والغين المعجمتان، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف. وَشَرَطُ المنع بالراء أمران: كونها غير مكسورة، واتصالها بالألف: إما قبلها. نحو: فَرَّاش، ورَّاشِد، أو بعدها، نحو: هذا حمار، ورأيت حماراً، وبعضهم يجعل المؤخِّرة المفصولة بحرف، نحو: (هذا كافر) كالمتصلة. وَشَرَطُ الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها، نحو: صَالِح، وضَامِن. وطَالِب، وظَالِم، وغَالِب، وخَالِد، وقَاسِم، أو ينفصل بحرف، نحو: غنائم، إلا أن كان مكسوراً، نحو: طَلَاب، وغِلَاب، وخِيَام، وصِيَام؛ فإنَّ أهل الإمالة يميلونه. وكذلك الساكن بعد كسرة، نحو: مِضْبَاح، وإِضْلَاح، ومِطْوَاع، ومِثْلَاة - وهي التي لا يعيش لها ولد - ومن العرب مَنْ لا ينزل هذا منزلة المكسور. وَشَرَطُ المؤخَّر عنها كونه: إما متصلاً، كسَاخِر، وحَاطِب، وحَاطِل، ونَاقِف. منفصلاً بحرف، كَنَاقِ، ونَافِخ، ونَاعِق، وبَالِغ، أو بحرَفين، كمَوَائِق ومَنَاشِيط. وبعضهم يُميل هذا لتراخي الاستعلاء. وَشَرَطُ الإمالة التي يَكْفُهَا المانع: أن لا يكون سببها كسرة مقدرة ولا ياء مقدرة؛ فإنَّ السبب المقدَّر هنا لكونه موجوداً في نفس الألف أقوى من الظاهر؛ لأنه إما متدبر عليها أو متأخر عنها، فمن ثَمَّ أميل، نحو: خاف وطاب وحق وزاغ.



مسألة: يُؤثِّر مانعُ الإمالة إن كان منفصلاً، ولا يؤثر سببها إلا متصلاً؛ فلا يُنْـسَب نحو: (أتى قَاسِمٌ) لوجود القاف، ولا (لزيد مال) لانفصال السبب. هذا ملخص كلام الناظم وابنه، وعليهما اعتراض من وجهين: **أحدهما:** أنَّهما مثلاً ب (أتى قاسم) مع اعترافهما بأنَّ الياء المقدرة لا يؤثر فيه المانع، والاستعلاء في هذا النوع لو اتَّصل لم يؤثِّر، والمثال الجيد (كتاب قاسم).

والثاني: أن نصوص التحوين مخالفة لما ذكرنا من الحكمين.

قال ابن عصفور في مُقَرَّبِهِ - بعد أن ذكر أسباب الإمالة - ما نصه: وسواء كانت لكسرة متصلة أم منفصلة، نحو: (لزيد مال) إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى. وقال أيضاً: وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة، نحو: (بمال قاسم) أو فيما أميل من الألفات التي هي صِلَاتُ الضَّمَائِرِ، نحو: (أراد أن يعرفها قبل). انتهى. ولولا ما في شرح الكافية لحملتُ قوله في النظم:

وَالْكَفْتُ قَدْ يُرْجِبُهُ مَا يُنْفَصِلُ

على هاتين الصورتين؛ لأشعار (قد يفعل) في عرف المصنفين بالتقليل.



وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة؛ فإنَّها تمنع المستعلي والراء أن يمنعا، ولهذا، أميل ﴿وَعَلَىٰ أَنْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، مع وجود الصاد والغين، و﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَرِ﴾ [المطففين: ١٨]، مع وجود الراء المفتوحة، و﴿دَارُ الْفَكَرِ﴾ [غافر: ٣٩]، مع وجودهما، وبعضهم يجعل المنفصلة بحرف كالمتصلة، سمع سيبويه الإمالة في قوله:

٥٦٠ - عَسَىٰ اللَّهُ يُغْنِي عَن بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ



فصل: ثَمَال الفتحة قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة:

أحدهما: الألف، وقد مضت، وَشَرَطُهَا أَنْ لَا تَكُونَ فِي حَرْفٍ، وَلَا فِي اسْمٍ يُشَبِّهُ؛ فَلَا ثَمَال (إِلَّا) لِأَجْلِ الْكُسْرَةِ، وَلَا نَحْوُ: (عَلَى) لِلرَّجُوعِ إِلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ: (عَلَيْكَ) وَ(عَلَيْهِ) وَلَا (إِلَى) لِاجْتِمَاعِ الْأَمْرَيْنِ فِيهَا. وَيَسْتَثْنِي مِنْ ذَلِكَ: (هَا) وَ(نَا) خَاصَّةً؛ فَإِنَّهُمْ طَرَدُوا الْإِمَالََةَ فِيهِمَا فَقَالُوا: (مَرَبْنَا وَبِهَا) وَ(نَظَرْنَا وَإِلَيْهَا). وَأَمَّا إِمَالَتُهُمْ (أَنْتَى) وَ(مَتَى) وَ(بَلَى) وَ(لَا) فِي قَوْلِهِمْ: (أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا) فَشَادٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ: عَدَمُ التَّمَكُّنِ، وَانْتِفَاءُ السَّبَبِ.

والثاني: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء، وكونهما متصلتين، نحو: (من الكبر) أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو: (من عمرو) بخلاف، نحو: (أعوذ بالله من الغَيْرِ، ومن قبح السَّيْرِ، ومن غَيْرِكَ) واشتراط النَّظْمِ تَطَرُّفُ الرَّاءِ مُرَدُّوهُ بِنَصِّ سِيبَوِيهِ عَلَى إِمَالَتِهِمْ فَتَحَةُ الطَّاءِ مِنْ قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَّاحٍ).

والثالث: هاء التأنيث، وإنَّما يَكُونُ هَذَا فِي الْوَقْفِ خَاصَّةً، كَرَحْمَةٍ وَنِعْمَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوا هَاءَ التَّأْنِيثِ بِالْفَاءِ لِاتِّفَاقِهِمَا: فِي الْمَخْرَجِ، وَالْمَعْنَى، وَالزِّيَادَةِ، وَالتَّطَرُّفِ،

والاختصاص بالأسماء، وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضاً نحو: ﴿كِتَبَةٌ﴾ [نحو: ٢٥] والصحيح المنع، خلافاً لثعلب وابن الأنباري.

هذا باب التصريف

وهو: تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي؛ فالأول: تغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف. والثاني: تغيير قول وعز أو قول وعزاً، ولهذين التغيرين أحكام كالصحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام عند التصريف، ولا يدخل التصريف في الحروف، ولا فيما أشبهها وهي الأسماء المتوعدة في البناء والأفعال الجامدة؛ فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر ولامه، وَقَدْ وَبِلٌ، وما أشبه الحرف كناء قمت. و(نا) من (قمنا)، وأما ما وُضِعَ عَلَى أكثر من حرفين ثم حُذِفَ بعضه فيدخل التصريف، نحو: يَدٍ وَدَمٍ في الأسماء، ونحو: (قِي زَيْدًا) و(قُم) و(يغ) في الأفعال.



فصل: ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ من الزوائد، وأَقْلَهُ الثَلَاثِي كرجل، وغايته الخماسي كسَفَرَجَل، وما بينهما الرباعي كجَعْفَرٍ، وإلى مَزِيدٍ فيه، وغايته سبعة كاسْتِخْرَاجٍ، وأمثله في قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر.

وأبنية الثَلَاثِي أَحَدٌ عَشَرَ، والقسمة تقتضي اثني عشر؛ لأنَّ الأول: واحد الحركة، والحركات ثلاث، والثاني: يَكُونُ محرَكًا وساكنًا؛ فإذا ضربت ثلاثة أحرف الأول في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك اثنا عشر، وأمثلتها: فُلُسٌ، فَرَسٌ، كَتَبَ عَضُدٌ، حَبْرٌ، عَنَبٌ، إِبِلٌ، فُقُلٌ، صُرْدٌ، دُئِلٌ، عُتِقٌ، والمهملة منها، فُعِلَ.

وأما قراءة أبي السَّمَالِ: ﴿وَالسَّمَاءُ ذَاتُ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ١٧]، بكسر الحاء ثم الباء، فقليل: لم تثبت، وقيل: أتبع الحاء للتاء من ذات، والأصل ﴿الْحُبُكُ﴾ بضمين. وقيل: على التداخل في حرفي الكلمة، إذ يقال: حُبُك - بضمين - وَحِبُك - بكسرتين. وزعم قومٌ إهمال فُعِلَ أيضاً، وأجابوا عن دُئِلَ وَرُبِمَ بأنهما متقولان من الفعل واحد المشبوت بوعِل لغة في الوَعِل، وإنما أهمل أو قل لقصدتهم تخصيصه بفعل المفعول. والرباعي المجرّد مفتوح الأول والثالث كجَعْفَرٍ، ومكسورهما كزُبُرَجٍ. ومضمومهما كدُمُلُجٍ، ومكسور الأول مفتوح الثاني، كفِطْحَلٍ، ومكسور الأول مفتوح الثالث، كدِرْهَمٍ.

وزاد الأَخْشَشُ والكُوفِيَتُونَ مضمومَ الأول مفتوحَ الثالث كجُحْدَبٍ، والمختار

فرع من مضمومهما، ولم يُسمع في شيء إلا وسمع فيه الضم، كجُحَدِب، وطُحَلِب، وجُزْشَع، ولم يسمع في بُرْثُنٍ وَبُرْجُدٍ وَعُرْفُطٍ إِلَّا الضم.

وللخماسي المجرد أربعة، أمثلتها: سَفَرَجَل، جَحْمَرِش، قِرْطَعِب، قُدْعَمِل.

فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون، وما خرج عما ذكرناه من الأسماء العربية الوضع، فهو مُفَرَّغ عنها؛ إما بزيادة كُمُطْلَقٍ وَمُحَرَّنَجِم، أو بنقص أصل، كيدٍ وَدَم، أو بنقص حرف زائد، كـ (عُلْبِط) أصله عُلَابِطٌ؛ بدليل أنهم نطقوا به، وأنهم لا يوالون بين أربع محركات، أو بتغيير شكل، كتغيير مضموم الأول والثالث: بفتح ثالثة في نحو: جُحَدِب، وبكسر أوله في نحو: خَزْفَع، وتغيير مكسورهما بضم ثالثة في زُبُر، وأما سَرَخْسُ وَبَلَخْسُ فأعجميان.



فصل: وينقسم الفعل إلى مُجَرَّد، وأقله ثلاثة كضَرَبَ، وأكثره أربعة، كدُخِرَج.

والإلى مزيد فيه، وغايته: ستة، كاستَخَرَج، وأوزانه كثيرة.

وأوزان الثلاثي ثلاثة: كضَرَبَ وَعَلِمَ وَظُرْفَ، وأما نحو: ضَرَبَ، بضم أوله وكسر ثانيه - فَمَنْ قال: (إنه وزن أصلي) مستدلاً بأن، نحو: جُنَّ وَبُهَتَ وَطُلَّ دُمُهُ، وَأُهْدِرَ، وَأُولِعَ بكذا، وَعُنِيَ بحاجتي، بمعنى اعتنى بها، وَزُهِيَ علينا، بمعنى تكبر لم تستعمل إلا مبنية للمفعول - عَدَّةً رابعاً، وَمَنْ قال: (إنه فرع من فعل الفاعل) مستدلاً بترك الإدغام في نحو: سُوِيرَ، لم يعدّه.

وللرباعي وزنٌ واحدٌ كدُخِرَجَ، ويأتي في دُخِرَجَ - بالضم - الخلاف في فعل المفعول.



فصل: في كيفية الوزن، ويسمى التمثيل

تقابل الأصول بالفاء، فالعين، فاللام، مُعْطَاةٌ ما لموزونها من تحرك وسكون، فيقال في فُلَس: فَعُلَ، وفي ضَرَبَ: فَعُلَ، وكذلك في قَامَ وَشَدَّ، لأنَّ أصلهما: قَوْمٌ وَشَدَدٌ، وفي عَلِمَ: فَعُلَ، وكذلك في هَابَ وَمَزَّ، وفي ظُرْفَ: فَعُلَ، وكذلك في طَالَ وَحَبَّ.

فإن بقي من أصول الكلمة شيءٌ زدت لهما ثانية في الرباعي، فقلت في جعفر: فَعَلَلُ، وثانية وثالثة في الخماسي، فقلت في جَحْمَرِش: فَعَلَّلِل.

ويقابل الزائد بلفظه، فيقال في أكرمَ، وَبَيَّطَرَ، وَجَهَّوَزَ: أَفْعَلَ وَفَعَّلَ وَفَعُولَ، وفي اقْتَدَرَ: افْتَعَلَ، وكذلك في اضْطَبَّرَ وَأَذْكَرَ، لأنَّ الأصل: اضْطَبَّرَ وَأَذْكَرَ، وفي استَخَرَجَ: اسْتَفْعَلَ.

إِلَّا أَنَّ الزَّائِدَ إِذَا كَانَ تَكَرُّاراً لِأَصْلٍ فَإِنَّهُ يُقَابَلُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِمَا قَبِيلُ بِهِ ذَلِكَ الْأَصْلُ، كَقَوْلِكَ فِي جَلَّتِيتْ، وَسُخُنُونُ، وَأَعْدَدُونَ: فِعْلِيلٌ، وَفُعْلُولٌ، وَافْعُوْعَلٌ. وَإِذَا كَانَ فِي الْمَوْزُونِ تَحْوِيلٌ، أَوْ حَذْفٌ، أَتَيْتُ بِمِثْلِهِ فِي الْمِيزَانِ، فَتَقُولُ فِي نَاءٍ: فَلَعٌ، لِأَنَّهُ مِنْ نَأَى، وَفِي الْحَادِي: عَالَفٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَحْدَةِ، وَتَقُولُ فِي يَهَبُ: يَعْلُ، وَفِي بَغٍ: فِلٌ، وَفِي قَاضٍ: قَاعٌ.



فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمه الله:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ. وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا أَحْتَشِي
وَفِي التَّعْرِيفِينَ نَظْرٌ، أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَأَنَّ الْوَائِ مِنْ (كُوكِبٍ)، وَالنُّونُ مِنْ (قَرَنْفُلٍ)
زَائِدَتَانِ كَمَا سَتَعْرِفُهُمَا لَا يَسْقُطَانِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَأَنَّ الْفَاءَ مِنْ (وَعَدَ) وَالْعَيْنُ مِنْ (قَالَ) وَاللَّامُ مِنْ (عَزَا) أَصُولٌ مَعَ
سَقُوطِهَا فِي: (يَعَدُ) وَ(قُلُ) وَ(لَمْ يَغْزُ).
وَتَحْرِيرُ الْقَوْلِ فِيمَا تَعْرِفُ بِهِ الزَّوَائِدَ أَنْ يُقَالَ: أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ عَلَى حَرْفٍ
بِالزِّيَادَةِ حَتَّى تَزِيدَ بَقِيَّةَ أَحْرَفِ الْكَلِمَةِ عَلَى أَصْلَيْنِ، ثُمَّ الزَّائِدُ نَوْعَانِ، تَكَرُّارٌ لِأَصْلٍ.
وْغَيْرُهُ.

فَالْأَوَّلُ: لَا يَخْتَصُّ بِأَحْرَفٍ بَعَيْنِهَا، وَشَرْطُهُ أَنْ يَمَاطِلَ اللَّامُ كَجَلْبَبَ وَجَلْبَابَ
الْعَيْنِ: إِمَّا مَعَ الْإِتِّصَالِ كَقَتَّلَ، أَوْ مَعَ الْإِنْفِصَالِ بِزَائِدٍ كَعَقَّتَلْ، أَوْ تَمَاطِلَ الْفَاءَ وَالْعَيْنَ
كَمَرْمَرِيسَ، أَوْ الْعَيْنَ وَاللَّامَ كَصَمَحَمَحَ، وَأَمَّا الَّذِي يَمَاطِلُ الْفَاءَ وَحَدَّهَا كَقَرَفَفَ.
وَسُنْدُسَ، أَوْ الْعَيْنَ الْمَفْصُولَةَ بِأَصْلٍ كَحَذَرِدَ - فَأَصْلِي.

وَإِذَا بُنِيَ الرَّبَاعِيُّ مِنْ حَرْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَصَحَّ إِسْقَاطُ ثَالِثِهِ فَالْجَمِيعُ أَصْلٌ كَسِمْسِمَ.
وَإِنْ صَحَّ كَلَمَلَمَهُ وَلَمَّهُ، فَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: ذَلِكَ الثَّالِثُ زَائِدٌ مُبْدَلٌ مِنْ حَرْفٍ مِمَّا
لِلثَّانِي، وَقَالَ الزَّجَاجُ: زَائِدٌ غَيْرُ مُبْدَلٍ مِنْ شَيْءٍ، وَقَالَ بَقِيَّةُ الْبَصْرِيِّينَ: أَصْلٌ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي: مُخْتَصٌّ بِأَحْرَفِ عَشْرَةِ جَمْعِهَا النَّاطِمُ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ
فَقَالَ:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِهَ نِهَآيَةَ مَسْؤُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ
فَتَزَادُ الْأَلْفُ بِشَرْطِ أَنْ تَصْحَبَ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ، كضَارِبٍ، وَعِمَادٍ، وَغَضَبِي
وَسُلَامِي، بِخِلَافِ، نَحْوِ: قَالَ وَغَزَا.

وتزاد الواو والياء بثلاثة شروط؛ أحدها: ما ذكر في الألف. والثاني: أن لا تكون الكلمة من باب سمسَم، والثالث: أن لا تتصدَّر الواو مطلقاً، ولا الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع، وذلك نحو: صَيَّرَ، وَجَّهَرَ، وَقَضِيصَ، وَعَجَّزَ، وَحَذَرِيَّةَ، وَعَزَّزَ، بخلاف، نحو: بَيَّتَ، وَسَوَّطَ، وَيُؤَيُّوْ، وَوَعَّوَعَةَ، وَوَرَّتَلْ، وَيَسْتَعُورَ.

وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضاً، وهي: أن تتصدَّر، ويتأخَّر عنها ثلاثة أصول فقط، وأن لا تلزم في الاشتقاق، وذلك نحو: مَسْجِدَ وَمَنْبِجَ، بخلاف، نحو: ضِرْغَامَ، وَمَهْدَ، وَمَرْزُجُوشَ، وَمِرْعَزَ، فَإِنَّهُمْ قالوا: (ثَوْبٌ مُمَرَّعَزٌ) فأثبتوها في الاشتقاق.

وتزاد الهمزة المصدَّرة بالشَّرتين الأولين، نحو: أَفْكَلَ وَأَفْضَلَ، بخلاف، نحو: كُنَّابِيلَ، وَأَكَلَ، وإِسْطَبَلَ.

وتزاد المتطرفة بشرطين، وهما: أن تسبقهما ألف، وأن تُسبق تلك الألف بأكثر من أصليْن، نحو: حَمْرَاءَ وَعِلْبَاءَ وَقَرْفُصَاءَ، بخلاف، نحو: مَاءِ وَشَاءِ وَبَنَاءِ.

وتزاد النون متأخرة بالشَّرتين، نحو: عُثْمَانُ وَعُضْبَانُ، بخلاف، نحو: أَمَانٌ وَسَيَّانُ. وتزاد متوسطة بثلاثة شروط: أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية، وأن تكون ساكنة، وأن تكون غير مدغمة، وذلك، كَغَضَنْفَرٍ، وَعَقَنْفَلٍ، وَقَرْنَقَلٍ، وَحَبْنَطَى، وَوَرَّتَلْ، بخلاف عَبْرَ، وَعُرْبَقَ، وَعَجَنَسَ.

وتزاد مُصدَّرة في المضارع.

وتزاد التاء في التأنيث كقائمة، والمضارع كتقوم، والمطاول كتعلم، وتَدَخَّرَجَ والاستفْعَال والتَّفْعُل والافْتِعَال وفروعهن.

وتزاد السين في الاستفْعَال، وأهملها الناظم وابنه.

وزيادة الهاء واللام قليلة كأمهات وأهراق، وطَيْسَلٌ للكثير، بدليل سقوطها في الأمومة والإراقة والطَيْسَ.

وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء، بنحو: (لِمَهُ) و(لَمْ تَرَهُ) ولللام بـ (بذلك) و(تلك) فمردود؛ لأنَّ كلاً من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزءاً من غيرها.

وما خلا من هذه القيود حُكم بأصالته، إلّا إن قامت حُجَّة على الزيادة، فذلك حكم بزيادة همزتي شَمَّالٍ وَاحْبَنْطُأَ، وميمي دُلَامِصٍ وَابْنُثُمَ، ونوني حَنْظَلٌ وَسُنْبُلٌ، وتائي مَلَكُوتٌ وَعِغْرِيتٌ، وسيئي قُدُمُوسٌ وَأَسْطَاعٌ، لسقوطها في الشَّمُولِ وَالْحَبْطِ والدلاصة والبنوة والملك والعَفَرُ - بفتح أوله وهو التراب - والقِدَمُ والطاعة، وفي قولهم: (خَطَلَتِ الْإِبِلُ) إذا آذاها أكل الحَنْظَلِ، و(أَسْبَلَ الزَّرْعُ). وبزيادة نوني نَرْجَسَ

وَهُنْدَلِيعَ ، وَتَاءِي تَنْضُبْ وَتُخَيَّبْ لانتفاء فَعَلِيلَ وَفُعْلَلِيلَ وَفُعْلُلَ وَفُعْلُلَ .



فصل في زيادة همزة الوصل

وهي : همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدَّرَج .

ولا تكون في مضارع مطلقاً ، ولا في حرفٍ غير أل ، ولا في ماضٍ ثلاثيٍّ كَأَمَرٍ وأَخَذَ ، ولا رباعيٍّ ، كَأَكْرَمَ وأَعْطَى ، بل في الخماسيِّ كانطلق ، والسداسيِّ كاستخرج . وفي أمرهما ، وأمر الثلاثيِّ كاضربْ ، ولا في اسمٍ إلا في مصادر الخماسيِّ والسداسيِّ كالانطلاق والاستخراج .

قالوا : وفي عشرة أسماء محفوظة ، وهي : اسْمٌ ، وأَسْتُ ، وابن ، وأبْنُم ، وأَبْنَةُ . وأمْرُو ، وامْرَأَة ، واثْنان ، واثْنَتان ، وأَيْمُنُ المخصوص بالقسَم ؛ وينبغي أن يزيدوا (أل) الموصولة ؛ وإيْمُ لغة في أيْمَن ، فإن قالوا : هي أيْمَن فحذفت اللام ، قلنا : وابنم هو ابن فزيدت الميم .

مسألة : لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات ، وجوب الفتح في المبدوء بها أل ، ووجوب الضم في نحو : أَنْطَلِقُ وَأَسْتُخْرِجُ مبنيين للمفعول ، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل ، نحو : أَقْتُلْ ، اكْتُبْ ، بخلاف امشُوا اقضُوا ، وَرُجِحَانُ الضم على الكسر فيما عَرَضَ جعلُ ضمة عينه كسرة من نحو : اغْزِي ، قاله ابن الناظم ، وفي تكملة أبي علي أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاصُ ضَمِّ الهمزة ، وفي التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة المُشَمَّة ، وَرُجِحَانُ الفتح على الكسر في أيْمَن وأَبْنُم . ورجحانُ الكسر على الضم في كلمة اسم ، وجوازُ الضم والكسر والإشمام في نحو : اخْتَارَ واثْقَادَ مبنيين للمفعول ، ووجوب الكسر فيما بقي ، وهو الأصل .

مسألة : لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كما حذفت الهمزة المكسورة ، نحو : «أَتَخَذْتَهُمْ سَخِرًا» [ص: ٦٣] ، «أَسْتَغْفِرْتُ لَهُمْ» [المنافقون: ٦] ، وهو الأصل ؛ لثلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا تُحَقِّقْ ، لأنَّ همزة الوصل لا تثبت في الدَّرَج إلا ضرورة ، كقوله :

٥٦١ - أَلَا لَا أَرَى اثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً

بل الوجه أن تُبَدَّلَ ألفاً ، وقد تُسَهَّلُ مع القصر ، تقول : (أَلْحَسَنُ عِنْدَكَ) و(أَيْمُنُ اللَّهُ يَوْمِيكَ) بالمد على الإبدال راجحاً ، وبالتسهيل مرجوحاً ، ومنه قوله :

٥٦٢ - أَلْحَقَّ إِنَّ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاغَدَتْ

وقد قرىء بها في نحو: ﴿الَّذِكْرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿الْكُنْ﴾ [يونس: ٩١].



هذا باب الإبدال

الأخرفُ التي تُبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام تسعة، يجمعها (هدأت مُوطياً) وخرج بقولنا: (شائعاً) نحو قولهم في: (أَصِيلَان): تصغير أصيل على غير قياس، وفي: (اضطجع)، وفي نحو: (علي) في الوقف: أصِيلَال وَالطَّجَع، وَعَلَج، قال:

٥٦٣ - وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَالاً أَسَائِلُهَا

وقال:

٥٦٤ - مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْنٍ فَالْطَّجَعُ

وقال:

٥٦٥ - خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عِلْجٍ

وتسمى هذه اللغة عَجَجَةً قُضَاعَةً.

ومعنى (هدأت) سكنت، و(مُوطياً) من أوطأته جعلته وطيئاً؛ فالباء فيه بدل من الهمزة.

وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل؛ إذ جمعها فيه، في: (طويت دائماً)، ثم إنه لم يتكلم هنا عليها مع عدّه إيّاها، ووجهه أنّ إبدالها من غيرها إنّما يطرد في الوقف على نحو: رَحْمَةٌ وَنِعْمَةٌ، وذلك مذكور في باب الوقف، وأمّا إبدالها من غير التّاء فمسموع كقولهم: هَيْأَكَ، وَلِهَيْئِكَ قَائِمٌ، وَهَرَقْتُ الْمَاءَ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ، وَهَرَحْتُ الدَّابَّةَ.



فصل في إبدال الهمزة

تُبدل من الواو والياء في أربع مسائل:

إحداها: أن تتطرف إحداهما بعد ألف زائدة، نحو: كِسَاءٌ وَسَمَاءٌ وَدُعَاءٌ، ونحو:

بناء وَظَبَاءَ وَفَنَاءَ، بخلاف، نحو: قَاوَلٌ وَبَايَعَ وَإِدَاوَةٌ وَهِدَايَةٌ، ونحو: غَزَوُ وَظَبْيٍ .
ونحو: واو وآي .

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو: حمراء، فَإِنَّ أصلها حَمَرَى كَسَكْرَى،
فزيدت ألف قبل الآخر للمد كآلف كتاب وغلّام، فأبدلت الثانية همزة .

الثانية: أن تقع إحداهما عيناً لاسم فاعِلٍ أَعْلَتْ فيه، نحو: قاتل وبائع، بخلاف،
نحو: عَيْنٍ، فهو عاين، وَعَوَرَ فهو عَاوِرٌ .

الثالثة: أن تقع إحداهما بعد ألف مَفَاعِلٍ، وقد كانت مدة زائدة في الواحد،
نحو: عجائز وصحائف، بخلاف قَسُورَةٍ وَقَسَاوِرُ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشُ، وشَدٌّ مُصِيبَةٌ
وَمَصَائِبُ، وَمَنَارَةٌ وَمَنَائِرُ .

ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف، نحو: قِلَادَةٌ وقِلَائِدُ، ورسالة
ورسائل .

الرابعة: أن تقع إحداهما ثاني حرفين لَيِّنَيْنِ بينهما ألف مَفَاعِلٍ، سواء كان اللينان
ياءين كَنَيَّافٍ جمع نَيْفٍ، أو واوين، كأوائِل: جمع أوّل، أو مختلفين كسيائد جمع
سَيِّدٍ إذ أصله سَيُّودٌ، وأمّا قوله:

٥٦٦ - وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

فأصله بالعواوير؛ لأنّه جمع عَوَّار وهو الرَّمَدُ، فهو مفاعيل، كطواويس، لا
مفاعل؛ فلذلك صُحِّحَ، وعكسه قول الآخر:

فِيهَا عَيَائِلٌ أَسْوَدٌ وَنَمُرٌ

فأبدل الهمزة من ياء مفاعيل؛ لأنّ أصله مَفَاعِلٍ، لأنّ عيائِل جمع عَيْلٍ - بكسر
الياء - واحد الْعِيَالِ، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله:

٥٦٧ - ... تَلَقَّذَ الصَّيَارِفَ

فلذلك أُعِلَّ .

وهنا مسألة خاصة بالواو، اعلم أنّه إذا اجتمع واوَانِ وكانت الأولى: مُصَدَّرَةٌ،
والثانية: إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواوِيَّةِ، أبدلت الواو الأولى همزة؛ فالأولى
نحو: جمع وَاَصِلَةٌ وَوَاقِيَّةٌ، تقول: أَوَاصِلٌ وَأَوَاقٍ، وأصلهما: وَوَاصِلٌ وَوَوَاقٍ، والثانية
نحو: الأولى أَثْنَى الأول، أصلها وُولى بووين، أو لاهما: فاء مضمومة، والثانية: عين
ساكنة، بخلاف، نحو: وَوْفَى وَوُورِي، فَإِنَّ الثانية ساكنة منقلبة عن ألف «فَاعِلٍ» .
وبخلاف، نحو: الوُولى بووين مُحَقِّفًا من الوُؤلى بوو مضمومة فهمزة، وهي أَثْنَى

الأوأل، أَفْعَلَ من وأل إذا لجأ، وخرج باشتراط التصدير، نحو: هَوَوِيَّ وَنَوَوِيَّ، المنسوب إلى هَوَى وَنَوَى.



فصل في عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من الهمزة، ويقع ذلك في بابين:

أحدهما: باب الجمع الذي على مَفَاعِلَ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوًا. وخرج باشتراط العروض، نحو: المرأة وَالْمَرَاثِي؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد لأنَّ المرأة مِفْعَلَةٌ من الرُّؤْيَا، فلا تُغَيَّرُ في الجمع، وخرج باشتراط اعتلال اللام، نحو: صَحَائِفَ وَعَجَائِزَ وَرَسَائِلَ؛ فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك أيضاً.

وأما ما حَصَلَ فيه ما شرطناه فيجب فيه عملان: قلبُ كسرة الهمزة فتحة، ثم قلبها ياءً في ثلاث مسائل، وهي: أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو منقلبة عن واوٍ. وواواً في مسألة واحدة، وهي: أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة.

مثال ما لامه همزة خَطَايَا، أصلها خَطَايِيء - بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها - ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف، فصار خطائيء - بهمزتين - ثم أبدلت الهمزة الثانية ياءً، لما سيأتي من أنَّ الهمزة المتطرِّفة بعد همزة تبدل ياءً، وإن لم تكن بعد مكسورة، فما ظنُّك بها بعد المكسورة؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحةً للتخفيف؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامه صحيحة، نحو: مَدَارِي وَعَدَارِي في المَدَارِي والعَدَارِي، قال:

٥٦٨ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لَلْعَدَارِي مَطِيَّتِي

وقال:

٥٦٩ - تَضِلُّ الْمَدَارِي فِي مُشْنَى وَمُرْسَل

فَفَعَّلُ ذلك هنا أولى، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فصار خَطَاءً - بألفين بينهما همزة - والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبهة ثلاثٍ ألفاً، فأبدلت الهمزة ياءً؛ فصار خطايا بعد خمسة أعمال.

ومثال ما لامه ياء أصلية قَضَايَا، أصلها قضايي - بياءين الأولى: ياء فعيلة، والثانية: لام قَضِيَّة - ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحةً. ثم قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الهمزة ياءً، فصار قضايا بعد أربعة أعمال.

ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مَطيَّة؛ فإنَّ أصلها مَطيوة فَعيلة من المَطا، وهو الظَّهر، ثم أبدلت الواو ياء، ثم أدغمت الياء فيها، وذلك على حد الإبدال والإدغام في سَيود ومَيوت؛ إذ قيل فيه: سَيَد ومَيَّت، وجمعها مَطيَّا، وأصلها مَطيؤ. ثم قلبت الواو ياء لتطرُّفها بعد الكسرة، كما في الغازي والداعي، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف، ثم أبدلت الكسرة فتحة، ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة ياء؛ فصار مَطيَّا بعد خمسة أعمال.

ومثال ما لامه واو سلمت في الواحد: هِراوة وهِراوى، وذلك أننا قلبنا ألف هِراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورِسائل، ثم أبدلنا الواو ياء لتطرُّفها بعد الكسرة، ثم فتحنا الكسرة فانقلبت الياء ألفاً، ثم قلبنا الهمزة واواً؛ فصار هِراوى بعد خمسة أعمال أيضاً.



الباب الثاني باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة

والذي يُبدلُ منهما أبدأ هو الثانية، لا الأولى؛ لأنَّ إفراط الثقل بالثانية حَصَلَ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو يكونا متحركتين.

فإن كانت الأولى: متحركة، والثانية: ساكنة، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى، فتبدل ألفاً بعد الفتحة، نحو: آمَنْتُ، ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها: «وكان يأْمُرني أن آتَزَرَ» وهو بهمزة فألف، وعَوَّامُ المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بألف وتاء مشددة، ولا وَجَهَ له؛ لأنَّه افتعل من الإزار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة، وياء بعد الكسرة، نحو: إيمان. وَشَدَّتْ قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا لَنَفْهَمُ﴾ [قبرش: ٢٢]؛ بالتحقيق، وواواً بعد الضمة، نحو: أوتِمْنَ، وأجاز الكسائي أن يبتدأ (أوتِمن) بهمزتين، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وَرَدَهُ.

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة؛ فإن كانتا في موضع العين؛ أدغمت الأولى في الثانية، نحو: سَالَ ولال ورأس. وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً؛ فتقول في مثال قِمَطَر من قَرَأ: قَرَأِي، وفي مثال سَفَرَجَل منه: قَرَأِي - بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة.

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء

مطلقاً، وإن لم تكن طَرَفًا وكانت مضمومة؛ أبدلت واوًا مطلقاً.
وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واوًا، وإن انكسر أبدلت ياء.

وأمثلة المتطرفة أن تبني من قرأ مثل: جَعْفَرٍ أو زَبْرَجٍ أو بُرْثَنٍ، وأمثلة المكسورة أن تبني من أمّ مثل أصبُع - بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمهما والياء فيهن مكسورة - فتقول في الأول: أُمِّمٌ - بهمزتين مفتوحة فساكنة - تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها لتتمكّن من إدغامها في الميم الثانية، ثم تبدل الهمزة ياء، وكذا تفعل في الباقي أيضاً وذلك واجب، وأمّا قراءة ابن عامر والكوفيين: ﴿أُمِّمَةٌ﴾ [القصص: ٥] بالتحقيق، فمِمَّا يُوقَفُ عنده ولا يتجاوز، وأمثلة المضمومة: أُوبٌ، جمع أبٌ وهو المَرَعَى، وأن يُبْنَى من أمّ مثل إصبُع - بكسر الهمزة وضمّ الباء - أو مثل أبلُم؛ فتقول: إوم - بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة - وأصل الأول: أُأَبُّ على وزن أفلس، وأصل الثاني والثالث: إئُمُّ وأُمُّ؛ فنقلوا فيهنّ، ثم أبدلوا الهمزة واوًا، وأدغموا أحد المثليين في الآخر ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أوادم جمع آدم، ومثال المفتوحة بعد المضمومة أويدم تصغير آدم، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من أمّ على وزن إصبُع - بكسر الهمزة وفتح الباء -.

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحرّكتين همزة مضارعة نحو: أُوْمٌ وأئُْمٌ مضارعِي أُمِّمْتُ وأئُتُّ جاز في الثانية التَّحْقِيقُ تشبيهاً لهمزة المتكلم لدلالاتها على معنى بهمة الاستفهام، نحو: ﴿ءَأَنْدَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].



فصل في إبدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففي مسألتين:

إحداهما: أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في مضبّاح: مضابّيح، وفي مِفْتَاح: مَفَاتِيح، وكذلك تصغيرهما.

الثانية: أن تقع قبلها ياء تصغير، كقولك في غَلَامٍ: غُلَيْم.

وأما إبدالها من الواو ففي عَشْرِ مَسَائِلَ:

إحداها: أن تقع بعد كسرة، وهي إما طَرَفٌ كَرَضِيٍّ وَقَوِيٍّ وَعُفْيٍّ وَالْعَازِيِّ والدَّاعِي، أو قبل تاء التأنيث كَشَجِيَّةٍ، وَأَكْسِيَّةٍ، وَعَازِيَّةٍ، وَعُرَيْقِيَّةٍ في تصغير عَرْقُوءَ، وَشَدَّ سَوَاسِوَةٍ في جمع سواء، وَمَقَاتِوَةٍ بمعنى خُدَام، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدين، كقولك في مثال قَطِرَانٍ من الغزو: عَزِرَان.

الثانية: أن تقع عيناً لمصدر فعل أُعْلَتْ فيه ويكون قبلها كسرة، وبعدها ألف، كصَيَامٍ وَأَنْقِيَادٍ، وَاعْتِيَادٍ، بخلاف، نحو: سَوَارٍ، وَسَوَاكٍ؛ لانتفاء المصدرية، ونحو: لَأَوْدَ لِيَوَاذًا وَجَاوَرَ جَوَارًا، لصحة عين الفعل، وَحَالَ جَوْلًا، وَعَادَ الْمَرِيضَ عَوْدًا، لعدم الألف، وَرَاحَ رَوَاحًا لعدم الكسرة.

وقلّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ﴾ [النساء: ٥]، وقوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ أَلَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، في قراءة نافع وابن عامر في النساء، وفي قراءة ابن عامر في المائدة.

وشدّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نارت الطّيبة نَوَارًا، بمعنى نفّرت، ولم يُسمع له نظير.

الثالثة: أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة. وهي في الواحد: إمّا مُعَلَّةٌ، نحو: دَارٍ وَدِيَارٍ، وَحِيلَةٍ وَحِيَلٍ، وَدِيمَةٍ وَدِيمٍ، وَقِيمَةٍ وَقِيمٍ، وَقَامَةٍ وَقِيمٍ؛ وشذ حاجة وَجُوجٍ، وإمّا شبيهة بالمُعَلَّة، وهي الساكنة. وشرط القلب في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف، كسَوَوطٍ وَسِبَاطٍ، وَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ، وَرَوْضٍ وَرِيَاضٍ؛ فإن فقدت صحّحت الواو، نحو: كُوزٍ وَكُوزَةٌ وَعَوْدٌ - بفتح أوله؛ للمسّن من الإبل - وَعَوْدَةٌ؛ وشذ قولهم: ثِيْرَةٌ وَتُصَحَّحُ الواو إن تحركت في الواحد، نحو: طَوِيلٌ وَطَوَالٌ؛ وشذّ قوله:

٥٧٠ - وَأَنْ أَعِزَّاءَ الرَّجَالِ طِيَالَهَا

قيل: ومنه ﴿الْصَّفِيْنَتُ الْإِيَادُ﴾ [ص: ٣١]، وقيل: جمعٌ جيّد، لا جَوَادٍ. أو أُعْلَتْ لامه كجمع رِيَانٍ وَجَوٍّ - بتشديد الواو - فيقال: رِوَاءٌ وَجِوَاءٌ، بتصحيح العين، لئلا يتوالى إعلالان، وكذلك ما أشبههما، وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناطم، فتأمّله.

الرابعة: أن تقع طَرَفًا رابعة فصاعداً؛ تقول: عَطَوْتُ وَزَكَوْتُ؛ فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت: أُعْطِيتُ وَزَكَيْتُ. وتقول في اسم المفعول: مُعْطِيَانٍ وَمُزَكِّيَانٍ، حمول الماضي على المضارع، واسم المفعول على اسم الفاعل، فإنّ كلا منهما آخره كسرة. وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال، نحو: تَغَارَيْنَا وَتَدَاعَيْنَا؛ مع أنّ المضارع لا كسر قبل آخره، فأجاب بأنّ الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله - وهو غَارَيْنَا وَدَاعَيْنَا - حملاً على نُغَارِي وَنُدَاعِي، ثم استصحب معها.

الخامسة: أن تلي كسرة، وهي ساكنة مفردة، نحو: مِيزَانٌ وَمِيقَاتٌ، بخلاف، نحو: صَوَانٌ وَسَوَارٌ وَاجْلُوَاذٌ وَأَعْلُوَاطٌ.

السادسة: أن تكون لاماً لَفْعَلَى - بالضم صفة، نحو: ﴿إِنَّا زَيْنًا أَلَمَاءَ الدُّنْيَا﴾ [الصفات: ٦]، وقولك: لِلْمَتَّقِينَ الدَّرَجَةُ الْعُلْيَا، وأما قول الحجازيين: (الْقُصَوَى) فشاذّ

قياساً فصيح استعمالاً، نُبِّه به على الأصل، كما في اسْتَحْذُودَ والقَوْد. فإن كانت فُعْلَى اسماً لم تغير، كقوله:

٥٧١ - أَدَاراً بِحُزْوَى جَبَّتْ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً

السابعة: أن تلتقي هي والياء في كلمة؛ والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيّد وميّت، أصلهما: سَيُودٌ وَمَيُوتٌ؛ ومثاله فيما تقدمت الواو طَيٌّ وَلَيٌّ مصدرًا طَوَيْتُ وَلَوَيْتُ، وأصلهما: طَوِيٌّ وَلَوِيٌّ.

ويجب التصحيح إن كانا من كلمتين، نحو: (يَذْعُو يَاسِر) و(يَزْمِي وَاْعِد) أو كان السابق منهما متحركاً، نحو: طويل وعُيُور، أو عارض الذات، نحو: رؤية مخفف رؤية، أو عارض السكون، نحو: قَوِيٌّ فَإِنَّ أصله الكسر، ثم إنه سُكِّنَ للتخفيف، كما يقال في عِلْمٍ: عِلْمٌ.

وشذ عَمَّا ذكرنا ثلاثة أنواع: نوع أُعِلَّ، ولم يستوف الشروط قراءة بعضهم: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّيَا تَعْتَرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، بالإبدال والإدغام، ونوعٌ صُحِّحَ مع استيفائها، نحو: ضَيُّونٌ وأَيُّومٌ، وعَوَى الكلب عَوِيَّةً، وَرَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ، ونوعٌ أُبدلت في الياء واواً وأدغمت الواو فيها، نحو: عَوَّةٌ ونَهْوٌ عن المنكر.

وأطرَد في تصغير ما يكسّر على مَفَاعِلٍ - نحو: جَدُولٌ وأَسْوَدٌ للحَيَّة - الإلعال والتصحيح.

الثامنة: أن تكون لَامٌ مفعول الذي ماضيه على فَعَلٍ - بكسر العين - نحو: رَضِيَهُ فهو مَرْضِيٌّ وقَوِيٌّ على زيد فهو مَقْوِيٌّ عليه، وشذَّ قراءة بعضهم: ﴿مَرْضُوءَةٌ﴾ [الفجر: ٢٨]، فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح، نحو: مَغْرُوزٌ، وَمَدْعُوزٌ، والإلعال شاذ؛ كقوله:

٥٧٢ - أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيًّا

والثاسعة: أن تكون لَامٌ فُعُولٌ جمعاً، نحو: عَصَاٌ وَعُصِيٌّ وَقَفَاٌ وَقَفِيٌّ وَذَلُّواٌ وَذُلِّيٌّ، والتصحيح شاذ؛ قالوا: أَبُوءُ، وَأُخُوٌّ، وَنُحُوٌّ جمعاً لِنَحْوٍ وهو الجهة، وَنُجُوٌّ - بالجيم - جمعاً لِنُجْوٍ، وهو السَّحَابُ الذي هَرَّاقَ ماءه، وَنَهْوٌ وهو المصدر وَنَهْوٌ.

فإن كان فُعُولٌ مفرداً وجب التصحيح، نحو: ﴿وَعَتَوُاْ عَتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصر: ٨٣]، وتقول: نما المَالُ ثُمُوًّا، وَسَمَا زيد سُمُوًّا وقد يُعَلُّ نحو: عَتَا الشَّيْخُ عُتْيًا، وقسا قلبه قِسْيًا.

العاشرة: أن تكون عيناً لَفْعَلٍ جمعاً صحيح اللام كضَيِّمٌ وَنَيْمٌ؛ والأكثر فيه التصحيح؛ تقول: صُومٌ وَنُومٌ، ويجب إن اعتلت اللام، لئلا يتوالى إعلالان وذلك

كشَوَى وَغَوَى جَمْعِي شَاوٍ وَغَاوٍ، أَوْ فُصِّلَتْ مِنَ الْعَيْنِ، نَحْو: صُومَ وَنُومَ، لِبَعْدِهَا حِينَئِذٍ مِنَ الطَّرَفِ، وَشَذَّ قَوْلُهُ:

٥٧٣ - فَمَا أَرْقَ النَّيَّامَ إِلَّا كَلَامُهَا

فصل في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة، وهي أن ينضم ما قبلها، نحو: بُويعَ وَضُورِبَ، وفي التنزيل: ﴿مَا وَدَّعَى عَنْهَا﴾ [الأعراف: ٢٠].

وأما إبدالها من الياء ففي أربع مسائل:

إحداها: أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع، نحو: مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ، ويجب سلامتها إن تحركت، نحو: هِيَامٌ، أو أدغمت كَحَيَّضٌ، أو كانت في جمع ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كِهَيْمٍ وَيِضٍ في جمع أَفْعَلٍ أَوْ فَعْلَاءَ.

الثانية: أن تقع بعد ضمة وهي إما لَامٌ فِعْلٌ كَنَهَوَ الرَّجُلَ وَقَضُوْ بِمَعْنَى مَا أَتَاهَا. أي: أعقله، وما أَقْضَاهُ، أَوْ لَامٌ اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كأن بُنِيَ مِنَ الرَّمِيْ مِثْلَ مَقْدَرَةٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ: مَرْمُوءَةٌ، بِخِلَافِ، نَحْو: تَوَائِيْ تَوَائِيَّةٌ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ تَوَائِيًّا بِالضَّمِّ كَتَكَاسَلٍ تَكَاسَلًا، فَأَبْدَلْتَ ضَمَّتَهُ كَسْرَةً لَتَسْلَمَ الْيَاءُ مِنَ الْقَلْبِ، ثُمَّ طَرَأَتِ التَّاءُ لِإِفَادَةِ الْوَحْدَةِ وَبَقِيَ الْإِعْلَالُ بِحَالِهِ، أَوْ لَامٌ اسم مختوم بالألف والنون كَرَبْنِي مِنَ الرَّمِيْ عَلَى وَزْنِ سَبْعَانَ اسم الموضع الذي يقول فيه ابن الأحمر:

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ

فإِنَّكَ تَقُولُ: رَمُوانٌ.

الثالثة: أن تكون لَامًا لَفْعَلَى، - بفتح الفاء - اسماً لا صفةً، نحو: تَقْوَى وَشَرَوْى وَفَتَوَى، قَالَ النَّاطِلُ وَابْنُهُ: وَشَذَّ سَعْيًا لِمَكَانٍ، وَرَيًّا لِلرَّائِحَةِ، وَطَغْيًا لَوْلَدِ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ، انْتَهَى؛ فَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ صِفَةِ كَحَزَيًا وَصَدْيًا مَوْثِي حَزِيْرٍ وَصَدْيَانِ، وَأَمَّا الثَّانِي: فَقَالَ التَّحْوِيُونَ: صِفَةٌ غَلِبَتْ عَلَيْهَا الْإِسْمِيَّةُ، وَالْأَصْلُ: رَائِحَةٌ رَيًّا، أَيْ: مَمْلُوءَةٌ طَيِّبًا، وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَالْأَكْثَرُ فِيهِ ضَمُّ الطَّاءِ؛ فَلَعَلَّهُمْ اسْتَصْحَبُوا التَّصْحِيحَ حِينَ فَتَحُوا لِلتَّخْفِيفِ.

الرابعة: أن تكون عَيْنًا لِفُعْلَى - بالضم - اسماً كَطُوبَى مَصْدَرًا لَطَابٍ، أَوْ اسْمًا لِلجَنَةِ، أَوْ صِفَةً جَارِيَةً مُجْرَى الْأَسْمَاءِ وَهِيَ فُعْلَى أَفْعَلٌ، كَالطُّوبَى وَالْكُوسَى وَالْخُورَى مَوْثَنَاتٌ أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرَ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا جَارِيَةٌ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ يَجْمَعُ عَلَى أَفَاعِلٍ، فَيَقَالُ: الْأَفْاضِلُ وَالْأَكَابِرُ، كَمَا يَقَالُ فِي جَمْعِ أَفْكَلٍ أَفَاكِلَ.

فإن كان فُعَلَى صفةً محضةً وجب قلب ضمته كسرة، ولم يسمع من ذلك إلا ﴿قَسَمَةُ ضَيْرَتِكَ﴾ [النجم: ٢٢]، أي: جائرة: ومِثْيَةٌ حِيَكِي، أي: يتحرك فيها المنكبان هذا كلام النحويين.

وقال النّاظم وابنه: يجوز في عين فُعَلَى صفةً أن تسلم الضمة فتقلب الياء واوًا، وأن تبدل الضمة كسرةً فتسلم الياء؛ فتقول: الطُوبَى والطَّيْبَى، والكُوسَى والكَيْسَى، والضُّوْقَى والضَّيْقَى.



فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط:

الأول: أن يتحرّكا؛ فلذلك صَحَّتَا في القَوْل والْبَيْع لسكونهما.

والثاني: أن تكون حركتهما أصلية، ولذلك صَحَّتَا في جَيْلٍ وتَوَمٍ مخففي: جَيْأَلٍ وتَوَأَمٍ.

والثالث: أن يفتح ما قبلهما، ولذلك صَحَّتَا في العَوْض والجَيْل والسُّور.

والرابع: أن تكون الفتحة مُتَّصِلَةً، أي: في كلمتيهما، ولذلك صَحَّتَا في ضَرْبٍ واحد، وضَرْبٍ ياسر.

والخامس: أن يَتَحَرَّكَ ما بعدهما إن كانتا عينيْن، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، ولذلك صَحَّتَ العين في بَيَانٍ وطَوِيلٍ وخَوَزَنَقٍ، واللام في رَمِيَاً وغَزَوَاً وفَتَيَانٍ وعَصَوَانٍ وعَلَوِيٍّ وفَتَوِيٍّ، وأُعلت العين في قَامٍ، وبَاعٍ وبَابٍ ونَابٍ لتحرك ما بعدها، واللام في غَزَاً ودَعَاً ورَمَىً وبَكَىً؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة، وكذلك في يَخْشَوْنَ وَيَمْحَوْنَ، وأصلهما يَخْشَيَوْنَ وَيَمْحَوُونَ؛ فقلبتا ألفين، ثم حذفنا للساكنين.

والسادس: أن لا تكون إحداهما عيناً لفعل الذي الوصف منه على أَفْعَلَ، نحو: هَيْفَ فهو أَهْيَفُ، وعَوِرَ فهو أَعْوَرُ.

والسابع: أن لا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل كَالْهَيْفِ.

والثامن: أن لا تكون الواو عيناً لافْتَعَلَ الدال على معنى التَّفَاعُلِ، أي: التشارك في الفاعلية والمفعولية، نحو: اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا فإنه في معنى تجاوزوا وتشاوروا. فأما الياء فلا يُشْتَرَطُ فيها ذلك: لقربها من الألف، ولهذا أُعلت في اسْتَأْفُوا مع أنَّ معناها تَسَائَفُوا.

والتاسع: أن لا تكون إحداهما مثْلُوَّةً بحرفٍ يستحقُّ هذا الإعلال؛ فإن كانت

كذلك، صَحَّتْ وأُعْلِتِ الثانية، نحو: الْحَيَا، وَالْهَوَى وَالْحَوَى مصدر: حَوِيَ إِذِ اسْوَدَّ. وربما عكسوا فَأَعْلَوْا الأولى وصححو الثانية، نحو: آيَة فِي أَسْهَلِ الْأَقْوَالِ. فَإِنْ قُلْتَ: لَنَا أَسْهَلُ مِنْهُ، قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّهَا فَعِلَةٌ كَثْبَةٌ؛ فَإِنَّ الْإِعْلَالَ حِينَئِذٍ عَلَى الْقِيَاسِ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: إِنَّ أَصْلَهَا أَيْبَةٌ - بَفَتْحِ الْيَاءِ الْأُولَى - أَوْ أَيْبَةٌ - بِسُكُونِهَا - آيَةٌ فَاعِلَةٌ؛ فَإِنَّهُ يُلْزَمُ إِعْلَالُ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، وَإِعْلَالُ السَّاكِنِ، وَحَذْفُ الْعَيْنِ لغير مُوَجِبٍ.

قُلْتَ: وَيُلْزَمُ عَلَى الْأَوَّلِ تَقْدِيمُ الْإِعْلَالِ عَلَى الْإِدْغَامِ، وَالْمَعْرُوفُ الْعَكْسُ، بِدَلِيلِ إِبْدَالِ هَمْزَةِ أَيْمَةٍ يَاءٍ لَا أَلْفَاءٍ؛ فَتَأْمَلْهُ.

والعاشر: أَنْ لَا يَكُونُ عَيْنًا، لِمَا آخِرُهُ زِيَادَةٌ تَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ؛ فَلِذَلِكَ صَحَّتَا فِي نَحْوِ: الْجَوْلَانِ وَالْهَيْمَانَ وَالصُّورَى وَالْحَيْدَى. وَشَذَّ الْإِعْلَالُ فِي مَا هَانِ وَدَارَانَ.



فصل في إبدال التاء من الواو والياء

إِذَا كَانَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فَاءَ لِلِافْتِعَالِ أَبْدَلْتَ تَاءً وَأَدْغَمْتَ فِي تَاءِ الْافْتِعَالِ، وَمَا تَصْرَفَ مِنْهَا، نَحْوُ: اتَّصَلَ وَاتَّعَدَّ، مِنَ الْوَصْلِ وَالْوَعْدِ، وَاتَّسَرَ مِنَ الْيُسْرِ، قَالَ:

٥٧٤ - فَإِنْ تَتَّعِدْزِي أَتَّعِدْكَ بِمِثْلِهَا

وَقَالَ:

٥٧٥ - فَإِنَّ الْقَوَافِي تَتَّلِجْنَ مَوَالِجَا

وَتَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنَ الْإِزَارِ (إِيْتَزَرَ)، وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ الْيَاءِ تَاءً وَإِدْغَامُهَا فِي التَّاءِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ بَدَلَ مِنْ هَمْزَةٍ، وَلَيْسَتْ أَصْلِيَّةً، وَشَذَّ قَوْلُهُمْ فِي افْتَعَلَ مِنَ الْأَكْلِ: (اتَّكَلَ)، وَقَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ فِي اتَّخَذَ: (إِنَّهُ افْتَعَلَ مِنَ الْأَخْذِ) وَهَمْ، وَإِنَّمَا التَّاءُ أَصْلٌ. وَهُوَ مِنْ تَخَذَ، كَاتَّبَعَ مِنْ تَبَعَ.



فصل في إبدال الطاء

تُبْدَلُ وَجُوبًا مِنْ تَاءِ الْافْتِعَالِ الَّذِي فَاؤُهُ صَادٌ أَوْ ضَادٌ أَوْ طَاءٌ أَوْ ظَاءٌ، وَتَسْمَى أَحْرَفُ الْإِطْبَاقِ، تَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنْ صَبَرَ: اضْطَبَّرَ، وَلَا تُدْغَمُ؛ لِأَنَّ الصَّفِيرِيَّ لَا يَدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهِ، وَمِنْ صَرَبَ: اضْطَرَبَ، وَلَا تُدْغَمُ؛ لِأَنَّ الضَّادَ حَرْفَ مُسْتَطِيلٍ، وَمِنْ

طَهَرَ: أَطْهَرَ، ثم يجب الإدغام، لاجتماع المثلين في كلمة، وأولهما ساكن ومن ظَلَمَ: اظْطَلَمَ، ثم لك ثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني، ومع عكسه، وقد روي بهن قوله:

٥٧٦ - هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوَاً، وَيُظْلِمُ آخِيَانَا فَيُظْلِمُ

فصل في إبدال الدال

تُبْدَلُ وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه دالٌّ أو ذالٌّ أو زايٌّ، تقول في أَفْتَعَلَ من دَانَ: إِذْدَانٌ، ثم تُدْغَمُ لما ذكرناه في أَطْهَرَ، ومن رَجَرَ ارْذَجَرَ، ولا تدغم لما ذكرناه في اضْطَبَرَ، ومن ذَكَرَ: إِذْذَكَرَ، ثم تُبْدَلُ المعجمة مهملة وتدغم، وبعضهم يعكس، وقد قرئ شاذاً: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ [الفر: ١٥]، بالمعجمة.



فصل في إبدال الميم

أبدلت وجوباً من الواو في فَمَ، وأصله فَوَه، بدليل أَفَوَاهِ، فحذفوا الهاء تخفيفاً، ثم أبدلوا الميم من الواو، فإن أَضْيَفَ رُجِعَ به إلى الأصل، فقل: فُوكٌ وربما بقي الإبدال، نحو: «لُخْلُوفٌ فَمَ الصَّائِمِ».

ومن النون بشرطين، سكونها ووقوعها قبل الباء، سواء كانا في كلمة أو كلمتين، نحو: ﴿أَتَبَعْتُ﴾ [الشمس: ١٢]، و﴿مَنْ بَعَثْنَا﴾ [يس: ٥٢]، وشذوذاً في نحو قوله:

٥٧٧ - وَكَفَّكَ الْمُخَضَّبُ الْبَيْتَامَ

وأصله: (البَيْتَانِ)، وجاء عكس ذلك في قولهم: (أَسْوَدُ قَاتِنٍ) وأصله: قاتم.

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل
إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل:

إحداها: أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعل.

ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة، نحو: يَقُولُ وَيَبِيعُ، أصلهما يَقُولُ مَثَلُ: يَقْتُلُ، وَيَبِيعُ مَثَلُ: يَضْرِبُ، وأن تقلبه حرفاً يناسب تلك الحركة إن لم يُجانسها، نحو: يَخَافُ وَيُخِيفُ، أصلهما: يَخُوفٌ كَيَذْهَبُ وَيُخَوِّفُ كَيُكْرِمُ.

وَيَمْتَنِعُ الثَّقُلُ إِنْ كَانَ السَّاكِنُ مَعْتَلًا، نَحْوُ: بَايَعَ، وَعَوَّقَ وَبَيَّنَّ، أَوْ كَانَ فَعَلًا تَعَجَّبَ، نَحْوُ: مَا أَبَيَّنَّهُ، وَأَبَيَّنَ بِهِ، وَمَا أَقْوَمَهُ، وَأَقْوَمَ بِهِ، أَوْ مَضَعَفًا، نَحْوُ: أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ، أَوْ مَعْتَلُ اللَّامِ، نَحْوُ: أَهْوَى وَأَحْيَا.

المسألة الثانية: الاسم المُشَبَّه للمضارع فِي وَزْنِهِ دُونَ زِيَادَتِهِ، أَوْ فِي زِيَادَتِهِ دُونَ وَزْنِهِ؛ فَالْأَوَّلُ: كَمَقَامَ، أَصْلُهُ مَقُومٌ - عَلَى مِثَالِ مَذْهَبٍ - فَنَقْلُوا وَقَلِّبُوا، وَالثَّانِي: كَانَ تَبْنِي مِنَ الْبَيْعِ أَوْ مِنَ الْقَوْلِ أَسْمًا عَلَى مِثَالِ تَحْلِيٍّ - بِكَسْرِ التَّاءِ وَهَمْزَةٍ بَعْدَ اللَّامِ - فَإِنَّكَ تَقُولُ تَبِيعَ - بِكَسْرَتَيْنِ بَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ - وَتَقِيلُ، كَذَلِكَ، وَهَذِهِ الْيَاءُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَائِ لِسُكُونِهَا بَعْدَ الْكَسْرِ.

فَإِنْ أَشَبَّهُهُ فِي الْوِزْنِ وَالزِّيَادَةِ مَعًا، أَوْ بَايَنَّهُ فِيهِمَا مَعًا، وَجِبَ التَّصْحِيحُ: فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ، وَأَمَّا نَحْوُ: (يَزِيدُ) عِلْمًا فَمِنْ قَوْلٍ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ بَعْدَ أَنْ أُعْلِيَ إِذْ كَانَ فِعْلًا، وَالثَّانِي نَحْوُ: مِخِيطٌ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَقَالَ النَّازِمُ وَابْنُهُ: وَكَانَ حَقٌّ مِخِيطٌ أَنْ يُعْلَى؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ خَاصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ، وَهُوَ مُشَبَّهٌ لِتَعْلَمَ، أَيُّ: بِكَسْرِ حُرْفِ الْمِضَارَعَةِ فِي لُغَةِ قَوْمٍ، لَكِنَّهُ حَمَلَ عَلَى مِخِيطٍ لِمِثْلِهِ بِهَ لَفْظًا وَمَعْنًى، انْتَهَى. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَوْ صَحَّ مَا قَالَا لَلَزِمَ أَنْ لَا يُعْلَى تَحْلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُشَبَّهًا لِتَحْسِبَ فِي وَزْنِهِ وَزِيَادَتِهِ. ثُمَّ لَوْ سُلِّمَ أَنَّ الْإِعْلَالَ كَانَ لَازِمًا لِمَا ذَكَرَ لَمْ يَلْزَمِ الْجَمِيعُ، بَلْ مَنْ يَكْسِرُ حُرْفَ الْمِضَارَعَةِ فَقَطْ.

المسألة الثالثة: الْمَصْدَرُ الْمُوَازِنُ لِأَفْعَالٍ أَوْ اسْتِفْعَالٍ، نَحْوُ: إِقْوَامٌ وَاسْتِقْوَامٌ. وَيَجِبُ بَعْدَ الْقَلْبِ حَذْفُ إِحْدَى الْأَلْفِينَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا الثَّانِيَّةُ؛ لِزِيَادَتِهَا، وَقُرْبِهَا مِنَ الطَّرْفِ. ثُمَّ يُوْتَى بِالتَّاءِ عَوَضًا، فَيُقَالُ: إِقَامَةٌ، وَاسْتِقَامَةٌ. وَقَدْ حَذَفَ، نَحْوُ: ﴿وَقَارِءُ الصَّلَاةِ﴾ [النور: ٣٧].

المسألة الرابعة: صِيغَةُ مَفْعُولٍ، وَيَجِبُ بَعْدَ الثَّقَلِ فِي ذَوَاتِ الْوَائِ، حَذْفُ إِحْدَى الْوَائِينَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا الثَّانِيَّةُ لِمَا ذَكَرْنَا، وَيَجِبُ أَيْضًا فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ الْحَذْفُ، وَقَلْبُ الضَّمَّةِ كَسْرًا؛ لِثَلَاثِ تَنْقَلِبِ الْيَاءِ وَارَافَتَلْتَبَسْ ذَوَاتُ الْيَاءِ بِذَوَاتِ الْوَائِ، مِثَالُ الْوَائِي مَقُولٌ وَمَصُوعٌ، وَالْيَائِي مَبِيعٌ وَمَدِينٌ.

وَبَنُو تَمِيمٍ تُصَحِّحُ الْيَائِي، فَيَقُولُونَ: مَبِيعٌ وَمَخِيوطٌ، قَالَ:

٥٧٨ - وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وَقَالَ:

٥٧٩ - وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَغِيُونٌ

وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، سُمِعَ ثوبٌ مَصُوءٌ، وفرسٌ مَقُوءٌ.



هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل:

إحداها: تتعلق بالحرف الزائد، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أَفْعَلْ فَإِنَّ الهمزة تُحذف من أمثلة مضارعِهِ وَمِثَالِي وَصَفِهِ، أعني وصفي الفاعل والمفعول، تقول: أَكْرِمُ، وَتُكْرِمُ، وَيُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ، وَمُكْرِمٌ، وَمُكْرِمٌ، وَشَدَّ قَوْلَهُ:

٥٨٠ - فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنَّ يُؤْكِرَمَا

المسألة الثانية: تتعلق بفاء الفعل، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً واوياً الفاء مفتوح العين فَإِنَّ فاءَهُ تُحذف في أمثلة المضارع، وفي الأمر، وفي المصدر المبني على فِعْلَةٍ - بكسر الفاء - ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف، تقول: يَعِدُ وَنَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ، ويا زيدُ عِدْ عِدَّةً، وَأَمَّا الْوَجْهَةُ فاسم بمعنى الْجِهَةُ لا للتوجه، وقد ترك تاء المصدر شذوذاً، كقوله:

٥٨١ - وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

المسألة الثالثة: تتعلق بعين الفعل، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحد، فإنه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه: تاماً، ومحذوف العين بعد نقل حركتها، ومع ترك النقل، وذلك نحو: ظَلَّ، تقول: (ظَلَلْتُ، وَظَلَلْتُ، وَظَلَّتْ)، وفي ظَلَّلَنْ، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَطَلَّلْتَ تَقَكُّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة، جاز الوجهان الأولان، نحو: يَقْرِضُنَ، وَيَقْرِضُنَ، وَأَقْرِضُنَ، وَقَرِّنَ.

ولا يجوز في نحو: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّلْتُ﴾ [سبا: ٥٠]، ولا في نحو: ﴿فَيَطَّلَنْ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [الشورى: ٢٣]، إلا الإتمام، لأن العين مفتوحة، وقرأ نافع وعاصم: ﴿وَقَرِّنَ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، بالفتح، وهو قليل لأنه مفتوح، ولأن المشهور قَرَرْتُ في المكان - بالفتح - أَقَرُّ - بالكسر - وأما عكسه ففي قَرَرْتُ عيناً أَقَرُّ.



هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطاً:

أحدهما: أن يكونا في كلمة كشَدَّ ومَلَّ وَحَبَّ، أصلهنَّ شَدَدَ بالفتح، ومَلَّلَ بالكسر، وَحَبَّبَ بالضم، فإن كانا في كلمتين، مثل: (جَعَلَ لَكَ)، كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

الثاني: أن لا يتصدَّر أولهما كما في دَدَن.

الثالث: أن لا يتَّصِلَ أولهما بمدغم، كجُسَّس، جمع جاس.

الرابع: أن لا يكونا في وزن ملحوق، سواء كان الملحوق أحد المثلين، كقَرَدَد ومَهْدَد، أو غيرهما كَهَيْلَل، أو كليهما، نحو: اقْعُسَس، فإنَّها ملحقة بجعفر، ودحرج. واهرنجم.

الخامس والسادس والسابع والثامن: أن لا يكونا في اسم على فَعَل بفتحتين كطَلَل ومَدَد، أو فُعَل بضميتين، كذُلُّ وجُدُد جمع جَدِيد، أو فِعَل بكسر أوله وفتح ثانيه كِلِمَم، وكِلَلٍ أو فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه كذُرَّر وجُدُد جمع جُدَّة، وهي الطريقة في الجبل.

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام.

والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة، نحو: اخْصَصَ أبي، واكْثُفَ الشَّرُّ، أصلهما: اخْصَصْ، واكْثُفْ - بسكون الآخر - ثم نُقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحُرِّكت الفاء لالتقاء الساكنين، وأن لا يكون المثلان ياءين، لازماً تحريك ثانيهما، نحو: حَيِّي، وَعَيِّي، ولا تاءين في افتعل، كاسْتَتَرَ واقتَتَلَ.

وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك، قال تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَيٍّ عَن بَيْنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ويقرأ أيضاً: ﴿مَنْ حَيٍّ﴾، وتقول: اسْتَتَرَ واقتَتَلَ، وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت؛ فتقول في الماضي: سَتَرَ وَقَتَّلَ، وفي المضارع يَسْتَرُ وَيَقْتُلُ، بفتح أولهما، وفي المصدر سِتَّاراً وَقِتْلاً، بكسر أولهما.

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل أخر:

إحدها: أولى التَّائِنِ الزائدتين في أول المضارع، نحو: تَنَجَّلِي وَتَنَذَكُرِي. وذكر الناظم في شرح الكافية، وتبعه ابنه، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء، وبذلك قرأ البزي رحمه الله تعالى في الوصل، نحو: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ [البقرة:

٢٦٧]، ﴿وَلَا تَرْجِعْ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿كُنْتُمْ تَمُنُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين، وهي الثانية، لا الأولى خلافاً لهشام، وذلك جائز في الوصل أيضاً، قال الله تعالى: ﴿بَارَأَ تِلْكَ﴾ [الليل: ١٤]، ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمُنُونَ أَلَمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

وقد يجيء هذا الحذف في التون، ومنه على الأظهر قراءة ابن عاصم: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، وأصله: نُجِّي - بفتح النون الثانية - وقيل: الأصل: نُنجي - بسكونها - فادغمت كإجاصة وإجانة، وإدغام التون في الجيم لا يكاد يعرف، وقيل: هو من نجا ينجو، ثم ضُعفت عينه وأسند لضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنه فعل ماضٍ.

الثانية والثالثة: أن تكون الكلمة فعلاً مضارعاً مجزوماً، أو فعل أمر، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز، والإدغام وهو لغة تميم، قال الله تعالى: ﴿وَأَغْضَضَ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩] وقال الشاعر:

٥٨٢ - فغَضَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ لَمِيرٍ

والترم الإدغام في هَلُم، لثقلها بالتركيب، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه في آخر، نحو: رُدَّ وَشَدَّ من الضم للاتباع؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين.

ويجب الفك في أَفْعِل في التعجب، نحو: أَشَدُّ بَيَاضٍ وَجْهُ الْمُتَّقِينَ؛ وأُحِب إلى الله تعالى بالمحسنين.

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل، نحو: حَلَلْتُ، و﴿قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ﴾ [سبا: ٥]، ﴿وَسَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨].

وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذاً؛ نحو: لِحَحَّتْ عَيْنُهُ. وَأَلِيلَ السَّقَاءِ، أو في ضرورة، كقوله:

٥٨٣ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَالِيِّ الْأَجَلِ الرَّامِعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمَجْزِلِ



فهرس الشواهد الواردة في كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام

الشاهد

رقم الشاهد

حرف الهمزة

٣٩	أبوه مننذر ماء السماء	أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي
٩٦	من لد شولاً فإلى إتلائها
١٣٦	للا متشابهان ولا سواء	وأعلم أن تسليماً وتركاً
٢٥٤	ولو توالى زمر الأعداء	لا أقعد الجبن عن الهيحاء
٣٠٨	بين بصرى وطعنة نجلاء	ربما ضربة بسيف صقيل
٣٨٥	رد، التحية نطقاً أو بإيماء	نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت
٤٠٧	ولا للما بهم أبداً دواء	فلا والله لا يلفى لما بي
٤٦٤	عاعيت لو ينفعني العيحاء	يا عنز هذا شجر وماء
٥٢٦	فقد ذهب اللذاة والفتاء	إذا عاش الفتى مائتين عاماً
٥٣٧	فلا فقر يدوم ولا غناء	سيغنيني الذي أغناك عني
٥٥٣	كأن لون أرضه سماؤه	ومهمه مغبرة أرجاؤه

حرف الباء الموحدة

١	أقلي اللوم عاذل والعتابا	وقولي إن أصبت لقد أصابا
---	--------------------------	-------------------------

- ١٣ رب حي عرنس ذي طلال
١٥ على أحوذين استقلت عشية
٧٣ أم الحليس لعجوز شهر به
٧٥ أهابك إجلالاً، وما بك قدرة
٨٩ باتت فؤادي ذات الخال سالبة
٩٢ سراة بني أبي بكر تسامي
١٠٢ وما الدهر إلا منجنوناً بأهله
١١٢ وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة
١١٥ فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها
١١٩ وقد جعلت قلوب بني سهيل
١٢١ وأسقيه حتى كاد مما أبثه
١٢٤ عسى الكرب الذي أمسيت فيه
١٢٦ كرب القلب من جواه يذوب
١٤٠ فمن يك لم ينجب أبوه وأمه
١٤٢ فمن يك أمسى بالمدينة رحله
١٥٠ كأن ورديه رشاء خللب
١٥٦ إن الشباب الذي مجد عواقبه
١٦١ هذا لعمركم الصغار بعينه
١٧٥ زعمتني شيخاً، ولست بشيخ
١٨٩ كذاك أدبت حتى صار من خلقي
١٩١ بأي كتاب أم بأية سنة
١٩٣ إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه
١٩٩ وأنت أراني الله أمنع عاصم
٢٠٨ نتج الربيع محاسناً
٢١٢ فإما تريني ولي لمة
٢٢٥ وقالت: متى يبخل عليك ويعتلل
٢٢٨ وإنما يرضي المنيب ربه
٢٣٤ أثعلبة الفوارس أم رباحا
- لا يزالون ضاربين القباب
فما هي إلا لمحة وتغيب
ترضى من اللحم بعظم الرقبه
عليّ ولكن ملء عين حبيبها
فالعيش إن حم لي عيش من العجب
على كان المسومة العراب
وما صاحب الحاجات إلا معذبا
بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب
فإنك مما أحدثت بالمجرب
من الأكوار مرتعها قريب
تكلمني أحجاره وملاعبه
يكون وراءه فرج قريب
حين قال الوشاة هند غضوب
فإن لنا الأم النجيبة والأب
فإنني وقيار بها لغريب
فيه نلذ ولا لذات للشيب
لا أم لبي إن كان ذاك ولا أب
إنما الشيخ من يدب دبيبا
أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب
ترى حبهم عاراً علي وتحسب
تقول هزير الرياح مرت بأثاب
وأرأف مستكفى وأسمح واهب
ألححنها غر السحائب
فإن الحوادث أودى بها
يسؤك، وإن يكشف غرامك تدرب
ما دام معنياً بذكر قلبه
عدلت بهم طهية والخشابا

- ٢٣٦ فيه، كما غسل الطريق الثعلب
 ٢٤٤ رجال فبزت نبلهم وكليب
 ٢٤٨ فندلاً زريق المال ندل الثعالب
 ٢٥٠ ألؤماً لا أبا لك واغترابا
 ٢٦٢ وما لي إلا مذهب الحق مذهب
 ٢٧٩ والزم توقي خلط الجد باللعب
 ٢٩١ وأم أوعال كهأ أو أقربا
 ٢٩٣ يورث المجد دائباً فأجابوا
 ٢٩٤ إلى اليوم، قد جربن كل التجارب
 ٢٩٦ فكلكم يصير إلى ذهاب
 ٣١٠ كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
 ٣٤١ أيي وأيك فارس الأحزاب
 ٣٤٢ لدن شب حتى شاب سود الذوائب
 ٣٥٩ ولا عدمننا قهر وجد صب
 ٣٩١ من ابن أبي شيخ الأباطح طالب
 ٣٨٨ حصباء در على أرض من الذهب
 ٤٠٢ يا ليت عدة حول كله رجب
 ٤٠٣ إلى الشر دعاء، وللشر جالب
 ٤٠٨ أصعد في علو الهوى أم تصوبا
 ٤١٠ أعيدكما بالله أن تحدثا حربا
 ٤١٥ جرى في الأنابيب ثم اضطرب
 ٤٤٨ يا للكهول وللشبان للعجب
 ٤٥٠ وللغفلات تعرض للأريب
 ٤٥١ سيدعوه داعي ميتة فيجيب
 ٤٦٠ كأنما ذر عليه الزرنب
 ٤٩٧ تشيب الطفل من قبل المشيب
 ٥٠٦ ما كنت أوتر أتراباً على ترب
 ٥١٩ ومن دون رمسينا من الأرض سبب
 ٥٢٠ عتبت، ولكن ما على الأرض معتب
 لدن بهز الكف يعسل متنه
 تعفق بالأرطى لها وأرادها
 على حين أهلي الناس جل أمورهم
 أعبدأ حل في شعبي غريباً
 وما لي إلا آل أحمد شيعة
 أصخ مصيخاً لمن أبدى نصيحته
 خلي الذنابات شمالاً كثبا
 ربه فتية دعوت إلى ما
 تخيرن من أزمان يوم حليلة
 لدوا للموت وابنوا للخراب
 أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
 فلئن لقيتك خالين لتعلمن
 صريع غوان شاقهن وشقنه
 ما إن رأينا للهوى من طب
 نجوت وقد بل المرادي سيفه
 كأن صغرى وكبرى من فقاقتها
 لكنه شاقه أن قيل ذا رجب
 فإياك إياك المراء؛ فإنه
 فأصبح لا يسألنه عن بما به
 أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا
 كهز الرديني تحت العجاج
 يبكيك ناء بعيد الدار مغترب
 ألا يا قوم للعجب العجيب
 أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة
 وا، بأبي أنت وفوك الأشنب
 إذن والله نرميهم بحرب
 لولا توقع معتر فأرضيه
 ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا
 أخلاي لو غير الحمام أصابكم

- فأما القتال لا قتال لديكم
 في ليلة من جمادى ذات أندية

 لكل دهر قد لبست أثوبا
 كأنه السيل إذا اسلحبا
 عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر

 فغض الطرف إنك من نمير
- ولكن سيراً في عراض المواكب
 لا يبصر الكلب في ظلماتها الطنبا
 يا عمرو يا بن الأكرمين نسبا
 حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيبا
 مثل الحريق وافق القصب
 بمنهمر جون الرباب سكوب
 وكأنها تفاحة مطيوبة
 فلا كعباً بلغت ولا كلابا

حرف التاء المثناة

- فلإن السماء ماء أبي وجدي
 خبير بنو لهب؛ فلا تك ملغياً
 ألا عمر ولي مستطاع رجوعه
 قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
 وما كنت أدري قبل عزة ما البكى
 علام تقول الرمح يثقل عاتقي
 ليت، وهل ينفع شيئاً ليت؟
 ربما أوفيت في عالم
 كلا أخي وخليلي واجدي عضداً
 يا أبجر بن أبجر يا أنتا
 كلف من عنائه وشقوته
 والله أنجأك بكفي مسلمت
 كانت نفوس القوم عند الغلصمت
- ويثري ذو حفرت وذو طويت
 مقالة لهبي إذا الطير مرت
 فيرأب ما أثأت يد الغفلات
 حتى ألت بنا يوماً مللمات
 ولا موجعات القلب حتى تولت
 إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت
 ليت شباباً بوع فاشتريت
 ترفعن ثوبي شمالات
 في النائبات وإمام الملمات
 أنت الذي طلقت عام جمعنا
 بنت ثمانى عشرة من حجته
 من بعد ما وبعد ما وبعد مت
 وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

- فيا ليتي إذا ما كان ذاكم
 شربن بماء البحر ثم ترفعت
- ولجت وكنت أولهم ولوجا
 متى لجج خضر لهن نثيج

- ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج ٣٥٤
يا ليتني علقت غير حارج قبل الصباح ذات خلق بارج ٤٢٦
أم صبيبي قد حبا أو دارج
خالي عويف وأبو علج المطعمان الضيف في العشج ٥٦٥

حرف الحاء المهملة

- نحن الذون صبحوا الصباحا نحن قتلنا الملك الجحجاحا ٤٥
من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح ١٠٧
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ٢٠٤
إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح ٣٩١
أخاك أخاك؛ إن من لا أخاً له كساع إلى الهيجا بغير سلاح ٤٥٩
يا ناق سيري عنقاً فسيحا إلى سليمان فنستريحها ٥٠١
وقولي كلما جشأت وجاشت: مكانك تحمدي أو تستريحي ٥٠٤
أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح ٥٤٢

حرف الدال المهملة

- أريت إن جاءت به أملودا أقائلن أحضروا الشهودا ٤
دعاني من نجد؛ فإن سنيته لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا ١٢
ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد ٢٠
لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنالهماء قفو أكرم والد ٢٩
أريني جواداً مات هزلاً لعلني أرى ما تربن أو بخيلاً مخلدا ٣٣
قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد ٣٧
نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد ٣٨
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد ٧١
وما كل من يبدي البشاشة كائناً أخاك إذا لم تلفه لك منجدا ٨٤
ورج الفتى للخير ما إن رأيت على السن خيراً لا يزال يزيد ٨٧
قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا ٨٨

- وبات وباتت له ليلة
دعاني أخي والخيل بيني وبينه
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
كادت النفس أن تفيض عليه
أموت أسي يوم الرجاء وإنني
فإنك موشك ألا تراها
فقلت عساها نار كأس وعلها
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
شلت يمينك إن قتلت لمسلماً
فقام يذود الناس عنها بسيفه
درت الوفي العهد يا عرو فاغتبط
ظننتك إن شبت لظى الحرب صالياً
إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى
ما للجمال مشيها وثيدا
تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه
لم يعن بالعلياء إلا سيداً
إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
لما حططت الرحل عنها واردا
وبالصريمة منهم منزل خلق
تسلت طراً عنكم بعد بينكم
وملكت ما بين العراق ويشرب
وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع
أتاني أنهم مزقون عرضي
ورب أسيلة الخدين بكر
لا لا أبوح بحب بثنة؛ إنها
يا حكم بن المنذر بن الجارود
فما كعب بن مامة وابن أروى
يا بن أمي ويا شقيق نفسي
يا لقومي ويا لأمثال قومي
- كليلة ذي العائر الأرمد
فلما دعاني لم يجدني بقعد
إذا نحن جاوزنا حفير زياد
إذا غدا حشو ريطرة وبرود
يقيناً لرهن بالذي أنا كائد
وتعدو دون غاضرة العوادي
تشكى فأتي نحوها فأعودها
إلى حمامتنا أو نصفه فقد
حلت عليك عقوبة المتعمد
وقال ألا لا من سبيل إلى هند
فإن اغتباطاً بالوفاء حميد
فعدرت فيمن كان عنها معددا
يسومك ما لا يستطيع من الوجد
أجنடلاً يحملن أم حديدا؟
من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد
ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى
جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود
علفتها تبناً وماء باردا
عاف تغير إلا النووي والوتد
بذكراكم حتى كأنكم عندي
ملكاً أجار لمسلم ومعاهد
وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا
جحاش الكرملين لها فديد
مهفهفة لها فرع وجيد
أخذت علي موثقاً وعهودا
سرادق المجد عليك ممدود
بأجود منك يا عمر الجوادا
أنت خلّفتني لدهر شديد
لأناس عتوهم في ازدياد

- يا دار مية بالعلياء فالسند
ومن عضة ما ينبتن شكيرها
وإياك والميتات لا تقربنها
أن تقرآن على أسماء ويحكمما
وقد أعددت للعذال عندي
وجدت إذا اصطلحوا خيرهم
أبصارهن إلى الشبان مائلة
وقفت فيها أصيلاً لا أسائلها
إن الخليط أجدا البين فانجدوا
وما علينا إذا ما كنت جارتنا
بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت
بلغت صنع امرئ بر إخالكه
لئن كان إياه لقد حال بعدنا
في فتية جعلوا الصليب إلههم
أقسم بالله أبو حفص عمر
وما اهتز عرش الله من أجل هالك
فما آباؤنا بأمن منه
أسرب القطا هل من يعير جناحه
ما الله موليك فضل فاحمدنه به
ما المستفز الهوى محمود عاقبة
لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت
ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا
ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر
ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
لهفي عليك للهفة من خائف
ولكن أجراً لو فعلت بهين
- أقوت وطال عليها سالف الأمد
قديمأ، ويقتط الزناد من الزند
ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدا
مني السلام وألا تشعرا أحدا
عصاً في رأسها منوا حديد
وزندك أثبت أزنادهما
وقد أراهن عني غير صداد
عيت جوابأ، وما بالربع من أحد
وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا
ألا يجاورنا إلاك ديسار
إياهم الأرض في دهر الدهارير
إذا لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا
عن العهد، والإنسان قد يتغير
حاشاي، إني مسلم معذور
ما مسها من نقب ولا دبر
سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو
علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
لعلي إلى من قد هويت أطير
فما لدى غيره نفع ولا ضرر
ولو أتيح له صفو بلا كدر
أبناء يعصر حين اضطرها القدر
ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
صدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا
ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
وكونك إياه عليك يسير
إذ هم قریش، وإذ ما مثلهم بشر
يبغي جوارك حين لات مجير
وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

- فأبت إلى فهم، وما كدت آثباً
وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني
لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها
بأي بلاء يا نمير بن عامر
فلا أب وابناً مثل مروان وابنه
تعلم شفاء النفس قهر عدوها
وقد زعمت أنني تغيرت بعدها
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة
أبالأراجيز يا بن اللؤم توعدني
إذا قلت إنني آثب أهل بلدة
غداة أحلت لابن أصرم طعنة
وأحقرهم وأهونهم عليهم
جاء الخلافة أو كانت له قدراً
نبئتهم عذبوا بالنار جارهم
وإنني لتعروني لذكراك هزة
من أمكم لرغبة فيكم جبر
أفي الحق أن مغرم بك هائم
أبحنا حيهم قتلاً وأسراً
بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة
اطلب ولا تضجر من مطلب
أقول لها حين جد الرحيب
أنفساً تطيب بنيل المني
لمن الديار بقنة الحجر
ما زال مذ عقدت يده إزاره
ربما الجامل المؤبل فيهم
إنارة العقل مكسوف بطوع هوى
والذئب أخشاه إن مررت به
دعوت لما نابني مسورا
ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة
- وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر
إذا للام ذوو أحسابها عمرا
وأنتم ذنابي لا يدين ولا صدر
إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
فبالغ بلطف في التحيل والمكر
ومن ذا الذي يا عز لا يتغير
عشية لاقينا جذام وحميرا
وفي الأراجيز خلت اللؤم والخورا
وضعت بها عنه الولية بالهجر
حصين عبيطات السدائف والخمر
وإن كانا له نسب وخير
كما أتى ربه موسى على قدر
وهل يعذب إلا الله بالنار
كما انتفض العصفور بلله القطر
ومن تكونوا ناصريه ينتصر
وأنت لا خل لدي ولا خمر
عدا الشمطاء والطفل الصغير
لديكم، فلم يعدم ولاء ولا نصرا
فأفة الطالب أن يضجرا
ل: أبرحت ربا وأبرحت جارا
وداعي المنون ينادي جهاراً
أقوين من حجج ومن دهر
فسما فأدرك خمسة الأشبار
وعناجيج بينهن المهار
وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
وحدي، وأخشى الرياح والمطرا
فلبي فلبي يدي مسور
فما شربوا بعداً على لذة خمرة

- أكل امرئ تحسبين أمراً
ضروب بنصل السيف سوق سمانها
فتاتان أما منهما فشبيهة
ثم زادوا أنهم في قومهم
فذلك إن يلق المنية يلقها
نعم امرأ هرم، لم تعر نائبة
ولست بالأكثر منهم حصى
لا يبعدن قومي الذين هم
النازلون بكل معترك
لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً
يا ليتما أمنا شالت نعماتها
إن ابن ورقاء لا تخشى بواده
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا
حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له
جاري لا تستنكري عذيري
يا اسم صبراً على ما كان من حدث
لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره
خل الطريق لمن يبنى المنار به
إذا مات منهم سيد سرق ابنه
ألم تروا إرمأً وعاداً
ومر دهر على وبار
طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت
لا تتركني فيهم شطيروا
لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى
إن وقتلي سليكاً ثم أعقله
لا أعرفن ربياً حوراً مدامعها
فقلت: تحمل فوق طوقك، إنها
فكان مجني دون من كنت أتقي
كم عمة لك يا جرير وخالة
- ونار توقد بالليل نارا
إذا عدموا زاداً فإنك عاقر
هاللاً، وأخرى منهما تشبه البدرا
غفر ذنبهم غير فخر
حميداً، وإن يستغن يوماً فأجدر
إلا وكان لمرتاع لها وزرا
وإنما العزة لللكاثر
سم العداة وآفة الجزر
والطيبون معاقد الأزر
شعث ابن سهم أم شعث ابن منقر
أيما إلى جنة أيما إلى نار
لكن وقائعه في الحرب تنتظر
وإنا لنبغي فوق ذلك مظهرها
وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
سيري وإشفاقي على بعيري
إن الحوادث ملقي ومنتظر
طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
وأبرز ببرزة حيث اضطررك القدر
ومن عضة ما ينبتن شكيرها
أودى بها الليل والنهار
فهلكت جهرة وبار
بشبيب غائلة النفوس غدور
إنني إذن أهلك أو أطيروا
فما انتقادت الآمال إلا لصابر
كالثور يضرب لما عافت البقر
كأن أبكارها نعالج دوار
مطبعة من يأتها لا يضرها
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

- ٥٣٠ أطرده اليأس بالرجاء فكأي
 لا بد من صنعا وإن طال السفر
 ٥٣٥ ولو تحنى كل عود ودبر
 بالله يا طبيات القاع قلن لنا
 ٥٣٩ ليلاي منكن أم ليلى من البشر
 كأنهم أسيف بيض يمانية
 ٥٤٤ غضب مضاربها باق بها الأثر
 ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ
 ٥٤٥ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
 حفت بأطواد جبال وسمر
 ٥٤٨ في أشب الغيطان ملتف الحظر
 فيها عيائيل أسود ونمر
 ٥٥٢ لا أدلج الليل ولكن أبكر
 لست بليلى ولكني نهر
 ٥٥٤ إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره
 تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله
 ٥٥٥ وجاءت الخيل أثافي زمر
 أنا ابن ماوية إذ جد النقر
 ٥٦٢ أو انبت حبل أن قلبك طائر
 أألحق إن دار الرباب تباعدت
 ٥٦٦ وكحل العينين بالعواور
 حنى عظامي وأراه ثاغري
 ٥٧٥ تضايق عنها أن تولجها الإبر
 فإن القوافي تتلجن موالجاً

حرف السين المهمة

- ٣١ إذ ذهب القوم الكرام ليسي
 عددت قومي كعديد الطيس
 ١٤٥ في بلدة ليس بها أنيس
 يا ليتني وأنت يا لميس
 ٢٣٧ والحب يأكله في القرية السوس
 أليت حب العراق الدهر أطعمه
 ٢٤٠ أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس
 فأين إلى أين النجاة ببغلتي
 ٢٦١ إلا اليعافير وإلا العيس
 وبلدة ليس بها أنيس
 ٣٢٩ دواليك، حتى كلنا غير لابس
 إذا شق ببرد شق بالبرد مثله
 ٣٧٤ هلالاً، وأخرى منهما تشبه الشمس
 فتاتان إما منهما فشيبة
 ٤٥٣ ترجو الحباء، وربها لم يأس
 يا مرو إن مطيتي محبوسة
 ٤٨٣ عجائزاً مثل السعالي خمسا
 لقد رأيت عجيباً مذ أمس
 ٤٨٤ وتناس الذي تضمن أمس
 اعتصم بالرجاء إن عن بأس
 ٤٨٥ ومضى بفصل قضائه أمس
 اليوم أعلم ما يجيء به
 ٤٩٠ وعدتني غير مختلس
 كي لتقضي رقية ما

حرف الصاد المهملة

٥٧٤ فإن تتعدني أتعدك بمثلها وسوف أزيد الباقيات القوارصا

حرف الضاد المعجمة

٨٥ قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً أحبك حتى يغمض الجفن مغمضاً
٣٢٤ طول الليالي أسرع في نقضي طوين طولي وطين عرضي
٣٢٨ ضرباً هذاذيك وطعنأ وخضا يمضي إلى عاصي العروق النحضا

حرف الطاء المهملة

٣٩٤ حتى إذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

حرف الظاء المعجمة

٧٩ يداك خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه

حرف العين المهملة

٣٠ تمل الندامي ما عداني؛ فإنني بكل الذي يهوى نديمي مولع
٦٤ خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع
٦٩ فإن يك جثمانني بأرض سواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع
٩٧ أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع
١٢٣ ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٢٨ سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٥٧ تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع
١٦٤ لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع
٢١٥ فبكي بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون إليّ، ثم تصدعوا
٢٣٥ إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

٢٤٢	نَ إِذَا هُمْ لِمَحْوَا شَعَاعِه	بعكاز يعشَى الناظرين
٢٤٩	فَمَا نِيلَ الْخُلُودَ بِمَسْتَطَاعَ	فصبراً في مجال الموت صبراً
٢٦٣	إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعَ	فإنهم يرجون منه شفاعة
٢٨٩	يَرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ	إذا أنت لم تنفع فضر؛ فإنما
٢٩٠	لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا	فقالت: أكل الناس أصبحت مانحاً
٣٣٣	لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرُوعُ	إذا باهلي تحته حنظلية
٣٣٤	إِلَيَّ، فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعَهَا	ونبتت ليلى أرسلت بشفاعة
٣٣٥	فَقُلْتُ: أَلَمَّا تَصَحَّ وَالشَّيْبُ وَازَعَ	على حين عاتبت المشيب على الصبا
٣٦٣	عِنْدَ الرِّقَادِ، وَعَبْرَةٌ لَا تَقْلَعُ	أودى بنى وأعقبوني حسرة
٣٦٤	فَتَخْرَمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ	سبقوا هويً وأعنقوا لهوهم
٣٦٧	وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرِّتَاعَا	أكفراً بعد رد الموت عني
٣٩٩	فَلَمْ أَعْطُ شَيْئاً وَلَمْ أَمْنَعُ	وقد كنت في الحر ذا تدرا
٤١١	عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا	أنا ابن التارك البكري بشر
٤١٧	أَمْوَتِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَقَعَ	ولست أبالي بعد فقدي مالكا
٤٢١	مَا بَيْنَ مَلْجَمٍ مَهْرِهِ أَوْ سَافِعِ	قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم
٤٤٣	يَا بِنْتَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي
٤٤٦	إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتَهُ لِكَاعِ	أطوف ما أطوف ثم آوي
٤٧٦	تَرْكَعُ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ	لا تهين الفقير عليك أن
٤٩٢	فَتَتْرَكُهَا شَنْأً بِبِيدَاءٍ بِلَقَعِ	أردت لكيما أن تطير بقربتي
٥٢٨	لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ، وَذَا الْعَامِ سَابِعِ	توهمت آيات لها فععرفتها
٥٣٢	وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ وَأَصْبَعِ	أرمني عليها وهي فرع أجمع
٥٦٤	مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفَ فَالْطَّجَعِ	لما رأى ألا دعه ولا شبع

حرف الفاء

٦	صَهْبَاءُ خَرَطُومًا عَقَارًا قَرَقَفَا	خالط من سلمى خياشيم وفا
٧٦	أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ؟	فقالت: حنان، ما أتى بك ههنا؟
١٠١	وَلَا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ	بنى غدانة ما إن أنتم ذهب
١٠٥	وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ	وقالوا تعرفها المنازل من منى

١٣٩	يبدأ أبي العباس والصيوف	إن الربيع الجود والخريف
٣٤٤	فما عطفت مولى عليه العواطف	ومن قبل نادى كل مولى قرابة
٣٥٧	كما تضمن ماء المزنة الرضف	تسقي امتيحاء ندى المسواك ريقته
٤٧٥	أبدأ، وقتل بني قتيبة شافي	من نشقن منهم فليس بأي
٥٠٥	أحب إلي من لبس الشفوف	ولبس عباءة وتقر عيني
٥٦٧	نفي الدراهم تنقاد الصياريف	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة

حرف القاف

٥٢	ذوات ينهضن بغير سائق	جمعتها من أينق موارد
٥٥	أمنت، وهذا تحملين طليق	عدس ما لعباد عليك إمارة
١٢٥	في بعض غراته يوافقها	يوشك من فر من منيته
١٤٣	بغاة ما بقينا في شقاق	ولا فاعلموا أنا وأنتم
١٦٤	اتسع الخرق على الراقق	لا نسب اليوم ولا خلة
٢٠٠	ستجزي بما تسعى فتسعد أو تشقى	حذار فقد نبئت إنك للذي
٢٤٧	بله الأكف كأنها لم تخلق	تذر الجماجم ضاحياً هاماتها
٣٩٨	قرع القواقيز أفواه الأباريق	أفنى تلادي وما جمعت من نشب
٤١٤	فيبدو، وتارات يجم فيغرق	وإنسان عيني يحسر الماء تارة
٥٠٣	وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق؟	ألم تسأل الربع القواء فينطق
٥١٨	من الفتى وهو المغيظ المحنق	ما كان ضرك لو مننت، وربما
٥٧١	فماء الهوى يرفض أو يترقق	أداراً بحزوى هجت للعين عبرة

حرف الكاف

٥	أثرك الله به إيثاركاً	والله أسماك سماً مباركاً
١٧٤	وإلا فهبني امرأ هالكا	فقلت: أجرني أبا مالك
٢٣٢	تختبط الشوك ولا تشاك	حوكت على نيرين إذ تحاك
٣٢٦	لم يك شيء يا إلهي قبلكا	وكنت إذ كنت إلهي وحدكا
٤٦٣	إني رأيت الناس يحمدونكا	يا أيها المائح دلوي دونكا

حرف اللام

- ما أنت بالحكم الترضى حكومته
تنورتها من أذرعَات وأهلها
رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً
أنا الذائد الحامي الذمار وإنما
أبني كليب إن عمِّي اللذا
محا حبها حب الألى كن قبلها
ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي
إذا ما لقيت بني مالك
ألا تسألان المرء ماذا يحاول
فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى
يذيب الرعب منه كل غضب
فقلت: يمين الله أبرح قاعداً
أنت تكون ماجد نبيل
لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً
أزمان قومي والجماعة كالذي
فلست بأتية ولا أستطيعه
لات هنا ذكرى جبيرة أم من
أبني إن أباك كارب يومه
وما قصرت بي في التسامي خؤولة
بأنك ربيع وغيث مريع
علموا أن يؤملون فجادوا
وما هجرتك حتى قلت معلنة:
ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد
فقلت: تعلم أن للصيد غرة
حسبت التقى والجود خير تجارة
أراهم رفقتي حتى إذا ما
- ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
بيثرب، أدنى دارها نظر عالي
شديداً بأعباء الخلافة كاهله
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي
قتلا الملوك وفككا الأغلالا
وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل
وهل يعمن من كان في العصر الخالي
فسلم على أيهم أفضل
أنحب فيقضى أم ضلال وباطل
عليهم وهل إلا عليك المعول
فلولا الغمد يمسكه لسالا
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
إذا تهب شمأل بليل
جنوده ضاق عنها السهل والجبل
لزم الرحالة أن تميل ممبلا
ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل
جاء منها بطائف الأهوال
فلذا دعيت إلى المكارم فاعجل
ولكن عمي الطيب الأصل والخال
وأنت هناك تكون الشمالا
قبل أن يسألوا بأعظم سؤال
لا ناقة لي في هذا ولا جمل
إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي
وإلا تضيعها فإنك قاتله
رباحاً، إذا ما المرء أصبح ثاقلا
تجافى الليل وانخزل انخزالا

- ولعبت طير بهم أبابيل
أرجو وأمل أن تدنوا مودتها
يلومونني في اشتراء النخيل
فلا مزنة ودقت ودقها
ولما أبى إلا جماحاً فؤاده
وهل ينبت الخطي إلا وشيجه
جزى ربه عني عدي بن حاتم
ما عاب إلا لنسيم فعل ذي كرم
علقتها عرضاً، وعلقت رجلاً
فيا لك من ذي حاجة حيل دونها
عهدت مغيشاً مغنياً من أجرته
فهيها هيهات العقيق ومن به
جنوني ولم أجف الأخلاء؛ إنني
ما إن يمس الأرض إلا منكب
فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
فكونوا أنتم وبني أبيكم
ما لك من شيخك إلا عمله
ألا كل شيء ما خلا الله باطل
لمية موحشاً طلل
يا صاح هل حم عيش باقياً فترى
كأن قلوب الطير رطباً ويابساً
خرجت بها أمشي تجر وراءنا
أستغفر الله ذنباً لست محصيه
فلا ترى بعلاً ولا حلائلاً
ويركب يوم الروع منا فوارس
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
فمثلك حبل قد طرقت ومرضع
وليل كموج البحر أرخى سدوله
رسم دار وقفت في طلله
- فصيروا مثل كعصف مأكول
وما إخال لدينا منك تنويل
لأهلي فكلهم يعذل
ولا أرض أبقل إبقالها
ولم يسأل عن ليلى بمال ولا أهل
وتغرس إلا في منابتها النخل
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
ولا جفا قط إلا جباً بطلا
غيري، وعلق أخرى غيرها الرجل
وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله
فلم أتخذ إلا فناءك موئلاً
وهيهات خل بالعقيق نواصله
لغير جمل من خليلي مهمل
منه وحرف الساقى، كطي المحبل
لدى الستر إلا لبسة المتفضل
مكان الكليتين من الطحال
إلا رسيمه وإلا رمله
وكل نعيم لا محالة زائل
يلوح كأنه خلل
لنفسك العذر في إيعادها الأملا؟
لدى وكرها العناب والحشف البالي
على أثرينا ذيل مرط مرحل
رب العباد إليه الوجه والعمل
كه ولا كهن إلا حاظلاً
بصيرون في طعن الأباهر والكلى
تصل، وعن قيص بزياء مجهل
فألهيته عن ذي تمائم محول
علي بأنواع الهموم ليبتلي
كدت أقضي الحياة من جلله

- فأنت به حوش الفؤاد مبطناً
لقد ظفر الزوار أقفية العدى
الود أنت المستحقة صفوه
إن للخير وللشر مدى
لعمرك ما أدري وإنني لأوجل
ولقد سددت عليك كل ثنية
مكر مفر مقبل مدبر معاً
عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رافة
فرشني بخير لا أكونن ومدحتي
أنجب أيام والداه به
كما خط الكتاب بكف يوماً
ضعيف النكاية أعداءه
كناطح صخرة يوماً ليوهنها
أخا الحرب لباساً إليها جلالها
أقيم بدار الحزم ما دام حزمها
فنعم ابن أخت القوم غير مكذب
ألا حبذا عاذري في الهوى
دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا
تروحي أجدر أن تقيلي
بكيت وما بكى رجل حزين
ويأوي إلى نسوة عطل
وإذا أقرضت قرضاً فاجزه
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
كأن دثاراً حلفت بلبونه
ورجا الأخطل من سفاهة رأيه
فما كان بين الخير لو جاء سالماً
تضل منه إبلي بالهوجل
أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل
فهيهات هيهات العقيق ومن به
- سهداً، إذا ما نام ليل الهوجل
بما جاوز الآمال ملأسر والقتل
مني، وإن لم أرج منك نوالا
وكللا ذلك وجه وقبيل
على أيننا تعدو المنية أول
وأنت نحو بني كليب من عل
كجلمود صخر حطه السيل من عل
فسقناهم سوق البغاث الأجادل
كناحت يوماً صخرة بعسيل
إذ نجلاه؛ فنعم ما نجلا
يهودي يقارب أو يزيل
يخال الفرار يراخي الأجل
فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
وليس بولاج الخوالف أعقلا
وأحر إذا حالت بأن أتحولا
زهير حساماً مفرداً من حمائل
ولا حبذا الجاهل العاذل
فظل فؤادي في هواك مضللا
غداً بجنبي بارد ظليل
على ربعين مسلوب وبال
وشعثاً مراضيع مثل السعال
إنما يجزي الفتى ليس الجمل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل
عقاب تنوفي لا عقاب القواعل
ما لم يكن وأب له لينالا
أبو حجر إلا ليال قلائل
في لجة أمسك فلاناً عن فل
وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي
وهيهات خل بالعقيق نواصله

٤٦٦	بصبح، وما الإصباح منك بأمثل	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي
٤٦٧	يزخرف قولاً ولا يفعل	يميناً لأبغض كل امرئ
٤٧١	أفبعد كندة تمدحن قبيلا	قالت فطيمة: حل شعرك مدحه
٤٧٩	فما طائري يوماً عليك بأخيلا	ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي
٤٨٦	فقالت: لك الويلات؛ إنك مرجلي	ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
٤٩٥	وأمكنني منها إذن لا أقيلهما	لئن عاد لي عبدالعزيز بمثلها
٥٢١	ولكن لا خيار مع الليالي	ولو نعطي الخيار لما افترقنا
٥٢٣	لقد جار الزمن على عيالي	ثلاثة أنفوس وثلاث ذود
٥٣٣	غراء، ومدتها مدامع نهل	إذا قلت مهلاً غارت العين بالبكى
٥٥١	وليس بذى سيف وليس بنبال	وليس بذى رمح فيطعنني به
٥٥٧	أرمض من تحت وأضحى من عله	يا رب يوم لي لا أظلمه
٥٦١	على حدثان الدهر مني ومن جمل	ألا أرى اثنين أحسن شيمة
٥٦٨	فيا عجباً من كورها المتحمل	ويوم عقرت للعذارى مطيتي
٥٦٩	تضل العقاص في مثنى ومرسل	غدائره مستشزرات إلى العلا
٥٧٠	وأن أعزاء الرجس طيالهـا	تبين لي أن القمءة ذلة
٥٨٣	الواسع الفضل الوهوب المجزل	الحمد لله العلي الأجلل

حرف الميم

٨	ومن يشابهه أبه فما ظلم	بأبه اقتدى عدي في الكرم
٢٣	إلا يزيدهم حباً إلي هم	وما أصحاب من قوم فأذكرهم
٢٤	على ذاك فيما بيننا مستديمها	وإني على ليلى لزار، وإنني
٤٢	والعيش بعد أولئك الأيام	ذم المنازل بعد منزلة اللوى
٤٤	لقليل فخر لهم صميم	هما اللتا لو ولدت تميم
٥٦	ولا يحد عن سبيل المجد والكرم	من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه
٦١	وهو على من صبه الله علقم	وإن لساني شهدة يشتفى بها
٨٦	لذاته بادكار الموت والهـرم	لا طيب للعيش ما دامت متغصة
٩٣	وجيران لنا كانوا كرام	فكيف إذا مررت بدار قوم
٩٤	إن ظالماً أبداً وإن مظلوما	حدثت على بطون ضنة كلها

- ٩٩ فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم
 ١٠٣ ولكن إذا أدعوهم فهم هم
 ١١٧ ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
 ١٣٤ إذا أنه عبد القفا واللهازم
 ١٥١ كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
 ١٥٣ ب؛ فمحذورها كأن قد ألما
 ١٦٣ وما فاهوا به أبداً مقيم
 ١٦٧ وأذنت بمشيب بعده هرم
 ١٧٣ ولكنما المولى شريكك في العدم
 ١٨١ أشكو إليكم حموة الألم
 ١٨٦ يسوداننا إن أيسرت غنماهما
 ١٨٧ إن المنايا لا تطيش سهامها
 ١٩٢ مني بمنزلة المحب المكرم
 ١٩٧ شملي بهم، أما تقول البعد محتوما
 ٢٠٧ ل أهلي فكلهم ألوم
 ٢٠٩ وقد أسلماه مبعد وحميم
 ٢١٣ على باب استها صلب وشام
 ٢١٤ في حربنا إلا بنات العم
 ٢١٧ فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها
 ٢٢٣ عشية آناء الديار وشامها
 ٢٢٧ فما يكلم إلا حين يبتسم
 ٢٣٠ كراماً مواليتها لئاماً صميمها
 ٢٤١ وعزة ممطول معنى غريمها
 ٢٧١ يوم الوغى متخوفاً لحمام
 ٢٨١ فما لك بعد الشيب صباً متيماً؟
 ٢٨٢ زعماء، لعمر أبيك ليس بمزعم
 ٢٨٥ فنعم المرء من رجل تهام
 ٢٨٨ بشيء أن أمكم شريم
 ٣٠٣ يضحكن عن كالبرد المنهم
- إذا لم تك المرأة أبدت وسامة
 وما خذل قومي فأخضع للعدى
 يقول إذا اقلولى عليها وأقردت:
 وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً
 ويوماً توافينا بوجه مقسم
 لا يهلونك اصطلاء لظى الحر
 فلا لغو ولا تأثيم فيها
 ألا ارعواء لمن ولت شبيبته
 فلا تعدد المولى شريكك في الغنى
 ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا
 هما سيدانا يزعمان، وإنما
 ولقد علمت لتأتين منيتي
 ولقد نزلت فلا تظني غيره
 أبعد بعد تقول الدار جامعة
 يلومونني في اشتراء النخية
 تولى قتال المارقين بنفسه
 لقد ولد الأخيطل أم سوء
 ما برئت من ريبة وذم
 تزودت من ليلى بتكليم ساعة
 فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا
 يغضي حياء ويغضي من مهابته
 ونبتت عبدالله بالجو أصبحت
 قضى كل ذي دين فوفى غريمه
 لا يركنن أحد إلى الإحجام
 عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة
 علقته عرضاً وأقتل قومها
 تخيره فلم يعدل سواه
 لعل الله فضلكم علينا
 بيض ثلاث كنعا جـم

- ٣٠٤ من عن يميني تارة وأمامي
 ٣٠٩ كما الناس مجروم عليه وجارم
 ٣١٩ شفاء، وهن الشافيات الحوائم
 ٣٢٣ إلى الوشاة وإن كانوا ذوي رحم
 ٣٢٢ ببيض المواضي حيث لي العمائم
 ٣٣٦ على حين يستصبين كل حليم
 ٣٤٣ وإن كانت مودتكم لمأما
 ٣٤٥ أكاد أغص بالماء الحميم
 ٣٤٧ لعناً يشن عليه من قدام
 ٣٥٢ بمثل أو أنفع من ببل الديم
 ٣٦٠ فإن نكاحها مطر حرام
 ٣٦٢ زيد حمار دق باللحام
 ٣٦٦ أهدى السلام تحية ظلم
 ٣٦٩ طلب المعقب حقه المظلوم
 ٣٧٦ والناذرين إذا لم ألقهما دمي
 ٣٨٠ ربعة خيراً، ما أعف وأكرما
 ٣٨٦ منه إلا صفحة أو لمأما
 ٣٩٨ يفضلها في حسب وميسم
 ٤٠٥ يرين من أجاره قد ضيما
 ٤١٨ فقلت: أهي سرت أم عادني حلم
 ٤٢٠ هنالك أم في جنة أم جهنم
 ٤٣٣ بمثلك هذا لوعة وغرام
 ٤٣٧ وليس عليك يا مطر السلام
 ٤٣٩ أقول: يا اللهم يا للهما
 ٤٥٧ وأضحت منك شاسعة أمأما
 ٤٦٨ فما التخلي عن الإخوان من شيمي
 ٤٦٩ كما عهدتك في أيام ذي سلم
 ٤٧٠ لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم
 ٤٧٣ إذا نال مما كنت تجمع مغنما
 فلقد أراني للرماح دريئة
 وننصر مولانا، ونعلم أنه
 أبأتا بهم قتل، وما في دمائهم
 ليس الأخلاء بالمصغي مسامعهم
 ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم
 لأجتذب منهن قلبي تحلماً
 فريشي منكم وهواي معكم
 فساغ لي الشراب وكنت قبلاً
 لعن الإله تعلقة بن مسافر
 علقنت آمالي فتمت النعم
 فإن يكن النكاح أحل شيء
 كأن برذون أبا عصام
 أظلم إن مصابكم رجلاً
 حتى تهجر في الرواح وهاجها
 الشامي عرضي ولم أشتمهما
 جزى الله عني والجزاء بفضله
 حب بالزور الذي لا يرى
 لو قلت ما في قومها لم تيثم
 إن إن الكريم يحلم ما لم
 فقمتم للطيف مرتاعاً فأرقني
 وليت سليمي في المنام ضجيعتي
 إذا هملت عيني لها قال صاحبي:
 سلام الله يا مطر عليها
 إنني إذا ما حدث السما
 ألا أضحت حبالكم رمأما
 يا صاح إما تجدني غير ذي جدة
 هلا تمنن بوعده غير مخلفة
 فليتك يوم الملتقي ترينني
 قليلاً به ما يحمدنك وارث

٤٧٤	شيخاً على كرسيه معمما	يحسه الجاهل ما لم يعلما
٤٨٢	فإن القول ما قالت حذام	إذا قالت حذام فصدقوها
٤٩٤	لكان لكم يوم من الشر مظلم	فأقسم أن لو التقينا وأنتم
٤٩٩	كسرت كعوبها أو تستقيما	وكننت إذا غمزت قناة قوم
٥٠٠	عار عليك - إذا فعلت - عظيم	لا تنه عن خلق وتأتي مثله
٥٠٩	لها أبداً ما دام فيها الجراضم	إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد
٥١٠	يوم الأعازب إن وصلت وإن لم	احفظ وديعتك التي استودعتها
٥١١	يقول: لا غائب مالي ولا حرم	وإن أتاه خليل يوم مسألة
٥١٤	سيلفى على طول السلامة نادما	ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا
٥١٥	ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضما	ومن يقترب منا ويخضع نؤوه
٥١٦	وإلا يعمل مفرقك الحسام	فطلقها فلست لها بكفء
٥٢٥	ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم	ثلاث مئين للملوك وفى بها
٥٣١	فقالوا: الجن، قلت: عموا ظلاما	أتوا ناري فقلت: منون أنتم؟
٥٣٦	وأهل الوفا من حادث وقديم	فهم مثل الناس الذي يعرفونه
٥٧٣	فما أرق النيام إلا كلامها	ألا طرقتنا مية بننة منذر
٥٧٦	عفواً، ويظلم أحياناً فيظلم	هو الجواد الذي يعطيك نائله
٥٧٧	وكفك المخضب البنام	يا هال ذات المنطق التمتام
٥٨٠	فإنه أهل لأن يؤكرما

حرف النون

٢	كان فقيراً معدماً؟ قال: وإن	قالت بنات العم: يا سلمى وإن
١٠	واعترتني الهموم بالماطررون	طال ليلى وبت كالمجنون
١١	أباً برأ، ونحن له بنين	وكان لنا أبو حسن علي
١٤	وقد جاوزت حد الأربعين	وماذا تبتغي الشعراء مني
١٦	ومنخرين أشبهها طبيانا	أعرف منها الجيد والعينانا
١٧	وأنكرنا زعانف أخيرين	عرفنا جعفرأ وبني أبيه
٢٥	لقد كان حبيك حقاً يقينا	لئن كان حبك لي كاذباً
٢٦	أرجاء صدرك بالأضغان والإحن	أخي حسبتك إياه وقد ملئت

- أيهما السائل عنهم وعني
 ألا إن قلبي لدى الظاعنين
 ومن حسد يجوز عليّ قومي
 أقاطن قوم سلمى أو نووا ظعننا
 قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت
 لولا اضطبار لأودى كل ذي مقّة
 عندي اضطبار وأما أنني جزع
 تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى
 صاح شمر، ولا تزل ذاكر المو
 إن هو مستولياً على أحد
 ولي نفس تنازعني إذا ما
 فوالله ما فارقتكم قالياً لكم
 خليلي هل طب؟ فإنني وأنتما
 أنا ابن أبة الضيم من آل مالك
 وصدر مشرق اللون
 أشاء ما شئت، حتى لا أزال لما
 يحشر الناس لا بنين ولا آ
 تخذت غراز إثرهم دليلاً
 أما الرحيل فدون بعد غد
 أجهالاً تقول بنني لؤي
 إذا ما الغائيات برزن يوماً
 ولم يبق سوى العدو
 نجيت يا رب نوحاً واستجبت له
 لاه ابن عمك، لا أفضلت في حسب
 قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان
 ألا رب مولود وليس له أب
 يا رب غابطننا لو كان يطلبكم
 إن يغنيا عني المستوطننا عدن
 إنك لو دعوتني ودوني
- لست من قيس ولا قيس مني
 حزين فمن ذا يعزي الحزين
 وأي الدهر ذو لم يحسدوني
 إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا
 بكنه ذلك عدنان وقحطان
 لما استقلت مطاياهن للظعن
 يوم النوى فلوجد كاد يبريني
 وكل امرئ والموت يلتقيان
 ت فنسيانه ضلال مبين
 إلا على أضعف المجانين
 أقول لها: لعلي أو عساني
 ولكنما يقضى فسوف يكون
 وإن لم تبوحا بالهوى دنفان
 وإن مالك كانت كرام المعادن
 كأن ثدياه حقان
 لا أنت شائية من شأننا شاني
 باء إلا وقد عرّتهم شؤون
 وفروا في الحجاز ليعجزوني
 فمتى تقول الدار تجمعنا
 لعمر أبيك أم متجاهلينا؟
 وزججن الحواجب والعيونا
 ن دناهم كما دانوا
 في فلك ماخر في اليم مشحونا
 عني، ولا أنت ديانني فتحزوني
 وربع عفت آياته منذ أزمان
 وذو ولد لم يلده أبوان
 لاقى مباعدة منكم وحرمانا
 فإنني لست يوماً عنهما بغن
 زوراء ذات مترع بيون

لقللت لبيبه لمن يدعوني

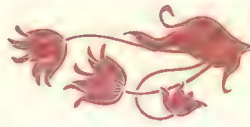
٣٣٧	تذكر ما تذكر من سليمي	على حين التواصل غير دان
٣٧٠	قد كنت داينت بها حسانا	مخافة الإفلاس والليانا
٣٩٣	ولقد أمر على اللئيم يسبني	فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
٤٠١	فـذاك حـي خـولان	جميعهم وهمدان
٤٠٦	حتى تراها وكأن وكأن	أعناقها مشدات بقرن
٤٢٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة	وبالشام أخرى، كيف يلتقيان؟
٤٤٠	عباس يا الملك المتوج، والذي	عرفت له بيت العلا عدنان
٤٤١	بلهف ولا بليت ولا لَوَائِي
٤٤٩	يا يزيدا لآمل نيل عز	وغنى بعد فاقة وهوان
٤٨٠	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفوني
٥٠٢	فقلت: ادعي وأدعو؛ إن أندى	لصوت أن ينادي داعيان
٥١٣	من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان
٥٤٠	وحملت زفرات الضحى فأطقتها	وما لي بزفرات العشي يدان
٥٤٩	خلنت إلا أياصر أو نؤياً	محافرهما كأشربة الإضينا
٥٥٠	ألا يا ديار الحي بالسبعان	أمل عليها بالبلى الملوان
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيداً	وإخال أنك سيد معيون

حرف الهاء

٩	إن أباهما وأبا أباهما	قد بلغا في المجد غايتها
٢٥٨	علفتها تبناً وماء باردا	حتى شئت همالة عيناهما
٢٧٧	عهدت سعاد ذات معنى	فزدت وعاد سلوانا هواها
٢٩٨	إذا رضيت عليّ بنو قشير	لعمر الله أعجبني رضاها
٣١٥	بل مهمه قطعت إثر مهمه
٤١٦	ألقي الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد، حتى نعله ألقاهما
٤٦١	واهأ لسلمى ثم واهأ واهأ	هي المنى لو أننا نلناها
٥٥٧	إذا ما ترعرع فينا الغلام	فما إن يقال له من هو

حرف الياء

- فإما كرام موسرون لقيتهم
 بأهبة حزم لذ، وإن كنت آمناً
 تعز فلا شيء على الأرض باقيا
 أو تحلفي بربك العلي
 فإن كان لا يرضيك حتى تردني
 ألفيتا عيناك عند القفا
 وقائلة خولان فانكح فتاتهم
 وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما
 علي إذا ما جئت ليلي بخفية
 كلانا غني عن أخيه حياته
 عميرة ودع إن تجهزت غاديا
 رضيت بك اللهم رباً؛ فلن أرى
 فيا راكباً إما عرضت فبلغن
 كأن العقيليين يوم لقيتهم
 قد عجبت مني ومن يعيليا
 فلو كان عبدالله مولى هجوته
 لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً
 لقد علمت عرسي مليكة أنني
- فحسبي من ذو عنده ما كفانيا
 فما كل حين من توالي مواليا
 ولا وزر مما قضى الله واقيا
 أني أبو ذبالك الصبي
 إلى قطري لا إخالك راضيا
 أولى فأولى لك ذا واقيه
 وأكرومة الحيين خلو كما هيا
 يظنان كل الظن أن لا تلاقيا
 زيارة بيت الله رجالن حافيا
 ونحن إذا متنا أشد تغانيا
 كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
 أدين إلهاً غيرك الله ثانيا
 نداماي من نجران أن لا تلاقيا
 فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
 لما رأتني خلقاً مقلوليا
 ولكن عبدالله مولى مواليا
 أصم في نهار القيظ للشمس باديا
 أنا الليث معدياً علي وعاديا



فَهْرَسْتُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضوع	الصفحة
ترجمة المؤلف	٥
هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف الكلام منه	٧
هذا باب شرح المعرب والمبني	١١
هذا باب التَّكْرَرِ والمعرفة	١٧
هذا باب العَلَم	٢٢
هذا باب أسماء الإشارة	٢٤
هذا باب الموصول	٢٥
هذا باب المعرفة بالأداة	٣٠
هذا باب المبتدأ والخبر	٣١
هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر	٣٧
هذا باب أفعال المقاربة	٤٤
هذا باب الْأَخْرُفِ التَّمَانِيَةِ الداخلة على المبتدأ والخبر	٤٧
هذا باب «لا» العاملة عمل إِنَّ	٥٤
هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر، فتنصبهما	
مفعولين	٥٨
هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة	٦٣
هذا باب الفاعل	٦٤
هذا باب النائب عن الفاعل	٧٠
هذا باب الاشتغال	٧٣

٧٦	هذا باب التَّعَدِّي واللُّزوم
٧٩	هذا باب التنازع في العمل
٨١	هذا باب المفعول المطلق
٨٤	هذا باب المفعول به
٨٥	هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى ظَرْفًا:
٨٨	هذا باب المفعول معه
٨٩	هذا باب المستثنى
٩٤	هذا باب الحال
١٠١	هذا باب التمييز
١٠٣	هذا باب حروف الجر
١١١	هذا باب الإضافة
١٢٣	فصل: في أحكام المضاف للياء
١٢٤	هذا باب إعمال المصدر، واسمه
١٢٥	هذا باب إعمال اسم الفاعل
١٢٧	هذا باب إعمال اسم المفعول
١٢٨	هذا باب أبنية مَصَادِرِ الثلاثي
١٢٩	هذا باب مصادر غير الثلاثي
١٣٠	هذا باب أبنية أسماء الفاعلين: والصفات المُشَبَّهَات بها
١٣١	هذا باب أبنية أسماء المفعولين
١٣١	هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد
١٣٣	هذا باب التَّعَجُّب
١٣٦	هذا باب نعم وبئس
١٣٨	هذا باب أفعال التفضيل
١٤٠	هذا باب النعت
١٤٤	هذا باب التوكيد
١٤٦	هذا باب العطف
١٤٧	هذا باب عطف النسق

هذا باب البذل	١٥٣
هذا باب النداء: وفيه فصول	١٥٦
الفصل الأول: في الأخرُف التي يُنبَّه بها المنادي، وأحكامها	١٥٦
الفصل الثاني: في أقسام المنادي، وأحكامه	١٥٧
الفصل الثالث: في أقسام تابع المنادي المبني وأحكامه	١٥٩
الفصل الرابع: في المنادي المضاف للياء	١٦٠
هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء	١٦١
هذا باب الاستغاثة	١٦٢
هذا باب التذبة	١٦٢
هذا باب الترخيم	١٦٣
هذا باب المنصوب على الاختصاص	١٦٦
هذا باب التحذير	١٦٦
هذا باب الإغراء	١٦٧
هذا باب أسماء الأفعال	١٦٧
هذا باب أسماء الأصوات	١٦٩
هذا باب نوني التوكيد	١٧٠
فصل في حكم آخر المؤكّد	١٧١
هذا باب ما لا ينصرف	١٧٣
هذا باب إعراب الفعل	١٧٩
فصل في لو	١٨٦
فصل في أما	١٨٧
فصل في لولا ولوما	١٨٨
باب الأخبار بالذي وفروعه، والألف واللام	١٨٩
الفصل الأول: في بيان حقيقته	١٨٩
الفصل الثاني: في شروط ما يخبر عنه	١٨٩
هذا باب العدد	١٩١
هذا باب كنايات العدد	١٩٦

١٩٨	هذا باب الحكاية
١٩٩	هذا باب التأنيث
٢٠٢	هذا باب المقصور والممدود
٢٠٤	هذا باب كيفية التثنية
٢٠٥	هذا باب كيفية جمع الاسم المذكر السالم
٢٠٥	هذا باب كيفية جمع الاسم المؤنث السالم
٢٠٧	هذا باب جمع التكسير
٢١٣	هذا باب التصغير
٢١٧	هذا باب النسب
٢٢١	هذا باب الوقف
٢٢٥	هذا باب الإمالة
٢٢٨	هذا باب التصريف
٢٢٩	فصل في كيفية الوزن، ويسمى التمثيل
٢٣٠	فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد
٢٣٢	فصل في زيادة همزة الوصل
٢٣٣	هذا باب الإبدال
٢٣٥	فصل في عكس ذلك
٢٣٦	الباب الثاني: باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة
٢٣٧	فصل في إبدال الياء من أختيها الألف والواو
٢٤٠	فصل في إبدال الواو من أختيها الألف والياء
٢٤١	فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء
٢٤٢	فصل في إبدال التاء من الواو والياء
٢٤٢	فصل في إبدال الطاء
٢٤٣	فصل في إبدال الدال
٢٤٣	فصل في إبدال الميم
٢٤٣	هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله
٢٤٥	هذا باب الحذف

الموضوع	الصفحة
هذا باب الإدغام	٢٤٦
فهرس الشواهد	٢٤٩
فهرس الموضوعات	٢٧٣

